البسيط
في النحو
لابن العلج

ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن العِلج الإشبيلي

من نحاة القرن السابع

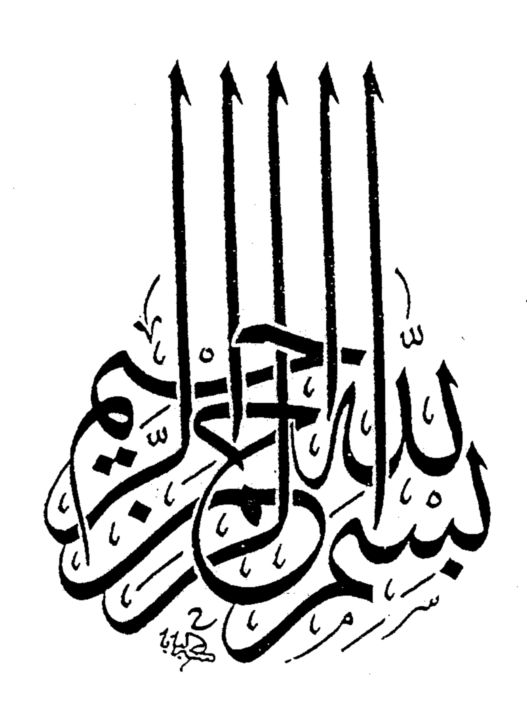
تحقيق

الدكتور صالح بن حسين العايد

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرياض


بسم الله الرحمن الرحيم

[أبحاث في الموصولات]

وفي هذه الموصولات أبحاثٌ :

[البحث] الأوّل : [وقوعها للعاقل أوغيره] :

أنّ هذه الموصولات إذا كانت واقعةً علىٰ الذوات فمنها ما يوصف بالعقل ، ومنها ما لا يوصف به ، وهي فيه مختلفةٌ :

فأمّا (الذي) ، و(التي) ، وتثنيتهما ، وجمعهما ، و(أيّ) ، والألف واللام في جميع تصرّفاتها : موصولةً ، وشرطيّة ، واستفهاميّة ، و(ذو) ، و (ذات) ، فتقع علىٰ من يعقل ، وما لا يعقل ، كلّ واحدةٍ في بابها ، إلا (الألىٰ)[1] جمع (الذي)[2] فلا تقع إلا علىٰ من يعقل ، وأمّا (الأولي) بمعنىٰ (الذين) ، لا بمعنىٰ (أصحاب) فإنّها لمن يعقل وما لا يعقل من المذكّرين .

---

(١) في المخطوطة : (الأولىٰ) .

وانظر : شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ١٤٢ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١١٩ ، الكافية في النحو : ١٥٢ ، شرحها لابن الحاجب : ٧٣ ، شرحها للرضيّ : ٢/ ٣٩ ، الارتشاف : ١/ ٥٢٦ .

(٢) قال ابن يعيش في (شرح المفصّل : ٣/ ١٤٢) : « وأمّا (الألىٰ) بمعنىٰ (الذين) فهو جمع (الذي) من غير لفظه ، كرجل ونفر ، وامرأة ونسوة ، وهو بوزن (الحُطَمِ واللبد) » .

وأمّا (مَنْ) فإنّها تقع على من يعقل في جميع تصرّفاتها : موصولةً ، وشرطيّةً ، واستفهاميّةً ، إمّا مفرداً ، أو مع غيره ، فيعامل غيره معاملته ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ ﴾ [النور: ٤٥] الآية [١] ، وكذلك إذا عومل معاملة من يعقل وإن كان لا يعقل ، كقوله :

وهل يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُرِ الخالي [٢]

وخُصَّتْ به ، بخلاف (ما) ؛ لأنّ من أقسام (ما) أن تكون حرفاً إذا كانتْ موصولةً بخلاف (مَنْ) ، والاسمُ أشرفُ ، فكان لها الأشرفُ والخصوصُ ، وللمنصرفة العموم .

وأمّا (ما) فتقع في متصرّفاتها على أنواع مَنْ يعقل ، ومَنْ لا يعقل ، ولا تقع على آحاده ، وقيل : تقع على ما لا يعقل مطلقاً ، وعلى آحاد مَنْ يعقل ، وما وقع من قوله : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الشعراء: ٢٣] ،

---

(١) تكملة الآية : ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤٥﴾ ﴾ .

(٢) عجز بيت من البحر الطويل لامرئ القيس ، وصدره :

ألا عم صباحاً أيّها الطللُ البالي

انظر : ديوانه : ٢٧ ، الكتاب : ٢/ ٢٢٧ ، المغني : ٢٢٥ ، شرح أبياته : ٤/ ٧٧ ، الخزانة : ١/ ٦٠ .

ونحوه فقد تأوّلناه .

وأمّا (ذا) مع (ما) فلما لا يعقل ، ومع (مَنْ) فلما يعقل .

[البحث الثاني : في الوصف بالموصولات] :

والثاني : أنّ أصل وضع هذه أن تكون وصلةً إلىٰ وصف المعارف بالجُمَلِ ، وهي نظيرة (ذو) بمعنىٰ (صاحب) في كونها وصلةً ، إلا أنّ منها ما لزم هذا الأصل كـ(الذي) [٤٩ب] و(التي) ، وما تغيّر منهما ، ولم يخرج عنه إلىٰ غيره ، فلزم التعريف للزوم الوصلة ، واستعمل صفةً جاريةً ، وقد يُستغنىٰ بها عن الموصوف ، فتقول : الذي مررت به زيدٌ ؛ لأنها دالّةٌ علىٰ الذات .

ومنها ما هو وصلةٌ ليس إلا ، ولا يكون مبتدأً ؛ لضعفه ، وقد يخرج عن الصلة إلىٰ معنًىٰ آخرَ ، كـ(ذو) و (ذات) .

ومنها ما هو كذلك إلا أنّه يُبتدأ به ، كالألف واللام .

ومنها ما لا يكون صفةً موصولةً ، وهي البواقي ، وإنّما لم يكن ذلك ؛ لإبهامها حتّىٰ لا تعطي تخصيصاً ، أو لأنّها ضمّنتْ معنىٰ الموصوف ، فصارت لا تجري عليه ؛ لأنّ الشيء لا يوصف بنفسه ، والأوّل أظهر .

وهي كلّها تخرج عن الصلة إلىٰ معنًىٰ آخرَ ، ولذلك كانتْ (الذي)

و(التي) أصلَ الموصولات ، ولا تتنكّر ، وما عداها يتنكّر إذا خرج عن الوصلة ما عدا (أيّ) .

[البحث الثالث : في صلة الموصول] :

والثالث : الصلة هي الجملة ، أو ما في تأويل الجملة ، التي يتمّ بها اسمٌ آخرُ تماماً ضروريّاً .

ومن شأنها أنّ الموصول معها في موضع المعمول ، وليس الموصول وحده في موضع المعمول ، وما بعده من الصلة كالتمام بمنزلة الصفة والمضاف إليه ، بل لا يحكم عليه بالإعراب إلا بعد التمام ، ولذلك وجب أن تكون تلك الجملة لا موضع لها بنفسها من الإعراب .

وصلات هذه الأسماء يجب أن تكون جملاً ، إمّا فعليّة أو اسميّة ، وأمّا الألف واللام فتكون بالمفرد باسم الفاعل ، أو المفعول ، ولا تكون بالجملة إلا في ضرورة الشعر ، كقوله :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته

ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجَدَلِ(١)

(١) بيت من البحر الطويل للفرزدق ، وهو في كثير من كتب النحو واللغة .

انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٥٢١ ، رصف المباني : ١٦٢ ، الجنى الداني : ٢٢٢ ، الخزانة : ١/ ٣٢ .

ولا تكون بغير اسم الفاعل إلا في ضرورةٍ ، كقوله :

ترى القوم النبيّ اللّه منهم   البيت [١] .

وأجازه بعض الكوفيّين [٢] ، وعلىٰ القول بأنّها موصولة ، ولزوم صلتها هذا النوع من الأسماء فيه إشكالٌ ؛ لأنّ الصلة من تمام الموصول وبعضٌ منه ، والعامل إمّا أن يعمل في الألف واللام ، أو في الصلة ، أو فيهما معاً ، ولا يصحّ أحدها ؛ أمّا الأوّل فلأنّ ما بعدهما من الصلة جارٍ بحسب العامل ، ولا الثاني ؛ لأنّ العامل لا يعمل في وسط الاسم ، ولا الثالث ؛ لأنّ العامل لا يعمل في موضعين من المعمول أصلاً ، ولا يقال : إذا قلت : أنت الضارب زيداً ، فـ(الضارب) رُفِعَ بالابتداء ، والفاعل سدّ مسدّ الخبر ، والجملة موضع الصلة ؛ لأنّا نقول : هذا يجري في المرفوع ، وأمّا في المنصوب ، نحو : رأيت الضارب زيداً ، والمجرور نحو : مررت بالضارب زيداً ، فالوجه أن يقال : إن كانت الصلة عبارةً عمّا يتمّ به الاسم المفرد الذي ليس في موضع معمول فهذا ليس بصلةٍ أصلاً ، وإن كانت عبارةً عمّا يتمّ به المفرد تماماً ضروريّاً فهذه صلةٌ .

---

(١) سبق تخريجه (ص : ٣٢٦) ، وروايته : (من القوم الرسول اللّه) .

(٢) ضرائر الشعر : ٢٨٩ .

ولا يقال : هذا يخرج إلىٰ قول الكوفيّين في أنّ النكرة تكون موصولةً[1] ، وما بعدها من صلتها في موضع الصفة ؛ لأنّا نقول : النكرة ليس من ضرورتها تمامها بالصلة ، أو نقول [٥٠أ] : إنّها تكون لا موضع لها بنفسها أو نائبةً عن ذلك ، وهو الأظهر في هذه ، بيانه أنّ الأصل ذِكْرُ (الذي) مع الجملة الفعليّة ، فيكون الإعراب مقدّراً بعد التمام ، لكنّ الجملة لا طرفَ إعرابٍ لها ، فلم يظهر فيها الإعراب ، فلمّا جُعِلَ بدلَ الجملةِ الاسمُ المفردُ كان له طرفُ إعرابٍ ، فلحقه ذلك في آخره ، وجُعِلَ بدلها في متصرّفاتها المفردُ لمّا اختُصِرَ الموصولُ ، وَصُيِّرَ بالألف واللام ، وليستْ لام التعريف الداخلة علىٰ المفرد ، وكذلك أجازوا أن تكون الصلة بالاسم المفرد في غير اللام ، وهو كلّه فاسدٌ .

وإنّما كان ذلك ـ أعني الجمل ـ لأنّهم أرادوا أن يجعلوا المعارف حَذْوَ النكرات ، فوضعوها كما وضعوا تلك ، ولمّا كانت الجمل بتأويل النكرة جلبوا لها وصلةً ؛ لتكون معرفةً معرفةً ؛ ليصحّ الوصف ، ولمّا امتنع وصلها بالمفرد معنًىٰ امتنع لفظاً ، وإنّما امتنع معنًىٰ لما ذكرنا من أنّ الغرض الوصفُ بالجمل ، وَحُمِلَ اللفظُ عليه ، وإن كان في المعنىٰ جملةٌ محذوفةٌ

---

(١) معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٣٦٥ ، البحر المحيط : ٤/ ٦٩٤ .

الجزءِ فهو ضعيفٌ ، كقولك : رأيت الذي أفضل منك ، على معنى : (هو أفضل منك) ، ولذلك ضعفتْ قراءة[1] : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ [الأنعام: ١٥٤] ، إلا (أيّ) ، و (ذا) في الإنكار ، في قولك : مَنْ ذا أفضلُ من عمرٍو ؟ ، وتقول : اضربْ أيُّهم أفضلُ ، أمّا (ذا) فحسن فيها ؛ لأنّهم أرادوا حذف مَنْ أَنْكَرَ عليه ذلك ؛ لأنه ليس من شأنه ذلك حتّى يقرن ذِكْرُهُ بِذِكْرِ الذي يزعم الزاعم أنّه مفضّلٌ عليه .

وأمّا (أيّ) فلأنّهم صيّروا مضافها كَذِكْرِهِ ؛ لأنّ المحذوف هو داخلٌ في المضاف ، فكأنّه مذكورٌ ، ولذلك لا يحذفُ إلا إذا كان داخلاً فيه ، لو قلت : اضربْ أيُّهم أبوه قائمٌ ، لما جاز للالتباس ، أو حُذِفَ للطولِ بالإضافة .

واختلف النحويّون في (أيّ) إذا حُذِفَ من صلتها جزءٌ ، فقال سيبويه[2] : تصير مبنيّةً ؛ لأنّها خرجتْ عن نظائر أخواتها من الموصولات ، فوصلت

---

(١) برفع ﴿أَحْسَنُ﴾ ، وهي قراءة الحسن البصريّ والأعمش ويحيى بن يعمر وعبدالله بن أبي إسحاق .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٣٦٥ ، المحتسب : ١/ ١٣٤ ، الكشاف : ٢/ ٤٩ ، البحر المحيط : ٤/ ٦٩٤ ، الإتحاف : ٢٢٠ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٩٧ـ٣٩٨.

بالمفرد ، وما خرج عن النظائر وجب خروجه عن أصله إلىٰ البناء .

وقيل[١] : لـمّا خالفتْ أخواتها في الإعراب للمزيّة ارتفعتْ تلك بالنقص ، فرجعتْ إلىٰ الأصل .

وقيل : لـمّا حُذِفَ جزءُ الصلةِ تضمّنه ؛ لأنّه مفتقرٌ إلىٰ الصلة ، و (أفعل) يبنىٰ علىٰ الضمّ ؛ لأنّها حركته ، وله مزيّةٌ كالمنادىٰ .

وقال الخليل [٢] : لا يكون مبنيّاً ، وقال أبو زيدٍ [٣] : هو الصحيح ؛ لأنّ الخروج عن النظائر لم نجده علّةً للبناء ، وسيُذْكَرُ في موضعه .

وسيبويه[٤] يجوّز أيضاً أن يكون مع حذف الصلة معرباً ، لكنّ البناء هو الأحسن ، ولذلك وقع الاختلاف في قوله تعالىٰ : ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] ، فقال سيبويه : هو مبنيّ ، وقال الخليل [٥] :

---

(١) شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٤٥ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٧١٢ ـ ٧١٣ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٩٧ .

(٣) السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ١٩٩) بتصرّف .

(٤) الكتاب : ١/ ٣٩٨ .

(٥) الكتاب : ١/ ٣٩٧ .

هو معربٌ ، وهو قول الكوفيّين [١] ، ويدلُّ عليه قراءة النصب [٢] في قراءة يعقوب [٣] ، والمعنىٰ : لنأخذنَّ من كلّ شيعةٍ ، و ﴿ أَيُّهُمْ ﴾ استفهام ، و ﴿ أَشَدُّ ﴾ خبره ، ولذلك قال الخليل [٤] : هو علىٰ الحكاية ، وقال أبو زيد [٥] : « يريد علىٰ حكاية لفظ الاستفهام كما يحكىٰ النداء في قولهم : (اللهمّ اغفر لنا أيّتها العصابة) [٦] ؛ لما في ذلك من معنىٰ التخصيص ، ولا يريد علىٰ حكاية القول » .

وقال يونس [٧] : هي معلّقة ؛ لأنّ ﴿ لَنَنزِعَنَّ ﴾ دخله معنىٰ : (ليميّزنّ من

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٧٠٩ .

(٢) هي قراءة معاذ بن مسلم الهرّاء ، وطلحة بن مصرّف ، وعبدالرحمن بن هرمز الأعرج ، وزائدة بن قدامة الثقفيّ عن سليمان بن مهران الأعمش .

انظر : مختصر ابن خالويه : ٨٦ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٣٢٢ ، البحر المحيط : ٧/ ٢٨٨ .

(٣) لم أجد من عزا هذه القراءة له .

ويعقوب هو : ابن إسحاق الحضرميّ ، أحد القرّاء العشرة ، توفي سنة ٢٠٥ هـ .

ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القرّاء : ٢/ ٣٨٦ـ٣٨٩ .

(٤) الكتاب : ١/ ٣٩٧ .

(٥) السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ١٩٩) .

(٦) سبق تخريجه في (ص : ٣٨٨) .

(٧) الكتاب : ١/ ٣٩٨ ، الأصول : ٢/ ٣٢٤ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٤٢ .

كلّ شيعة) ، فدخله معنى العلم .

وقال [٥٠ب] الأخفش[١] ﴿مِن﴾ زائدة ، و ﴿كُلِّ﴾ مفعوله ، و ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ .

وقال المبرّد[٢] : ﴿أَيُّهُمْ﴾ مرفوعةٌ بـ﴿شِيعَةٍ﴾ ؛ لأنّه في معنى (يشيع) ، أي : من كلّ فريقٍ يشيعُ أيّهم أشدُّ .

وقد جاء حذف الصلة من (الذي) في قراءة من قرأ[٣] : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤] ، وفي قراءة[٤] : ﴿ مَّا بَعُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٦] .

ومن شأن هذه الجمل أن تكون خبريّة يدخلها الصدق والكذب[٥] ، فلا يكون فيها الاستفهام والطلب والتعجّب والتمنّي والدعاء ؛ لأنّ المقصود

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٣٢٤ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٥٨ ، البحر المحيط : ٧/ ٢٨٧ ، مغني اللبيب : ١٠٨ .

(٢) انظر : مجالس العلماء للزجاجيّ : ٢٣١ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٣٢٤ ، الدرّ المصون : ٧/ ٦٢٣ .

(٣) سبق تخريج القراءة في (ص : ٣٨١) .

(٤) برفع ﴿ بعُوضةٌ﴾ ، وهي قراءة الضحاك وقطرب ورؤبة بن العجاج وإبراهيم بن أبي عبلة . انظر : المحتسب : ١/ ٦٤ ، إعراب القرآن للنحاس : ١/ ١٥٣ ، البحر المحيط : ١/ ١٩٨ .

(٥) البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٣٥ ، الكافية في النحو : ١٥٢ ، شرحها لابن الحاجب : ٧٢ ، شرحها للرضيّ : ٢/ ٣٧

بها الوصف ، والوصف خبرٌ ، ولا تكون هذه أوصافاً ولا أخباراً [١] كما تقدّم ؛ ولأنّها لا توضّح ، ولا تخصّص لإبهامها ، ألا ترىٰ أنّ السؤال مبهمٌ غيرُ معلومٍ ، ولا بدّ من علم الجملة ، وقيل : هذه الأسماء للغيبة ، والأمر والتمنّي للمواجهة ، فتناقضا ، وإن كانا للغائب كان فاعلهما غيرَ (الذي) ، فلا يعود عليه شيءٌ ، ولأنّ الصلة مع الموصول تقدّر باسمٍ واحدٍ ، وهذه لا تتقدّر باسمٍ واحدٍ ، ولأنّ الموصول يُخْبَرُ عنه وبه ، وهذه لا يصحُّ فيها ذلك .

وما جاء منه فلا يكون إلا بتقدير إضمار القول ؛ ليخرج إلىٰ ذلك ، كما في الوصف في قوله :

جاؤوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطّْ [٢]

وهو خارجٌ عن الأصل .

---

(١) في نسخة التحقيق : (أوصاف ولا أخبار) .

(٢) بيت من مشطور الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه : ٢/ ٣٠٤ .

وهو في : الكامل : ٢/ ١٠٥٤ ، المحتسب : ٢/ ١٦٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٤٠٧ ، المغني : ٣٢٥ ، شرح أبياته : ٥/ ٥ ، الخزانة : ٢/ ١٠٩ .

وفي التعجّب والقسم من غير إضمار القول خلافٌ [1]، ووجه جوازه أنّهما خبرٌ يوضّحان الموصول كما يوضّح الموصوف ، فكما تقول : مررت برجلٍ ما أحسنه ! ، وبرجلٍ لتكرمنّه ، كذلك تقول : مررتُ بالذي لتكرمنّه ، قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَنْ لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ [النساء: ٧٢] أي : للذي ليبطئنّ .

وأمّا (كأنّ) و (لعلّ) و (ليت) فالأحسن أن لا تكون في الصلة ؛ لأنّها غيّرتِ الخبر عن مقتضاه ، وقد تدخل في الصلة مراعاةً للأصل [2]، وأنشدوا :

---

(١) أجاز جماعة من النحاة وقوعها تعجبيّة منهم ابن خروف ، وأجاز ابن السرّاج في (الأصول في النحو : ٢ / ٣٤٠) وقوعها قسميّة ، وتبعه ابن أبي الربيع السبتيّ ، ومنعه قدماء النحويّين كالفرّاء والزجاج .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٢٧٦ ، معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٧٥-٧٦ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٣٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٨٢ ، البسيط في شرح الجمل : ١/ ٢٨٢ ، الملخص في ضبط قوانين العربيّة : ١٩٣ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٣٧ ، الارتشاف : ١/ ٥٢١ ، البحر المحيط : ٣/ ٧٠٤ .

(٢) أجازه هشام بن معاوية والمبرّد .

انظر : هشام بن معاوية الضرير : حياته ، آراؤه ، منهجه : ٩٧ ، المقتضب : ٣/ ١٩٤ .

وإنّي لرامٍ نظرةً قِبَلَ التي   لعلّي وإن شطّتْ نواها أزورها [١]

ومن شأنها أن تكون معلومةً للمخاطب [٢] ؛ لأنّها لو لم تكن كذلك لما كانتْ موضحةً ولا مبيّنةً للموصول ؛ لأنّ الموصول أصله أن يدلَّ علىٰ مبهم ذاتٍ ، والصلة توضّح هذه الذات ، فكأنّها ذاتٌ لها هذا المعنىٰ ، وهو الصلة ، وعلىٰ هذا فإن كان الصلة تخصصت الذات من غيرها في علمك ، وإن لم يكن لم تكن تلك الذات معلومةً ، فلم تكن الصلة موضّحةً ، وأدخلت الألف واللام ؛ لتحمل علىٰ ما حصل عندك من هذه الذات التي علمت لها هذا المعنىٰ ، والصلة إن كانت واقعةً كانت هي الصلة بعينها ، وإن كانت غير واقعة كانت الصلة ما تناول منها تأويل الواقع ، كقولنا : جاءني الذي يقوم غداً ، أي : الذي يقدّر قيامه غداً ، ونحوه .

وكذلك إن كان صلتها شرطاً ، نحو : الذي إن قام قام أبوه منطلقٌ .

قالوا : فإذا دخلها معنىٰ الشرط لم تكن صلتها شرطاً ؛ لاجتماع الشرطين ،

---

(١) بيت من البحر الطويل للفرزدق ، ورواية (ديوانه : ٢/ ٦٦١ ط : الصاوي) :

وإنّي لرامٍ رميةً قِبَلَ التي   لعلّي وإن شقّتْ عليَّ أنالها

انظر : إيضاح الشعر : ٤٣٥ ، البديع في علم العربيّة : ٢ / ٤٣٦ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٨٠ ، المغني : ٥٠٧ ، شرح أبياته : ٦/ ١٩١ ، الخزانة : ٥/ ٤٦٤ .

(٢) الحاصر لفوائد المقدّمة في علم حقائق الإعراب : ١/ ٣٠٦ .

والشيء لا يكون تمامَ نفسه ، ولأنّه لا يوضّح ؛ لأنّه لا يثبت له . وليس بصحيح ؛ [١٥١أ] أمّا الأوّل فليس أحدهما هو الآخر حتّىٰ يكون الشيء تماماً لنفسه ، بل كلّ واحدٍ شرطٌ علىٰ حدته بمشروطه ، كقولك : الذي إنْ تطلع الشمس ينظر إليها فهو صحيح البصر .

وأمّا الثاني فهو منقوضٌ بالشرط الأوّل .

ومن شأن الصلة أن تعامل معاملة الغائب وإن كانت خبراً عن مخاطب ، فتقول : أنت الذي يفعل كذا ، وأنتم الذين يفعلون كذا ، ولا يكون الخطاب[1] ؛ لأنّ (الذي) محالٌ علىٰ غائبٍ ، فجرتْ صلته عليه ؛ لأنّه في المعنىٰ كالوصف ، ولا يجوز الخطاب إلا في الشعر ، كقوله :

وأنا الذي قتّلتُ بكراً في الوغى   وتركتُ مرّةَ غيرَ ذاتِ سنامِ[٢]

والوجه : وأنا الذي قتلَ .

---

(١) أجازه المبرّد وابن الأثير .

انظر : المقتضب : ٤/ ١٣١ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٣٧ .

(٢) بيت من البحر الكامل للمهلهل بن ربيعة التغلبيّ ، والرواية المشهورة : (وتركتُ تغلب)

انظر : ديوانه : ٧٩ ، المقتضب : ٤/ ١٣٢ ، الأصول في النحو : ٢/ ٣٠٩ ، سرّ الصناعة : ١/ ٣٥٨ ، المقصور والممدود لابن ولاد : ٨٨ ، شرح المفصّل : ٤/ ٢٥ ، الحلل في شرح أبيات الجمل : ١٢٣ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٣٧ ، الخزانة : ٦/ ٧٣ .

وقال آخر :

يا أيّها الذَّكَرُ الذي قد سُؤتني وفضحتني وطردتَ أمَّ عياليا [١]

والأصل : الذي قد ساءه .

وقال آخر :

يا مُرّ يابنَ واقعٍ [٢] يا أنتا

أنت الذي طلّقتَ عامَ جُعتا [٣]

وزعم بعض الكوفيّين أنّ (الذي) يصحُّ أن تكونَ ملغاةً ، فيعامل الأوّل ، فتقول : أنت الذي تقوم ، وأنت الذي قمتَ ، ومنعه بعضهم في (مَنْ) ، فلا يقول : أنت مَنْ تقوم ؛ لأنّ (مَنْ) لم تُلغَ ، بخلاف (الذي) .

---

(١) بيت من البحر الكامل لأبي النجم العجليّ .

انظر : ديوانه : ٢٣٦ ، المقتضب : ٤/ ١٣٢ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ١٣ ، ٤١١ ، الأشباه والنظائر في النحو : ٨/ ٣٩ .

(٢) في المخطوطة : (رافع) ، وهذا تحريف .

(٣) بيتان من مشطور الرجز لسالم بن دارة ، وعزيا إلى الأحوص في (ملحقات ديوانه : ٢١٦) ، وهو وهمٌ. ويروى الأوّل منهما : يا أبجر بن أبجر يا أنتا .

انظر : نوادر أبي زيد : ٤٥٥ ، سرّ الصناعة : ١/ ٣٢٥ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ١/ ١٢٧ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٣٢٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٣١ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٢٣٢ ، الخزانة : ٢/ ١٣٩ .

وأمّا (أيّ) فلا تكون موصولةً ، وهي مضافةٌ إلىٰ نكرةٍ ، فلا تقول : اضربْ أيَّ رجلٍ يقوم ، علىٰ معنىٰ : اضربْ الذي يقوم منهم ؛ لأنّها نكرةٌ حينئذٍ ، والموصولات معارفُ .

وتعريف (أيّ) بالإضافة ، بخلاف الاستفهام ؛ فإنّها تكون فيه نكرةً ، وكذلك في الشرط ، ولذلك امتنع في قوله تعالىٰ : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] أن تكون ﴿ أَيَّ ﴾ موصولةً بـ﴿ يَنقَلِبُونَ ﴾[1] .

وقال أبو زيدٍ[2] : إنّ صلة (ما) لا بدَّ أن تكون فعلاً غير خاصٍّ ، بل مبهماً يحتمل التنويع ، نحو : أعجبني ما صنعتَ ؛ لأنّ الصنع عامٌّ ، ولا تقول : أعجبني ما تجلس ، ولا : أعجبني ما جلستَ ؛ لأنّ الجلوس نوعٌ خاصٌّ ليس مبهماً ، فكأنّك قلتَ : أعجبني الجلوس الذي جلستَ ، فيكون آخر الكلام مفسراً لأوّله رافعاً للإبهام ، فلا معنىٰ حينئذٍ لها .

قلتُ : وكأنّ (ما) تسبك المبهم ، و (أن) تسبك الخاصّ ، ألا ترىٰ أنّك

---

(١) بل (أيّ) هنا استفهاميّة منصوبة بـ(ينقلبون) ، وقد فصّل السهيليّ هذه المسألة في (نتائج الفكر في النحو : ٢٠٠) . وانظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤/ ١٠٥ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٥٠٦ ، مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٥٣٠ ، البحر المحيط : ٨/ ٢٠٢ .

(٢) السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ١٨٦) .

لـو قلتَ : مررتُ برجلٍ ما شئتَ من رجلٍ ، على تقدير : مشيئك من رجلٍ ، و : ([لا] [١] افعله ما أطّتِ الإبل)[٢] ، على تقدير : مدّة أطيط الإبل ، لم تحسن هنا (أنْ) .

وذهب [٣] أيضاً إلى أنّ (ما) المصدريّة اسمٌ ، وأنها هي التي بمعنى (الذي) من الصلة ، وليستْ حرفاً [٤]، وهو رأي المبرّد والرمّاني [٥]، واستدلّ على ذلك بأن تقول : أعجبني أن تجلس ، ولا تقول : أعجبني ما تجلس ؛ لأنّها بمعنى (الذي) ، فتكون مبهمةً ، فلا يكون صلتها خاصّاً ، بل مبهماً ، وهذا خاصٌّ ، ولو كانتْ بمعنى (أنْ) لجاز .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) انظر : نكتة الأمثال : ٢٣٩ ، المستقصى : ٢/ ٢٤٦ ، كتاب الأمثال لمجهول : ١٠١ ، اللسان : ٧/ ٢٥٦ .

(٣) أي السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ١٨٠ ، ١٨٥ - ١٨٦) .

(٤) القول بحرفيّتها مذهب سيبويه والجمهور .

انظر : الكتاب : ١/ ٣٦٧ ، ٤١٠ ، الأصول في النحو : ١/ ١٦١ ، البغداديّات : ٢٧١ ، الأزهيّة في علم الحروف : ٧١ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٥٥٨ ، الجنى الداني : ٣٣١ .

(٥) عُزيَ القول باسميّتها إلى المبرّد والرمّانيّ في (شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٥٤) ، وما في (المقتضب : ٣/ ٢٠٠) يخالفه ؛ إذ نصّ المبرّد فيه على حرفيّتها .

[البحث الرابع : في رابط الصلة] :

الرابع : يشترط في الصلة وجود ضمير عائد على الموصول ، وإنّما كان ذلك لأنّه لا بدّ من رابطٍ بين المبيَّن والمبيِّن ، وإلا توهّم الانفصال[1] ، وأيضاً لو لم يكن ثَمَّ رابطٌ لكانتْ الصلة لغير تلك الذات المطلوب بيانها ، وقيل : إنّ الصلة في الحقيقة للموصوف [٥١ب] الأوّل ، فلا بدَّ فيها من ضميرٍ يعود على ما ينزّل منزلة الموصوف ، وإلا خلتِ الجملة الوصفيّة عن الضمير ، ولمّا وُضِعَتِ (الذي) للوصف لم نحتج إلى ضميرٍ يعود على الموصوف الأوّل ؛ إمّا لأنّه كـ(ذو) الوصفيّة ، أعني أنّه موضوعٌ للصفة ، وأمّا لأنّه هو الأوّل ، فيعاد عليه استغناءً به عن الأوّل ؛ لأنّه منه .

وهذا الضمير العائد ينبغي أن يكون ممّا للجملة به تعلّقٌ ، كالفاعل ، والمفعول على أصنافه ، والمبتدأ ، والخبر .

وأمّا إنْ كان ممّا يتعلّق هو بالجملة ، كالتوابع ، فإن كان الذي له الموصول ظاهراً في الصلة فلا يجوز ، نحو : لقيت الذي أكلتُ الرغيفَ ثلثَهُ ، وأكرمت الذي سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ ، ونحوه ؛ لأنّ الموصول لا يكون لغير مذكورٍ في الصلة ظاهراً ، بل لا بدَّ من كونه مضمراً إلا شاذاً ، كقوله :

---

(١) البديع في علم العربيّة : ٢ / ٤٣٧ .

وأنتِ الذي في رحمة[1] اللّه أطمعُ[2]

كما تقدّم .

وإن لم يكن ظاهراً فإن كان مضافاً فيجوز ، نحو : رأيتُ الذي ضرب زيدٌ غلامَهُ ، وإن كان معطوفاً عليه نحو : رأيتُ الذي قام زيدٌ وأخوه ، والهاء عائدةٌ علىٰ (الذي) ، لا علىٰ (زيد) ، فيجوز ، وفصّلَ السهيليّ[3] ، فقال : إن كانت الواو جامعةً جازَ ، وإن كانتْ عاطفةً لم يجزْ .

فإن كان مصرّحاً بالفعل فلا يجوز إجماعاً ، نحو : رأيتُ الذي قام زيدٌ ، وقعد أخوه ، وكذلك من يقدّر في المعطوف فعلاً آخر ؛ لأنّ الصلة لا يُعْطَفُ عليها إلا بعد تمامها .

والضمير الرابطُ إمّا أن يكون مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً .

فأمّا المرفوع فإمّا أن يكون مبتدأً ، أو لا ، فإن لم يكن لم يُحْذَفْ ؛ لأنّه فاعلٌ وما أشبهه ، وهو إمّا مستترٌ، أو متّصلٌ ، ولا يجوز حذفهما ، نحو : رأيتُ الذي ضربتُ ، ونحوه من المتّصل ، وإن حُذِفَ رجع إلىٰ الاستتار .

وإنْ كان مبتدأً فإمّا أن يكون في صلة (أيّ) ، أو لا ، فإن كان في الصلة

---

(١) كلمة (رحمة) غير واضحة في المخطوطة .

(٢) سبق تخريجه في (ص : ٢١٦) .

(٣) نتائج الفكر في النحو : ٢٥٠ .

(أيّ) جاز حذفه وإثباته ، ما لم يكن في الصلة ما يستدعي ثبوته ، كالعطف عليه ، كقولك : اضْرِبْ أيَّ الرجلين هو والعدم سواءٌ ، ونحوه ، سواءٌ طالتِ الصلةُ ، أو لم تطلْ ، كقوله تعالى : ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم : ٦٩] .

وأمّا إن كان في صلة غيرها فإن كان فيها مانعٌ كذلك لم يُحْذَفْ ، كقولك : رأيتُ الذي هو وأبوه قائمٌ يضحكُ ، وإن لم يكن فإن كان الخبرُ ظرفاً ، أو مجروراً ، أو فعلاً ، لم يُحْذَفْ ، وإنْ لم يكنْ فإمّا أن تطول الصلة ، أو لا ، فإنْ لم تطلْ لم يُحْذَفْ إلا قليلاً لا يُقاسُ عليه ، كما قرئ في قوله تعالى : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ [الأنعام : ١٥٤] رفعاً[(١)] ، وقوله : ﴿ مَّا بَعُوضَةٌ ﴾ [البقرة : ٢٦] بالرفع[(٢)] ، وإن طالتْ جازَ حذفُهُ ، كقوله : ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً .

وأمّا المنصوب فإمّا أن يكون في صلة الألف واللام ، أو لا ، فإن كان في صلتها لم يُحْذَفْ إلا قليلاً ، نحو : جاء الضاربه زيدٌ ، فإن تقدّم ما يدلُّ عليه جاز ، كقوله تعالى : ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ [الأحزاب : ٣٥] ، وإنْ لم يكن فإمّا [أن يكون] منفصلاً ، أو متّصلاً ، فإن كان [١٥٢أ] منفصلاً فلا يحذف ؛ لأنّه مستقلٌّ بنفسه ، وقد

---

(١) سبق تخريجها في (ص : ٤٠٣) .

(٢) سبق تخريجها في (ص : ٣٨١) .

خرج من الفعل ، وإن كان متّصلاً فيحذف ؛ لأنّ الأوّل يدلّ عليه ، وهو كالجزء منه ، كما في : يدٍ ، ودمٍ ، ولأنّه إذا اتّصلَ أشبَهَ التنوينَ الذي يُحذفُ للطولِ والخفّة .

والمتّصلُ إمّا أن يكونَ معه ضميرٌ غيرُهُ ، أو لا ، فإن كان لم يحذف ، نحو : جاء الذي ضربته في داره ، لا يجوز : جاء الذي ضربت في داره ؛ للّبسِ ، وإنْ لم يكنْ فإمّا أن يكونَ موصولاً بالفعلِ ، أو لا ، فإن لم يكن لم يجزْ حذفُهُ ، نحو : جاء الذي إنّهُ قائمٌ ، وإن كان جازَ حذفُهُ ؛ لأنّه فضلةٌ قابلةٌ للحذفِ ، والكلامُ قد طالَ بصيرورة أشياءَ كشيءٍ واحدٍ من الفعلِ والفاعلِ والمفعولِ والاسمِ الموصولِ والألفِ واللامِ ، فوجدَ سببُ الحذف ، فانحذفَ .

وأمّا إن كان مجروراً فإمّا مضافاً ، أو لا ، والأوّل لا يجوز حذفُهُ إلا بحذف المضاف ، وهو ضعيفٌ ، وإن لم يكنْ فإمّا أن يكون في موضع رفعٍ ، أو لا ، فإنْ كان لم يجزْ ؛ لأنّه بمنزلة الفاعل ، وإن لم يكن فإمّا أن يكون معه ضميرٌ غيرُهُ ، أو لا ، فإنْ كان لم يجز ، وإنْ لم يكنْ فإمّا أن يدخل جارٌّ على الموصولِ ، أو لا ، فإن لم يدخلْ لم يجزْ ، وإن دخلَ فإمّا أن يتّفقَ عاملاهما ، أو لا ، فإن لم تتّفقْ لم يجزْ ، نحو : جاءني الذي مررتَ به ،

إلا أن يكون ضميرَ ظرفِهِ ، نحو قولك : أيّ اليومِ الذي تضْرِبُ فيه عبدَاللّهِ؟ ، فيجوز حذفُهُ كما جاز في الصفة في قوله تعالىٰ : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَاَّ تَجْزِي نَفْسٌ ﴾ [البقرة: ١٢٣] ، وهو هنا أولىٰ .

وقال الكسائيُّ[1] : لا يكون الضميرُ المحذوفُ إلا الهاءَ المتّصلةَ بالفعلِ بعدَ حذفِ حرفِ الجرِّ ، يدلُّ عليه قولُهُ :

ويوماً شهدناه سُليماً وعامراً قليلٍ سوى الطعنِ النِّهالِ نوافلُهْ[2]

وقيل : هو اختيار الأخفش[3] ، وقيل[4] : ولا يكون المحذوفُ إلا (فيه) الجار والمجرور . وأمّا قوله تعالىٰ : ﴿ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾ [البقرة: ٦٢] [فـ]ـلا بدّ من حذف (منهم) سوىٰ هذه الجملة

---

(١) معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٣٢ ، إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ١٧١ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٦ ، المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ٢/ ٤٠٨ ، المغني : ٦٥٤ .

(٢) بيت من البحر الطويل لرجل من بني عامر .

انظر : الكتاب : ١/ ١٧٨ ، المقتضب : ٣/ ١٠٥ ، الكامل : ١/ ٣٣ ، إيضاح الشعر : ٥٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٦٥٤ ، المغني : ٦٥٤ ، شرح أبياته : ٧/ ٨٤ .

(٣) المغني : ٦٥٤ .

(٤) أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٦ .

خبر ﴿إنَّ﴾[١] ، وليستْ موصولةً ، بل شرطيّةٌ ، ولذلك شاعَ الحذفُ ، كما أنّ قوله : ﴿ فَلا خَوْفٌ ﴾[٢] جوابُ ﴿إنَّ﴾ ، لا خبرٌ ، وإن كان الموصول بـ(إنّ) لا يتضمّن الشرط على رأيٍ .

وإن دخلَ فإمّا أن يتّفقَ عاملاهما ، أو لا ، فإن لم يتّفقْ لم يجز ، نحو : نظرتُ إلى الذي مررتَ به ، إلا أن يكون في المواضع التي شأنها أن يُتّسعَ فيها ، فيحذفَ الجارُّ ، ويُضْمَرَ الفعلُ ، على ما ذكرنا في بابه .

وقد جوّزه بعضهم[٣] ، وقال في قوله تعالى : ﴿ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَاقَدتُّمُ الأَيْمَانَ ﴾[٤] [المائدة : ٨٩] : إنّ الأصل : (عاقدتم عليه الأيمان) ؛ لأنّ (عاقَدَ) كـ(عاهَدَ) .

وإن اتّفقا جاز حذفه ، نحو : مررتُ بالذي مررتُ ، كقوله :

---

(١) من قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [البقرة : ٦٢] .

(٢) من قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٣﴾﴾ [الأحقاف : ١٣] .

(٣) هو أبو عليّ الفارسيّ في (الحجّة : ٣/ ٢٥٢) ، وانظر : البحر المحيط : ٤/ ٣٥١ .

(٤) قراءة ابن عامر : ﴿ عاقدتم ﴾ .
انظر : السبعة : ٢٤٧ ، الحجّة لابن خالويه : ١٣٤ ، الحجّة لابن زنجلة : ٢٣٥ .

نصلّي للذي صلّتْ قريشٌ ونعبدُهُ وإنْ جَحَدَ العمومُ [١]

اجتزاءً بالأوّل .

وفي كيفيّة الحذفِ نظرٌ ، قيل[٢] : المحذوفُ [٥٢ب] أولاً هو الحرفُ ؛ لدلالة الأوّل عليه ، لا لأجل الفعل ؛ لأنّ إيصال الفعل إلىٰ المجرور بحذف الجارِّ ليس قياساً إلا أن يكونَ في المواضع التي سُمِعَ فيها ، فيحتملُ حذفُهُ ؛ للفعل ولدلالة الأوّل ، ثمّ اتّصل الفعل لضرورته ، ثمّ حُذِفَ بعد الاتّصال ، ووردَ عليه بأنّ هذا ليس بقياسٍ ؛ لأنه لا يُحْذَفُ حرفُ الجرِّ للدلالة ؛ لأنّ المعمولَ لا يستقلُّ بنفسه .

وقيل[٣] : حذفُ الجارِّ والمجرورِ دفعةً واحدةً ؛ لدلالة الجارّ والمجرورِ الأوّل عليه ؛ لأنّ الضميرَ هو الموصولُ ، وقيل : حُذِفَ الفعلُ تقويةً بالأوّل ، بمنزلةِ قولك : مررتُ بزيدٍ وعمراً ، ألا ترىٰ أنّ (عمراً) أُوصِلَ إليه الفعلُ

---

(١) بيت من البحر الوافر لم أهتد إلىٰ قائله .

وانظر : المقرّب : ١/ ٦٢ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٨٥ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٠٥ ، نتائج التحصيل : ٢/ ٧٥٥ ، شفاء العليل : ١/ ٢٣١ ، التذييل والتكميل : ١/ ٢٢١أ ، شرح قطر الندىٰ : ١١٠ .

(٢) هذا قول الكسائيّ ، واختاره ابن الشجريّ . انظر : أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٦ ، ٧ .

(٣) هذا قول سيبويه والأخفش . (شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٤٣) .

الأوّلُ . ورُدَّ بأنّه منصوبٌ بمعناه لا بلفظه .

وأمّا إذا كان في معطوفٌ عليها مثلها ، أو اشتملتْ علىٰ ضميره إن كان علىٰ نحو ما قبله ، وصحّ في الأوّل الحذفُ صحّ في الثاني ، نحو : الذي ضربتُ ، وأوجعتُ ، زيدٌ ، وإن لم يصحّ فقد يصحّ في الثاني ؛ لدلالة الأوّل عليه ، نحو : رأيت الذي صلّيتُ عليه ، وصلّيتُ ، ولا يبعدُ العكسُ ، فلو قلت : رأيتُ الذي ذهبتُ إليه ، ومررتُ ، لم يجز . وإن اختلفا روعيَ كلٌّ واحدٍ بحسبه .

[البحث الخامس : في حكم تقدّم الصلة علىٰ الموصول] :

الخامس : هذه الصلة لا يصحُّ أن تتقدّم علىٰ الموصول ، ولا أبعاضُها ، ولا يفصلُ بينها وبين الموصول ، ولا بينها وبين أبعاضها ، بشيء ؛ أمّا الأوّل فلأنّها من تمامِ الاسمِ ، وبمنزلة التنوين ، وما كان موضوعُهُ التمامَ فإن تقدّم خرجَ عن التماميّة ، وصار متمّماً ، فلا يكون متمّماً ، وحينئذٍ يصيرُ الموصول متمّماً ، ويبطل أن يكون متمّماً ؛ لأنّه لا يتمّ في نفسه ، وقد حُكِيَ تقدُّمُ الظروفِ والمجروراتِ ، ومنه قوله :

تقولُ وصكّتْ صدرَها بيمينها أبعليَ هذا بالرحى المتقاعسُ[١]

أي : المتقاعس بالرحىٰ .

وقال :

لا تدخلوه فإنّي يا بني الصفراء مهري بالمذل[٢]

وقد فعلوا ذلك في صلة (أنْ) ، كقوله :

ربّيتُهُ حتّى إذا تمعددا

كان جزائي بالعصا أنْ أُجْلدا[٣]

وقيل[٤] : منه قوله تعالىٰ : ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ۝٢٠﴾ [يوسف : ٢٠] ،

---

(١) بيت من البحر الطويل لهذلول بن كعب العنبريّ .

انظر : حماسة أبي تمّام : ١/ ٣٥٣ ، الكامل للمبرّد : ١/ ٣٥ ، إيضاح الشعر : ١١٩ ، اللامات للزجّاجيّ : ٥٨ ، الخصائص : ١/ ٢٤٥ ، المنصف : ١/ ١٣٠ ، الخزانة : ٨/ ٤٣٠ .

(٢) بيتٌ لم أقف عليه في مراجعي ، ولم أتبيّنه .

(٣) بيتان من مشطور الرجز للعجّاج في (ملحق ديوانه : ٢/ ٢٨١) .

انظر : إيضاح الشعر : ١١٩ ، اللامات للزجّاجيّ : ٥٩ ، المحتسب : ٢/ ٣١٠ ، المنصف : ١/ ١٢٩ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٩/ ١٥١ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٤١٠ ، الخزانة : ٨/ ٤٢٩ .

(٤) قاله الكوفيّون . انظر : مجالس ثعلب : ١/ ٢٠٧ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٣٩ .

وكأنّه متأوّلٌ على تقدير فعلٍ قبله[١] .

وأمّا الثاني فلمّا كان المجموع كأنّه اسمٌ واحدٌ ، والواحد لا يفصل بينه وبين حروفه بشيء ، كذلك هذا إلا ما كان من قبيل التأكيد والتبيين ، كاليمين ونحوه ، كقوله :

ذاك الذي وأبيك تَعرفُ مالكاً   والحقُّ يدمغُ ترهّاتِ الباطلِ[٢]

فيكون اعتراضاً فيها .

وأمّا قول سيبويه[٣] : « إنّ الذي في الدار أخوك قائماً » ففصل بين بعض الصلة وبعضها بالخبر ، فقيل[٤] : (قائماً) هنا ليس معمولاً للمجرور ، بل لـ(أخوك) على تأويله إمّا من الصداقة ، وإمّا بمنزلته ، ففيه حقيقة معنى الفعل ، فيعمل فيها .

---

(١) انظر : الكامل للمبرّد : ١/ ٣٦ ، الأصول في النحو : ٢/ ٢٢٣ ، البغداديّات : ٥٥٣ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٣٩ ، الارتشاف : ١/ ٥٥٢ ـ ٥٥٣ .

(٢) بيت من البحر الكامل لجرير في (ديوانه : ٢/ ٥٨٠) .

وانظر : التعليقة للفارسيّ : ٢/ ٢٦٠ ، المسائل الحلبيّات : ١٤٤ ، الخصائص : ١/ ٣٣٦ ، المقرّب : ١/ ٦٢ ، المغني : ٥١١ ، شرح أبياته : ٦/ ٢١٢ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٨٧ .

(٤) شرح السيرافيّ : ٣/ ١٢ ب ، التعليقة للفارسيّ : ١/ ٢٩٥ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٥١٩ ـ ٥٢٠ .

[البحث السادس : في حذف الموصول] :

السادس : الموصول لا يُحذفُ ، وتبقىٰ صلته ، وذهب الفرّاء[1] إلىٰ جواز حذفه إذا صُدِّرَ الكلامُ بـ(من) ، وزعم أنّ العرب تفعلُ ذلك ، تقول : (منّا يقولُ كذا ، ومنّا لا يقوله) ؛ لأنّ (مِنْ) بعضٌ لما هي منه ، فلذلك أدّتْ عن المعنىٰ المتروك ، وقال تعالىٰ ﴿وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾﴾ [الصافات : ١٦٤] ، وقوله : ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ﴾ [النساء:٤٦] ، وقال الكميت :

لكم مسجدا اللّهِ المزورانِ والحصى لكم قِبْصُهُ من بين أثرى وأقترا [2]

أي : من بين من أثرىٰ وأقترىٰ ، وأنكره أبو العبّاس[3] والزّجّاج[4] وجمهور أصحابنا[5] ، وما احتجّ به محمولٌ علىٰ حذف الصفة ، كأنّه قال :

---

(١) معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٢٧١ ، ٢/ ٣١٥ ، مجالس ثعلب : ٢/ ٤٤٥ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٦٠ ، الارتشاف : ١/ ٥٥٥ .

(٢) بيت من البحر الطويل للكميت بن زيد .

انظر : إصلاح المنطق : ٣٩٧ . شرح أبياته : ٦٠٠ ، الصحاح : ٢/ ٧٨٦ ، الإنصاف : ٢/ ٧٢١ ، المشوف المعلم : ١/ ٣٨٥ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٨٤ .

(٣) المقتضب : ٢/ ١٣٥ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ٥٧ _ ٥٨ .

(٥) شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٦١ .

فريقٌ يفعلُ كذا ، وما منّا أحدٌ إلا له .

وأجاز سيبويه[1] والأخفش[2] والزّجّاج[3] الأمرين[4] ، كما يجوز في غير الصلة : قمتُ اليومَ ، وقمتُ في اليومِ .

[١٥٣أ] وقول حسّان :

فمن يهجو رسولَ اللّه منكم ... ويمدحه وينصره سواءُ[5]

أي : فرجلٌ يهجوه ، ورجلٌ يمدحهُ ، سواءٌ .

وإنّما كانتِ الصلةُ لا تحذف لأنّها جيء بها للتبيين ، فلو حُذِفَتْ لكان نقصاً ، ولكان في الظاهر الموصول مستقلاً ، ولا يكون كذلك إلا أنّه قد يُحذف

(١) الصحيح أنّ رأي سيبويه هو أنّ المحذوف (فيه) ؛ إذ نصّ على ذلك في (الكتاب : ١/ ١٧٨) ، وأظنّ أنّ المؤلّف - رحمه اللّه - انساق وراء ابن الشجريّ في وهمه بنسبة هذا الرأي إلى سيبويه . (أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٦) . ونقل هذه النسبة أبو حيّان عن المهدويّ . (البحر المحيط : ١/ ٣٠٧) .

(٢) معاني القرآن للأخفش : ١/ ٩٢-٩٣ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٢٨ .

(٤) معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٣٢ ، إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ١٧١ .

(٥) بيت من البحر الوافر لحسّان بن ثابت الأنصاريّ - رضي اللّه عنه - في (ديوانه ؛ ٧٦) . وانظر : المقتضب : ٢/ ١٣٧ ، تذكرة النحاة : ٧٠ ، المغني : ٨١٥ ، شرح أبياته : ٧/ ٣٠٥ .

للطول ، وذلك إمّا شطر الجملة ، أو الجملة بأسرها ، فمن حذف الشطر حذفُ المبتدأ بعد (أيّ) ، وبعد (الذي) في ما حكاه الخليلُ[١] : **(ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً)** ، قال[٢] : وإنّما حَسُنَ لطولِ الكلام ، وعلى هذا فإذا لم يطلْ لم يكن ، وحكى سيبويه[٣] : **(ليس غيرُ هذا الذي أمسِ)** ، يريد : غير هذا الذي فعلَ أمسِ .

وأمّا حذفُ الجملة فبعد (التي) في قولهم :

بعد اللتيّا [واللتيّا][٤] والتي[٥]

يريدون : بعد الخطّة التي من فظاعتها كيتَ وكيتَ ، والحذف تأكيدٌ للإبهام ، وأنّها بحيث تقصر العبارة عنها ، وقيل[٦] : كأنّها في تأويل الدويهية

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٩٩.

(٢) المصدر السابق .

(٣) الكتاب : ١/ ٣٧٦ .

(٤) ساقطة من المخطوطة .

(٥) بيت من مشطور الرجز للعجّاج .

انظر : ديوانه : ١/ ٤٢٠ ، نوادر أبي زيد : ٣٧٦ ، الكتاب : ١/ ٣٧٦ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٧٣ ، المقتضب : ٢/ ٢٨٩ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٠٨ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٣٤ ، المغني : ٨١٦ ، الخزانة : ٦/ ١٥٤ .

(٦) إيضاح الشعر : ٤٢٦ ، تحصيل عين الذهب : ٣٧٣ .

والداهية .

وقال :

ولقد رأبتُ ثأى العشيرة كلّها   وكفيتُ جانيها اللتيّا والتي[1]

[البحث السابع : في حكم إتباع الموصول] :

والسابع : لا يجوز أن يُتبَعَ الموصولُ ، ولا يستثنى منه ، ولا يُخبَرُ به إلا بعد تمام الصلة[2] ، فلو قلت : رأيتُ الضاربين أجمعين زيداً ، أو : الضاربين الظريفين زيداً ، لم يجز ؛ لأنّه لم يتمّ بمعموله ، وإن كان فضلةً فلا يعطف عليها إلا بعد تمامها ، وقد ورد مبدلاً منه قبل التمام ، وأنشدوا للأعشى :

ليستْ كمن حلّتْ إيادٍ دارَها   تكريتَ تنظرُ حبَّها أن يُحْصَدا[3]

(١) بيت من البحر الكامل لسُلْميّ بن ربيعة الضبّيّ في (حماسة أبي تمّام : ١ / ٢٨٦) ، ولعلباء بن أرقم في (الأصمعيّات : ١٦٢) .
والبيت في : نوادر أبي زيد : ٣٧٤ ، إيضاح الشعر : ٤٢٥ ، أمالي القالي : ١ / ٨١ ، أمالي ابن الشجريّ : ١ / ٣٥ ، البديع في علم العربيّة : ٢ / ٤٣٨ ، الخزانة : ٨ / ٣٧ .

(٢) الأصول في النحو : ٢ / ٣٣٦ ، البديع في علم العربيّة : ٢ / ٤٤٣ .

(٣) بيت من البحر الكامل له في (ديوانه : ٢٣٣) ، وروايته : لسنا كم جعلت . . . .
والبيت في : معاني القرآن للأخفش : ٢ / ٤١٢ ، وللفرّاء : ١ / ٤٢٨ ، البغداديّات : ٣٦١ ، الخصائص : ٢ / ٤٠٢ . المغني : ٧٠١ ، شرح أبياته : ٧ / ١٧٠ .

ويشترط في العطف والبدل ونحوه أن يكون فيه ضميرٌ تتمُّ به الصلة كما كان في الصلة نفسها ، فإن عطفت جملة فلا بدّ وأن تكون ممّا يصحّ أن تكون بنفسها صلةً ، وإن كان مفرداً على جزء الصلة فينبغي أن يشترط فيه ما يشترط في ذلك الجزء ، وقد أجاز الزّجّاج[١] البدل في قوله تعالىٰ : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ [المائدة : ١١٧] ، أن تكون ﴿ أَن ﴾ وما بعدها بدلاً من الضمير في ﴿ بِهِ ﴾ ، وفيه نظرٌ[٢] .

وكذلك أجاز فيها أيضاً أن تكون بدلاً من ﴿ مَا ﴾ ، وهذا غير سديدٍ إلا أن يكون مذهبه في البدل ألا يحلّ الثاني محلّ الأوّل ، ولا ينوىٰ به الطرح .

[البحث الثامن : في وقوع (الذي) غير موصولة] :

الثامن : اتّفق البصريّون[٣] علىٰ أنّ (الذي) ونحوه تلتزم الصلة ،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٢٣ .

(٢) قال الزمخشريّ في (الكشّاف : ١ / ٦٥٦) : « . . . لبقاء الموصول بغير راجع إليه من صلته » .

وانظر : البحر المحيط : ٤ / ٤١٨ ، الدرّ المصون : ٤ / ٥١٦ .

(٣) الأصول في النحو : ١ / ١٦٢ ، الكشّاف : ٢ / ٨٠ ، همع الهوامع : ١ / ٢٨٥ .

ولذلك هي أصلُ الباب ، وذهب الكوفيّون [١] إلىٰ جواز كونه غير موصولٍ ، بل يكون موصوفاً ، قال الفرّاء [٢] : إنّ العرب تقول : مررتُ بالذي خيرٍ منك ، ويقولون : مررتُ بالذي أخيك ، وبالذي مثلِكَ . وإذا كانتْ موصوفةً لزمَ أن تكون صفتها معرفةً ، أو نكرةً لا تدخلها الألفُ واللامُ كـ(خير) ، فلا تقول : مررتُ بالذي قائمٍ [٥٣ب] ، قال : وأنشدني الكسائيّ [٣] :

إنّ الزُّبيريَّ الذي مثلَ الحلمْ [٤]

مشّى بأسلابك في أهلِ العلمْ [٥]

---

(١) قال به من غيرهم يونس والأخفش والفارسيّ والزجّاجيّ وابن خروف وابن مالك .
انظر : معاني القرآن للأخفش : ٢/٤٩٦ ، المسائل الشيرازيّات : ٥ ب ، ١٣٣ أ ـ ب ، شرح التسهيل : ١ / ٢١٩ ، شرح الكافية الشافية : ١ / ٢٦٥ ، المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ١ / ٢٦٦ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٣٦٥ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢١٩ .

(٤) في المخطوطة : (الحكم) ، والتصويب من (معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٣٦٥) .

(٥) بيتان من مشطور الرجز لم أعثر علىٰ قائلهما . ويروىٰ الأوّل منهما : (الجلم) بالجيم .
وهما في : معاني القرآن للفرّاء : ١ / ٣٦٥ ، الشيرازيّات : ١٣٣ ب ، شرح التسهيل : ١/ ٢١٩ ، التذييل والتكميل : ٢ / ١٠ أ ، شفاء العليل : ١ / ٢٤١ ، الدرر اللوامع : ١/ ٦٢ .

وأنكره الزّجّاجُ[١]، وقال : أجمع[٢] البصريّون على أنّه خطأٌ ، وأنّهم لا يعرفون (الذي) إلا موصولة[٣]، ولا توصف إلا بعد تمام صلتها ، وأجمعَ الكوفيّون معهم على أنّ الوجه صلتها .

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ٣٠٥ .

(٢) في المخطوطة : (احتجّ) ، وفي (معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ٣٠٥) : « وهذا عند البصريّين خطأ فاحش » . وأظنّ الصواب ما أثبتّه .

(٣) في المخطوطة : (موصولاً) ، والتصويب من المصدر السابق .

مسألةٌ

ذكرها الإمامُ في موضعٍ آخرَ

الموصول لا يخلو إمّا أن يكون اسماً ، أو حرفاً ، وهو الألف واللام على أحد الرأيين [١] ، فإن كان حرفاً فإنّهُ لا يجوز حذف الضمير العائد منه إلىٰ الموصول ، مرفوعاً كان ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، نحو : القائم زيدٌ ، والضاربه أنا زيدٌ ، والمارّ به أنا زيدٌ ، لكنّه يجب استتاره في المرفوع إذا كان جارياً علىٰ مَنْ هُوَ لَهُ ؛ وإنّما كان ذلك لأنّ الحذف في العائد إنّما هو للطولِ الكائن في الاسم والصلة والموصول ، وإذا كان حرفاً لم يكن بطوله إذا كان اسماً ، فلم يكن فيه ما كان في الاسم ، ولأنّ الألف واللام مختصرةٌ من (الذي) ، وحَذْفُ العائدِ إنّما هو اختصارٌ ، ولا يُجْمَعُ علىٰ الشيء الواحد اختصاران ؛ لأنّه يقرب إلىٰ الإخلال به ، ولأنّ الضمير العائد علىٰ الألف واللام يَفْرُقُ بينها وبين لام التعريف ؛ لأنّها لا يعود عليها شيءٌ ، وقال أبو بكر [٢] : إنّهُ جائزٌ في المنصوبِ حملاً علىٰ الفعل علىٰ ضعفٍ ، وقال المازنيّ [٣] : لا يقع ذلك في شيءٍ من كلام العرب .

---

(١) انظر ما سبق في (ص : ٣٢٤) .

(٢) الأصول في النحو : ٢ / ٢٧١ .

(٣) المصدر السابق .

وأمّا إن كان اسماً فإمّا أن يكون مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، فإن كان مرفوعاً فلا يجوز حذفه رأساً إلا إذا كان مبتدأً ، وكان الموصولَ (أيٌّ) ، فإنّه يجوز حذفه ، فإن كانتْ غيرَ مضافةٍ فالإعراب ، حذفتَ ، أو أثبتَّ ، نحو : مررتُ بأيٍّ أفضلُ ، وأيٌّ هو أفضلُ ، وإن كانتْ مضافةً فلك الحذفُ والإثباتُ ، فإن حذفت بنيت على رأي سيبويه[1] ، وحكيت على رأي الخليل[2] ، وعلّقت على رأي يونس[3] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم: ٦٩] .

وأمّا ما عدا (أيّ) فلا يجوز معها إلا شاذّاً ، وحكى الكسائيّ[4] : **(ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً)** ، أي : بالذي أنا ، وقرئ[5] : ﴿ **تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ** ﴾ [الأنعام: ١٥٤] ، و : ﴿ **مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ** ﴾ [البقرة: ٢٦] ، أي : الذي هو أحسنُ ، ومثلاً الذي هو بعوضةٌ .

وإنّما جاز في (أيّ) لأنّها اسمٌ خالفتْ أخواتها في الإعراب ، فخالفتْ في

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٩٨ .

(٢) الكتاب : ١ / ٣٩٧ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) بل الذي حكاها هو الخليل رحمه الله . انظر : الكتاب : ١ / ٣٩٩ .

(٥) سبق تخريج القراءتين في (ص : ٤٠٣ ، ٤٠٦) .

لزوم حذف المرفوع ، واختصّ بالمبتدأ لأنّ الفاعل لا يحذف أصلاً .

فإن كان منصوباً فإمّا أن يكون معمولاً لفعلٍ ، أو غير فعلٍ ، فإن كان لفعلٍ فإن كان متّصلاً [٥٤أ] جاز حذفه وإثباته ، فالإثباتُ عملاً بالأصل ، والحذف اختصاراً للطولِ ، والمنصوبُ فضلةٌ ، وإذا كان يجوز حذفه في غير الصلة ، وكان يجب في الصلة ، لكن عارضه هنا الربط ، فرجع الوجوب إلىٰ الجواز ، نحو : مررت بالذي ضرب زيدٌ ، سواء كان الفعل ممّا يدخل علىٰ المبتدأ والخبر ، أو لا ، كان المنصوب مصدراً ، أو غيره ، إلا أن يخاف لحذفه الالتباسُ بغيره ، نحو : هذا الذي رأيته ضاحكاً في بيته ، فلو أسقطت الهاء من (رأيته) لالتبس أنّهُ رأىٰ ضاحكاً ، وإن كان منفصلاً فلا يجوز حذفه كيف كان العامل ، ونعني بالمنفصل ما يجب فيه أن يكون منفصلاً ؛ لأنّه إن جاز أن يكون متّصلاً صحّ حذفُهُ ؛ لأنّه يرجعُ إلىٰ الاتّصال ، كقولك : الذي ضربت إيّاه عمرو ، يجوز حذف هذا ؛ لأنّه لا يجب انفصاله ، فيقدّر متّصلاً ، ويحذف ، وإن وجب فلا يجوز ، نحو : الذي ما ضربتُ إلا إيّاه زيدٌ ، والذي ضربت عمراً وإيّاه بكرٌ ، ونحوه بأيّ عاملٍ كان من الأفعال ؛ وإنّما كان ذلك لأنّ وجوب انفصاله لا يكون إلا بعد حصول معنًىٰ أو أداة يمنع حذفه ، ألا ترىٰ أنّ مقارنة (إلا) في

قولك : إلا إيّاه ، منعتْ ؛ لأنّه لا يحذف المستثنى ويبقى الحرفُ وحده ، وكذلك حرف العطف في قولك : وإيّاه .

وإن كان غير فعلٍ فإن كان حرفاً فلا يجوز حذفه ، نحو : رأيت الذي إنّه منطلقٌ ، وقد يقال : لِـمَ لا يجوز حذفه ، وهو جائزٌ قبل الصلة ؟ ، كما في قوله :

ولكنّ زنجيٌّ عظيمُ المشافرِ[1]

فيكون هنا أشدَّ جوازاً للطول ، مع أنّ الحذف هنا إنّما هو اختصارٌ ، كما هو قبل دخولها في الصلة ، فيقال : إنّما امتنع لأنّ هذه الحروف لم تغيّر معنى الابتداء ، وكان حذف المبتدأ لا يجوز معها ، وإن كان يجوز في غير الصلة فكذلك مع ما لم يغيّره ، وقد يقال : فيجوز على هذا حذفه في (أيّ) ؛ لجواز حذفه بدون هذه الحروف ، وفيه نظرٌ .

وإن كان العامل اسماً فيجوز حملاً على الفعل ، نحو : هذا الذي زيدٌ

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل للفرزدق ، وصدره :

فلو كنت ضبّياً عرفت قرابتي

والبيت في : ديوانه : ٢ / ٤٨١ الكتاب : ١ / ٢٨٢ ، مجالس ثعلب : ١ / ١٢٧ ، المحتسب : ٢ / ١٨٢ ، رصف المباني : ٢٧٩ ، الجنى الداني : ٥٣٥ ، المغني : ٢٩١ ، شرح أبياته : ٢/ ١٤٥ ، الخزانة : ١٠ / ٤٤٤ .

الضاربه ، وفيه نظرٌ .

وأمّا إن كان مجروراً فإن كان في موضع رفعٍ فلا يجوز ؛ لما تقدّم ، وإن لم يكن في موضعه فإن كان بالاسم فلا يجوز ، نحو: رأيت الذي غلامه قائمٌ؛ لأنّه إنّما جاز حذفُهُ حيث يكون المتّصل به يستدعيه ، فيحذف اختصاراً ، والمضاف لا يستدعي الثاني من جهة معناه ، فلا دليل عليه ، فلا يكون اختصاراً ، ولأنّه لا يجوز حذفه إذا كان مجروراً بالحرف ، على ما نذكره .

والمضاف أصله بالحرف ، فيمتنع لذلك أيضاً إلا أن يكون في معنى الفعل ، وهي الإضافة غير المحضة ، نحو : هذا الذي أنت ضاربه غداً ، [٥٤ب] إذا قدّرته مجروراً ، على ما ذُكِرَ في اسم الفاعل ، فيجوز ؛ لأنّه منصوبٌ في التأويل .

وإن كان مجروراً بالحرف فإمّا أن يكون متعلّقاً بفعلٍ في الصلة ، أو لا ، فإن لم يكن لم يحذف ، نحو : رأيت الذي الدار له ؛ لأنّه ناب عن عامله ، فلا يحذف ؛ لأنّه إخلالٌ بالصلة ، ولأنّه جزءٌ من الجملة الخبريّة ، عمدةٌ فيها ، فلا يحذف كما لا يحذف إذا كان ضميراً مبتدأً ، ولا يقال : فيجوز في (أيّ) كما جاز فيها حذف المبتدأ ، فتقول : رأيت أيّهم الدارُ ، تريد :

أيّهم له الدارُ ؛ لأنّا نقول : حذفهم في (أيّ) المبتدأ خروجٌ عن القياس ، فلا يتعدّىٰ به ما سُمِعَ .

وإن كان العامل فيه فعلاً في الصلة فإن كان هذا الفعل ممّا شأنه في غير الصلة أن يحذف الجار ، ويتعدّىٰ إليه بنفسه ، كـ(أمرت) ونحوه ، جاز حذفه ؛ لأنّه يجوز فيه أن يُحذفَ الجارُّ ، فيتّصل الضمير ، فيكون بمنزلة المنصوب بنفسه ، فتحذف ، فتقول : رأيتُ الذي أمرتُ فلم يمتثلْ ، وضربتُ في اليوم الذي ضربتَ ؛ لأنّ الفعل يتّصل بالظروف علىٰ التوسّع .

وقد يقال : ينبغي أن لا يعتبر في جواز الحذف هذا ، كما لا يعتبر في الصفة ؛ لأنّك تقول : مررتُ برجلٍ مررتَ ، وإن كان ضعيفاً ، وكذلك في الخبر .

ويجاب : إنّا نمنع هذا في الصفة والخبر ، وإنّما يجوز في غير المجرور ، وأنّما جوازه علىٰ ضعفٍ في الصلة .

فإن كان ممّا ليس شأنه أن يتعدّىٰ إليه بنفسه فلا يجوز حذفه إلا بثلاثة شروط :

أحدها : أن يدخل علىٰ الموصول الحرفُ الذي دخل علىٰ الضمير .

والثاني : أن يتّحد العامل ، فيكون العاملُ في الموصول هو العامل في

الضمير .

والثالث : أن لا يلتبس .

نحو : مررتُ بالذي مررتَ ، فلو قلت : جاءني الذي مررت ، لم يجز ، ومررتُ بالذي مررتُ به في داره ، لم يجز أيضاً ؛ للالتباس .

وإنّما امتنع حذف المجرور لأنه لا بدّ من حذف الجارّ معه ، فيؤدّي إلىٰ حذف العامل والمعمول ، وهو إخلالٌ ، وإنّما جاز مع الاتّحاد في العامل والمتعلّق لأنّه كأنّه مذكورٌ ، وحذف للتكرير ؛ لأنّه انضاف إلىٰ الطول التكرار ، وكان مستكرهاً من جهتين إلا عند اللبس كما ذكرنا .

أبحاثٌ في الموصولات وصلاتها

ذكرها الإمام في موضع آخر(١)

[٥٥أ] قال الشاعر :

وكيف أرهبُ أمراً أو أراعُ به   وقد لجأتُ إلى بشر بن مروانِ

فنعم مزكأ مَنْ ضاقتْ مذاهبه   ونعم مَنْ هو في سرٍّ وإعلانِ(٢)

قوله : (في سرٍّ وإعلان) يتعلّق بـ(نِعْمَ) ، كأنّه قال : كَرُمَ هذا الإنسانُ في سرّه وعلانيته ، ولا يكون معمولاً لمحذوفٍ خبرٍ لـ(هو) ؛ لأنّه يكون : نِعْمَ الذي هو كائنٌ في سرٍّ وإعلانٍ ، ولا معنىً له ، وإذا كان متعلّقاً بـ(نِعْمَ) احتاج (هو) إلىٰ خبرٍ آخرَ ؛ لتتمّ صلة (مَنْ) ، وهذا الخبرُ هو تقديرُ (المثلِ) ، كأنّه قال : وَنِعْمَ الذي هو مثله ، ولا تقدّر (هو) أخرىٰ ، فيكون التقدير : وَنِعْمَ الذي هو هو ؛ لأنّه يكون المرفوع بـ(نِعْمَ) مخصوصاً ، ولا يكون إلا عامّاً ، فإن قدّرت : نِعْمَ مَنْ هو هو ، علىٰ

---

(١) هذا الفصل مستفاد من كتاب أبي عليّ الفارسيّ (إيضاح الشعر ٤١٦ ـ ٤٧٥) .

(٢) بيتان من البحر البسيط غير منسوبين إلىٰ قائل .

انظر : إيضاح الشعر : ٤١٦ ، شرح الكافية الشافية : ٣/ ١١٠٩ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٦٠١ ، المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ١/ ١٦٦ ، المغني : ٣٢٩ ، شرح أبياته : ٥/ ٣٣٨ ، الخزانة : ٩/ ٤١٠ ،

حذف (مثل) المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، كأنّك قلت : هو مثله ، جاز .[١]

ويجوز أن تكون (مَنْ) نكرةً موصوفةً ، وتكون الجملة التي قدّرتها ، صفةً ، والمقصود بالمدح محذوفٌ ، كقوله تعالى : ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴿٣٠﴾ ﴾ [ص : ٣٠] .

ويجوز أن تكون نكرةً لا صفةَ لها ، نحو قوله : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة : ٢٧١] ، فتكون في موضع نصبٍ ، ويكون (هو) هو المرفوع بالابتداء ، وهو المقصود بالمدح ، كأنّك قلت : نِعْمَ رجلاً هو .

*****

الفرزدق :

أَحْمَوا حِمًى بطعانٍ ليس يمنعُهُ   إلا رماحُهم للموتِ مَنْ حانا[٢]

الطِّعانُ : مصدر (طاعَنَ) ، أو جمع (طَعْنٍ) ، وهو المصدر ، وعلى التقديرين جاز إعماله ، ومفعوله (مَنْ حانا) ، وفصل بين الموصول وصلته بقوله : (ليس يمنعه) ، والتقدير : أحموا حمًى ليس يمنعه إلا

---

(١) إيضاح الشعر : ٤١٧ .

(٢) بيت من البحر البسيط له في (ديوانه : ٦٣٤) .

وانظر : إيضاح الشعر : ٤١٨ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٥٥ .

رماحهم بطعان مَنْ حانا ، وَفَصَلَ بين الصفة والموصوف (بطعان) .

وقوله : (للموت) إمّا أن يكون متعلّقاً بمحذوفٍ في موضع حال لقوله : (رماحهم) ، كأنّ التقدير : رماحهم لإحداث الموت ، أي : معدّة ، وإمّا أن تجعله تبييناً لـ(مَنْ حانا) ، كقوله تعالىٰ : ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴿٢١﴾﴾ [الأعراف : ٢١] ، ونحوه [1] .

*****

وأنشد التوّزيّ [2] عن أبي زيدٍ :

ماذا يَغيرُ ابنتَي رِبْعٍ عويلُهما   لا ترقدان ولا يرثى [3] لمن رقدا [4]

قوله : (عويلهما) لا يكون فاعلاً بـ(يغير) ؛ لأنّه إمّا أن تكون (ماذا) كاسمٍ واحدٍ ، أو تكون (ذا) بمعنىٰ (الذي) ، و (ما) مبتدأةٌ استفهاميّةٌ .

فإن كان الأوّل كانتْ في موضع نصبٍ بـ(يغير) ، وقد انتصب [٥٥ب] به

---

(١) انظر : إيضاح الشعر ٤١٨ ـ ٤١٩ .

(٢) هو أبو محمّد عبدالله بن محمّد التوّزيّ ، المتوفىٰ سنة ٢٣٣ هـ .

ترجمته في : أخبار النحويّين البصريّين : ٦٥ ، طبقات النحويّين واللغويّين : ١٠٦ .

(٣) في المخطوطة تعليقٌ نصّه : « رواه الجوهريّ : (ولا بؤسىٰ) » . وهي الرواية الصحيحة ، ولم أجد رواية المؤلّف في ما اطلعتُ عليه من مراجع .

(٤) بيتٌ من البحر البسيط لعبد مناف بن ربع الهذليّ . ويروىٰ : (ولا بؤسىٰ لمن رقدا) .

انظر : ديوان الهذليّين ٢ / ٣٨ ، شرح أشعار الهذليّين : ٢ / ٦٧١ ، إيضاح الشعر : ٤١٩

(ابنتي ربع) ، فيتعدّىٰ إلىٰ اثنين ، وهو يتعدّىٰ إلىٰ واحدٍ ، قال التوّزيّ - وأحسبه عن أبي زيدٍ - : غارَ بني فلانٍ لينصرَهم[1] وينصروه[2] .

وإن كان الثاني وجب أن يكون في (يغير) ضميرٌ منصوبٌ يعود علىٰ (الذي) ؛ لأنّه ارتفع به الظاهر ، فيلزم تعدّيه أيضاً إلىٰ مفعولين ، وإذا لم يكن فاعلاً فيكون بدلاً ؛ إمّا من ضميرٍ في (يغير) ، وإمّا من (ماذا) إذا كانت اسماً واحداً ، وإمّا من (ذا) إذا كانت بمعنىٰ (الذي) ، ولا يصحّ الثاني ولا الثالث ؛ لأنّ المبدل من المستفهم عنه مستفهمٌ عنه ، كما تقول : كم مالك ؟ أثلاثون أم أربعون ؟ .

وإذا كان بدلاً من الضمير فإنْ جعلتَ (ماذا) اسماً واحداً كان موضع (ماذا)[3] رفعاً بالابتداء ، والضمير في (يغير) عائدٌ إليهما[4] ، كما يعود علىٰ (خمسة عشر) ، وإن كان (ذا) بمعنىٰ (الذي) فيعود عليه ضمير

---

(١) في المخطوطة : (غار ، أي : لينصرهم ، وينصرونه) والتصحيح من (إيضاح الشعر : ٤٢١) .

(٢) في المخطوطة حاشيةٌ نصّها : « ولقد غاره ، يغوره ، ويغيره ، أي : نفعه ، وأنشد البيت بغين معجمة ، يقول : لا يغير بكاؤهما علىٰ أبيهما من طلب ثاره شيئاً . كذا قاله الجوهريّ » . انظر : الصحاح : ٢ / ٧٧٤ ، اللسان : ٥ / ٤٠ .

(٣) في المخطوطة : (ما) ، والتصحيح من (إيضاح الشعر : ٤٢١) .

(٤) في المخطوطة : (إليه) ، والتصحيح من (إيضاح الشعر : ٤٢١) .

(يغير) ، والابنتين : مفعولة هذا الضمير ، والعويل : بدلٌ منه ؛ لأنّ (ذا) يقع على جميع ما يشار إليه[1] .

*****

البغداديّون ينشدون :

عدسْ ما لعبّادٍ عليك إمارةٌ نجوتِ وهذا تحملين طليقُ[2]

ويرون أنّ (ذا) بمعنى (الذي) مع (ها) ، كما هي مع (ما) ، و(تحملين) صلته .

وهذا [٥٦أ] يحتمل وجهين لا تكون فيهما موصولةً :

أحدهما : أن تكون (تحملين) صفةً لموصوفٍ محذوفٍ تقديره : وهذا رجلٌ تحملين ، أي : تحملينه ، كقوله :

وما شيءٌ حميت بمستباحِ[3]

والآخر : أن تكون صفةً لـ(طليق) تقدّمتْ عليه ، فصارتْ حالاً .

---

(١) انظر : إيضاح الشعر ٤١٩ ـ ٤٢١ .

(٢) سبق تخريجه في (ص : ٣٣٥) .

(٣) عجز بيت من البحر الوافر لجرير ، صدره :

أبحت حمى تهامة بعد نجدٍ

انظر : ديوانه : ٨٩ ، الكتاب : ١ / ٤٥ ، تحصيل عين الذهب : ١٠٧ ، التبصرة والتذكرة : ١ / ٣٢٩ ، أمالي ابن الشجريّ ١ / ٥ ، المغني : ٥٠٣ ، شرح أبياته : ٧ / ٨٢ .

وكذلك ما استشهدوا به من قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴿١٧﴾ ﴾ [طه : ١٧] تأوّلوه علىٰ معنىٰ : وما التي بيمينك ؟ ، لا حجّةَ فيه ؛ لأنّه يمكن أن يكون ﴿ بِيَمِينِكَ ﴾ في موضع الحال ، والعامل فيها ما في الاسم المبهم من معنىٰ الفعل .

وإنّما يكون (ذا) بمعنىٰ (الذي) عند سيبويه[١] مع (ما) خاصّة ، يدلّ عليه قوله :

ألا تسألانِ المرء ماذا يحاولُ   أنحبٌ فيقضى أم ضلالٌ وباطلُ[٢]

ولو كانتْ (ماذا) كاسمٍ واحدٍ لنصب : (أنحباً) ؛ لأنّه بدلٌ منه ، وهو منصوبٌ ، وقد رفعه ، فدلّ علىٰ أنّ (ما) غيرُ مركّبةٍ مع (ذا)[٣] .

*****

وقال :

---

(١) الكتاب : ١ / ٤٠٤ .

(٢) بيت من البحر الطويل للبيد بن ربيعة العامريّ رضي الله عنه .
انظر : ديوانه : ٢٥٤ ، الكتاب : ١ / ٤٠٥ ، شرح أبياته : ٢ / ٤٠ ، معاني القرآن للفرّاء : ١ / ١٣٩ ، الأصول في النحو : ٢ / ٢٦٤ ، إيضاح الشعر : ٤٢٥ ، تحصيل عين الذهب : ٣٨٧ ، المغني : ٣٩٥ ، شرح أبياته : ٥ / ٢٢٦ ، الخزانة : ٦ / ١٤٥ .

(٣) انظر : إيضاح الشعر ٤٢٣ ـ ٤٢٥ .

ولقد رأبتُ ثأى العشيرة كلّها   وكفيتُ جانيها اللتيّا والتي[١]

حذف الصلة ، واكتفى بالموصول تفخيماً للأمر وتعظيماً ، يريد : الداهية التي من شأنها كيتَ وكيتَ ، كما تحذف الأجوبة تفخيماً وتكثيراً ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ ﴾ [الأنعام: ٩٣] .

وصغّر الموصول ، وهو يريد الداهية ، تصغير التعظيم ، كما قال :

دويهية تصفرُّ منها الأناملُ[٢]

واصفرارُ الأناملِ إنّما يحدث عند الموت ، وما يؤثر الموت لا يكون حقيراً .

فإن قلت : فلعلّ التقدير : كفيت الخلّة الهيّنة ، فكيف بما فوقها ؟ ، فيكون التحقير على أصله ، لا على التعظيم ، فذلك بعيدٌ ؛ لأنّه قال : (جانيها) ، والأمر الهيّن لا يسمّى فاعله جانياً[٣] .

*****

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٤٢٧) .

(٢) عجز بيت من البحر الطويل للبيد بن ربيعة رضي الله عنه ، وصدر البيت :

وكلُّ أناسٍ سوف تدخلُ بينهم

انظر : ديوانه : ٢٥٦ ، شرح المفصّل : ٥ / ١١٤ ، أمالي ابن الشجريّ : ١ / ٢٥ ، المغني : ٧٠ ، شرح أبياته : ١ / ٢٨١ ، الخزانة : ٦ / ١٥٩ .

(٣) انظر : إيضاح الشعر ٤٢٥ ـ ٤٢٦ .

الأسود بن يعفر :

ليسوا بأنذالٍ ولا بأشابةٍ   فيما ينوبُ القومَ لا باللاتِ[(١)]

يحتمل أن تكون (اللات) موصولةً حُذِفَتْ صلتها ، والتقدير : لا بالفرقة التي يُبتغَى بهم بدلٌ[(٢)] ، فحذف الصلة للدلالة عليها ؛ لأنّ قبله :

لا أبتغي عنهم ولا أشريهم[(٣)]   حتّى يلاقيني حِمامُ مماتي[(٤)]

وقيل : (اللات) : اسم صنمٍ[(٥)] ، فكأنّه حَلِفٌ[(٦)] .

*****

وقال الأسود :

وشطّتْ نَوى تنهاةَ [من] أن تُوافقا

[فـ]ـبانت فشاق البينُ[(٧)] مَنْ كان شائقا[(٨)]

---

(١) بيت من البحر الكامل له في (ديوانه : ٢٣) ، وانظر : إيضاح الشعر : ٤٢٨ .

(٢) في المخطوطة : (نذل) ، وهذا تصحيف .

(٣) في المخطوطة : (ولا تشويهم) ، والتصحيح من (ديوانه ٢٣) .

(٤) ديوان الأسود بن يعفر : ٢٣ .

(٥) كتاب الأصنام : ١٦ .

(٦) انظر : إيضاح الشعر : ٤٢٨ .

(٧) في المخطوطة : (النفس) ، وهذا تحريف يدلّ عليه قوله بعد ذلك : (فاعل كان البين) .

(٨) بيت من البحر الطويل للأسود بن يعفر في (ديوانه : ٥٣) ، وانظر : إيضاح الشعر : ٤٢٨ .

فاعل (كان) : (البين) ، والتقدير : من كان البينُ شائقَهُ .

وفاعل (توافقا) إن كان (النوىٰ) فالمعنىٰ : شطّتْ من أن توافقنا نواها ، والموافقة في ذلك أن يجتمعا حيث الثواب ، وإن كان (المرأةَ) فالتقدير : شطّتْ تنهاة ، وهي المرأة ، من أن توافقنا في محضرٍ أو مدًىٰ .

ويحتمل أن تكون (تفاعل) بمعنىٰ : (افتعل) ، كما تكون (افتعل) بمعناه ، ازدوجوا : أي : تزاوجوا ، فيكون المعنىٰ : شطّتْ من أن نتّفق في إقامةٍ بموضعٍ .

والذِّكْرُ المحذوفُ من اسم الفاعل عائدٌ إلىٰ الموصول ، وحذفه من اسم الفاعل ليس بالكثير ، لكنّ مَنْ حَذَفَهُ حَمَلَهُ علىٰ الفعل ، كقوله تعالىٰ : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴿٤١﴾ ﴾ [الفرقان : ٤١] .

ومثله ما أنشده ثعلبٌ[١] في قوله :

ألمْ تأتك الركبان قبلي بخبرهم
فلم أقض إلا بالذي أنت عالمُ[٢]

يريد : عالمه ، أو : عالم به[٣] .

---

(١) ليس في مجالسه ، ولا في ما وصلنا من كتبه .

(٢) بيت من البحر الطويل لم أعثر علىٰ قائله ، والبيت في : إيضاح الشعر : ٤٢٩ .

(٣) انظر : إيضاح الشعر ٤٢٨ ـ ٤٢٩ .

قال أبو عليّ : وقد وجدتُ منه شيئاً صالحاً ، منها قول الآخر :

فبحٌ لان منها بالذي أنتَ بائحُ[١]

أي : بائحٌ به .

وقال :

إذا انثنتْ يميني بإدراك الذي كنتُ طالبا[٢]

ومنها :

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل لعنترة بن شدّاد العبسيّ ، وصدره :

وقد كنت تخفي حبَّ سمراء حقبةً

انظر : ديوانه : ٢٩٨ ، الخصائص : ٣ / ٣٥ ، تذكرة النحاة : ٣١ ، المقاصد النحويّة : ١ / ٤٧٨ ، اللسان : (أين) ١٣ / ٤٢ .

(٢) بيت من البحر الطويل لسعد بن ناشب التميميّ ، أوّله :

ويصغر في عيني تِلادي

انظر : حماسة أبي تمّام : ١ / ٧٠ ، تخليص الشواهد : ١٦٣ ، المقاصد النحويّة : ١/ ٤٧١ ، الخزانة : ٨/ ١٤١ .

عليَّ قضاءُ اللّهِ ما كان جالبا [١]

*****

أنشد أبو زيد[٢] [٥٦ب] :

فقلت له : لا والذي حجّ حاتمٌ   أخونك عهداً إنّني غيرُ خوّانِ[٣]

يحتمل أن يريد بـ(الذي) الكعبةَ ، لكنّه ذكَّرَهُ على [إرادة][٤] (البيت) ، والضمير في (حجّ) محذوفٌ ، التقدير : حجّه .

وإن عنى بـ(الذي) اللّهَ ـ عزّ وجلّ ـ فالتقدير : حجّ حاتمٌ له ، فحذف (له) من الصلة ، وهذا النحو من الحذف في الصلات قد جاء في الشعر ، من ذلك قوله :

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل لسعد بن ناشب ، صدره :

ساغسل عنّي العار بالسيف جالباً

انظر : حماسة أبي تمّام : ١ / ٦٩ .

(٢) النوادر : ٢٧٢ .

(٣) بيت من البحر الطويل للعريان بن سهلة الجرميّ .

انظر : الحجّة للفارسيّ : ١/ ١٦٣ ، إيضاح الشعر : ٤٢٩ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٤٢ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٧٥ ، تذكرة النحاة : ٤٧٧ ، اللسان : (خون) ١٣/ ١٤٤ ، الخزانة : ٦ / ٥٦ .

(٤) تكملة من (إيضاح الشعر ٤٢٩) .

ناديت باسم ربيعة بن مكدّمٍ إنّ المنوَّهَ باسمِهِ الموثوقُ[١]

يريد : الموثوق به[٢] .

*****

وقال النّابغة :

والمؤمنِ العائذاتِ الطيرَ يمسحها ركبانُ مكّةَ بين الغيل والسندِ[٣]

(المؤمن) هنا هو اللّه تعالىٰ ، وهو اسم فاعل ، من (آمن) ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾ ﴾ [قريش: ٤] ، ومفعول (المؤمن) : (الطير) ، أو : آمن الطير ؛ لحلولهم الحرم ، ففصل بينهما بقوله : (العائذات) ،

---

(١) بيت من البحر الكامل ، وهو بهذا الصدر غير منسوب إلىٰ قائل في : إيضاح الشعر : ٤٢٩ ، المسائل الشيرازيّات : ٤ب ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٧٥ ، الخزانة : ٦ / ٥٧ .

وعجز البيت للفرزدق في (ديوانه : ٣٩٥) ، وصدره فيه :

أصبحتُ قد نزلتْ بحمزةَ حاجتي

وانظر : الأغاني : ٨ / ١٨٨ ، ١٩ / ١٠ .

(٢) انظر : إيضاح الشعر ٤٢٩ .

(٣) بيت من البحر البسيط من معلّقة النابغة الذبيانيّ ، وقافيته في (ديوانه : ٢٥) : (والسعدِ) .

انظر : إيضاح الشعر : ٤٣٠ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣ / ١١ ، الإيضاح في شرح المفصّل : ١ / ٤١٥ ، الخزانة : ٥ / ٧١ .

وهو وصف الطير ، وقدّم الصفة على الموصوف ، مثل قوله :

إن أنت لم تُبْقِ لي لحماً ولا لبناً   ألفيتني أعظماً في قرقرٍ قاعِ[1]

يريد : في قاعٍ قرقرٍ .

وقول الآخر :

وبالقصير العمر عمراً جيدرا

كما اشترى المسلمُ إذ تنصّرا [2]

يريد : بالعمر القصير .

وكقول الآخر :

---

(١) بيت من البحر البسيط لأبي شهاب عمران بن حطّان .

انظر : إيضاح الشعر ٣٨٤ ، ٤٣٠ ، الشيرازيّات : ١٦٢ أ ، المخصّص : ١٠/ ٣٠ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٢٣٢ .

(٢) بيتان من مشطور الرجز لم أعثر على قائلهما .

انظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٥٧ ، إيضاح الشعر ٤٣١ ، الكشّاف ١ / ١٩١ ، شواهده : ٤ / ٣٩٤ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢١٨ ، المقرّب : ١/ ٢٢٧ .

الغُمَرِ[1] القَعْبِ

والتقدير : القعب الغمر .

و (العائذات) مجرورة أو منصوبة ، فإن جررتها جررت (الطير) ، وإن نصبتها نصبت (الطير) ، والتقدير : والعائذات به ، فحذف[2] .

*****

وقال ذو الرمّة[3] :

وأنتَ الذي اخترتُ المذاهبَ كلّها بوهبين إذْ رُدّتْ عليَّ الأباعرُ[4]

والتقدير : اخترته من المذاهب ، فحذف الضمير والجارّ ، فاتّصل الفعل بالثاني .

---

(١) في المخطوطة وفي نسختي (إيضاح الشعر) : (بالغمر) ، وقد غيّرها محققا الكتاب إلى : (مثل الغمر) ، كي تناسب بيت أبي دواد الإياديّ :

صحيحُ النسرِ والحا فرِ مثلُ الغمرِ القعبِ

وينسب هذا البيت إلى عقبة بن سابق الجرميّ .

انظر : شعر أبي دواد : ٢٨٩ ، كتاب الخيل لأبي عبيدة : ١٤٤ ، إيضاح الشعر (تحقيق أ. د . هنداويّ) : ٤٣٠ ، (تحقيق : أ.د. الطناحيّ) : ٢ / ٣٩٦ .

(٢) انظر : إيضاح الشعر : ٤٣٠-٤٣١ .

(٣) ديوانه ٢ / ١٠٤٧ .

(٤) بيت من البحر الطويل له ، وهو في (إيضاح الشعر : ٤٣١) .

وقال العجّاج :

تحت التي اختار له[١] اللّه الشجرْ[٢]

التقدير : اختارها له من الشجر ، فلمّا حذف الجار وَصَلَ الفعلُ إلىٰ (الشجر) ، وإلىٰ (المذاهب)[٣] .

*****

أنشد أحمد بن يحيىٰ[٤] :

مقادمكم فينا وفيكم ذمارنا

فأدّوا الذي استودعتُ والعرض وافرُ[٥]

تقديره : الذي استودعتُهُ إيّاكم ، فحذف الأوّل العائد علىٰ (الذي) ، فاتّصل الفعل بالثاني ، فحذفه وإن لم يكن راجعاً إلىٰ الموصول .

وحقُّ المحذوف من الصلة أن يكون هو الموصول في المعنىٰ ، وإنّما جاز هذا لأنّه موضعٌ حُذِفَ منه المفعول كثيراً ، ويدلّ علىٰ جواز هذا الحذف قولُ

---

(١) في المخطوطة : (اختاره)

(٢) بيت من مشطور الرجز له في (ديوانه : ٧) . وانظر : إيضاح الشعر : ٤٣١ ، الشيرازيّات : ١٤أ.

(٣) انظر : إيضاح الشعر ٤٣١ ـ ٤٣٢ .

(٤) ليس في (مجالسه) ولا في ما وصلنا من كتبه .

(٥) بيت من البحر الطويل غير منسوب إلىٰ قائل في (إيضاح الشعر : ٤٣٢) .

كثيّرٍ :

وإنّ ابنَ ليلى فاه لي بمقالةٍ ولو سرتُ فيها كنتُ ممّن ينيلها [(١)]

ومثله في الحذف قوله تعالى : ﴿مَن يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ﴾ [(٢)] [الأنعام: ١٦]، وإن شئتَ قلتَ في البيت : حذفَ المفعولين معاً ، كما حذفهما في قوله تعالى : ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [القصص: ٦٢ ، و ٧٤] [(٣)].

*****

أنشد بعض البغداديّين لحميد بن ثور [(٤)] :

---

(١) في المخطوطة : (يقيلها) .

وهذا بيت من البحر الطويل له في (ديوانه : ٣٠٤) ، وانظر : إيضاح الشعر : ٤٣٢ ، الخزانة : ٨/ ٤٧٦ .

(٢) ببناء الفعل للمعلوم ، وهي قراءة حمزة والكسائيّ و برواية أبي بكر عن عاصم .

انظر : السبعة : ٢٥٤ . حجّة القراءات لأبي زرعة : ٢٤٣ ، والتبصرة : ١٩١ .

(٣) انظر : إيضاح الشعر : ٤٣٢ ـ ٤٣٣ .

(٤) كذا في (إيضاح الشعر : ٤٣٣) و (الصاحبيّ : ٣٨٧) ، وليس في ديوانه .

أأنت الهلاليّ الذي كنتَ مرّةً سمعنا به والأرحبيُّ المعلّفُ[١]

وفي هذا الإنشاد حمل بعض الصلة على اللفظ ، والبعض على المعنى ، والقياس في صلتها أنّ يكون للغيبة ؛ لأنّه لفظها ، فقال : (كنتَ) ، و(سمعنا به) .

ومثله في الوجهين ما أنشده أبو زيدٍ[٢] وأبو عبيدة :

نحن الذين صبّحوا الصباحا

فلم ندعْ لسارحٍ مُراحا[٣]

وقد حملوا في الشعر على اللفظ[٤] في الجميع ، [٥٧أ] أنشد أبو عبيدة :

---

(١) بيت من البحر الطويل عزاه أبو عليّ الفارسيّ في (الشيرازيّات : ٦ أ) إلى الشمّاخ ، وليس في ديوانه ، وبعضهم يروي قافيته : (المغلّبُ) ، وبعضهم يجعلها : (المعلّق) .

انظر : الزاهر : ٢/ ١٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٨٩ ، المقرّب : ١/ ٦٣ ، الارتشاف : ٣/ ١٣٤ ، البحر المحيط : ١/ ٤٣ ، الدرر اللوامع : ١/ ٦٤ .

(٢) النوادر : ٢٣٩ .

(٣) بيتان من مشطور الرجز سبق تخريجهما في (ص : ٣٦١) .

(٤) في المخطوطة : (اللفظيّ) .

أنا الذي انتشلتها [١] انتشالا

ثمّ دعوتُ فتيةً أزوالا [٢]

وقال :

وأنا الذي قتّلتُ عمراً بالقنا وتركتُ تغلبَ غيرَ ذاتِ سنامِ [٣]

وقال :

نحن الذين هزمنا جيشَ ذي نجبٍ

والمنذِرين اقتسرنا [٤] يومَ قابوسِ [٥]

وقال :

أنا الذي كررتُ يوم الحرّةْ [٦]

---

(١) في المخطوطة : (أنتشلها) .

(٢) بيتان من مشطور الرجز للقتّال الكلابيّ .

انظر : ديوانه : ٨٤ ، إيضاح الشعر : ٤٣٤ .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٤١٠) .

(٤) في المخطوطة : (اقتبسنا) .

(٥) بيت من البحر البسيط لجرير في (ديوانه : ٣٢٥) . وانظر : إيضاح الشعر : ٤٣٥

(٦) بيت من مشطور الرجز لعبدالله بن مطيع بن الأسود العدويّ . ويروى : (فررتُ) .

انظر : العقد الفريد : ١ / ١٧١ ، الصاهل والشاحج : ٦١٤ ، إيضاح الشعر : ٤٣٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٨٩ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١ / ١٥٦ .

الفرزدق :

وإنّي لرامٍ نظرةً قِبَلَ التي لعلّي وإن شطّتْ نواها أزورها [(١)]

أصل الصلة أن تكون بالخبر ، وقد وصل هنا بـ(لعلّ) ، وليست بخبرٍ ، فإن قلت : تكون بمنزلة (أنْ) ، وقالوا : كتبتُ إليه أنْ قمْ ، قيل [(٢)]: صلة (أن) لا تقتضي الإيضاح ؛ لأنّها حرفٌ ، ولذلك لا يرجع منها ذِكْرٌ ، بخلاف صلة (الذي) ، فلا يلزم فيها الخبر .

فإن قلت : احمله على المعنى ، كأنّك قلت : لعلّي أطمع في زيارتها ، قيل : هذا يلزم في جميع الحروف التي فيها معنى الفعل ، فتصله بـ(ليت) والاستفهام والنداء ونحوه . ولا يكون .

و(لعلّ) كـ(ليت) ، ألا ترى أنّ (الفاء) لا تدخل في خبرها ، لا تقول : لعلّ الذي في الدار فمنطلقٌ ، كما لا تقوله في (ليت) .

فإن قلتَ : صلتُها (أزورها) ، تأخّرَ ، وهو متقدّمٌ ، تقديره : التي أزورها ، قيل : (أزورها) في موضع خبر (لعلّ) ، وتقديم الخبر على (لعلّ) لا يستقيم مع ما فيه من الفصل [(٣)].

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٤٠٩) .

(٢) إيضاح الشعر : ٤٣٦ .

(٣) انظر : إيضاح الشعر : ٤٣٣ ـ ٤٣٧ .

قال أبو عليّ[١] : « والوجه أنه لـمّا جرىٰ (أزورها) خبراً لـ(لعلّ) سدَّ ذلك مسدَّ الصلة التي يجب أن تكون خبراً ، فكأنّه أراد : التي أزورها ، فأغنىٰ ذلك عنه ، كما في قولك : لو أنّ زيداً جاءني » ، وقعت (أنّ) بعد (لو) لـمّا كان خبرها فعلاً ، وهو في المعنىٰ الفعل الذي يقع بعد (لو) ، فَسَدَّ ذلك مسدَّ الشرطِ فيها ، ألا ترىٰ أنّك لو قلت : لم يجئك ، لم يكن ، وإن كان الشاعر قد قال :

لو أنّ ذلك نافعُ[٢]

فأوقع اسم الفاعل موقع الفعل ، ولا ينبغي أن يقاس عليه ، ولا يؤخذُ به ، وكأنّ الذي حسّنه ما في الكلام من الطول ؛ لأنّه يجوز مع الطول من الحذف ما لا يجوز في ضدّه ، وإن شئتَ قدّرتَ القول في موضع الصلة ؛ لأنّه كثيراً ما يحذفُ ، كأنّه قال : التي أقول فيها كذا ، وَحُذِفَ الحذفُ للطول كما حُذِفَ في :

---

(١) إيضاح الشعر : ٤٣٧ .

(٢) من قول الأسود بن يعفر :

هما خيّباني كلّ يومٍ غنيمةٍ وأهلكتهم لو أنّ ذلك نافعُ

وهو بيت من البحر الطويل له في : ديوانه : ٤٥ ، إيضاح الشعر : ٤٥٨ ، الخزانة : ١١ / ٣٠٣ .

للتعظيم .

*****

أنشد محمّد بن السريّ [٢] :

من النفر اللاء الذين إذا همُ

يهابُ اللئامُ حلقةَ البابِ قعقعوا [٣]

(هم) بعد (إذا) مرتفعةٌ بـ(قعقعوا) مضمرة ، دلَّ عليه ما بعده من فعل الشرط ، كما تقول : إذا زيدٌ قام ، ولا يكون ظرفاً لـ(هم) ، ويكون (هم) مبتدأً ؛ لأنّهم أعيانٌ ، والتقدير : الذين إذا قعقعوا حلقة الباب هاب اللئام دقّها ؛ لأنّهم ليسوا على ثقةٍ من الإذْنِ لهم كما يثقُ هؤلاء النفرُ الرؤساءُ بأنّهم يؤذن لهم ، وجواب الشرط : (يهاب اللئام) ، وجاء به مضارعاً ، وقياسه أن يكون ماضياً . ولا يكون (يهاب) هو فعل الشرط ؛ لأنّه لا

---

(١) سبق تخريجه في (ص :٤٢٧) .

(٢) الأصول في النحو : ٢ / ٣٥٤ .

(٣) بيت من البحر الطويل لأبي الربيس عبّاد بن طهفة الثعلبيّ .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/١٧٦ ، الكامل : ١/ ١٨١ ، إيضاح الشعر : ٤٤١ـ ٤٤٢ ، الخزانة : ٦/ ٧٨ . .

يفسّر ما ارتفع به (هم) ، إنّما يفسّره (فقعقعوا) ، فهو فعل الشرط ، ألا ترىٰ أنه مشتغل بالظاهر[١] ، بخلاف (قعقعوا) ، وإن ساغ من جهة المعنىٰ أن تقول : إذا يهاب اللئام دقَّ الحلقة دقّها الكرام ، لكنّ اللفظ يأباه .

فإن قلت : فكيف وصلت الموصول بـ(إذا) ، وهو ظرف زمانٍ ، و(الذين) هم أعيانٌ ؟ ، وأنت لا تقول : الذي يومَ الجمعةِ زيدٌ ، كما تقول : الذي يومَ الجمعةِ القتالُ ، قيل[٢] : الكلام محمولٌ علىٰ المعنىٰ ، كأنّه قال : الذين إن قعقعوا هاب اللئام ، وهذا [٥٧ب] يدلّ علىٰ جواز ما أجازه سيبويه[٣] من قوله : زيدٌ إذا أتاني أضرب ؛ فإنّه لا يكون بمنزلة : زيدٌ يومَ الجمعةِ ، ولا : زيدٌ غداً ، وعليه قول أوس :

فقومي وأعدائي يظنّون أنّني ... إذا أحدثوا أمثالَها أتكلّمُ[٤]

مع أنّه لا يجوز : علمتُ أنّ زيداً يومَ الجمعة[٥] .

---

(١) في المخطوطة : (مستقبل بالظاهر) ، والتصحيح من (إيضاح الشعر : ٤٤٣) . ويعني المؤلّف ـ رحمه الله ـ أنّ (يهاب) قد رفع (اللئام) .

(٢) قاله أبو عليّ الفارسيّ في (إيضاح الشعر : ٤٤٣) .

(٣) الكتاب : ١ / ٦٨ .

(٤) بيت من البحر الطويل لأوس بن حجر .

انظر : ديوانه : ١٢٢ ، إيضاح الشعر : ٤٤٤ ، تذكرة النحاة : ٣٨٨ .

(٥) انظر : إيضاح الشعر : ٤٤١ ـ ٤٤٤ .

وقوله : (الذين) لا يكون هنا في موضع الصلة لـ(اللاء) ، وإن كان الموصول يوصل بالموصول كقولك : الذي الذي في داره زيدٌ عمروٌ ، فيكون (الذي في داره زيدٌ) صلةً للأوّل ، و (عمروٌ) خبر الأوّل ، والعائد على الأوّل المضمر المجرور ، وعلى الثاني المضمر المرفوع في الظرف ، فكأنّ المعنى : الشخص الذي استقرّ زيدٌ في داره هو عمروٌ ، وإنّما لم يكن لأنّه ليس في صلة (الذين) ما يعود على (اللاء) ، ولم يذكر أبو عليّ[1] وجهه .

قلتُ : ويحتمل أن يكون تأكيداً للأوّل للموصول نفسه ، أو تأكيداً للموصول وصلته ، وحذف صلة الأوّل ؛ لدلالة صلة الثاني عليه ، أو حذف صلة الأوّل للتعظيم ، ثمّ استأنف إخباراً آخرَ ، فقال : (هم الذين) ، أو تكون (هم الذين) صلةً له ، والعائد عليه (هم) المحذوفة ، ولا تكون الصلة إذاً (الذين) ، بل تكون خبراً .

وقال أبو عليّ[2] : « قوله :

من النفر اللاء الذين إذا هم[3]

---

(١) إيضاح الشعر : ٤٤٢ .

(٢) إيضاح الشعر : ٤٦٢ ـ ٤٦٣ .

(٣) في المخطوطة : (اللاء عهدتهم) . والبيت قد سبق تخريجه في (ص : ٤٥٨) .

يجوز أن يكون حذف الراجع من الصلة ، كأنّه قال : (اللاء هم الذين) ، ويجوز أن يكون حذف الصلة ؛ لأنّ صلة الموصول بعده تدلّ عليه ، كقول الآخر :

من اللواتي والتي واللاتي

زعمن أنّي كبرتُ لداتي[1]

فلم يأتِ للموصولين الأولين بصلة » .

قال أبو عليّ[2] : « وقد أجاز البغداديّون أن تكون (الذي) موصوفةً ، لا موصولةً ، كما في (مَنْ) و (ما) ، وأنشد الأصمعيّ :

حتّى إذا كانا هما اللذينِ

مثلَ الجديلينِ المُحملجينِ[3]» .

فيحتمل أن يكون هنا موصوفاً بمنزلة قولك : مررتُ بالرجل الرجل العاقل .

---

(١) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين لقائل . انظر :

مجاز القرآن : ١/ ١١٩ ، معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ٢٦ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٢٤ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٩٧ ، اللسان : (لتا) ١٥/ ٢٣٩ ، الخزانة : ٦/ ١٥٤ .

(٢) إيضاح الشعر : ٤٦٣ .

(٣) بيتان من مشطور الرجز سبق تخريجهما في (ص : ٣٤٤) .

واعلمْ أنّ الألف واللام في هذه الأسماء الموصولة زائدةٌ[١] ؛ يدلّك على ذلك أنّك لو جعلتها غير زائدة لكانت للتعريف ، ولا تكون ؛ لا يجتمع تعريفان في الاسم : أحدهما من جهة الألف واللام ، والثاني باتّصال الصلة بها ، يدلّ على تعريف الصلة للموصول تعريفُها لـ(مَنْ) و (ما) ، وسقوطُها في ما سقطت منه ، نحو (ذو) في قوله :

لأنتحين للعظم ذو أنا عارقُهُ[٢]

وقولهم : أنا ذو قال كذا ، ومررتُ بالرجل ذو قال كذا ، فجريه صفةً على المعرفة ، ولا لامَ فيه ، دلّ على تعريفه بالصلة ، ولأنّهم قالوا : (الأولى) و (أولى) ، فتركوا اللام ، وأثبتوها تارةً أخرى ، فدلّ على الزيادة ، لكنّها لزمتْ في (الذين) .

وقد يقال[٣] : إنّ (أيّاً) إذا كانتْ موصولة تكون مضافةً ، والإضافة تعرّف ، والصلة تعرّف أيضاً ، فكيف صحّ هذا ؟ وهلا كانت غير مضافة حال كونها موصولة .

---

(١) انظر : إيضاح الشعر : ٤٥١ ـ ٤٥٣ .

(٢) سبق تخريجه في (ص : ٣٤٦) .

(٣) إيضاح الشعر : ٤٥٤ ـ ٤٥٥ .

قال أبو عليّ[١] : والجواب أنّ قولك : رأيتُ أيّهم عندك ، وأيّ القوم عندك ، إضافتها غير مختصّة[٢] ؛ لأنّها عامّة في الأجزاء والآحاد من الاسم الذي[٣] تضاف إليه ، فكانتْ إضافتها كإضافة (مثل) ، فلم يمتنع أن توصل ؛ فالتخصيص جاء من الصلة لا من الإضافة .

ويدلّ على إيضاح الصلة للموصول كما يوضّح الوصف للموصوف ، عودُ الضمير منها إلى الموصول كما في الصفة .

[١٥٨أ] وإنّما قال النحويّون في الصلة : إنّها كبعض الاسم ، ولم يُقَلْ ذلك في الصفة ؛ لأنّ الموصول لا يخلو من الصلة ، بخلاف الموصوف ، ولو كانتْ بمنزلة بعض الاسم حقيقةً لم يعد منها ذِكْرٌ إلى الموصول ، وتثنّى وتجمع ، ولا يكون ذلك في بعض الاسم » .

فإن قيل : إذا لم تكن الصلة كالجزء ، بل هو كالصفة ، فإذا سمّيت امرأة بـ(أيّة في الدار) فينبغي أن يمتنع من الصرف ؛ للتأنيث والعلميّة ، وما بعدها من الصلة كالصفة ، فكما لا يصرف قولهم : رأيتُ أحمرَ العاقلَ ، وإن كان موصوفاً فكذلك هذا .

---

(١) إيضاح الشعر : ٤٥٤ .

(٢) في المخطوطة : (محضة) . والتصحيح من كتاب الفارسيّ .

(٣) في المخطوطة : (التي) .

قيل[١] : قد اختلف النحويّون في هذا ، فكان أبو عمرو ، في ما حكاه أبو عمر عنه ، يقول : رأيتُ أيّةَ في الدار ، فلا يصرف ، وكان أبو الحسن يصرف ، فحجّةُ أبي عمرو ما ذكرناه ، وحجّة أبي الحسن أنّ التسمية لـمّا كان بالمجموع صار التنوين بعض الاسم ؛ لأنّه وقع في الوسط ، فلا يحذف كما في امرأة تسمّىٰ (خيراً منك) .

قال أبو عليّ[٢] : وقد يفرّق بينهما من جهة أنّ (خيراً منك) و (لا ضارباً زيداً) لا تشبه الصلة في (أيّة) ؛ لأنّ الصلة في (أيّة) توضّح في الأصل ، فهي في تلك كالوصف ، ألا ترىٰ أنّها لا بدّ لها من عائد كالصفة ، وتثنّىٰ وتجمع ، مثل الصلة والموصوف ، وليست توافق (خيراً منك) ، ولا به من هذا النحو ، وإن خصّت بعض التخصيص .

قال أبو عليّ : والقولُ قولُ أبي الحسن ، قال أبو عليّ[٣] : « وهو أبين من قول أبي عمرو ؛ لأنّهم إذا نوّنوا مع (خيراً منك) الذي هو يفتقر أحدهما إلىٰ الآخر افتقار العامل إلىٰ المعمول فأحرىٰ أن يثبت مع ما يفتقر إليه افتقار الجزء ؛ لأنّه لا تعمل الصلة في الموصول ، فدلّ علىٰ شدّة الاتصال وقوّة

---

(١) إيضاح الشعر : ٤٥٥ .

(٢) المصدر السابق : ٤٥٥ ـ ٤٥٦ .

(٣) المصدر السابق : ٤٥٧ .

التعلّق ، ومن ثمّ خفّفتْ (أنّ) المفتوحة على شريطة الإضمار فيها ، ولم تكن المكسورة كذلك ؛ لأنّ المفتوحة موصولة ، بخلاف المكسورة ؛ لأنّها عاملةٌ غير موصولة ، فمن حيث كان اقتضاء الموصول للصلة أشدّ من اقتضاء العامل خفّفتْ على شريطة الإضمار فيها ، وقد قيل : اقتضاء المفتوحة من جهتين : الوصل والعمل ، واقتضاء المكسورة من واحدة ، وهو العمل » .

ومن الأسماء الموصولة (اللاءِ) و (اللاتي) ، وهما يقعان على المؤنّث ، قال تعالى : ﴿ وَاللاَّئِي يَئِسْنَ ﴾ [الطلاق : ٤] ، وقال تعالى : ﴿ وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ ﴾ [النساء : ١٥] ، قال أبو عليّ[١] : « ولم نعلم (اللاتي) استعملتْ في المذكّر ، فأمّا (اللاءِ) فقد استعمل في المذكّر ، قال الشاعر[٢] :

ألمّا تعجبي وتري بطيطاً ... من اللائين في الحِقَبِ الخوالي[٣]

فجمع بالواو والنون » .

---

(١) إيضاح الشعر : ٤٦١ ـ ٤٦٢ .

(٢) في المخطوطة : (الراجز) ، والتصويب من كتاب أبي عليّ الفارسيّ .

(٣) بيت من البحر الوافر للكميت بن زيد الأسديّ .

انظر : شعره : ٢ / ٦٧ ، إيضاح الشعر : ٤٦١ ، البغداديّات : ٣١٥ ، العضديّات : ١٦٤ ، الخزانة : ٦ / ٨١ .

ولا يقال : كيف جُمعَ ، وهو يعني (الذين) ، جمعٌ أيضاً ؟ ؛ لأنّا نقول : كما جُمعَ (**صواحبات يوسف**)[١] ، وقال :

من النفر اللائي الذين إذا هم[٢]

جعله وصفاً لـ(النفر) ، والنفر مذكّرٌ[٣] .

وقد قالوا : هنّ اللائي فعلن كذا ، قال :

فدومي على العهد الذي كان بيننا

أم انتِ من اللا ما لهنّ عهودُ[٤]

ومنها (أولى) بمعنى (الذين) ، وتدخلها الألف واللام ، قال بشر[٥] بن أبي خازم :

---

(١) جزء من حديث رواه أحمد في (المسند : ٤ / ٤١٢) عن أبي موسى الأشعريّ رضي الله عنه ، ورواه ابن ماجة في (سنه : ١/ ٣٨٩) عن عائشة رضي الله عنها ، ولفظه عندهما : (مروا أبا بكر فليصلّ بالنّاس ؛ فإنّكنّ صواحبات يوسف) ، ورواه النسائيّ في (سننه : ٢/ ٩٩ ـ ١٠٠) عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، ولفظه عنده : (إنّكنّ لأنتنّ صواحبات يوسف) .

(٢) في المخطوطة : (الذين عهدتهم) . والبيت سبق تخريجه في (ص :٤٥٨) .

(٣) انظر : إيضاح الشعر : ٤٦٢ .

(٤) سبق تخريجه في (ص : ٣٦٩) .

(٥) في المخطوطة : (قيس) ، وهذا تحريف .

ونحن ألى ضربنا رأس حُجْرٍ بأسيافٍ مهنّدةٍ رِقاقِ [١]

*****

وأنشد بعض البغداديّين :

ألا أيّها القوم الألى ينبحونني

كما نبح الليثَ الكلابُ الضوارعُ [٢]

[وأنشدوا] [٣] :

ألم ترني بعد الذين تتابعوا وكانوا الألى أعطي بهم وأمانعُ [٤]

وأمّا ما أنشده بعض البغداديّين [٥] أيضاً :

فإنّ الألاء يَعْلَمونكَ منهمُ كعلمي مُظنّوكَ ما دمتَ أشعرا [٦]

(١) بيت من البحر الوافر لبشر في (ديوانه : ١٨٠)

وانظر : إيضاح الشعر : ٤٥٠ ، أمالي ابن الشجريّ : ١ / ٣٠ ، شرح أبيات المغني : ٢/ ١٩٥ .

(٢) بيت من البحر الطويل غير منسوب لقائل . انظر : إيضاح الشعر : ٤٥١ .

(٣) تكملة من (إيضاح الشعر : ٤٥١) .

(٤) بيت من البحر الطويل غير منسوب لقائل . انظر : إيضاح الشعر : ٤٥١ .

(٥) معاني القرآن للفرّاء : ١ / ٤٦٧ .

(٦) بيت من البحر الطويل غير منسوب لقائل .

انظر : إيضاح الشعر : ٤٥١ ، تهذيب اللغة : ١٥ / ٥٤٦ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣٢١ ، اللسان : (أين) (ألا) : ١٣ / ٤٢ ، ١٥ / ٤٣٧ .

فـ(الالاء) بالمدّ لغةٌ في (الألىٰ) مقصورةً [٥٨ب] ، نحو : (هؤلاء) ، و(هؤلا) في المبهمات ، و (أُلىٰ) هذه ليستِ المبهمةَ ؛ لأنّ المبهمة لا تدخل عليها الألف واللام زائداً في موضعٍ ، ولا غير زائدٍ[1] ، بخلاف الموصولة ، فإنّه قد دخلتْ عليها زائدة كما تقدّم .

وأمّا قول الأسود بن يعفر :

هما خيّباني كلَّ يومِ غنيمة　　وأهلكتُهم لو أنّ ذلك نافعُ
وأتبعتُ أُخراهم طريقَ ألاهمُ　　كما قيلَ نجمٌ قد خلى متتابعُ[2]

قيل[3] : يريد : قد هجوتُ آخرهم كما هجوتُ أوّلهم ، فألحقتُ آخرهم في الهجاء بأوّلهم ، فأراد بقوله[4] : (ألاهم) (أولاهم) ، فحذفَ الواو التي هي عين الكلمة تشبيهاً بحروف الزوائد ، ولا يصحّ أن تكون (أُلىٰ)

---

(١) انظر : إيضاح الشعر : ٤٥٣ .

(٢) سبق تخريج أولهما في (ص : ٤٥٧) . وأمّا الثاني منهما فهو في :
ديوان الأسود بن يعفر : ٤٥ ، إيضاح الشعر : ٤٥٨ ، امالي ابن الشجريّ : ١/ ٤٢ ، الخزانة : ١١/ ٣٠٧ .

(٣) إيضاح الشعر : ٤٥٨ .

(٤) في المخطوطة : (بقولهم) ، وكذا في (إيضاح الشعر ٤٥٨) ، واظنّ انّ الأصح : (قوله) ؛ ليرجع إلىٰ الشاعر ، وهو كذا في (إيضاح الشعر) بتحقيق الدكتور / محمود الطناحي .

المبهمة بمعنى (هنا) ، ولا الموصولة في نحو :

ونحن ألى ضربنا رأسَ حُجْرٍ[١]

لأنّ المبهمة لا تضاف ، كما لا تدخلها الألف واللام ، وكذلك الموصولة لا تضاف كـ(مَنْ) و (ما) ، ولا يصحّ أن تكون جمع (ذي) على غير لفظه ؛ لأنّه لم نعلمه أُضيفَ إلى المضمر ، فإن قلتَ تضيفه كما أُضيفتْ[٢] (ذو) في قول كعب :

أو ذووها[٣]

فليس بمستقيم .

وقوله :

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٤٦٧) .

(٢) في المخطوطة : (أضافت) ، والتصويب من (إيضاح الشعر : ٤٦١) .

(٣) قافية بيت من البحر الكامل لكعب بن زهير رضي الله عنه ، وهو بكماله :

صبحنا الخزرجيّة مرهفاتٍ   أباد ذوي أرومتها ذووها

انظر : ديوانه : ٢١٢ ، إيضاح الشعر : ٤٦١ ، شرح الكافية الشافية : ٢/ ٩٢٧ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ١/ ٥٣ ، أمالي ابن الحاجب : ٢ / ٧٥ ، المقرّب : ١/ ٢١١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٩٣ .

نحن[١] الألى فاجمع جموعك[٢]

هي موصولة حذفتْ صلتها تفخيماً ، أي : الذين تعلمهم أهل نخوة وبلاء .

*****

أنشد أحمد بن يحيى[٣] :

فإن أدَعِ اللواتي من أُناسٍ أضاعوهنَّ لا أدَعِ الذينا[٤]

قال أبو عليّ[٥] : « المبتدأ مضمرٌ في الصلة ، كأنّه قال : فإنْ أَدَعِ النساء اللواتي أولادهنّ من أُناسٍ أضاعوهنّ ، أي : أضاعوا هؤلاء النساءَ ، فلم يحموهنّ كما تحمي الفحولةُ[٦] أزواجَها ، فلا أدعِ الذين ضيّعوهنّ ،

---

(١) في المخطوطة : (ونحن) .

(٢) من بيت من مجزوء البحر الكامل لعبيد بن الأبرص ، وتكملته : (ثمّ وجّههم إلينا) .

انظر : ديوانه : ١٣٧ ، وإيضاح الشعر : ٤٦٠ ، وأمالي ابن الشجريّ : ١/ ٤٢ ، والمغني : ٨٦ ، وشرح أبياته : ٢/ ١٩٣ .

(٣) قاله الفارسيّ في (إيضاح الشعر : ٤٧٢) ، ولم أجده في في ما وصلنا من كتب ثعلب .

(٤) بيت من البحر الوافر للكميت بن زيد الأسديّ .

انظر : ديوان الكميت : ٢/ ١٣٠ ، شرح هاشميّات الكميت : ٢٩٣ ، الأصول في النحو : ٢/ ٣٥٦ ، تذكرة النحاة : ٤٧٧ ، الخزانة : ٦/ ١٥٧ .

(٥) إيضاح الشعر : ٤٧٢ .

(٦) في (إيضاح الشعر : ٤٧٢) : (البعولة) .

والمعنىٰ : إنْ أَدَعْ هجوَ هؤلاء النساء فلا أدعُ هجوَ هؤلاء الرجال ، والمضافُ محذوفٌ في الموضعين » .

قلتُ : ويحتمل أن يكون هذا المبتدأ (هنّ) ، لا الأولاد ، وتكون (من أناسٍ) بمعنىٰ (بأناسٍ) ، وقد حُذِف المبتدأ من الصلة في قول عديّ :

لم أر مثل الفتيان في غبن الأيّام ينسون ما عواقبها [1]

أي : ما هو عواقبها ؟ فحذف ، ويمكن أن يكون مثله :

ألا ليتما هذا الحمام لنا [2]

قال أبو عليّ [3] : « وقد يستقيم أن تكون الصلة (من أناسٍ) ، فتكون مستقلّةً [4] ، ولم [5] تقدّر حذف المبتدأ ، فيكون التقدير علىٰ أحد أمرين : إمّا أن يكون : (اللواتي من نساء أناسٍ) ، فحذفَ المضافَ ، أو يكون علىٰ ظاهره : (اللواتي من أناس) علىٰ معنىٰ أنّهم يقومون بهنّ وبالإنفاق عليهنّ

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٣٨٥) .

(٢) من بيت من البحر البسيط للنابغة الذبيانيّ ، وهو بكماله :

قالت : الا ليتما هذا الحمام لنا إلىٰ حمامتنا أو نصفه فقدِ

وقد سبق تخريجه في (ص : ٢٩٣) .

(٣) إيضاح الشعر : ٤٧٣ .

(٤) في المخطوطة : (متعقلة) ، والتصويب من (إيضاح الشعر : ٤٧٣) .

(٥) في كتاب الفارسيّ : (وإنْ لم) ، ولا أرىٰ موجباً لـ(إنْ) .

كأنّهنّ من حريمهم .

وصلة (الذين) الأخيرة محذوفةٌ ، أي : (أضاعوهنّ) ؛ لدلالة الأولىٰ عليها » .

*****

وأنشد بعض الرواة [١] :

فلا أسألُ اليومَ عن ظاعنٍ ... ولا ما يقولُ غرابُ النوى [٢]

(ما) تحتمل أمرين : الخبر ، والاستفهام ، فإن كانتْ خبراً كانتْ مجرورةً بالعطف علىٰ (ظاعنٍ) ، فإمّا أن تكون في ذلك موصولةً أو موصوفةً ، فإن جُعِلَتْ موصولةً فإمّا حرفاً ، وهي المصدريّة ، والتقدير : لا أسأل عن ظاعنٍ ولا عن قول غراب النوىٰ ، وإمّا بمعنىٰ (الذي) ، فيكون التقدير : ولا عن الذي يقوله غراب النوىٰ ، فحذف العائد .

وإن كانتْ موصوفةً كانتْ نكرةً ، والجملةُ صفةٌ لها ، وفيها ذِكْرٌ يعود إليها ، تقديره : ولا قولٍ ، أو شيءٍ يقوله غرابُ النوىٰ ، كقول الشاعر :

---

(١) ربّما كان المؤلّف ـ رحمه اللّه تعالىٰ ـ يقصد ابن قتيبة ؛ فقد أنشده في (المعاني الكبير : ٣٠٦) ، وعزاه إلىٰ حميد بن ثور ، وليس في ديوانه .

(٢) بيت من البحر المتقارب لحميد . انظر : إيضاح الشعر : ٤٤٤ .

ربّما تكره النفوسُ من الأمـــ ـــر له فرجةٌ كحلِّ العقالِ[١]

[٥٩أ] فـ(ما) نكرةٌ ؛ لدخول (ربّ) عليها ، والتقدير : ربَّ أمرٍ تكرهه النفوس ، ولا تكون (ما) كافّةً ، على نحو قوله تعالىٰ : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الحجر : ٢] ؛ لأنّ الذِّكْرَ قد عاد إليها من قوله : (له فرجةٌ) ، والحرف لا يعود عليه ذِكْرٌ .

و (فرجةٌ) مرتفعةٌ بالظرف ، وموضعُ الجملةِ جرٌّ على الوصفيّة لـ(ما) ، وقوله : (كحلِّ العقالِ) يحتمل أن يكون نصباً وجرّاً ، كقولك : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ به[٢] .

وإن كانتْ (ما) استفهاماً فعلىٰ عطفه علىٰ (أسأل) ، كأنّه قال : ولا أسأل : ما يقول غراب النوىٰ ؟ ، كما تقول : أسألُ : هل قام زيدٌ ؟ ، ولا يكون منتصباً بالسؤال ؛ لأنّها معلّقةٌ[١] .

*****

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٣٨٠) .

(٢) الكتاب : ١/٢٤٢، المقتضب : ٣/٢٦١ ، الأصول في النحو : ٢/٣٨ ، إيضاح الشعر : ٤٤٦ ، البغداديّات : ٤٣١ .

(١) انظر : إيضاح الشعر : ٤٤٥ـ٤٤٧ .

وأنشد أحمد بن يحيىٰ[١] :

ولو أنّ عرض البحر بيني وبينها لحدّثتُ نفسي ما إليكِ مخاضُ[٢]

التقدير : لحدّثتُ نفسي بما إليك مخاض ، فحُذِفَ الجارُّ ، واتّصلَ الفعلُ ، و (ما) موصولة ، والمعنىٰ : لحدّثتُ نفسي بالذي هو إليك مخاضٌ ، أي : خوضٌ .

و (إليك) للتبيين إن كان المخاض مكاناً[٣] ؛ لأنّه إذا كان مكاناً لم يتعلّق به شيءٌ من حيث لم يناسب الفعل ، فلم يفسّر ما يتعلّق التبيين به .

وقد يجوز أن يكون المعنىٰ : ولو أنّ عرض البحر بيني وبينها لحدثتُ نفسي، فقلت : ليس إليكِ مخاضٌ ، فأمّا إن كان دون عرض البحر فإنّي أحدّث نفسي بذلك ، فتكون (ما) نافية ، ويكون (إليك) متعلّقاً بمحذوفٍ ، كقولك : ليس بك مرورٌ[٤] .

*****

وقال :

---

(١) لم أقف عليه في كتب ثعلب .

(٢) بيت من البحر الطويل للقنانيّ . انظر : إيضاح الشعر : ٤٤٧ .

(٣) في (إيضاح الشعر : ٤٤٧) : (فلا يكون المخاض مكاناً) .

(٤) إيضاح الشعر : ٤٤٧ .

لعمري لأنتَ البيتُ أُكرِمُ أهلَهُ   وأقْعُدُ في أفيائه بالأصائلِ[١]

قال بعضهم[٢]: التقدير : لأنت البيت الذي أكرمُ أهله ، حَذَفَ الموصولَ .

قال أبو عليّ[٣]: « لا دلالة فيه على الحذف ؛ لأنه يجوز أن تكون الجملة ، وهي[٤]: (أُكْرِمُ أهلَهُ) ، معطوفةً على الجملة الأولى ، حُذِفَ منها حرفُ العطف ، كأنّه قال : لأنت البيتُ ، وأُكرِمُ أهلَهُ ، واستغنى عن حرف العطف بما في الثانية من ذِكْرِ ما في الأولى ، كقوله عزّ وجلّ : ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [البقرة : ٣٩] .

ويجوز أن يكون قوله : (لأنت البيت) على جهة التعظيم ، كما تقول : أنت الرجل ، تريد به الكمال والجَلَدَ ، ألا ترى أنّهم يقولون : **(له بيتٌ وشرفٌ)**[٥] ، فيجوز على هذا أن تكون (أُكْرِمُ أهلَهُ) جملةً في موضع الحال بما في البيت من معنى الفعل ، كما قالوا : أنت الرجلُ علماً وفهماً ، ينتصب عمّا في (الرجل) من معنى الكمال ، وكقوله :

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٣٣٨) .

(٢) إيضاح الشعر : ٤٦٩ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) في المخطوطة : (وهو) .

(٥) أساس البلاغة : ٢٣٣ .

يا جارتنا ما أنتِ جارهْ[1]

ينتصب عمّا في (أنتِ) من معنى التعظيم ، كأنّه قال : كَمُلْتَ في حالِ علمكَ وبذّكَ غيرَكَ » .

فإن قيل[2] : هل يصحُّ أن يكون (البيتُ) بدلاً من (أنت) ؟ ويكون (أُكْرِمُ أهلَهُ) خبرَ (أنت) ؟

قال أبو عليّ[3] : « قياس قول سيبويه[4] عندي ألا يجوز ؛ ألا ترى أنّه لم يجز في قولهم : (بيَ المسكينَ) البدلُ من الياء ؛ لأنّ البدل يُذْكَرُ لضربٍ من التبيين ، ولا بيانَ أرفعَ من المتكلّم ، والمخاطبُ في ذلك بمنزلة المتكلّم» .

قلتُ : ويجوز أن يكون على حذف مضافٍ ، كأنّه قال : لبيتك أُكْرِمُ أهلَهُ ، ثمّ حذفَ ، وأكّدَ ، أو يكون خبراً بعد خبرٍ ، كأنّه قال : لبيتُكَ البيتُ ،

---

(١) صدر بيت من مجزوء البحر الكامل ، هو مطلع قصيدة للأعشى ، وعجزه :

بانتْ لتحزننا عُفارَهْ

انظر : ديوانه : ٢٠٣ ، إيضاح الشعر : ٤٦٩ ، الإيضاح العضديّ : ٢٣٤ ، شرح شواهده : ١٩٣ ، المقتصد : ٢/ ٧٢٤ ، إيضاح شواهد الإيضاح : ١/ ٢٥٤ ، المقرّب : ١/ ١٦٥ ، المقاصد النحويّة : ٣/ ٦٣٨ ، الخزانة : ٣/ ٣٠٨ .

(٢) إيضاح الشعر : ٤٧٠ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الكتاب : ١/ ٢٥٦ .

كما تقول : لشعرُكَ الشِّعْرُ ، ثمّ أخبرَ عنه بأنّه أُكْرِمُ أهلَهُ .

*****

الفرزدق :

فحقُّ امرئٍ بين الوليد قناتُهُ   وكندةَ فوقَ المرتقى يتصعّدُ(١)

تقديره : (أن يتصعّدَ) ، فحذف(٢) ، كما قال جرير : [٥٩ب]

نفاك الأغرُّ ابنُ عبدالعزيز   وحقّك تُنفى عن المسجدِ(٣)

أي : أن تُنفى عن المسجد .

والمعنى : يتصعّد فوق المرتقى ، فتقدّم (فوق) كتقدّم الجارّ في نحو قوله :

كان جزائي بالعصا أن أُجلَدا(٤)

و (أنْ) في هذا الموضع بمنزلة المذكورة ، يدلّ عليه قولهم : **(لأنْ تسمع**

---

(١) بيت من البحر الطويل له ، وروايته في (ديوانه : ١٣٥) : (بحقّ . . .) .

وانظر : إيضاح الشعر : ٤٣٨ ، شرح أبيات المغني : ٦/ ٣٠٤ .

(٢) أي : حذف (أنْ) ، ورفع الفعل المضارع : (يتصعّد) .

(٣) بيت من البحر المتقارب له في (ديوانه : ٨٤٢) .

وانظر : إيضاح الشعر : ٤٣٨ ، الخصائص : ٢/ ٤٣٤ ، شرح أبيات المغني : ٥/ ٦٥ .

(٤) سبق تخريجه في (ص : ٤٢٢) .

بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه)[١]، وحذفوها فقالوا: (تسمعَ بالمعيدي)[٢]، ولولا أنّها مرادةٌ ما جعلوا الاسم، وهو (خيرٌ)، خبراً عن الفعل، وكذلك قولهم: (تسمعُ بالمعيديّ لا أن تراه)[٣]، ولولا تقدير (أنْ) لما جاز العطف على الفعل بـ(لا أن تراه)؛ لأنّه اسمٌ، وقد سُمعَ عن العرب:

ألا أيُّهذا الزّاجري أحضرَ الوغى[٤]

---

(١) هذه الرواية في: مجمع الأمثال: ١/ ١٢٩، إيضاح الشعر: ٤٣٩، الزاهر: ٢/ ٢٤٧.

(٢) هذه الرواية في: إيضاح الشعر: ٤٣٩.

(٣) هذه الرواية في: مجمع الأمثال: ١/ ١٢٩، أمثال العرب للضبّيّ: ٥٥، تمثال الأمثال: ١/ ٣٩٥.

(٤) صدر بيت من البحر الطويل من معلّقة طرفة بن العبد البكريّ، وعجزه:

وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مخلدي

انظر: ديوانه: ٥٠، الكتاب: ١/ ٤٥٢، معاني القرآن للفرّاء: ٣/ ٢٦٥، المقتضب: ٢/ ٨٥، الأصول في النحو: ٢/ ١٦٢، إيضاح الشعر: ٤٣٩، سرّ الصناعة: ١/ ٢٨٥، الخزانة: ١/ ١١٩.

حكاه [ابن][1] قطرب عن أبيه أنّه سمعه من العرب[2] ، فنصب ، وحكى أحمد بن يحيى[3] نحوه ، فقال : (**خذ اللصَّ قبلَ يأخذَكَ**)[4] بنصب (يأخذَكَ) ، وحكى أبو الحسن نحوه[5] .

وقد جاء حذف (أنْ) من الكلام ، وما بعده مسندٌ إلى الفعل ، أنشد أحمد ابن يحيى[6] عن ابن الأعرابيّ :

وما راعني إلا يسيرُ بشرطةٍ ... وعهدي به فينا يعيشُ بِكِيرِ[7]

فقال : (إلا يسير) فجعل الفعلَ فاعلاً .

---

(١) تكملة من (إيضاح الشعر : ٤٣٩) .

وابن قطرب اسمه : الحسن بن محمّد بن المستنير . انظر : الفهرست لابن النديم : ٥٨ .

(٢) إيضاح الشعر : ٤٣٩ .

(٣) مجالس ثعلب : ١/٣١٧ .

(٤) انظر : مجمع الأمثال : ١/٢٦٢ ، إيضاح الشعر : ٤٤٠ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٥٢ ، أوضح المسالك : ٣٩٦ . المغني : ٦٤٠ .

(٥) حكى أبو الحسن الأخفش في (معاني القرآن : ١ / ١٣٣) : (مُرْهُ يُعْطِيَني) .

(٦) لم أجده في كتب ثعلب .

(٧) بيت من البحر الطويل لمعاوية بن خليل النصريّ .

انظر : إيضاح الشعر : ٤٤٠ ، الخصائص : ٢/ ٤٣٤ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٤/ ٢٧ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦٣ ، المغني : ٤٢٨ ، شرح أبياته : ٦/ ٣٠٤ ، الخزانة : ٨/ ٥٨٤ .

الفرزدق :

فإنّ ارتدادَ الهمّ عجزٌ على الفتى عليه كما رُدَّ البعيرُ المُقيَّدُ[١]

تقديره : فإنّ ارتداد الهمّ على الفتى عجزٌ عليه ، و (عجزٌ) خبر الارتداد ، وقد فُصِلَ به بين المصدر وصلته ، و (عليه) وصفٌ لـ(العجز) ، وهو متعلّقٌ بمحذوفٍ ، فيه ذِكْرٌ[٢] .

*****

كثيّرٌ :

ألا حيّيا ليلى أجَدَّ رحيلي وآذنَ أصحابي غداً بقفولِ[٣]

(غداً) لا يكون ظرفاً لـ(قفول) ؛ لاستحالة تقدّمه عليه ، ولا يكون لـ(آذن) ؛ لأنّه ماضٍ ، و (غداً) مستقبلٌ ، فهو متعلّقٌ بفعلٍ محذوفٍ ، ولا يقال : يقدّر (آذنَ) بـ(يؤذنُ) ، كما قال :

يــا حكمُ الوارثُ عن عبدالملكْ

---

(١) بيت من البحر الطويل له في (ديوانه : ١٣٦) . وانظر : إيضاح الشعر : ٤٤٠ .

(٢) إيضاح الشعر : ٤٣٨ ـ ٤٤١ .

(٣) مطلع قصيدة له في (ديوانه : ١٠٨) . والبيت في : إيضاح الشعر : ٤٤٧ .

أوديتُ إن لم تَحْبُ حبوَ المُعْتَنِكْ [١]

فقوله : (أوديتُ) ماضٍ بمعنى المستقبل ، يدلّ عليه وقوع الشرط بعده ، كما لا يجوز : قمتُ إنْ قمتَ ؛ لأنّ ذلك إنّما يكون في ما قربَ قرباً شديداً ، ولم يكن فيه تراخٍ ، نحو قولهم : **(قد قامت الصلاة)** ، وإذا دخله التراخي لم يحسن ، ولذلك قال : (أوديتُ) ، كأنّه من مقاربة الهلاك في حال من غشيه ذلك ، فحسن أن يسدّ مسدّ الجزاء بمعناه ، ويدلّ على التقريب بلفظه [٢] .

*****

أنشد أبو عبيدة [٣] :

فلا تحسبِ الأعداءُ إنْ متُّ أنّني وخلّفتُ بشراً أنّ حربيَ كلّتِ [٤]

لا يستقيم أن تعطف (وخلّفتُ) على (متُّ) الظاهر في الكلام ؛ لأنّك

---

(١) في المخطوطة : (المعتنف) .

والبيتان من مشطور الرجز لرؤبة في (ديوانه : ١١٨) .

وانظر : المقتضب : ٤/٢٠٨ ، إيضاح الشعر : ٤٤٨ ، الخصائص : ٢/ ٣٨٩ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٤٤ ، الإنصاف : ٢/ ٦٢٨ ، المغني : ١٩ ، شرح أبياته : ١/ ٦٠ .

(٢) انظر : إيضاح الشعر : ٤٤٨ .

(٣) لم أقف عليه في ما وصلنا من كتبه .

(٤) بيت من البحر الطويل غير منسوب إلى قائل في (إيضاح الشعر : ٤٤٩) .

تفصل بين (أنّ) وما تعملُ فيه ، وهو صلةٌ وموصول ، وتقدّم الصلة أيضاً على الموصول ؛ لأنّ التقدير : ولا تحسب الأعداء أنّ حربي كلّتْ إن متُّ وخلّفتُ بشراً ، ولكن تضمر بعد (أنّ) شرطاً يكون هذا المتقدّم دالاً عليه ، كما أضمرت بعد الاستفهام فعلاً دلَّ عليه ما تقدّمه في قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٩٠﴾ آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ [يونس: ٩٠، ٩١] ؛ لأنّ الاستفهام مثل الموصول في أنّ ما تقدّمه منقطعٌ منه ، وغيرُ داخلٍ في حيّزه .

وأمّا (أنّ) الثانية فإنّما كرّرتْ لتراخي الأوّلىٰ عنها ، وليس علىٰ البدل ؛ لأنّ (أنّ) الأولىٰ لم تتمّ ، والبدلُ لا يكون إلا حتّىٰ يتمّ المبدل منه ، و(حربي) بدلٌ من الياء في (أنّني) .

*****

قال : [٦٠أ]

وقالوا [لها] لا تنكحيه فإنّهُ لأوّلِ سَيفٍ أن يُلاقيَ مَصرعا[1]

(مصرعا) ينتصب علىٰ الحال مـمّا في اللام ، و(أن يلاقي) بدلٌ من (سيف) ، وحُذِفَ الضميرُ ، والتقدير : لأوّلِ سيفٍ أن يلاقيَهُ ذا مصرعٍ ، والمعنىٰ : لأوّل لقاء سيفٍ ذا مصرعٍ ، أي : أوّل ما يلقىٰ يصرع .

---

(١) بيت من البحر الطويل لتأبّط شرّاً في : ديوانه : ١١٢ ، وحماسة ابي تمّام : ١/ ٢٦٣ ، وقافيته فيهما : (مجمعا) ، وهو برواية المؤلّف في (إيضاح الشعر : ٤٤٩) .

ويجوز أن يكون مصرعٌ مفعولَ (يلاقي) ، والتقدير : لأوّل سيفٍ أن يلقى عليه[١] ، و المصرع يجوز أن يكون مصدراً ، أو ظرف مكان[٢] .

*****

امرؤ القيس :

كَبِكْرِ المقاناةِ[٣] البياضَ بصفرةٍ غذاها نَميرُ الماءِ غيرَ مُحلَّلِ[٤]

يُنشد (البياض) بالرفع والنصب والجرّ[٥] ، فالنصب على : (الذي قُونيتِ البياضَ) مثل : أُعطيَ الدرهمَ ، والجرّ على : المُعطِي الدرهمِ ، والرفع على : التي قوني البياضُ منها ، قيل[٦] : إنّه بيضُ النعام ، وقيل[٧] :

(١) في (إيضاح الشعر : ٤٥٠) : (يأتي عليه) .

(٢) إيضاح الشعر : ٤٤٩ ـ ٤٥٠ .

(٣) في المخطوطة : (مقاناة) ، وهذا خطأ .

(٤) بيت من البحر الطويل من معلقة امرئ القيس .

انظر : ديوانه : ١٦ ، إيضاح الشعر : ٤٦٤ ، التبصرة والتذكرة : ١/ ٢٣١ ، شرح المفصّل : ٦/ ٩١ ، اللسان : (نمر) ٥/ ٢٣٦ .

(٥) رواها ثعلب كما في (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات : ٧٠) .

(٦) قاله ابن الأنباريّ في (شرح القصائد السبع الطوال : ٧١) .

(٧) نسبه ابن الأنباريّ في (شرح القصائد السبع الطوال : ٧٢) إلى أكثر أهل اللغة .

الدُّرُّ ، والضمير في (غذاها) للمرأة[١] .

*****

وقال :

فأدبرنَ كالجَزْعِ المُفَصَّلِ بينه بِجِيْدِ معمٍّ في العشيرةِ مُخْوَلِ[٢]

قوله : (بِجِيْدِ) يتعلّق إمّا بـ(أدبرن) ، تقديره : كالجزع ثابتاً بجيدِ معمٍّ ، أو بـ(المُفَصَّلِ) كأنّه قال : قد فُصِّلَ ثابتاً بجيدِ ، ولا يكون ظرفاً لـ(المفصّل) ؛ لأنّه عملَ في (بينه) ، ولا يكون للفعل ظرفان من نوعٍ واحدٍ على غير البدل ، لكن يستقيم أن يكون ظرفاً لقوله : (كالجزع) بذلك المكان ، لا حالاً منه .

فأمّا اللام في (المفصّل) فالعائد إليها الهاءُ في (بينه) ، أي : كالجزع الذي فُصِّلَ بينَهُ ، وينبغي أن يكون المسندُ إليه فُصِّلَ ، الفصلَ .

فإن قلتَ : إنّ في (المُفَصَّلِ) ذِكْراً يعود على اللام ، كأنّه قال : كالجزع الذي فُصِّلَ بين بعضه وبعضٍ ، كما تقول : كالجزع الذي فُصِّلَ يومَ الجمعةِ ،

---

(١) إيضاح الشعر : ٤٦٤ .

(٢) بيت من البحر الطويل من معلقة امرئ القيس .

انظر : ديوانه : ١٦ ، إيضاح الشعر : ٤٧٠ ، شرح القصائد السبع الطوال : ٩٤ ، شرح القصائد التسع : ١/ ١٨٠ .

فهو مستقيمٌ .

ويجوز أن يكون (بينه) في موضع رفعٍ على قول أبي الحسن [١] في قوله تعالى : ﴿ يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ ﴾ [الممتحنة: ٣] ، فهو مستقيمٌ .

والمعنى : أنّ هذه البقرَ أدبرن ، وفيها سوادٌ وبياضٌ ، فأشبهتْ بذلك الجزع الذي فُصِّلَ في النظم في قلادةٍ على جيد صبيٍّ معمٍّ مخولٍ ؛ لأنّه بذلك يكون أحسن لهذا الجزع ؛ لأنّه إن كان كذلك تأنّقوا فيما يطوّقونه به من الإنظامة [٢] .

*****

(١) انظر : إيضاح الشعر : ٣٣٨ ، ٤٧١ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٢٧٩ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع : ١/ ٤٤٠ . وهو قول الفرّاء أيضاً .

انظر : معاني القرآن : ١/ ٣٤٥ . شرح القصائد السبع الطوال : ٩٤ .

(٢) انظر : إيضاح الشعر : ٤٧٠ _ ٤٧٢ .

قال هذليّ :

السالكُ الثُّغْرَةَ اليقظانَ كالئها
مَشْيَ الهلوكِ عليها الخيعلُ الفُضُلُ[١]

إنْ نصبتَ (كالئها) فهو على الحال من (يقظان) ، كأنّه يتيقظُ في حال حفظه إيّاها ، ولا يكون حالاً من (السالك) ، وأنت تجعل (اليقظان) صفةً له ؛ لأنّك تفصل بين الصلة والموصول .

فإن جعلتَ (اليقظان) صفةً لـ(الثُّغْرَة) على المجاز ، ونصبته ، فتقول : ثُغْرَةٌ يقظانُ ، أي : يُتَيَقَّظُ فيها ؛ لشدّة خوف السالك لها ، كما تقول : ليلٌ نائمٌ[٢] ، أي : يُنامُ فيه ، وتحملُ التذكير على المعنى ؛ لأنّ الثَّغْرَ والثُّغْرَةَ واحدٌ ، جاز ، فيكون فيه مجازٌ من معتدين مجتمعين .

وإذا كان حالاً[٣] منه فإمّا من الألف واللام[٤] ، أو من الضمير العائد

---

(١) بيت من البحر البسيط للمتنخّل الهذليّ .

انظر : ديوان الهذليّين : ٢/ ٣٤ ، شرح أشعارهم : ٣/ ١٢٨١ ، الخصائص : ٢/ ١٦٧ ، سرّ الصناعة : ٢/ ٦١١ ، اللسان : (حفل) ١١/ ٢١٠ ، شرح الكافية الشافية : ٢/ ١٠٢٣ ، تذكرة النحاة : ٣٤٦ ، المقاصد النحويّة : ٣/ ٥١٦ ، الخزانة : ٥/ ١٠١ .

(٢) إيضاح الشعر : ٢١١ .

(٣) أي : (كالئها) .

(٤) في (السالك) .

عليها في (السالك) .

ويجوز أيضاً إذا نصبتَ (اليقظان) ، وجعلته وصفاً لـ(السالك) المنصوب أيضاً أن يكون (كالئها) بدلاً من (يقظان) .

وإن رفعت (كالئها) فإن رفعت (السالك) جاز أن يكون (السالك) ابتداءً ، و (كالئها) الخبر ، مثل : الضارب هنداً حافظها ، وإن [٦٠ب] نصبته كان ارتفاع (كالئها) بـ(اليقظان)، والمعنى : إنّه ثغرٌ مخوفٌ يحتاج حافظاً ، وأن يكون يقظان فطناً حذراً .

ويجوز أن ترفع (اليقظان) ، وتنصب (السالك) و (كالئها) ، فيكون (اليقظان) بدلاً من الذِّكْرِ في (السالك) ، ويكون (كالئها) حالاً من السلوك[١] .

*****

أنشد سيبويه[٢] :

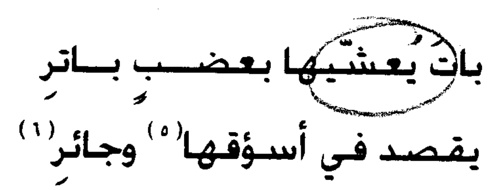
---

(١) انظر : إيضاح الشعر : ٤٧٤ ـ ٤٧٥ .

(٢) الكتاب : ١/ ٤٢٦ .

وما أنا للشيء[١] الذي ليس نافعي ويغضبُ منه صاحبي بقؤولِ[٢]

(يغضب) إن جعلتها داخلةً في الصلة كانتْ مرفوعةً ؛ لأنّه لا شيءَ يحمل عليه ، فينصب ، والكلامُ محمولٌ على المعنى ، كأنّه قال : وما أنا للذي[٣] لا ينفعني ، ويغضب منه صاحبي [بقؤول][٤] ، وفيه عطف المضارع على اسم الفاعل ، كما يكون العكس كقوله :



باتَ يُعشّيها بعضبٍ باترِ

يقصد في أسؤقها[٥] وجائرِ[٦]

أي : قاصد وجائر .

---

(١) في المخطوطة : (بالشيء) ، والصواب ما أثبتّه .

(٢) بيت من البحر الطويل لكعب بن سعد الغنويّ .

انظر : الأصمعيّات : ٧٦ ، الكامل للمبرّد : ٢/ ٨٢٢ ، المقتضب : ٢/ ١٧ ، إيضاح الشعر : ٤٦٤ ، المنصف : ٣/ ٥٢ ، تحصيل عين الذهب : ٤٠٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٥٧ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٧/ ٣٦ ، الخزانة : ٨/ ٥٦٩ .

(٣) في المخطوطة : (بالذي) ، والتصويب من (إيضاح الشعر : ٤٦٥) .

(٤) تكملة من المصدر السابق .

(٥) في المخطوطة : (أسواقها) ، ولا يجمع (ساق) على (أسواق) ، فالصحيح ما أثبتّه .

(٦) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين إلى قائل . وهما في :

معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٢١٣ ، معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٤١٧ ، إيضاح الشعر : ٤٦٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ١٦٧ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٤٩ ، الخزانة : ٥/ ١٤٠ .

وموضع (يغضب) نصبٌ ؛ لأنّه عطفٌ على خبر (ليس) ، وضميره (هو) يعود على اسم (ليس) ، والمقول حينئذ هو (الشيء) المذكور ؛ لأنّه يقع عليه ؛ لعمومه واحتماله القول وغيره ، وإن جعلته خارجاً من الصلة كان معطوفاً على (الشيء) ، فتضمر (أنْ) ؛ لعطفك الفعل على الاسم الذي ليس في معنى الأوّل ، كأنّهُ قال : وما أنا للشيء الذي لا ينفعني ، ويغضب صاحبي ، بقؤول ، والتقدير : ولقولِ غضبِ صاحبي ، فتضيف القول الحادث عنه الغضبُ إلى الغضب ، كما تقول : ضربُ التلفِ[1] .

*****

وأنشد أيضاً[2] :

وكلُّ أخٍ مفارِقُهُ أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدانِ[3]

قال سيبويه[4] : لا يكون (الفرقدان) على تقدير : (إلا أن يكون الفرقدان) ؛ لأنّك لا تحذف الموصول ، وتدع الصلة ؛ لأنّ الصلة تُذْكَرُ

---

(١) انظر : إيضاح الشعر : ٤٦٤ ـ ٤٦٦ .

(٢) أي سيبويه في (الكتاب : ١/ ٣٧١) ، وانظر : (إيضاح الشعر : ٤٦٦) .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٧٤) .

(٤) الكتاب : ١/ ٣٧١ .

للتخصيص والإيضاح للموصول ، فلا يصحّ ذِكْرُ الإيضاحِ وحذفُ ما هو إيضاحٌ له ، ونظيره (أجمعون) في التوكيد ؛ لأنّك لا تحذف المؤكَّد ، وتأتي بالمؤكِّد .

فإن قلت : لِمَ لا يكون كالصفة والموصوف ، فيُحذَفُ كما يُحْذَفُ الموصوفُ ؟

قيل : لأنّ الصفة تقع موقع الموصوف ، ألا ترىٰ أنّه يتبعه في أحوال ، فاستغنىٰ بها عنه ، والصلة لا تقع موقع المفرد ، ولا موقع الموصول ، وإنّما لم تكن كالمفرد لأنّها جُمَلٌ ، والجُمَلُ لا تُبْدَلُ من المفرد ؛ من حيث كان البدل في حكم تكرير العامل ، والعامل في المفرد لا يعمل في لفظ الجُمَلِ .

فإن قلتَ : فهلا حذفت كما تحذف صلاتها ، قيل : العكسُ أشبهُ ؛ لأنّه حذفُ ما ليس بعمدةٍ ، وحذفُ الموصول حذفٌ للعمدة[1] .

---

(١) انظر : إيضاح الشعر : ٤٦٦ ـ ٤٦٨ .

[المعرّف بالإضافة]

وأمّا المعرّف بالإضافة فهو : ما أضيف إضافةَ التخصيصِ ، لا إضافة التخفيف ، إلىٰ واحدٍ ممّا ذكرنا .

فقولنا : (إضافة تخصيص) احترازٌ من إضافة اسم الفاعل ونحوه ، وبالجملة الإضافة التي المراد فيها التنوين ، وسيأتي موضعه .

وهذه الإضافة من شأنها أن تعيّن الأوّل ، وتخصّصه من عمومٍ أو اشتراك .

واسم (المضاف) ينبغي أن يطلق علىٰ الثاني ، و(المضاف إليه) علىٰ الأوّل ، أي : المضاف إلىٰ الثاني ؛ وإنّما كان [٦١أ] ذلك لأنّ الإضافة إسنادٌ ، والإسناد إنّما يكون لشيء أصليّ متقدّمٍ ، والثاني هو الأصل الذي تضيف الأوّل إليه ، وتسنده ليقوىٰ به ، ويتعرّف ، وقد قيل بالعكس ، وقيل : يجوز الأمران ؛ إذ كلّ واحدٍ منهما يصدق عليه أنّه مضافٌ ، وأنّه مضافٌ إليه ؛ لأجل النسبة بينهما ، ولا خلاف أنّ تعريف الأوّل إنّما هو بالثاني .

وهذا الصنف الخامس فرعٌ عن الأصناف الأربعة ؛ فالأربعةُ إذاً أصولُ المعارفِ .

قال أبو زيدٍ[1] : وللقائل أن يقول : لِمَ اكتسب الأوّل من الثاني التعريف ،

---

(١) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢١٦) .

ولم يكتسب الثاني من الأوّل التنكير ؟ وهو أولىٰ ؛ لوجهين :

أحدهما : أنّ التنكير أصلٌ ، فينبغي أن تكون له الغلبة ، ولأنّه مقدّمٌ عليه لفظاً ، ومعتمدٌ في الجزئيّة عليه ، وأيضاً فلأنّه من تمامه ، والتمام ينسحب عليه حكم الابتداء .

وأجاب بأمرين[1] :

« أحدهما : أنّ المعرفة لمّا كانتْ أقوىٰ من النكرة ؛ لأنّها تدلّ علىٰ ذاتٍ وتعيينٍ لها ، والنكرة تدلّ علىٰ ذاتٍ بغير تعيينٍ ، وما دلَّ علىٰ معنيين أقوىٰ ممّا دلّ علىٰ واحدٍ ، ولذلك غلّبوا المعرفة في الحال في قولهم : هذا زيدٌ ورجلٌ ضاحكين ، فكانت الحالُ دون الوصف ؛ لتغليب المعرفة .

والثاني : أنّ التعريف الحاصل إنّما هو تعريفٌ غيرُ تعريفِ العلميّةِ ، ولا يلزم ذلك إلا لو كان تعريف العلميّة ، بل حصل عند الإضافة تعريفٌ آخر للإضافة ، وصار الاسم الثاني كالآلة لهذا التعريف بمنزلة الألف واللام في تعريف العهد ، ألا ترىٰ أنّه إذا أضيف إلىٰ المضمر لم يكتسب منه الإضمار مع حصول التعريف ، فدلّ علىٰ أنّه تعريفٌ آخرُ » .

وقيل : إنّما رجحتِ المعرفة لوجهين :

---

(١) نتائج الفكر : ٢١٦ .

أحدهما : أنّها أشرفُ . والثاني : أنّ التعريف لم يقع بالثاني ، بل وقع بالإضافة ، وليس التعريف بالثاني والإضافة كالآلة .

أمّا العلّة الأولىٰ فهي فاسدة ؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما يدلّ علىٰ معنيين : أمّا المعرفة فكما ذكر ، وأمّا النكرة فتدلّ علىٰ ذاتٍ ، وتفيد عدم التعيين ؛ ولأنّ المعرفة ذاتٌ وتعيينٌ ، والنكرة ذاتٌ من غير تعيينٍ علىٰ قوله ، فلتكن هي الأصل ، والأصلُ أقوىٰ .

وأمّا قولهم : هذا زيدٌ ورجلٌ ضاحكين ، فإنّما غلّبوا لأنّه لمّا اجتمع ما يجوز منه الحال وما يجب منه الحال كان القدر المشترك صحّة الحال ، فكانت ، وليس الوصف كذلك ؛ لأنّه ليس فيه قدرٌ مشتركٌ .

وأمّا الثاني والرابع فيتشبّه .

وقد يقال : لِمَ قدّمتِ العربُ المخصّصَ أولاً ، ولم يكن العكسُ كما يذكر في لغة الفُرْسِ ؟

قال شيخنا [1] : فعلوا ذلك لأنّ المعارف يحافظ عليها ، ألا ترىٰ أنّها تجمعها جمع السلامة ، فلو قدّموا المضاف لصحّ أن يكون علماً ، فيجب للإضافة حذف تنوينه ، فيؤدّي إلىٰ الإخلال به .

---

(١) أظنّه أبا عليّ الشلوبين ؛ لأنّه لم يذكرْ أحدٌ من شيوخه غيرَهُ .

انظر : بغية الوعاة : ٢/ ٣٧٠ .

قلت له [٦١ب] : لو كان كذلك لم تكن العلميّة من موانع التنوين في حال عدم الصرف ، فالعلميّة إذاً ليستْ سبباً في المحافظة على التنوين ، قال : السبب في حذف التنوين شبه الفعل ، قلت : التعريفُ جزءٌ منه ، وجزءُ العلّةِ علّةٌ في الجملةِ .

وإذا ثبت لنا أنّ التعريف بالثاني ، فالثاني له ثلاثة أحوال :

إمّا أن يكون مذكوراً ، كقولك : غلام زيدٍ ، ولا تجوز إقامة المضاف إليه مقامه ؛ لأجل الالتباس ، كقولك : غلام صاحب المرأة ، إلا إذا عُلِمَ بقرينة الحال حذفُهُ ، كقولك : فعل غلام الدار ، تريد أهل الدار .

والثاني : أن يكون محذوفاً ، وهو على ضربين : إمّا أن يتضمّن الأوّل معناه ، فيحذف رأساً ، وإمّا أن يحذف ، وهو مراد النطق دون أن يضمّن الأوّل معناه ، وكلاهما لا يكون إلا في الأسماء التي شأنها أن تستعمل مضافةً ، فلا يحذف إذاً من الأسماء التي ليست كذلك ؛ لأجل اللبس .

أمّا الأوّل فذلك يكون في الظروف زمانيّةً كانتْ أو مكانيّةً ، نحو : ﴿ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤] .

و :

من علُ [١]

ومن فوق ، ونحو ذلك .

وشأن هذا أن يبنىٰ ؛ لتضمّنه ذلك ، علىٰ ما نذكره في موضعه ، وهي معارف ؛ فإنّك لا تذكرها حتّىٰ يتقدّم كلامٌ أو شيءٌ واقعٌ ، فتقول : كان هذا من قبلُ ، أي : من قبل ذلك ، وقال بعضهم : هي نكراتٌ ، وإنّما يريد : قبل شيء ، وعزاه إلىٰ سيبويه ؛ لأنّه قال[٢] : « وكانتْ مبهمةً تقع علىٰ كلّ شيء » ، ولا يصحّ ما ذكره ؛ لأنّه لو كانتْ تدلّ علىٰ شيء منكّرٍ لكانتْ تعطيه بوضعها ، فلا تكون مقطوعةً عن شيء ، ولا يقال : هي مقطوعةٌ عن شيء ، إلا لمعنًىٰ هو زائدٌ علىٰ تقتضيه بالوضع ، وقول سيبويه هو محمولٌ علىٰ معنىٰ أنّها لا تختصّ بالقطع عن شيء مخصوص ، بل تقطع عن كلّ زمانٍ ؛ لئلا يُظنَّ أنّ قطعها سماعٌ . وفيه نظرٌ .

---

(١) قافية بيت الفرزدق :

إنّي ارتفعتُ عليك كلَّ ثنيّةٍ وعلوتُ فوقَ بني كليبٍ من علُ

انظر : ديوانه ٤٩٥ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ٤ / ٨٩ ، وتذكرة النحاة ٨٥ ، الدرر اللوامع : ١/ ١٧٧ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٤٤ .

وأمّا الثاني فهي أسماء التي شأنها الإضافة ، وهي التي تكون بعض ما تضاف إليه ، أو كلّهُ ، كـ(كلّ ، وبعض) ، تقول : مررتُ بكلٍّ قائماً ، فتجعل الحال منه ؛ لأنّك تريد : بكلّهم قائماً ، وليس حالاً من الضمير ؛ لأنّه ليس مفرداً ، وإنّما لم تُبْنَ هذه ، وتقطع ، بخلاف ما تقدّم ، لوجهين:

احدهما : أنّ هذه أسماءٌ ، وأصلها التمكّن ، بخلاف الظروف فإنّها غير متمكنةٍ بالوضع ، وإنّما تمكّن منها ما تمكّن بالاستعمال ، فلذلك بقيت هذه على أصلها .

والثاني : أنّ الظروف بعض ما تضاف إليه ، فلذلك ضمّنتْ معناه ، وهذا بعضه ، فلو ضمّن لكان البعضُ الكلَّ ، أو تضمّن الشيء نفسه إن كان الكلَّ ، وإنّما نوّنتَ لأنّك لـمّاَ حذفتَ رجع التنوين ؛ لزوال المانع ، وأمّا تلك الظروف إذا نوّنتها ، فقيل : هي نكراتٌ ، وهو مذهب الخليل وسيبويه[1] ، وقال يونس[2] : لا يبعد أن تكون معارف على قياس (كلّ) ، فتقول: جاءني من تحتٍ ، تريد التعريف ، ولذلك تقول : جئتُ من قدّامَ ، فتمنع الصرف ، على ما يأتي في موضعه .

وقد يحذفون بعض المضاف اختصاراً لطوله ، كما فعلوا في : يومئذٍ ،

---

(١) الكتاب : ٢/ ٤٧ .

(٢) المصدر السابق .

وحينئذٍ .

وأمّا أحكام الإضافة من الفصل ، والحذف ، والتقديم ، والإقامة ، فتذكر

في الإضافة إن شاء اللّه .

الطرف الثاني[1]

في وصف بعضها ببعض

واختلف النحويّون في : أيّ هذه المعارف الخمسة الأعرف ؟

فقيل : أعرفها [٦٢أ] المضمر ؛ لأنّه لا يوصف ؛ لتمام خصوصيّته ، ولعدم الاشتراك ، بخلاف الأربعة ، وهو رأي سيبويه[2] ، وقيل : رأيه التسوية بينه وبين العلم . وقيل[3] : أعرفها العلم ، وهو قول الكوفيّين[4]

(١) سبق الطرف الأوّل في (ص : ١٦٤) .

(٢) لم ينصّ سيبويه على ذلك في كتابه ، لكنّه يفهم من كلامه (الكتاب : ١/ ٢٢٠) ، وعزي إليه صراحةً في : الجمل للزجّاجيّ : ١٧٨ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٥/ ٨٧ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣١٢ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٩٤ ، الإنصاف : ٢/ ٤١٧ ، الارتشاف : ١/ ٤٥٩ .

(٣) الارتشاف : ١/ ٤٥٩ .

(٤) عزي هذا القول إلى الكوفيّين في : اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٩٤ ، أسرار العربيّة : ٣٤٦ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣١٢ ، والارتشاف : ١/ ٤٥٩ ، والهمع : ١/ ١٩١ ، والصحيح أنّ هذا قول السيرافيّ كما في : الإنصاف : ٢/ ٧٠٨ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٥٦ .

أمّا مذهب الكوفيّين فهو أنّ المبهم أعرف من العلم .

انظر : الإنصاف : ٢/ ٧٠٧، المساعد على تسهيل الفوائد : ١/ ٧٩، ائتلاف النصرة : ٦٩ ، الهمع : ١/ ١٩٢ .

ما عدا الفرّاء ؛ لأنّه بوضعه لا يصلح لأكثر من واحدٍ ، بخلاف الباقي .

والقائلون بأنّ المضمر أعرفُ اختلفوا في التفضيل بين العلم والمبهم ، فأكثر النحويّين على أنّ العلم هو المقدّم ، وذهب الفرّاء[1] وابن السرّاج[2] إلى أنّ المبهم أعرف المعارف ؛ لأنّه تعريفٌ بالقلب والإشارة ، والعلم بالقصد خاصّة .

ولم يختلفوا في أنّ المضمرَ أعرفُ من الإشارة ، ولا أنّ هذه الثلاثة أعرف من الباقي ما عدا المضاف إلى المضمر ، وأنّ المضاف بحسب ما يضاف إليه ، فالمضافُ إلى الأعرفِ أعرفُ من المضاف إلى غير الأعرف ، وليس المضاف إلى شيء مساوياً في التعريف للمضاف ، ما عدا المضاف إلى الألف واللام على مذهب سيبويه ، فإنّه مساوٍ له ، على ما نذكره ، وإذا لم يكن مساوياً فهو دونه في المرتبة ، فيلتحق بما هو دون الأصل في التعريف ، فيساويه .

والصحيح عندي في الأعرفيّة أنّ التخصيص حيث كان أقوى وأشدّ فهو الأعرف ؛ لأنّ التخصيص هو التعريف ، والقوّة والضعف فيه أيضاً هو

---

(١) انظر : الجمل للزجّاجيّ : ١٧٨ ، الارتشاف : ١/ ٤٥٩ .

(٢) انظر : الإنصاف : ٢/ ٧٠٨ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣١٢ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٥/ ٨٧ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٩٤ ، أسرار العربيّة : ٣٤٥ ، الارتشاف : ١/ ٤٥٩ .

بحسب عدم الاحتمال لغير ما خصّصَ ، لا بحسب الصلاحيّة ؛ فإنّ عدم الصلاحيّة بحسب الوضع ليس له تأثيرٌ في التخصيص ، ولو كان لم يكن الصالح تخصيصاً ، وليس له أيضاً تأثيرٌ في منع الاحتمال لوجوده معه ، وليس أيضاً لعدم نعته تأثيرٌ في الأعرفيّة ؛ لأنّه يكون للتأكيد ونحوه ، والعلم الذي علمتَ عدم شركته لا يوصف إلا مدحاً ، كأسماء اللّه تعالىٰ ، ومع ذلك فهو دون المضمر ، أو مساوياً ، وإنّما التأثير للتعريف الذي هو علىٰ حسب التخصيص ، فما لا يحتاج إلىٰ تخصيص لا يحتاج إلىٰ نعتٍ يحسّنه .

وإذا كان الأعرف هو ما بَعُدَ عنه الاحتمالُ فالمضمرُ للمتكلّم هو أعرف المعارف .

وأمّا المخاطبُ ففيه احتمالُ حصولِ أكثرَ من مخاطبٍ ، وهذا الاحتمالُ ضعيفٌ ؛ لأنّه مندفعٌ بقرينةِ الخطابِ وبأدنىٰ شيء من المواجهة ونحوها .

وأمّا الغائبُ ففيه احتمالُ تقدّمِ ذِكْرِ أكثرَ من واحدٍ ، قال بعض النحويّين : هو مدفوعٌ بالتزام العَودِ علىٰ أقرب مذكورٍ ، وهذا لو عُلِمَ من العرب لكان دافعاً للاحتمال ، ولكنّه قد سُمِعَ عودُهُ علىٰ أبعدِ مذكورٍ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [البقرة : ٢٤] ،

فعاد على ﴿ النَّارَ ﴾ ، لا على ﴿ الْحِجَارَةُ ﴾ ، ولا يقال : كان ذلك لفهم المعنى ؛ لأنّه قد يكون حيث يحتمل ، كاختلاف المظهرين في قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾ [البقرة : ٢٣] ؛ إذ يحتمل أن يعود على ﴿ ما ﴾ أو يعود على ﴿ عَبْدِنَا ﴾ ، وكلاهما سائغٌ ، وأيضاً فإنّه إن كان للمتكلّم ، ويُقْصَدُ أحدُهما ، لكن قد يقع اللبس بالعرض ، كما يكون في العَلَمِ عند كثرة التسمية به .

والظاهر عندي أنّ الغائبَ مساوٍ للعَلَمِ ؛ لمساواته في الاحتمال له ، ولعلّ سيبويه أراد بمساواته هذا النوع من المضمر ، وبيّنَ فيما عدا نوعي المضمر تطرّق الاحتمال ؛ أمّا العَلَمُ فظاهرٌ ، وأمّا الإشارة فاحتمالها لحاضرٍ آخرَ ليس المقصود ، وأمّا الألف واللام [٦٢ب] فلتقدّمِ معهودٍ أكثرَ من واحدٍ ، وأمّا المضاف فلاحتمال المشاركة في تلك النسبة لغير المقصود .

والمبهم عندي بعد المضمر ؛ لأنّ الاحتمال الذي فيه مندفعٌ بقربٍ ، ولا يحتاج إلى أوصافٍ كالعلم ، ولأنّ الأوصاف إنّما يحصل عنها التعيين بالعرض ، بخلاف الإشارة فإنّ التخصيص فيها بالذات ؛ لأنّ الأوصاف كلّيّةٌ أبداً ، والاحتمال الذي في الإشارة أضعفُ من الذي في العَلَمِ ، وأمّا العَلَمُ فبعده ، وهو مساوٍ للألف واللام في الاحتمال ، ويزول عن كلّ

واحدٍ بالصفة ، وهما يتقدّمان على المضاف ؛ لأنّ المضاف بالوضع محتملٌ للاشتراك ، كغلام زيدٍ ، فإنّه لِمَنْ كان له غلامٌ ، بخلاف ما تقدّم ؛ فإنّ الاشتراك والاحتمال بالعرض .

وأمّا المضاف فبحسب ما يضاف إليه على هذه المراتب ، وأمّا نسبته في الأعرفيّة إلى ما يضاف إليه فقيل : هو على التساوي [١] ، وقال المبرّد [٢] : ينقص رتبةً عن أصله ، فيلتحق بما بعد أصله ، وقيل بهذا ، واستثني منه المضاف إلى الألف واللام ، وهو رأي سيبويه ، واستدلّ عليه بوجهين :

أحدهما : أنّه لا رتبةَ له دون هذه ، فيلتحق بها ؛ لأنّهم عزموا على انحصار التعريف في هذه الأربعة الأصول .

والثاني : أنّ العرب [٣] أجرتِ المضاف إلى الألف واللام مجرى ما فيه الألف واللام ، فوضعته موضعه ، وذلك في باب (نِعْمَ وبئس) ، نحو قولنا : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، ونِعْمَ صاحبُ الرجلِ ، وكذلك في (الحسن الوجه) .

وهذا عندي لا يتخلّص ؛ لأنّ العرب إذا أجرته مجرى ذلك لا يدلّ على أنّه

---

(١) شرح الإيضاح للعكبريّ : ٤/١٤٤٩ .

(٢) المقتضب : ٤/ ٢٨٢ ، وانظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٥ ، ٢/ ١٣٦ .

(٣) في المخطوطة : (ليس انّ العرب) ، ولم أجد لـ(ليس) معنى .

مساوٍ له ؛ لأنّ عدمَ المساواةِ أمرٌ موجودٌ معلومٌ لا يدفعنّه استعمالهم حيث يستعمل ذلك ، وإنّما يؤخذُ منه جوازُ وصف أحدهما بالآخر الذي لولا هذا الاستعمال لم يوصف أحدهما بالآخر من الطرفين معاً ؛ لأنّ أحدهما أخصُّ ، على ما نذكره .

وإذا كان على ما وصفنا فالأعرفُ هو الأخصُّ ، وغيرُ الأعرفِ هو الأعمُّ منه ، وما ليس أحدُهما أعرفَ من الآخر فهو المساوي له .

واشترطَ النحويّون في صفة المعرفة أن يكون أعمَّ أو مساوياً [1] ، بخلاف النكرة كما تقدّم ، وليس العموم والخصوص هو المراعى في النكرة ، ومن النحويّين مَنْ أنكر العموم والخصوص في وصف المعرفة ؛ لأنّ المراد التعريف بذلك الاسم ، فلا يشترط فيه كما لا يشترط في البدل وعطف البيان .

قيل : هذا لا يلزم ؛ للفرق بينهما ، واختلف القائلون به في تعليله ، فقال ابن السّرّاج [2] : لأنّ الخاصّ والعامّ يحصل بينهما معنى آخر كالنكرة .

وهذا فاسدٌ من وجوه :

أحدها : أنّه تعليلٌ للزوم كون أحدهما أخصَّ ، وليس المطلوب .

---

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٤٣ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٣٧ .

(٢) الأصول في النحو : ٢/ ٣٣ .

والثاني : أنّه يصحّ فيه التساوي ، وأيضاً مخصوص النكرة ليس هذا ، وكذلك العموم فيها إلا أنّه يشبهه .

وقيل : إنّ المعتمد عليه هو المنعوت ، والنعت كالفضلة ، والمعتمد ينبغي أن يكون أقوىٰ ، والأخصُّ هو الأقوىٰ ، وهذا تعليلٌ لا يعطي فائدة الاشتراط .

وقيل : إنّ المخبِرَ إذا عوّلَ علىٰ المعرفة فهو قاصدُ الاختصارِ ، وترك الإتيان بالنكرة وأوصافها ، والقاصد إلىٰ الاختصار لا يأتي ما منه فَرَّ ، وهو الإتيان [١٦٣أ] بالأوصاف ، فيجب أن يكون فراره إلىٰ أخصِّ ما يعلمه ، وهو أخصُّ المعارف عنده بحسب ذلك الاسم ، فحينئذٍ إن لم يفهم المخاطب ذلك الاسم اضطرّ إلىٰ الوصف ، ولم يكن مقصوداً ، فلم يبق له بالنسبة إلىٰ ذلك الاسم إلا المعارف العامّة أو المساوية ، فإن أتىٰ بأخصّ من الأوّل فلأنّه لم يخطر له ذلك أولاً ، فينبغي أن يستأنف تعريفاً ، فيكون علىٰ البدل في تقدير تكرير العامل ، ولو وصف به لكان نقضاً لمقصوده من الاختصار ، فلو قصد أولاً إلىٰ أعمّ لكان معوّلاً علىٰ الأوصاف ، فينبغي أن تكون النكرة أولاً ، أو يلزمه الرجوع إلىٰ ما منه فَرَّ ، وارتضاه شيخنا .

قلتُ : إنّ اشتراط الخصوص هو تحكّمٌ ؛ إذ لا امتيازَ بين كون الأخصّ

صفةً أو بدلاً ، أو كون الأعمّ كذلك بحسب لسان العرب واللفظ ، فادّعاء الوصف في أحدهما دون الآخر مستندٌ إلىٰ تعليل لا يشهد له لفظٌ لا يعوّل عليه ، وما ذكروه في التعليل الثاني فلا يلزم أنّ القاصد أولاً لغير الاختصار يجب عليه أن يأتي بالنكرات ، ثمّ يصفها ، بل قد يأتي بالمعرفة العامّة ، ثمّ يصفها بأخصّ ، فيكون قصداً وسطاً بين الإتيان بالنكرة الموصوفة وبين الإتيان بالمعرفة المخصوصة في الغاية ، وأيضاً فإنّه إذا أريد التخصيص يستحيل في الفصيح أن يأتي بما لا يعطي التخصيص ؛ لأنّ ما يأتي به فهو عامٌّ أبداً ، وإنّما يحصل بالعرض تخصيصٌ مّا ، بخلاف الإتيان بالمعارف الموصوفة ؛ لأنّها ليست غايةً بالوضع .

وإذا ثبت هذا فلننزل علىٰ المشهور بينهم في هذا ، فنقول :

أمّا المضمر فلا ينعت[1] ؛ قيل : لأنّه في غاية الخصوص[2] ، فلا يحتاج ،

---

(١) لم يخالف في هذا إلا الكسائيّ .

انظر : الكتاب : ١/ ٢٢٣ ، المقتضب : ٤/ ٣٨١ ، الجمل للزجّاجيّ : ١٦ ، الإيضاح العضديّ : ٢٨٩ ، شرحه للعكبريّ : ٤/ ١٤٤٥ ، شرح التسهيل : ٣/ ٣٢٠ ، المقدمة الجزوليّة : ٦٦ ، شرحها الكبير : ٢/ ٦٥٧ ، الارتشاف : ٢/ ٥٩٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٦ .

(٢) هذا معنىٰ تعليل المبرّد في : المقتضب : ٤/ ٢٨١ .

وهو منقوضٌ بالغائب كما ذكرنا ، وقال أبو زيدٍ[(١)] : لـمّا كان كالحرف لم ينعت . وهو منقوضٌ بالبدل . وقيل[(٢)] : لأنّ المضمر إمّا غائبٌ ، أو لا ، وغير الغائب مرتفع الاحتمال ، فلا يحتاج ، وأمّا الغائب فقيل : لأنه لا يضمر حتّىٰ يعرف ، وهو منقوضٌ بعوده علىٰ النكرة ، ولا يقال : هي معروفةٌ من جهة أنّها نكرة ؛ لأنّا نقول : فليس هذا إذاً مانعاً من وصف الضمير ليزداد تخصيصاً ، وقال ابن طلحة[(٣)] : لأنّه ينزّل منزلة تكرار الأوّل ، والاسم المكرّر لا ينعت ، كقوله :

إذا الوحش ضمّ الوحش[(٤)]

وقال شيخنا : إنّما امتنع في التكرار لأنّه تنزّل منزلة الضمير ؛ لأنّه موضعه ، والضمير لا ينعت ، ولا يحسن العكس ؛ لأنّه لا يعلّل الأصل بعلّة الفرع ، فلذلك نقول : إنّما امتنع في الضمير لأنه ناب عن الأوّل ، والنائب عن

---

(١) يريد به المؤلّف عادة السهيليّ ، وعلّته في (نتائج الفكر : ٢١٣) : « أنّ المضمر إشارة إلىٰ المذكور ، والإشارة لا تنعت ، إنّما ينعت المشار إليه » .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١٦ ـ ٢١٧ .

(٣) هو أبو بكر طلحة بن محمّد بن طلحة الأمويّ الإشبيليّ ، المتوفّىٰ سنة ٦٤٠هـ ، وهو تلميذٌ للشلوبين .

ترجمته في : الذيل والتكملة : ٤/ ١٦١ ، بغية الوعاة : ٢/ ١٩ .

(٤) سبق تخريجه في (ص : ٢١٥) .

شيءٍ ينبغي أن يكون مثله ، فلو زِيْدَ عليه لتخصّص ، فلم يكن الأوّل ؛ لأنّ الأوّل عامٌّ ، والعامّ لا يكون الخاصّ ، فإذا أرادوا الوصف فيكون في الأوّل ، وينوب الضمير عن المجموع إذاً ، ثمّ صار الاسم الواقع موقعه لا ينعت .

والمضمر لا يكون نعتاً ؛ لوجوه :

أحدها : أنّه أخصُّ ، والأخصُّ لا يكون وصفاً .

والثاني : إن كان وصفاً فإمّا أن يكون مبيّناً للصفة ، أو للذات ، كوصف الإشارة ، ولا يصحّ الأوّل ؛ لأنّه ليس بوصف ولا حليةٍ ، ولا يكون الثاني ؛ لأنّ اسم الإشارة للحاضر ، فلا يوصف بضمير الغائب ؛ للمناقضة ، ولأنّ المشار إليه حكمه حكم الغائب ؛ لأنّه غير مخاطب ، فلا يوصف بضمير المتكلّم ولا المخاطب ، ولأجل أنَّ وصف المبهم يكون بغير حلية [٦٣ب] لم يَكْفِ هنا أن يقال : لا يوصف بالمضمر ؛ لأنّه ليس بحلية .

والثالث : أنّ المضمر منه متّصلٌ ، والمتّصل شبيهٌ بالحرف ، لا ينفرد وحده ، فلا بدّ من إعادة عامل ، فيخرج عن التمام للأوّل ؛ لفصل العامل .

وأمّا اسم الإشارة فعلى ما تقدّم لنا يجوز أن يوصف بباقي المعارف ؛ لأنّه أخصّها ، لكن لم يوصف إلا بالألف واللام الداخلة على الجنس ؛ لمانع

منع من ذلك ، لا لأنّه ليس له أعمّ ، إلا الألف واللام ؛ إذ لو كان كذلك لجاز على قوّةٍ وصفُهُ بها مع المشتقّ ، وهو ضعيفٌ ، فدلَّ أنّ الاختصاص لوجهٍ آخرَ غيرِ الأعمِّ ، وهو أنّ أسماءَ الإشارةِ مبهمةٌ ، أي : لا تخصّ ذاتاً من ذات ، فكان تشوّف المتعرّف إلى فهم الذات أولاً ؛ لأنّ الالتباس هنا إن وقع فلا يكون إلا في الذوات ، فلا تجزئ عنه الصفة ، ولا تفيد ، وفهم الذوات يكون بمعرفة جنسه ، فلذلك وجب عند الوصف أن يتبع بالأجناس ، وينبغي أن تكون من الأجناس الخاصّة به ، فلا تقول : هذا الحيوان ، وأنت تشير إلى رجلٍ ؛ لأنّه ليس يفيد معرفة ذاته إلا على جهة التحقير له والتصغير .

ولـمّا لزم أن يكون وصف المعرفة معرفةً ، وكان تعريف الأجناس إنّما يكون بالألف واللام ، كان وصفه بالألف واللام ، وسيبويه [1] يسمّي هذا الجنس نعتاً ؛ لأنّه إيضاحٌ وتبيينٌ كالنعت ، والكوفيّون [2] يسمّونه المترجم ، ولا يسمونه نعتاً ؛ لأنّه لم يتضمّن معنى فعلٍ ، وبعضهم [3] يجعله عطف بيانٍ .

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٠٦ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٤٢ .

(٢) مجالس ثعلب : ١/ ٢٠ .

(٣) شرح التسهيل : ٣/ ٣٢٠ ـ ٣٢١ .

ولـمّا كان المطلوبُ معرفةَ الذاتِ ضَعُفَ أن يكون الوصف بمشتقٍّ ؛ لأنّه لا يفيد الذات ، والمتشوّفُ إليه معرفةُ الذاتِ ؛ لأنها متقدّمةٌ على معرفة الصفات ، وعلّله سيبويه[1] بأنّ العمدة في الحقيقة على الثاني ، وهو الذي هو جزءٌ من الكلام ؛ إذ الإشارة لا تستقلّ بنفسها ، بل بما بعدها ، فصارت الإشارة وما بعدها كشيءٍ واحدٍ[2] ، فكان وصفاً ؛ لأنّ الوصف كذلك ، ولـمّا كان ما عداه لا يصير معه كشيءٍ واحدٍ لم يكن وصفاً له ، ومع ذلك فهو باتّحاده أقوى من اتّحاد الوصف مع الموصوف ، واستدلّ سيبويه على ذلك بأنّك لا تقول : مررتُ بهذين الطويل والقصير ، فتعطف بالواو ، بل تثنّي ، بخلاف النعت ، وذلك لقوّة اتّصاله حتّى لا تفرّق بينهما بحرف العطف .

وقال بعضهم : إنّما امتنع ذلك لأنّه لا تكون ثلاثة أسماء كاسمٍ واحدٍ ، وهذا النعت مع المنعوت كشيءٍ واحدٍ ، ولهذا قال سيبويه[3] : مررتُ بهذا ذي المال ، قيل : لأنّه يؤدّي إلى أن يكون الاسم من ثلاثة أسماء .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٢١ .

(٢) الأصول في النحو : ٢/ ٣٢ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٢١ .

قال شيخنا : فإن قيل : إنّ المضافات [1] وإن تعدّدتْ فهي بمنزلة شيءٍ واحدٍ ، فلِمَ امتنع هنا ؟

فالجواب أنّها تمتنع إذا ركّبت مع اسم آخر ، وأمّا بانفرادها فلا .

قلت : وقد أجاز سيبويه [2] : يا أيّها ذا الرجل ، ولا فرق ؛ لأنّ (أيّ) مبهمة كـ(هذا) ، إلا أن يفرّق سيبويه بين (أيّ) و (هذا) ، ولا فرق ، وإنّما أراد سيبويه بهذا أنّ [٦٤أ] المضاف إلى اللام هنا ما أقاموه مقام ذي اللام ، كما فعلوا في باب (نِعْمَ وَبِئْسَ) ؛ لمحافظتهم على الوصف باللام ، وبهذا يستدلّ المبرّد [3] على أنّه ليس في قوّته . وفيه نظرٌ .

فإن قيل : كيف تكون الألف واللام للجنس ، وقد قيل : إنّها لتعريف الحضور ؟ ؛ لأنّا نقول : المراد بيان الجنس حتّى لو كان نصّاً على التمييز لحصل المقصود ، لكنّهم لمّا كان التمييز لا يكون مفهوم الذات من الأوّل احتاجوا إليه ، والمشار هنا معلومٌ ، لكنّهم لـمّا توهّموا اشتراكاً في الذوات بحسب الحاضرين أتوا به ، فهو قريبٌ من التأكيد ، لكنّهم لاحظوا التناسب ، فأدخلوا لام الجنس ، ولا يريدون بها الجنس بالأصل

---

(١) في المخطوطة : (المضاف) .

(٢) الكتاب : ١/٣٠٨ .

(٣) المقتضب : ٤/٢١٩ .

لأجل المشاكلة .

ونظير اسم الإشارة في هذا الوصف (أيّ) في النداء ، كقولك : يا أيّها الرجل ، وقد قالوا : يا أيّها ذا الرجل ، فوصفوا بالمبهم الموصوف باللام ، فعليه تقول : رأيت هذا ذا الرجل ؛ فإنّه مساوٍ له ، وهو موطأ ؛ لأنّه موصوفٌ بما هو دالٌّ على الذات ، وهو وصفه بالأصل ، فصار بمنزلة : مررتُ برجلٍ رجلٍ صالحٍ ، ولو قلت : رأيت هذا هذا ، لم يكن وصفاً ؛ لأنّ أحدهما لا يخصّص الآخر ، ولا يزيل عنه احتمالاً .

وما عدا هذا الوصف فلا يعرّف ذاتاً إلا العَلَمُ ؛ فإنّه قد يقال : يعرّف ذاتاً ، فقد يكون نعتاً ، فنقول : أمّا مَنْ جعله أخصَّ من المبهم فهو ممتنع عنده ، وأمّا إن جعلناه أعمّ فلنا أن نجوّز النعت به ، والخصم يجعله بدلاً ، ولا فارق في اللفظ ، أو يقال : إنّه لا يُفْهِمُ الذاتَ ، بل يفهم ذاتاً وصفاتٍ ؛ لأنّ العَلَمَ ليس موضوعاً لنفس الذات ، ووصف المبهم بيانٌ للذات ، فلم يكن .

واسم الإشارة على من جعله أعمّ من العَلَم يُنْعَتُ به العَلَمُ ؛ لأنّه إشارةٌ إلى جامعٍ للصفات ، فكأنّه أغنى عن ذِكْرِ الصفاتِ ، ولأنّه في معنى المشتقّ ؛ إذ يتنزّل منزلة لفظ المشار إليه ، ولأنّه يعطي معنى الحضور ، فكأنّك قلت :

الحاضر ، وإنّما احتيج إلىٰ هذا التأويل لأنّه بوضعه لا يدلّ علىٰ وصفٍ .

وعلىٰ قولنا : إنّه أخصُّ من العَلَمِ فلا ينعت ؛ لوجهين :

أحدهما : أنّه أخصُّ .

والثاني : أنّه ليس بحليةٍ ، ولا صفة ، ولا مبيّنٍ لذاتٍ .

وأمّا العَلَمُ فإنّه يوصف بالألف واللام الداخلة علىٰ الأوصاف ؛ لأنّها أعمّ ، وبالمضاف الذي في مرتبته ، كمضاف المبهم ، ومضاف العَلَمِ ، وما هو أعمّ ، كمضاف الألف واللام ، ومن يرىٰ أنّه أخصّ من المبهم يصفه به وبالمضاف إليه ، وبالمضاف إلىٰ المضمر .

ولا ينعت به[1] ؛ قيل : لأنّه ليس حليةً ولا صفةً ، وهذا لا يتمّ للقائلين بأنّه أخصُّ من المبهم حتّىٰ يقولوا : وهو أخصّ من المبهم ، وإلا جاز وصف المبهم به .

وأمّا الألف واللام فيوصف بمثله ، وبمضافه[2] ، وبالمضاف إلىٰ العَلَمِ ؛ لأنّها متساوياتٌ .

وأمّا وصفه بالمضاف إلىٰ المضمر في قولهم : ما يحسن بالرجل مثلك ، وقالوا : ما يحسن بالرجل خيرٍ منك ، فهو متأوّلٌ [٦٤ب] ، ويدلّ علىٰ

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٢٣ .

(٢) الأصول في النحو : ٢/ ٣٢ .

أنّه وصف أنّه لا يستقلّ الكلام بالأوّل ، فلا يكون على البدل .

أمّا الأوّل[1] فتأوّلوه على أنّه معرّفٌ بالألف واللام في التقدير والمعنى ، وامتنع في اللفظ ؛ لأجل الإضافة ، فإن كانت الإضافةُ غيرَ محضةٍ ظهر جوازُ توهّمها ، وهو ظاهر المعنى ؛ إذ لا يريدون (المعروف بمثلك) ، بل يريدون : (المماثل لك) ، وإن كانت محضةً ففيه بعدٌ ؛ إذ لا يتعرّف الشيء من موضعين .

وأمّا الثاني[2] فلأنّ (مِنْ) بدلٌ من الإضافة ، والإضافة بدلٌ من الألف واللام ، فامتنع دخولها ؛ لأجل وجود البدل ، ولذلك إذا دخلتْ حُذِفتْ ، وهو كالوجه الأوّل .

وأمّا المضاف : أمّا الذي إلى المضمر فيوصف بكلّ معرفة يجوز الوصف بها ، ولا يوصف به على رأينا .

والمضاف إلى المبهم يوصف بما ذكرته في الرتبة ، ويوصف به مَنْ هو أخصُّ منه كالمضاف إلى المضمر .

والمضاف إلى الألف واللام لا يوصف إلا بمثله ، وبمضافه ، ومضاف العَلَم على رأينا ، ويوصف به ما فوقه ، وإنّما اضطرّ إلى الأوصاف عند

---

(١) يريد : (ما يحسن بالرجل مثلك) .

(٢) يريد : (ما يحسن بالرجل خيرٍ منك) .

عدم التخصيص الكامل لأنّه لا يصحّ أن يعرّف الاسم بوجهين ، فيكون عَلَماً مضافاً ، أو مضافاً بالألف واللام ، ونحو ذلك ؛ قالوا : لأنّ الأمثال لا تجتمع ، وهذه أمثالٌ ، فلا تجتمع ، وقيل : أمّا إذا كان المعرّف له أصلٌ في التنكير فيكرهون أن يخرجوه عن أصله بدرجتين ، وإن كان في الأصل معرفةً فيكرهون أن يجعلوه بمنزلة مَنْ لا أصل له في المعرفة ، فامتنع التعريف في المعرّف ؛ لما ذكرنا .

فإن اجتمعا في الظاهر فهو متأوّل بمعنىٰ الانفصال ، كإضافة اسم الفاعل بالألف واللام ، و (الحسن الوجه) ، و (الثلاثة الأبواب) علىٰ ما يأتي تفصيله ، كما يتأوّلون الإضافة إلىٰ المعرفة التي لا تفيد تعريفاً بالتنوين ، كـ(مثلك) وأخواته .

وإذا فُهِمَ هذا فما ذكرناه في وصف النكرة بالنكرة من مراعاة عدم الاشتقاق ، والإتباع بالحروف العاطفة ، والجمع في الموصوف ، والتفريق في الصفة ، وبالعكس ، جاز هنا بعينه .

أمّا المشتقّ فظاهرٌ ، وأمّا غير المشتقّ فمن الأسماء غير المضافة وصفُ المشارِ ، نحو : هذا الرجل ، ويدلّ علىٰ أنّه وصفٌ صِدْقُ حدِّ الوصفِ عليه من أنّه يفيد معنًىٰ في الأوّل ، وهو بيان الذات ، ولا نريد به الصفة من

الرجولـيّة ؛ لضعف وصفه بالوصف ، وقال بعضهم : هو بدلٌ ، وقيل : عطف بيانٍ ، كما تقدّم ، ولا يكون نعتاً ؛ لجموده ، وقد بيّنّا قبل هذا أنّ الجمود لا يراعىٰ في البدل ، والاشتقاق ليس شرطاً في النعت ، ويدلّ علىٰ أنّه ليس بدلاً أنّ البدل ينوىٰ فيه التكرار ، وليس كذلك هنا ؛ لأنّهم جعلوا الأوّل مع الثاني كشيءٍ واحدٍ ، وهو صفة النعت ، ويدلّ علىٰ ذلك أنّهم لا يقولون : مررتُ بهذين الطويل والقصير ، فيعطف ؛ لأنّ الشيء لا يفصل بينه وبين بعضه بالحروف العاطفة علىٰ ما تقدّم .

ومن ذلك أيضاً وَصْفُهُمْ بأسماء الإشارة ، وأمّا المضاف فقولهم : **(أنت الرجل كلّ الرجل)**[1] ، تريد : الكامل [٦٥أ] أي : الجامع لصفات هذا الجنس ، والأجود في هذا أن يكرّر ، فلو قلت : أنت عبدالله كلّ الرجل ، لكان ضعيفاً ؛ لأنّه يدخل فيه معنىٰ التأكيد ، وكذلك قولهم : **(هذا العالم جدّ العالم ، وحقّ العالم)**[2] ، يريدون : الكامل في شأنه .

وأمّا المصادر المعرّفة فقولك : مررت بزيدٍ العدل ، وعمرو الرضىٰ ، ونحو ذلك .

وأمّا النعت بالحروف الناسقة [فـ]نحو : مررت بالرجل الصالح والعاقل ،

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٢٣ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٢٤ .

وكذلك قد يكون فيها الجواز كقوله :

كأنَّ نسجَ العنكبوتِ المرمّلِ[١]

وكقوله تعالى : ﴿ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴿٥٨﴾ ﴾ [الذاريات : ٥٨] ، على قراءة الخفض[٢] .

(١) سبق تخريجه في (ص : ١١٨) .

(٢) سبق تخريجها في (ص : ١١٥) .

الطرف الثالث

في فــوائــده

وفوائده خمسٌ [١] :

إزالة الاشتراك العارض في المعرفة ، أو تأكيدٌ فيها ، أو توضيحٌ ، أو مدحٌ أو مُقابِلُهُ ، أو ترحّمٌ وإشفاقٌ .

وهذه الفوائد توجد في أصناف المعارف ما عدا المضمر ؛ فإنّه تمتنع فيه جميعها ؛ أمّا الغائب فلما ذكرنا من النيابة ، وأمّا المتكلّم والمخاطب فتمتنع فيه الفائدة الأولى ؛ لما ذكرنا من أنّه في غاية الوضوح .

ولِمَ امتنعت الباقية ؟ قيل : لأنّ صفات المدح ونحوها الأصلُ فيها القطعُ ، وصفاتُ زوالِ الاحتمالِ الأصلُ الإتباعُ ؛ لما نذكره ، وكان القطع مقدّراً بالصفات التابعة ، وهي ممتنعةٌ فيه ، فامتنع الفرع لامتناع الأصل ، وفيه نظرٌ .

فأمّا **الأوّل** ، وهو المشهور ، فظاهرٌ ، ومعناه إزالة الاشتراك العارض فيها ، فهي ترفع نفس ذلك الاشتراك الواقع ، بخلاف النكرة فإنّها ترفع

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٠٤ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٤٧ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٩٣ .

الصلاحيّة ، لا نفسها ، بل بحسب القصد ، ولو رفعتها لكان إبطالاً لها ، ومثل ذلك لا يصحّ قطعه من الأوّل إلا أن يقع فيه معنى التبعيض ، أو تخرجه عن معنى التمام .

وأمّا **الثانية** فأن تأتي بصفةٍ ، وإن كانت مفهومة من الأوّل ، كقولك : مررتُ بأخيك وصاحبك ، وأنت تريد أخوّةَ الصداقةِ ، وقريبٌ منه : أنت الرجل كلّ الرجل ؛ لأنّك لا تريد الإخبار بأنّه رجلٌ ، بل أنّه الكامل في نوعه ، وهو مدلول قولك : كلّ الرجل ، ومنه قوله :

بأعينٍ منها مليحاتِ النُقَبْ

شَكْلَ التِّجارِ وَحَلالِ المكتسبْ [1]

وإن كان قد عُلِمَ أنّ (المليحات النقب) هي (شكل التجار) ، والقطع جائزٌ في مثل هذا ؛ لتمام الأوّل .

وأمّا **الثالثة** ، وهو التوضيح ، فهو أن يكون الأوّل تامّاً ، ثمّ أتيت له بصفةٍ لم يعلمها المخاطب له لتوضّحه بها ، وتزيده بها تخصيصاً عن غيره ، كما تفعل بالإضافة ذلك على ما يأتي ، ولو كان عند المخاطب عِلْمٌ به لكان

---

(١) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين إلى قائل .

انظر : الكتاب : ١/ ٢٥٠ ، تحصيل عين الذهب : ٢٦٣ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٧٣ ، اللسان : (نقب) ١/ ٧٦٨ .

تأكيداً في المعنى ، وهذا يصحّ قطعه بالابتداء ، وإضمار الفعل كـ(أخصّ) و (أعني) ونحوه ، وهو الذي يعرف بالمنصوب على التخصيص ، فتقول : إنّ زيداً العاقل قائمٌ ، ونظيرُ هذا التخصيصِ التخصيصُ في باب النداء بالنصب في غير المشتقّ ، كقولهم :

بنا تميماً يُكْشَفُ الضبابُ (١)

[٦٥ب] وقوله :

نحن بنـات طـارقْ

نمشـي علـى النمارقْ (٢)

إلا أنّ هذا يكون متقدّماً بإضمارٍ ، بخلاف الوصف فإنّه يكون به وبالظاهر ، فلو كان بالظاهر كان توضيحاً ، وإن كان بالمضمر كان محتملاً للتوضيح

---

(١) بيت من مشطور الرجز لرؤبة .

انظر : ملحق ديوانه : ١٦٩ ، الكتاب : ١/ ٢٥٥ ، تحصيل عين الذهب : ٢٧١ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٢/ ١٨ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٣٠٢ ، الخزانة : ٢/ ٤١٣ .

(٢) بيتان من منهوك الرجز لهند بنت بياضة بن رياح الإياديّ ، وهي ابنة الفند الزمانيّ الشاعر المعروف .

انظر : أدب الكاتب : ٧٢ ، الأغاني : ١١/ ١٢٦ ، جمهرة اللغة : ٧٥٦ ، معجم ما استعجم : ١/ ٧٠ ، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب : ٣/ ٧٦ ، المغني : ٥٠٧ ، شرح أبياته : ٦/ ١٨٨ .

والتخصيص النداثيّ ، كقولك : إنّه العاقل ذاهبٌ ، وهذا الوصف لا يكون في النكرة ؛ لأنّها أحوج إلىٰ التخصيص منها إلىٰ التوضيح ، ولأنّه زيادةُ معرفةٍ ، ولا يكون في النكرة ؛ لعدم المزيد عليه .

وأمّا **الرابعة** ، وهو الثناء والمدح ، فالمشهور أنّه مخصوصٌ بالمعارف ، وقد زعم سيبويه[1] أنّه يكون في النكرات ، علىٰ ما نبّهنا عليه ، وإنّما كان مخصوصاً بها لأنّ من شرطه أن يكون الأوّل تامَّ المعرفةِ عند المخاطب ؛ لأنّ المدح فائدته تعظيم الممدوح ، وبالعكس في الذمّ ، وأمّا إذا لم يُعْلَمْ فلا فائدةَ له ، ولأنّ النكرةَ أحوجُ إلىٰ إزالة اللبس .

ومن شرطه أن تكون الصفة معلومةَ الثبوت للموصوف ، والنكرة لا يُعْرَفُ ثبوتُ شيءٍ لها ، وإنّما اشترط فيها أن تكون الصفةُ معلومةَ الثبوتِ في نفسها للموصوف ؛ لأنّ القصدَ بالثناءِ ذِكْرُ الأوصافِ التي يحصل بها عند المخاطبين التعظيم ، فتفيد تجديد التعظيم ، والتثنية عليه ، والتبرّك بذكره ، وكلّ ذلك لا يكون إلا بعد العِلْمِ بثبوتها له ، ولو لم يكن كذلك لكانت توضيحاً ، ولذلك يكون الفعل المقدّر بعد الأوصاف : (أذْكُرُ) ، أو (أصِفُ) ، أو (أمْدَحُ ، وأُثني) ونحوه ، ولا تضمر (أعني ، وأخصُّ) ؛

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٥٠ .

لأنّ ذلك يوهم الاشتراك ، وأمّا الأوّل فلا ، وإن كان في النكرة فعلىٰ ما ذكرنا حتّىٰ يتنزّل منزلة ما فيه هذه الشروط .

وَفَهْمُ كونِ الصفةِ ثابتةً للموصوفِ تارةً يكون بتقدّم العِلْمِ بذلك ، وتارةً من لفظ الأوّل ، وتارة يتنزّل منزلة المعلوم عند المخاطب لشهر ذلك ، فتقول : مررتُ بقومك الكرامَ ، وهؤلاء قومي الكرامَ .

ومن شرط هذا النوع أن تكون تلك الصفة من شأنها أن يُمدح بها مثل ذلك الممدوح ، وتكون هي صفات مدح في أنفسها ، فلا تقول : مررتُ بزيدٍ صاحبِ الثيابِ .

ويجوز فيها الإتباعُ ، والقطعُ بالفعل ، والابتداءُ ، كلّه علىٰ المدح ، والأحسن القطع ؛ لأنّ الإجراء يوهم التمام أو التوضيح ، ولأنّ القطع أنصُّ علىٰ المقصود ؛ لأنّ إخراج الكلام عن سياقه وتناسبه في اللفظ قضاءٌ بأنّه لمعنًىٰ زائدٍ غيرِ الوصفِ ، وإن كان قد تقدّم لنا أنّه يجوز بغير المدح [1] ، إلا أنّه قليلٌ لا يعتمد عليه ، سواء كانت الصفات بحرف عطفٍ أو دونه ، فمن الإتباع قوله تعالىٰ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢ ﴾ [الفاتحة : ٢] ، وقد

(١) ص : ٥١٨ .

قرئ نصباً [1]، وتقول : الحمدُ للّهِ الحميدَ هو [2] ، فيؤكّدون المضمر في (الحميد) ، فدلّ على الصفة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ ﴾ [النساء: ١٦٢] ، ثمّ قال تعالى : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ ، فهو في موضع الصفة للراسخين ، وهو قول سيبويه [3] وغيره من البصريّين [4] ، وقال الكسائيّ [5]: هو في موضع جرٍّ [6]، عطفٌ على ﴿ مَا ﴾ في قوله : ﴿ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ ، وقيل [7]: على الكاف من : ﴿ قَبْلِكَ ﴾ ، وقيل [8]: على المضمر في ﴿ مِنْهُمْ ﴾ ، وفيه عطف على الضمير المخفوض من غير

---

(١) قرأ بنصب (ربّ) زيد بن عليّ والكسائيّ .

انظر : إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ١٢١ ، الكشّاف : ١/ ٨ ، البحر المحيط : ١/ ٣٤ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٤٨ .

(٣) المصدر السابق : ١/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩ .

(٤) إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ٤٧١ ، التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٤٠٧ .

(٥) إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ٤٧١ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٢١٢ ، الدرّ المصون : ٤/ ١٥٤ .

(٦) قال به أيضاً الزجّاج في (معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ١٣٠) .

(٧) بلا نسبة في : إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ٤٧١ ، التبيان : ١/ ٤٠٨ ، الدرّ المصون : ٤/ ١٥٥ .

(٨) بلا نسبة في : معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ١٣٠ ، إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ٤٧١ ، التبيان : ١/ ٤٠٨ ، البحر المحيط : ٤/ ١٣٥ ، الدرّ المصون : ٤/ ١٥٥ .

عائد [١] .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٧٧] ثمّ قال : ﴿ وَالصَّابِرِينَ ﴾ ؛ لأنّه في المعنى معطوفٌ على ﴿ مَنْ آمَنَ ﴾ ، وهو في موضع رفع على القراءتين [٢] ، سواء كان على حذف مضافٍ منه أو من الأوّل ، فإنّه يتنزّل منزلته ، و ﴿ وَالْمُوفُونَ ﴾ معطوفٌ عليه ، و﴿ وَالصَّابِرِينَ ﴾ مقطوعٌ ، ومنه قول الشاعر :

إلى الملك القرم وابن الهمام   وليث الكتيبة في المزدحمْ
وذا الرأي حين تُغَمُّ الأمور   بذات الصليل وذات اللجمْ [٣]

ومثله في الذمّ قوله :

وكلُّ قومٍ أطاعوا أمر مرشدهم   إلا نميراً أطاعتْ أمر غاويها

---

(١) هذا رديءٌ عند النحويّين . انظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ١٣١ .

(٢) قرأ نافع وابن عامر بتخفيف ﴿لَكِنِ﴾ ، ورفع ﴿ الْبِرّ﴾ على الابتداء ، وقرأ غيرهما من السبعة بتشديد ﴿لَكِنّ﴾ ، ونصب ﴿ الْبِرّ﴾ على أنّه اسمها .

انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع : ١/ ٢٥٦ ، الحجّة لأبي زرعة : ١٢٣ ، التيسير : ٧٩ ، إتحاف فضلاء البشر : ١٥٣ .

(٣) بيتان من البحر المتقارب غير منسوبين إلى قائل .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ١٠٥ ، الكشّاف : ١/ ١٣٣ ، شرح شواهده : ٤/ ٥١٢ ، الإنصاف : ٢/ ٤٦٩ ، شرح القطر : ٢٩٥ ، الخزانة : ١/ ٤٥١ .

الظاعنين وإن لم يُظعِنوا أحداً   والقائلون : لِمَنْ دارٌ نُخلّيها[1]

[٦٦أ] ولا يريد بهذا الوصف التخصيصَ .

وقد يدخل منها في الاختصاص الندائيّ ما تقدّم فيه الضمير ، كقولك : إنّه الكريمَ منطلقٌ ، كما كان في التوضيح ؛ لأنّه يكون بصفة المدح ، بل جعله بعضهم لازماً له .

والموصوف يكون إمّا بصفةٍ واحدةٍ ، أو صفاتٍ ، فالأوّل لا يكون للمدح حتّى يكون معروفاً ، فتقطع ، أو تتبع[2] .

وأمّا الثاني فإن كان معروفاً مدحت بالجميع ، وقطعت بعضاً ، أو أتبعت الجميع . وإن لم يكن معروفاً فتتبعه بما يكون معروفاً ، ثمّ تمدح بالباقي على ما ذكرنا .

وقال بعض النحويّين[3] : إذا قطعت ، وبقي من النعوت شيءٌ ، فينبغي أن

---

(١) بيتان من البحر البسيط لمالك بن خيّاط بن مالك العكليّ .

انظر : الكتاب : ١/ ٢٤٩ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٣٧ ، مجاز القرآن : ١/ ١٧٣ ، معجم الشعراء : ٢٥٨-٢٥٩ ، تحصيل عين الذهب : ٢٦٢ ، الإنصاف : ١/ ٤٧٠ ، الخزانة : ٥/ ٤٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٧ .

(٣) ربّما قصد المؤلّف - رحمه الله - ابنَ عصفور في (شرح الجمل : ١/ ٢٠٨) .

تكون مقطوعةً ، ولا يكون فيها الإتباع بعد القطع ؛ لأنّه فُصِلَ بين النعت والمنعوت . والصحيحُ جوازُهُ ؛ لأنّ القطعَ عارضٌ لفظيٌّ ، فلا حكم له ، ويدلّ على أنّ الجملةَ ليستْ فاصلةً صحّةُ جريانِهِ على الأوّل ، بخلاف الجمل الفاصلة ، ولو كانت كالجملة لكانتْ إمّا وصفاً أو غيرَ وصفٍ ، ويبطلان ؛ أمّا الأوّل فلأنّ المعرفة لا توصف بالجملة ، ولأنّه يلزم أن يكون الشيءُ صفةً لنفسه ؛ لأنّك إذا قطعتَ أضمرتَ الأوّلَ ، ولو كان للثاني للزم أن لا يكون وصفاً ، وهو وصفٌ ، قال تعالى : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ [النساء: ١٦٢] ، ولو كان محتملاً للابتداء ، وقد أُنْشِدَ بيتُ الخرنقِ على أربعة أوجه :

النازلين بكلّ معتركٍ والطيّبون معاقد الأزرِ[١]

برفعهما معاً ، ونصبهما معاً ، ورفع الأوّل ونصب الثاني ، وبالعكس ، وذلك كثيرٌ في كلامهم ، وكذلك أيضاً أن تُدْخِلَ الواوَ في أيّها شئت ، فإذا أدخلت فإن شئت أن تعيد ، وإن شئت ألا ، وقال بعض الكوفيّين[٢] : لا تقطع إلا بعد تمام الكلام ، فإذا قلت : إنّ زيداً العاقلَ قائمٌ ، لم يجز إلا بعد ذِكْرِ الخبرِ ، وهو فاسدٌ ؛ لأنّ الاعتراض يصحّ بالجمل بين المحتاجين ،

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٣٢٢) .

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن : ٤ / ٣٦٤ـ٣٦٥ .

وقوله تعالىٰ : ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ ﴾ [النساء : ١٦٢] يحتمل أن يكون الخبر قوله : ﴿ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ ﴾ ، وهو أولىٰ ، ويحتمل أن يكون في قوله : ﴿ أُوْلَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾ ﴾ .

والذمّ علىٰ قياس المدح ، وقد قرئ أيضاً : ﴿ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴿٤﴾ ﴾[1] [المسد : ٤]، وقول الشاعر :

عبيدَ العصا ما غرّكم بالأسدِ الباسلِ[2]

وقوله :

---

(١) بنصب ﴿ حَمَّالَةَ ﴾ ، وهي قراءة حفص عن عاصم .

انظر : السبعة : ٧٠٠ ، الحجّة لأبي زرعة : ٧٧٧ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢/ ٣٩٠ .

(٢) بيت من البحر السريع لامرئ القيس ، أوّله :

قولا لدُودانَ

انظر : ديوانه : ١١٩ ، البحر المحيط : ٤/ ٢٣٠ .

وجوهَ كلاب[1]

وقال حسّان في الرفع :

لا بأسَ بالقوم من طولٍ ومن قصرٍ
جسمُ البغالِ وأحلامُ العصافيرِ[2]

وأمّا الفعل أو المبتدأ الذي يقطع عليه الوصف فلا يجوز ذِكْرُهُ ، وإنّما لزم لأنّ المرادَ الوصفُ والإتباعُ ، فلمّا قطعوه إعراباً أرادوا أن لا يقطعوه عن الأوّل رأساً ، فلزم حذف ذلك ، وهذا يدلّ على أنّه ليس كالجُمَلِ المعترضةِ .

وأمّا **الخامسة** فهي الترحّم والإشفاق ، وهذا لا يشترط فيه أن تكون الصفة معلومةَ الثبوتِ ، وخالف المدح في هذا ، ووافقه في اشتراط علم الموصوف ليفيد الترحّم ، وفي أنّه لا بدّ من صفاتٍ شأنُها الترحّمُ بها

(١) كلمتان من بيت من البحر الطويل لعمرو بن معديكرب الزبيديّ رضي الله عنه ، وهو قوله :

لحا اللّه جرماً كلّما ذرَّ شارقٌ ... وجوهَ كلابٍ هارشتْ فازبأرّتِ

انظر : شعره : ٧٢ ، الحيوان : ١/ ٣١٨ ، حماسة أبي تمّام : ١/ ٩٩ ، سمط اللآلي : ١/ ٣٦٦ ، المقاصد النحويّة : ٢/ ٤٣٦ ، الخزانة : ٢/ ٤٣٦ .

(٢) بيت من البحر البسيط له في (ديوانه : ١٧٨) .

وانظر : الكتاب : ١/ ٢٥٤ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٥٥٤ ، تحصيل عين الذهب : ٢٦٩ ، المقاصد النحويّة : ٢/ ٣٦٢ ، الخزانة : ٤/ ٧٢ .

كالضعيف والمسكين والبائس .

والقطع فيها يكون بفعلٍ يدلّ على ذلك كـ(ارحمْ) ونحوه ، وهو لازمُ الحذف كالأوّل ، وخالف يونس[1] ، فلم يقطعه ؛ لأنّ شرطَ القطعِ عنده كونُهُ معلوماً للأوّلِ ، وقد تقدّم جواز القطع في ما لا يُعلَمُ للأوّل ، وليس مدحاً ولا ذمّاً ، فليجز هذا ، ولأنّه مخصوصُ الأوصاف ، معلوم الأوّل ، فليجز القطع حملاً على المدح ، وحكى سيبويه[2] عن العرب : مررتُ به المسكينَ ، نصباً ورفعاً ، وقوله :

وأصبحتُ بقرقرى كوانسا

فلا تلمه أن ينامَ البائسا [3]

وأمّا [٦٦ب] يونس[4] فلا يضمر الفعل حتّى يكون في الكلام ما يدلّ عليه، كما هو المدح ، وذلك إذا علمت الصفة للأوّل ، فعدمُ علمها لا يدلّ على إضمار ، ولا يضمر ما لا دليل عليه ؛ لأنّه إلباسٌ .

(١) الكتاب : ١/ ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٥٥ .

(٣) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين إلى قائل .

انظر : الكتاب : ١/ ٢٥٥ ، تحصيل عين الذهب : ٢٧٠ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٨٠ ، المغني : ٥٠٧ ، شرح أبياته : ٦/ ٣٥١ .

(٤) الكتاب : ١/ ٢٥٦ .

وأمّا السماع فيحمل ما سُمِعَ من القطع في غير المدح والذمّ في ما ليس بصفة ؛ لأنّه ورد فيه ، وهو قوله :

وما غرّني حَوْزُ الرِّزاميِّ مِحْصَناً [١]

لأنّ الإبدال من شأنها تقدير الفعل ، وهو بدلٌ في الأصل ، ولو كان صفةً لم يكن ، وكان على الحال .

وأمّا : مررتُ به المسكينَ ، ونحوه ، فعلى الحال [٢] من باب (أرسلها العراك) [٣] ، والألف واللام زائدتان ، كأنّك قلت : مررتُ به مسكيناً ، وقال سيبويه [٤] : والأحسن أن تتأوّله على (أعني ، وأخصُّ) ، فتجعله من باب :

حَوْزُ الرِّزاميِّ محصناً

وتتأوّله تأويل الجامد ، ولا تصير إلى ذلك التكلّف . وفيه نظرٌ .

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٥٤) .

(٢) هذا رأي يونس . كما في (الكتاب : ١/ ٢٥٥) .

(٣) يعني المؤلّف رحمه الله أنّها من وقوع الحال معرفة مؤولة بنكرة . انظر : (أوضح المسالك : ٢٠٦) .

ومن هذا قول لبيد بن ربيعة العامريّ ـ رضي الله عنه ـ كما في (ديوانه : ٨٦) :

فأرسلها العراكَ ولم يذدها ولم يُشفقْ على نغصِ الدِخالِ

(٤) الكتاب : ١/ ٢٥٥ .

وقد يدخل هذا في باب التخصيص المتقدّم .

فإن قيل : كيف جعلتم التوضيح والمدح والترحّم جائزَ الدخولِ في باب النداء التخصيصيّ ، ومن شرط هذا التخصيصِ أن يتقدّم ضميرٌ ؟ ومع تقدّمه فكيف يكون ما بعده وصفاً ، وهو لا يوصف ؟

فالجواب : أنّ الخليل[1] ـ رحمه الله ـ جعل : مررتُ به المسكينَ ، ونحوه ، نصباً على وجهين ، وهو فيهما على تقدير الجمود ؛ لأنّه بدلٌ في الأصل : أحدهما : أن تراعي أصله من الصفة ، فتقدّر فيه ضميراً ، وإن كان قد قُدّرَ[2] جامداً أولاً ؛ لأنّك تراعي أصله ، وإذا كان الجامدُ يقدّر تقدير المشتقّ في الصفة ، فأحرىٰ ما أصله ذلك ، فتجعله صفةً ، وجسّرهم على هذا قطعُهُ عن الأوّل ، فكأنّك عند القطع توهّمتَ الصفةَ ، فعاملته معاملتها من النصب على الإضمار ، فدخلت على هذا في باب الاختصاص في الثلاثة المواضع .

والوجه الثاني : أن تجعله من باب :

حَوْزَ الزّاميِّ محصناً

ولا تقدّر توهّم الأصل .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٥٥ .

(٢) في المخطوطة : (قدرا) .

وكذلك الرفع علىٰ وجهين :

الأوّل : أن يكون فيه ضميرٌ ، فيرتفع معه علىٰ الابتداء والخبر ، وإمّا أن لا يكون فيكون مبتدأ مؤخّراً ، والخبر هو الجملة المتقدّمة ، والأوّل من هذين نظير الأوّل من ذينك ؛ لاجتماعهما في الضمير .

وقد يحتمل ثالثاً عندي ، وهو أن تُتوهّمَ فيه الصفة ، وفيه ضميرٌ بحسب الأصل ، ويُجعلَ خبراً معه ، ويُقدّر له مبتدأ ، فيكون نظير الأوّل علىٰ جهة أكمل ، فلو قلت : بي المسكين كان كذا ، أو : بك الضعيف أنفق كذا ، لكان علىٰ : (أعني) ؛ لأنّه لا يكون البدل ولا الوصف ، فلا يجرىٰ ؛ أمّا الوصف فلما ذكرنا ، وأمّا البدل فلأنّه سيأتي أنّ البدل لا يكون فيما هو في غاية الوضوح ، وضمير المتكلّم والمخاطب في الغاية كما تقدّم .

قلتُ : ولا يبعد أن يقال في الجواب عمّا ذكرنا : إنّ وصف المضمر المتبوع إنّما هو المخصّص ؛ لعدم محلّه ، وأمّا الأوصاف التي ليست لذلك فما المانع منها ؟ وغاية هذا أن يقال : أجرىٰ الباب مجرًىٰ واحداً ، فتبع .

وهذا نفس التحكّم مع سماع : مررتُ به المسكين ، ولا يتكلّف ، ولا يقال : امتنع في الغائب لا لعلّة الغاية في الوضوح ، بل لما ذُكِرَ من نيابته عن الأوّل ؛ لأنّا نقول : لـمّا عُلِمَ الأوّل جاز ؛ لعدم الالتباس ، وإنّما

امتنع هناك لأجل اللبس ، وفيه نظرٌ .

ويقرب من القطع إدخالُ حرفِ العطفِ بين الصفات ؛ لأنّك إذا لم تدخلها فكأنّك أخبرت بأنّ هذه الذات جاريةٌ على هذه الصفات ، وإذا أدخلتها فإنّما تريد أن يُعلَمَ أنّ الاستقلالَ حاصلٌ لكلٍّ واحدٍ منها ، ولم ترد المجموع ، فإذا قلت : لقد أُصِبْتُ بموتِ زيدِ الشجاعِ الفاضلِ ، فالمعنى : لقد أُصِبْتُ بمن جمع هذه ، فإذا أدخلت الواو ، فقلت [٦٧أ] : زيدِ الكريم والشجاع والفاضل ، فكأنّك تريد أنّ كلَّ واحدٍ منها مستقلٌّ بإعادة المصيبة ، فكأنّها مصائب كثيرة ، وكذلك في المدح ؛ فالواو أبلغ من تركها بحسب المواضع . [قاله] الزمخشريّ (١) .

---

(١) انظر : الكشّاف : ١/ ١٣٣ ، ١٣٥ ، ٤/ ١٢٨ .

الفصل الثالث الجامع

وفيه مباحثُ :

[البحث الأوّل : في تعدّد الموصوفات] :

أحدها : أنّ هذه الموصوفات المتقدّمة من النكرة وأصناف المعارف تارةً تنفرد ، وتارةً تجتمع .

فأمّا إذا انفردت فالتابع إمّا أن يكون على الشروط التي يصحّ أن يكون تابعاً له بها ، أو لا ، فإن لم يكن فالقطع كإتباع النكرة معرفةً ، أو بالعكس ، أو إتباع المعرفة بأخصَّ منها ، على ما تقدّم .

أمّا النكرة فما بعدها إمّا على الابتداء إن انقدح ذلك ، أو على البدل ، وإمّا النصب بـ(أعني ، وأخصّ) كما قدّمنا .

وأمّا المعرفة فالنكرة بعدها على الحال ، أو البدل ، أو الابتداء ، أو الفعل بحسب القصد ، وإن كان جملةً فعلى الحال على الشروط التي تكون بها الجملة حالاً في أقسامها على ما تقدّم في الحال .

وأمّا الأخصّ من المعارف فعلى الابتداء أو البدل أو الفعل ، وأمّا إن كان على الشروط فالأحسن الإتباع ، ويجوز القطع ، أمّا المعرفة فعلى الابتداء ، ويضعف البدل إلا إن أردت البيان بالمجموع ، وأمّا النكرة فالحال ،

والابتداء ، والنصب بالعناية فيهما على ضعفٍ كما قدّمنا ، وهو أقوى في المعرفة .

وأمّا إذا اجتمعتْ نظرتَ فإمّا أن تكون متكثّرةً بالجمع كالتثنية والجمع ، والعطف ، أو بغير ذلك ، أمّا الأوّل فالوصف إمّا أن تفرّقه بأن تخصّ كلّ وصفٍ بإزاء موصوفه لفظاً ، ولا يكون إلا في العطف ، كقولك : خرج عمرٌو العاقلُ ومحمّدٌ الكريمُ ، وهذا يكون حكمه حكم المفرد ، وإمّا أن لا تجعله كذلك ، بل تجمعه إمّا بالعطف أو بالتثنية أو بالجمع ، فحينئذٍ لا تخلو الموصوفات : إمّا أن تتفق جنساً أو نوعاً ، أو تختلفا جنساً ، أو تختلفا نوعاً ، فأمّا الأوّل فظاهرٌ إتباع الوصف المجموع له ، ويكون بحسب تابع المفرد ، إن كان على الشروط فكما ذكرنا ، وإن لم يكن فكذلك أيضاً ، وأمّا إن اختلفا في الجنس مثل أن يكون أحدهما معرفةً ، والآخر نكرة ، ولا يكون إلا بالواو وأخواتها ، بخلاف الوصف ، فإمّا أن تكون المعرفة في حكم النكرة بوجهٍ ما ، أو لا تكون ، فإن لم تكن كقولك : مررتُ برجلٍ وزيدٍ العاقلين ، فلا يجمع الوصف تابعاً ، سواء كان نكرةً أو معرفةً خلافاً للشيبانيّ [1] ؛ لأنّه لا يخلو أن يكون لأحدهما ، أو لهما ، ولا يصحّ ؛ أمّا

(١) الاسم غير واضح في المخطوطة ؛ فقد يكون الشنائيّ أو السبإيّ (هكذا) ، وقد رجّحت ما أثبتّه بناءً على ما في (المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٣٨٦) ، والله أعلم .

الأوّل فللوصف بالمثنّىٰ للواحد ، وأمّا الثاني فلأنّ الوصفَ واحدٌ بلفظه ، والواحد لا يكون بعضُهُ نكرةً ، وبعضُهُ معرفةً ، ولو قلنا : إنّه يتبعّضُ في المعنىٰ لكان كلٌّ واحدٍ منهما في حكم المعرفة ؛ لانسحاب تعريف اللام عليهما ، فيكون المحظور الأوّل ، ولأنّهما قد اختلفا اختلافاً يوجب الاختلاف في الوصف ، فلا يجمع بين النعتين ، كالاختلاف بالعامل ، فيجب القطع علىٰ الثلاثة الأوجه : الابتداء ، والحال ، والفعل ؛ وإنّما كان الحال [٦٧ب] قيل[1] : للتغليب ، وكانت المعرفة أولىٰ بالتغليب ؛ لأنها أشرف ، ونُقِضَ بمنع الوصف مع إمكان التغليب ، وفرّق بينهما بأنّ الوصف أشدُّ اتصالاً بالموصوف من الحال ، فلم يكن ؛ إذ الوصف إخراجٌ عن الأصل من جهتين : المعنىٰ ، واللفظ ، بخلاف الحال ، ولأنّ النكرة قد يكون بها الحال ، ولا يكون الوصف ، والصحيح أنّ تغليبهما هناك تغليبٌ في الحسن ، لا في أصل الجواز كالوصف ، فساغ بخلاف الأصل ؛ لاشتراكهما في جواز الأصل .

وأمّا إن كان في حكم النكرة مثل أن يكون في حكم ما يدخل عليه ما لا يدخل إلا علىٰ النكرات ، نحو : (رُبَّ) ، و (كلّ) ، و (أيّ) التي

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٥٨ ، المقتضب : ٤/ ٣١٤ .

لتفصيل الصفات ، ونحو ذلك ، كقولك : مررتُ برجلٍ[1] وأخيه قائمين ، وكلّ رجلٍ وغلامه منطلقين ، وأمّا قولهم : **(كلّ الصيد في جوف الفرإ)**[2] فعلىٰ تقدير : (كلّ جزء منه) علىٰ سبيل الجمع ، وقال :

وأيُّ فتى هيجاءَ أنتَ وجارِها إذا ما رجالٌ بالرجالِ استقلّتِ[3]

عطف (وجارها) علىٰ (فتىٰ) ، لا علىٰ ضمير (هيجاء) ؛ لأنّه إنّما يمدح الفتىٰ ، لا هو وجار هيجاء .

وإنّما كان في حكم النكرة ـ أعني المضاف إلىٰ الهاء ـ لأنه في حكم العامل الأوّل ، وهو (رُبَّ) ونحوه ؛ لأنّه معطوفٌ عليه .

وهذه الضمائر إمّا أن يضاف إليها علىٰ جهة التخفيف ، فيكون المعنىٰ : ربّ رجلٍ[4] وأخٍ له ، وكلّ رجلٍ وغلامٍ له ، ونحوه ، وخفّفَ اتكالاً علىٰ

---

(١) كذا في المخطوطة ، وأرجّح أنّ الصواب : (ربّ رجلٍ) .

(٢) ورد هذا المثل في : الأمثال لأبي عبيد : ٣٥ ، فصل المقال : ١٠ ، جمهرة الأمثال : ٢/ ١٣٥ ، مجمع الأمثال : ٢/ ١٣٦ ، المستقصى : ٢/ ٢٢٤ ، تمثال الأمثال : ٢/ ١٣٦ ، اللسان : (فرأ) ١/ ١٢١ .

(٣) بيت من البحر الطويل غير منسوب إلىٰ قائل .

انظر : الكتاب : ١/ ٢٤٤ ، الأصول في النحو : ٢/ ٣٩ ، تحصيل عين الذهب : ٢٥٩ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٦٦ ، الحلل في إصلاح الخلل : ٣٥٦ .

(٤) في المخطوطة : (رحل رجلٌ) .

معنىٰ (ربّ) كـ(مثلك) لـمّا عُلِمَ أنّه عامٌّ ، فلا كلام فيه ، أعني : في كون المضاف نكرةً .

وأمّا إن كان لا علىٰ التخفيف فالتجوّزُ يكون إمّا في المضاف أو المضاف إليه ، أمّا المضاف فأن يُجعل معرفةً في حكم النكرة ، فيعامل معاملتها ؛ لأنّه معطوفٌ علىٰ معمول (ربّ) ، مع كونه مضافاً إلىٰ ما يعود عليه ، فلو أزلته عن العطف علىٰ معمولها لما كان إلا معرفةً ، كقولك : مررتُ برجلٍ[1] وغلامه قائمين ، ويرجع إلىٰ الأوّل إلا علىٰ مَنْ يرىٰ أنّ العائد علىٰ النكرة نكرةٌ ، وهو فاسدٌ كما تقدّم ، فلا يكون المضاف إذاً في حكم النكرة حتّىٰ يتبع ما لا يدخل إلا عليها

وأمّا المضاف إليه فأن يُجْعَلَ حكمُهُ حكمَ النكرةِ إذا أضيف إليه ما يدخل تحت النكرة ، وهو ظاهر كلام سيبويه[2] ، ولذلك استدلّ عليه بأنّ الحال لا تكون منه ، فيكون الضمير إذاً حكمه حكم النكرة بذلك الشرط ، كما تعطىٰ أشياء أحكاماً بشروطٍ ، وإن كانت لغيرها بلا شرطٍ ، كـ(أجمعين) لا يكون معرفةً إلا تابعاً ، و(أي) لا تكون منادىٰ إلا موصوفةً[3] ،

---

(١) كذا في المخطوطة ، وأظنّ الصواب : (ربّ رجلٍ) .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٤٤ .

(٣) شرح الكتاب للسيرافيّ : ٢/ ١٨٣ ب .

ونحوه ، ولـمّا كان في حكم النكرة جاز الوصف ، وامتنعت الحال على الأحسن ، قال سيبويه فيها[١] : إنّها قبيحة ، قال الفارسيّ : إنّما ذلك لأنّ معمول (ربّ) لا بدَّ من وصفه ؛ لأنّك لـمّا حذفت الخبر لها كان الوصف معاقباً للخبر ، لا يسوغ حذفه ، ولو قطعت على الحال لكنت قد أخليت معمول (ربّ) عنهما ، وهذا مبنيٌّ على أنّ الوصف لا بدَّ منه ، وفيه نظرٌ في موضعه .

وقيل : إنّما قبحتْ لأنّ المضاف في تأويل الانفصال ، كما تقدّم .

وإن اتّفقا نوعاً فلا يكون بالعطف ، نحو : مررتُ بالزيدين ، وتكون الصفة تابعةً معطوفةً وغير معطوفة .

أمّا في المبهمات فإنّك لا تفرّق صفتها[٢] ، فلا تقول : مررتُ بهذين الطويلِ والقصيرِ[٣] ؛ لأنّ المبهم يوصف بالجامد ، ولـمّا كان الوصف [٦٨أ] يكون بالضمير ، وكان الجامد لا ضمير فيه جُعِلَ له بدل الضمير موافقتُهُ له في الإتباع ، إن كان مثنّى فمثنّى ، أو مفرداً فمفرداً .

وأمّا إن اختلفا نوعاً ، وذلك في المعارف ، فذلك إمّا ممّا شأنه الوصف مع

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٤٤ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٩

(٣) الكتاب : ١/ ٢٢١ .

ما من شأنه ذلك ، أو لا ، فإن لم يكن ، كالمضمر وأحد المعارف ، كقولك : مررتُ به وزيدٍ العاقلين ، فلا يجوز ؛ لأنّه لـمّا امتنع وصفُ الضميرِ بقي الوصف للثاني ، فيكون المثنىٰ نعتاً للواحد ، فيكون إذاً علىٰ إضمار : (أعني ، وأخصّ) و (أمدح) إن كان صفة مدحٍ ، وتمّ شرطها ، وقال الشيبانيّ [١] : يكون نعتاً علىٰ أصله من التغليب ، وإن كانا ممّا يوصفان فإن كان الوصف ممّا يشتركان فيه ، نحو : مررتُ بزيدٍ ورجلٍ العاقلين ، فلا خلاف في الجواز ، وإن كان ممّا لا يشتركان فيه ، نحو : مررتُ بالرجل وزيدٍ هذين ، و : جئتُ إلىٰ عمرٍو والرجل أخويك ، فالصحيح أنّه لا يوصف علىٰ مراعاة العموم والخصوص .

وأمّا الموصوفات إذا كثرتْ لا بطريق الجمع بما ذكرنا فإن فُرِّقَ وصفُهما جرىٰ مجرىٰ المفرد ، وإن لم يفرّق علىٰ ما ذكرنا ، بل ثُنّي وصفُها ، أو جُمعَ ، فإمّا أن تتّفق في الإعراب أو لا ، فإن لم تتفق لم يجز أن يجري ذلك نعتاً لهما ، كقولك : مررتُ بزيدٍ ، وجاءني عمرٌو ، العاقلان ؛ لأنّ الواحد لا يكون بعضه جرّاً ، وبعضه رفعاً ، ولأنّ النعت لا بدّ وأن يكون

---

(١) سبق أن ذكرت في (ص : ٥٣٤) أنّ الاسم غير واضح في المخطوطة ؛ فقد يكون الشنائيّ أو السبإيّ (هكذا) ، وقد رجّحت ما أثبتّه بناءً علىٰ ما في (المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ٢/ ٣٨٦) . والله أعلم .

علىٰ وجهٍ من الإعراب ، ولا يكون لأحدهما ؛ لأنه ترجيحٌ من غير مرجّحٍ ، وأيضاً فإنّه يلزم العمل والعامل في النعت عملاً هو بعينه في المنعوت ، ولأنه يلزم منه عمل عاملين في واحدٍ ، يكون وجود أحدهما وعدمه سواءً ، فلا بدّ من المصير إلىٰ عملٍ يتّفقان فيه ، وهو الحال إن أمكن ، أو القطع علىٰ عاملٍ آخرَ[1] .

وذهب الشيبانيّ إلىٰ جواز ذلك ، وجعله من باب الإعراب علىٰ الجوار ، فكما تقول : هذا جحر ضبٍّ خربٍ ، فتجري الخرب علىٰ الضبّ في الإعراب ، وليس له في المعنىٰ ، كذلك تجري المثنّىٰ علىٰ الثاني لفظاً ، وإن لم يكن له ، وهو هنا أقوىٰ ؛ لأنّ له شركةً فيه ، بخلاف الضبّ .

وقد أجاز الخليل[2] : هذان جحرا ضبٍّ خربين ، جرياً علىٰ المعنىٰ إعراباً وتثنيةً ، قال شيخنا : ذلك فاسدٌ ؛ لأنّه مسموعٌ ، فلا يتعدّىٰ ، ولأنّه جاز هناك ؛ لأنّ الجحر مضافٌ إلىٰ الضبّ ، فكان كشيء واحدٍ ، وليس كذلك هنا ؛ لعدم تلك العلّة المذكورة هناك هنا ، ولأنّ الخرب هناك من السبب ، وليس النعت من السبب هنا ، ولأنّ الخرب يطلبه أحد عاملين ، فصحّ جعله لأحدهما ، وهو المجاورُ ، وهنا يطلبه عاملان معاً ، فلا يكون

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٩ .

(٢) في (الكتاب : ١/ ٢١٧) : « وقال الخليل : لا يقولون إلا : هذان جحرا ضبٍّ خربانِ » .

لأحدهما .

ولا يقال : أليس باب المفاعلة والمنازعة يطلبان على السواء المعمولَ الواحدَ؟ ، وقد غلب الآخرُ ، فليكن هذا كذلك ؛ لأنّا نقول : إن غلب أحدهما فعلى تقدير الحذف في مثله للأوّل ، وهنا إن كان كذلك كان وصف الأوّل محذوفاً ، وكان هذا يجري على الآخر في التثنية ، فيوصف المفرد بالمثنّى ، فإن خالفه إعراباً اشتدّتِ المخالفةُ ، ولا أصل له في كلام العرب ، وإن وافقه إعراباً لم يكن من باب الجوار ؛ لأنّه في الإعراب لا في التثنية ، ولا يقال : إنّ الخليل جوّزَ: هذا جحرا ضبٍّ خربين ؛ لأنّا نقول : هو لمتقدّمٍ ، فاتّكل على المعنى ، وليس هنا كذلك ؛ لإضمار وصف الأوّل .

وأمّا إن اتّفقا في الإعراب فإمّا أن يتّفقا في العامل ، فيكون واحداً بالنوع أو الشخص ، [٦٨ب] أو يختلفا ، فإن اختلفا بالنوع فسيبويه والخليل[١] وأبو العبّاس[٢] وأكثر النحويّين يمنعونه[٣] ، وقال البطليوسيّ[٤] : هو مختلفٌ

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٤٧ .

(٢) المقتضب : ٤/ ٣١٤ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١١ .

(٤) هو أبو محمّد عبدالله بن محمّد بن السيد البطليوسيّ ، المتوفّى سنة ٥٢١هـ .

ولم أجد قوله في كتبه التي وصلت إلينا .

فيه[1]، نحو : جاء زيدٌ ، وهذا محمّد ، العاقلين ، ومررتُ بغلامِ زيدٍ العاقلين ، وهذا رجلٌ وفي الدار آخرُ منطلقين ، وما أشبههما ممّا يختلف بالنوع ، وإنّما امتنع لأنّ كلَّ واحدٍ منهما يؤثّر من جهةٍ غير الذي يؤثّره الآخر ، فيكون التابع يقتضي الوجهين معاً ، وقد يتنافيان ، نحو قولك : جاء محمّدٌ ، وهذا عمروٌ ، العاقلان ؛ فالحمل على الخبر يقتضي أن يكون من تمامه ، فيكون خبراً ، والحمل على الفاعل يقتضي أن يكون مخبراً عنه ؛ لأنّه من تمامه ، فيكون الواحد خبراً مخبراً عنه ، ولا يكون[2].

وكذلك : مررتُ بغلامِ زيدٍ العاقلين ؛ لأنّ كونه وصفاً لـ(زيدٍ) يقتضي أن يكون من تمام (زيدٍ) ، وكونه وصفاً للغلام يقتضي أن يكون من تمامه ، لا من تمام (زيدٍ) ، فلا بدّ من القطع إمّا على الابتداء ، أو الفعل ، أو الحال إن أمكن ، على ما نذكره .

ومثله : مررتُ برجلٍ مع رجلٍ كريمين ، لا يجوز أن يكون على الوصف ؛ لما ذكرنا ، ولأنّه من تمام الأوّل ، فهو كالمفرد ، فلا ينعت بالتثنية ، وذهب الجرميّ[3] إلى جوازه ؛ ذلك لأجل العمل المتّحد ، وجوّز القطع ؛

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١١ ، همع الهوامع : ٢/ ١١٨ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١١ـ ٢١٢ .

(٣) انظر : المسائل المنثورة : ٥٤ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١١ .

لاختلاف العامل ، ولم يجعله موجباً .

قال ابن السيد : وهو لازمٌ على قياس قول الأخفش ؛ لأنّه يرى أنّ العامل في الموصوف لا يعمل في الصفة ، وإنّما يعمل فيها الإتباع .

وأمّا إن اتّفقا فإن كان في الشخص فلا خلاف في جوازه ، نحو : مررتُ بزيدٍ وأخيك العاقلين .

وإن اتّفقا في النوع فإمّا أن يتّفقا في المعنى ، أو يختلفا ، فإن اختلفا فإمّا أن يكونا فعلين ، أو ما في معناهما ، أو مبتدأين ، أو حرفيّين ، أو إضافيّين .

فإن كانا فعلين أو مبتدأين ، نحو : جاء زيدٌ ، وخرج عمرٌو ، العاقلان ، وهذا محمّدٌ ، وذاك بشرٌ ، المنطلقان ، فذهب المبرّد [1] إلى أنه لا يجوز ؛ لأنّه لا يؤثّر عاملان في معمولٍ واحدٍ أثرين متّفقين ، كما لا يؤثّر مختلفين ، ولأنّهما تختلف جهتاهما كما في المختلفين ، نحو : خرج زيدٌ ، ودخل عمرٌو ، وكذلك قولك : هذا زيدٌ ، وذلك محمّدٌ ؛ لأنّ الأوّل يلزم منه التضادّ ، والثاني يلزم منه أن يكون بعيداً وقريباً ؛ لأنّ (هذا) للقريب ، و (ذلك) للبعيد ، وكذلك ذهب أبو بكر بن السّرّاج [2] ؛ لأنّه يرى أنّ النعت يعمل فيه المنعوت .

---

(١) المقتضب : ٤ / ٣١٤ .

(٢) الأصول في النحو : ٢ / ٤٢ .

فإن اتّفقا في المعنىٰ حتّىٰ كأنّ الفعل الثاني يجري مجرىٰ التكرار ؛ من أجل أنّه في معنىٰ الأوّل كالتأكيد ، نحو : قام زيدٌ ، وانتصب عمرٌو ، العاقلان ، وجلس بكرٌ ، وقعد عمرٌو الضاحكان ؛ لأنّ الثاني يصير كالمعطوف علىٰ الاسم الأوّل ، فمنعه[١] بعضهم[٢] ؛ لأنّه خالف لفظُ الثاني الأوّلَ ، والعامل هو اللفظ ، وجوّز سيبويه هذا[٣] ، وهو ظاهرُ قولِ الخليلِ ؛ لأنّهما وإن اختلفا فمعناهما واحدٌ ، ألا ترىٰ أنّهما يُعَبَّرُ عنهما بـ(فَعَلَ زيدٌ وعمرٌو العاقلان) ، وإذ كانا متضادّين ، وكذلك في الإشارة ؛ لأنّ الإشارة تجمعهما ، ولو امتنع هذا ؛ لِما ذكروا ، لامتنع : قام وقعد زيدٌ ، وقولُنا : اختلف الزيدان[٤] ، ونحوه ، ومع [ذلك] فلا يجوز عند سيبويه [٦٩أ] إلا إذا استقام الكلام وانتظم ، ومهما لم ينتظم ، أو أدّىٰ إلىٰ مثل ما تقدّم في المختلف العامل ، امتنع ؛ ألا تراه قد منع : مَنْ عبدالله ،

---

(١) هذا جواب الشرط : (فإن اتفقا في المعنىٰ . . . . .) .

(٢) هو ابن السرّاج في (الأصول في النحو : ٢ / ٣٢) .

وانظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١٢ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٤٧ .

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠ .

وهذا زيدٌ ، العاقلان [1] ؛ قيل : لأنّ الأولىٰ لا يدخلها الصدق والكذب ، والثانية يدخلها ، وهما ممّا لا تعطف إحداهما علىٰ الأخرىٰ ، فكذلك لا يجمع بينهما في النعت ، وكذلك ما كان علىٰ هذا النحو ، كقولنا : اللهمّ اغفرْ لزيدٍ ، ومررت بعمرو ، العاقلين ، وهذا ليس بقويّ ، ووجه امتناع هذا أنّ الاستفهام يقع بِمَنْ لا تعلم ، ومن لا تعلم كيف تصفه ؟ بخلاف ما فرضناه ، وقولكم : الاختلاف يقدح ، هو معارضٌ بعود الضمائر من الجمل المختلفة بعضها علىٰ بعض . وفيه نظرٌ .

وأمّا إن اتّفقا في الحرف ، كالجارّين والناصبين ، فمنهم من [لا] يلحقهما بالمختلفين في النوع إلا حتّىٰ يتّفقا في الشخص ، نحو : مررتُ بزيدٍ ، وأتاني زيدٌ بعمرٍو ، العاقلين ، وقال بعضهم : لا يشترط هذا ، وقول سيبويه يحتمل ؛ فإنّه قال [2] : « ولا يجوز الوصف لما انجرّ من وجهين ، كما لم يجز فيما اختلف إعرابه » ، فيحمل قوله في الاختلاف [علىٰ] اختلاف الحرف والإضافة ، أو اختلاف الحرفين ، والمبرّد [3] يمنع هذا كما

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٤٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المقتضب : ٤ / ٣١٤ .

منع في الفعل والابتداء ، والجرميّ يجوّز [1] ، وهو أقوىٰ من الأوّل .

وأمّا [في] الإضافيّين فَمَنْ منع هناك منع هنا ، ومن جوّزَ فإن لاحظ صورة الإضافة جوّزه ، وإن لاحظ معناها فَمَنْ لا يشترط الإعادة في الحروف من جهة الشخص يجمع بين نعتي المضاف والمجرور بالحرف ما لم يمنع ، نحو : مررتُ بغلام زيدٍ ؛ لأنّ الإضافة نائبة عن الحرف ، فكأنّهما حرفان ، ومن يشترط الإعادة في الشخص اشترط الإعادة في حرف الجرّ الذي خلفته الإضافة ؛ لأنّها نائبة عن الحرف ، وسيبويه [2] يجوّز الوصف لهما ، نحو : هذا غلام زيد ، ومررتُ بغلام عمرٍو العاقلين ، ما لم يمنع مانعٌ أيضاً ، كقولك : هذه جارية أخوي ابنين لفلان كرامٍ ، فلا يجوز الوصف بـ(كرام) للأخوين ، والابنين ، وإن اتّحدا في عاملٍ واحدٍ ، وهي الإضافة ؛ لأنّ الكرام من تمام الابنين ، والابنين من تمام الأخوين ، وهو من تمامه أيضاً ، فتكون الصفة من تمامه وتمام تمامه ، فيكون متقدّماً ومتأخراً معاً ، ولا يكون .

ولو قلت : هذه [3] جارية ابنين وأخوين ، لجاز ؛ لرفع تلك العلّة التماميّة ،

---

(١) المسائل المنثورة : ٥٤ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٤٧ .

(٣) في المخطوطة : (هذا) .

وبعكس هذين لو قلت : هذه جارية لابن أخوين لفلان كرامٍ ، لم يكن ؛ لوجود الاختلاف في جنس العامل وعلّة التماميّة .

والقطع الجاري في هذه هو الابتداء ، وإضمار الفعل كـ(أخصّ ، وأعني) إن لم يكن مدحاً ، كقولك : مررتُ بزيدٍ ، وأتاني أخوه ، أنفسَهما ، على : (أعني) ، وإن لم يكن مدحاً ، والرفع في هذا على إضمار : (هما صاحباي أنفسهما)[1] ، فتؤكد ضمير الخبر ، وحُذِفَ لدلالة الكلام وقوّته ، كما حُذِفَ من قولك : سِيرَ عليه سيراً ، في التأكيد .

وأمّا القطع على الحال عند الاختلاف ففيه اختلاف :

فذهب ابن السرّاج[2] إلى أنّه بمنزلة الصفة ، فحيث امتنعت الصفة في اختلاف العامل امتنعت [٦٩ب] الحال ؛ لأنّ الحال صفةٌ ، ولا خلاف إلا في اللفظ ، فكما أنّ النعت المتّفق في الإعراب منعوتُهُ لا يعمل فيه العاملان المختلفان ، كذلك هذا بالوجه المتقدّم ، وخطّأ سيبويه في الحال في قوله : هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين ، فجعلَهُ سيبويه[3] على الحال من الرجل الثاني ومن الضمير في (معه) ، وغلّبَ المعرفة كما تقدّم ، فقال ابن السرّاج :

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٤٧ .

(٢) الأصول في النحو : ٢/ ٤٠ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٤٦ .

الهاء معمول الجار ، والعامل في الرجل الاستقرار ، وهما مختلفان .

والحاصل من مذهب سيبويه أنّ الحال تنتصب من موصوفين مختلفي العمل بخلاف النعت ، لكن بشرط أن يكون العاملان تحت عامل واحد ينسحب عليهما حكمه ، وتلك المسألة من هذا ؛ لأنّهما داخلان تحت معنى الإشارة ، فكأنّك قلت : انظرْ إليهما قائمين ، بخلاف قولك : فوق الدار رجلٌ ، وقد جئتك بآخر عاقلين ، فلا يجوز الحال هنا ؛ لعدم دخولهما تحت واحدٍ ، وإنّما فرّقَ بينهما لأنّ الصفةَ أشدُّ اتباعاً والتصاقاً من الحال ، فلذلك روعي فيها اختلاف العاملين ، وإن اجتمعا في أمرٍ عامٍ فلم يحفل بهما ، وأمّا الحال فلما فيها من معنى الصفة امتنعت عند اختلاف العاملين اللذين لا يجتمعان في شيءٍ ، وجازت عند الاجتماع في شيءٍ كما قلنا ، كقولك : مررتُ برجلٍ مع امرأة ملتزمين ، فهو على الحال من المضمر المستكنّ في (مع) ، ومن المرأة ؛ لأنّ عامليهما داخلان تحت المرور ، والضميرُ مستترٌ يدلّ عليه ما في الجارّ من معنى الاستقرار ، ويدلّ عليه تأكيده في قولك : مررتُ بقومٍ مع فلانٍ أجمعون ، أي : مستقرين أجمعون ، أو : مصاحبين ، ونحوه .

[البحث] الثاني :[في الإتباع والقطع]:

الصفة لا تخلو إمّا أن تتكرّر ، أو لا ، فإن لمْ[1] فالموصوف إمّا أن يكون معلوماً أو مجهولاً ، فإن كان مجهولاً فالإتباعُ ليس إلا ، نحو : مررتُ برجلٍ كريمٍ ، وإن كان معلوماً فإن لم يكن صفة ذمٍّ أو مدحٍ فالإتباع، وإن كانتْ ، وكانتْ معلومةً له ، جاز الإتباعُ والقطعُ ، والتكرارُ إن كان مجهولاً فالإتباعُ ، إلا أن يكون مقدّراً تقدير المعلوم بإحدىٰ الصفات ، وإن كان معلوماً ، ولم تكن صفات لمدح ونحوه ، فالإتباع ، فإن كانت جاز إتباعها ، وقطعها ، وإتباع بعضها ، وقطع بعضٍ ، وإذا قطعتَ بعضاً بدأتَ بالإتباع ؛ لأجل الفصل .

[البحث] الثالث : [في رابط الصفة]:

إنّ النحويّين اشترطوا ضميراً في الصفة ، وقد قلنا : ليس بشرطٍ لكونه صفةً ، بل لكون الصفة مشتقّةً[2] ، ولا يلزم أن تكون مشتقّةً .

---

(١) حذف المؤلّف ـ رحمه الله ـ مجزوم (لم) ، وهذا غير جائز إلا في ضرورة الشعر ، كقول إبراهيم بن هرمة :

وعليك عهد الله أنّ ببابه ... أهلَ السيالة إنْ فعلتَ وإن لم

انظر : ديوانه : ٢١٩ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٨٣ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٠٥ .

ثمّ نقول : ما يلزم فيه الضمير من الصفات صنفان :

الصفات المشتقّة ، والجمل ؛ أمّا الجملة فلضرورة الارتباط ؛ إذ الجملة لا دليل على وضعها صفةً ، ولأنّها لو لم تكن ملتبسةً بالأوّل ما رفعتْ منه احتمالاً .

أمّا الاسميّة منها فلا بدّ من ظهوره ، وأمّا الفعليّة فالضمير إمّا مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، والكلام في تفصيلها كالكلام في الصلة ، لكنّ الحذف هنا أقلُّ حسناً منه في الصلة ؛ لأنّه إنّما يحذف في الصلة لطول الاسم بالجملة التي هي صورته فيه ، وهذه ليستْ ضروريّة ، إلا أنّها لـمّا كانتْ في التمام كالصلة جاز للطول أيضاً ، سواء كانت جاريةً على مَنْ ليس له ، كقولك : مررتُ برجلٍ له غلامٌ يضربه ، أو على ما هو له كقولك : مررتُ برجلٍ له غلامٌ يضرب عمراً .

[٧٠أ] وممّا حذف في الصفة قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] ، يريد : لا تجزي فيه[1] ، فحذف الجارّ ، وأوصل ، ثمّ حذف[2] ، وكذلك في الصلة .

وأمّا المشتقّ فإن كان على مَنْ هو له فحكمه حكم الفعل ، وإن كان على غير

---

(١) الكتاب : ١/ ١٩٣ .

(٢) هذا مذهب الأخفش والكسائيّ . انظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٤٠٨ .

مَنْ هو له فيجب إبراز الضمير على مذهب البصريّين[1] ؛ لأنه لمّا جاز في الجريان على مَنْ هو له وجب هنا ؛ لخروجه عن ذلك إلى ما بَعُدَ ، وإنّما كان هذا في اسم الفاعل لأنّه فرعه .

قال أبو زيدٍ : إنّما وجب الإبراز لأنّ أصله الابتداء ، فإذا قلت : مررتُ برجلٍ معه جاريةٌ ضاربها هو ، فالأصل : (هو ضاربها) ، فلمّا أجرى الخبر على الأوّل لم يحذف الضمير ؛ لأنه مبتدأ ، والمبتدأ لا يحذف ، ولا يقال : هذا تعليلٌ لعدم الحذف ، وكلامنا في الاستتار ؛ لأنّ المبتدأ لا يستتر ، فَرُوعِيَ أصله في الفاعل الآن .

وقال الكوفيّون[2] : يجوز الاستتار كالفعل ، واستدلّوا بقوله :

وإنّ امرءاً أسرى إليكِ ودونه ... من الأرضِ موماةٌ وبيداءُ سملقُ

لمحقوقةٌ أن تستجيبي نداءه ... وأن تعلمي أنّ المعانَ موفّقُ[3]

فقال : (لمحقوقةٌ) ، وهو خبرٌ لقوله : (وإنّ امرءاً) ، والخبر كالصفة ،

---

(١) شرح الكافية للرضيّ : ٢ / ١٧ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٥٩ .

(٢) أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٥٥ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٥٩ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢ / ١٧ .

(٣) بيتان من البحر الطويل للأعشى .

انظر : ديوانه : ٢٢٣ ، المسائل البصريّات : ١/ ٥٢٦ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٥٥ ـ ٥٦ ، تخليص الشواهد : ١٨٨ ، الخزانة : ٣/ ٢٥٢ ، ٥ / ٢٩١ .

فلو أبرز لقال : لمحقوقةٌ هي ، وقال :

ترى أسيافهم متقلّديها كما صدئ الحديدُ من الكماة [١]

ولو أبرز لقال : متقلّديها هم ؛ لأنّ الحال كالصفة .

وأمّا البيت الأوّل فقالوا : قد يكون في الخبر ما لا يكون في الصفة ، وتأوّلوه بأنّ (لمحقوقةٌ) مبتدأ ، و (أن تستجيبي) خبرٌ ، واللام دخلتْ على المبتدأ ، والتقدير : وإنّ امرءاً أسرىٰ إليكِ لمحقوقةٌ إجابته ، فتكون الجملة في موضع الخبر [٢] ، كقولك : إنّ زيداً لامرأتُه ذاهبةٌ .

وأمّا الثاني فعلىٰ حذف مضاف تقديره : ترىٰ أصحاب [٣] .

وهذه الصفات إن كان فيها ضمير الأوّل صحّ أن تجريَ علىٰ الأوّل ، كما ذكرنا في المثال ، وإن لم يكن لم يصحّ أن تجري عليه ، كقولك : مررتُ

---

(١) بيت من البحر الوافر للفرزدق . ولم أجد من رواه كرواية المؤلّف ـ رحمه الله ـ : (أسيافهم) ، بل الرواية المشهورة : (أرباقهم) .

انظر : ديوانه : ١٠٢ ، مجاز القرآن : ٢/ ٨٤ ، معاني القرآن للفرّاء : ٢/ ٢٧٧ ، معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٨٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٥٩ ، تخليص الشواهد : ١٨٩ ، اللسان : (خضع) : ٨/ ٧٣ ، الخزانة : ٥/ ٢٩١ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٦٠ . وفي (الخزانة : ٥/ ٢٩٢) : « قوله : (أن تستجيبي) مبتدأ مؤخر ، و (محقوقة) خبرٌ مقدّم ، والجملة خبر اسم (إنّ) » .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٦١ .

برجلٍ معه امرأةٌ ضاربُها زيدٌ ، وكذلك : يا ذا الجارية الواطئها زيدٌ ، لا تجوز فيها الصفة ولا الحال ؛ لعدم العائد على الأوّل ، ويجوز أن يكون للمرأة ، وقد ذكر شيخنا أبو العَلَى أنّه يجوز ؛ لعود الضمير على مضاف الأوّل وما هو في حكمه ، فكأنّه عاد على الأوّل ، كما تقدّم لنا في الضمائر(١) ، ولو جاز ذلك لجوّزه سيبويه هنا(٢) ، فدلّ أنّه ليس مذهبه .

[البحث] الرابع : حذف الموصوف أو الصفة .

الأصل عدم الحذف ، أمّا الموصوف فيكون بشروط يجمعها كون الموصوف يظهر أمره ظهوراً يستغنى بذلك عن ذكره .

وتفصيله : أنّ الوصف لا يخلو : إمّا أن يُفْهَمَ من لفظه موصوفُهُ ، أو لا ، فالأوّل يكون فيه الحذف ؛ لدلالة الوصف عليه ، ويكون ذِكْرُهُ تكراراً ، نحو : رجعتُ القهقرى ؛ لأنّ القهقرى اسم لرجوع على صفةٍ خاصّةٍ .

وأمّا الثاني فإمّا أن يكون مختصّاً بذلك الموصوف ، أو لا ، فإن كان مختصّاً فيجوز حذفه للعلم به ، كحائض ، وطالق ، وطامث ، وكاتب ، وجاهل ، قال تعالى : ﴿ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ﴿٥٠﴾﴾ [المؤمنون : ٥٠] ، وقال في آية أخرى : ﴿فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الملك : ٣٠] .

(١) ص : ٢١١ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٤٣ـ٢٤٤ .

والثاني : إمّا أن يكون له ما يدلّ عليه غلبةً ، أو لا ، [٧٠ب] ، فإن كان فإمّا بذكره متقدّماً ، أو ما في قوّة ذكره ، فالذِّكْرُ كقولك : ائتني بماءٍ ولو بارداً [١] ، ولو قلت : ائتني ببارد ، ابتداءً لَقَبُحَ ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ [البقرة: ٢٢١] ، يريد : (من حرٍّ مشركٍ) ؛ لأنّه قد عُلِمَ أنّ العبد مع العبد متساويان في العبوديّة ، فإن زاد أحدهما بالإسلام فهو أفضل ، فلا بدّ من مقابلته .

وأمّا ما في قوّته فهو ما يقتضيه لفظاً أو سياقاً ونحوه من الكلام ، فما يقتضيه في اللفظ كوصف المصادر والأزمنة إذا تقدّمتْ أفعالها ، كقولك : أكلتُ طيّباً ، ولبستُ ليّناً ، وقمتُ طويلاً ، ونحوه [٢] ، وقول امرئ القيس :

نطعنهم سُلْكى ومَخْلوجةً ... لَفْتَكَ لأمينِ على نابلِ [٣]

يريد : نطعنهم طعنةً مستقيمةً وأخرىٰ معوجّةً ، بمنزلة سهمين ألقيتهما إلىٰ

---

(١) المشهور قول العرب : (ألا ماءَ ولو بارداً) .

انظر : الكتاب : ١/ ١١٦ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٢١ .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٢٠٩ .

(٣) بيت من البحر السريع له في (ديوانه : ١٢٠) .

وانظر : مجالس ثعلب : ١/ ١٤٣ ، الخصائص : ٣/ ١٠٣ ، ١٦٦ .

صاحبك ، فلا يقعان مستقيمين [(١)] .

وقد يدلّ عليه ما بعده كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴿٣٤﴾ ﴾ [الأنعام: ٣٤] ، أي : نبأٌ من نبأهم ، وأيضاً لـمّا كان القرآن قصصاً فكأنّه قال : ولقد جاءك قصصٌ من نبأهم ، قال النابغة :

---

(١) في المخطوطة حاشية نصّها : « قال في (المختار) :

ويروىٰ : ردّ كلامين علىٰ نابل

أي : مثل قولك : ارمِ ، ارمِ ، تثنية كلامٍ .

و(سلكىٰ) : مستقيمةٌ حيال الوجه ، و(مخلوجة) يمنةً ويسرةً ، أي : غير مستقيمة ، و(سلكىٰ) في الإعراب و(مخلوجة) حال ، تقديره : نطعنهم الطعن في حال استقامة وغير استقامة ، وهذا علىٰ مذهب سيبويه ؛ لأنّ مذهبه في صفات المصادر أن تنتصب على الحال إذا حُذِفَتْ موصوفاتها ، وقال الفرّاء : صفاتها تحلّ محلّها .

وقوله : (لفتك) : ردّك ، وعطفَك ، (لأمين) : سهمين لؤاماً ، ويقال : سهمٌ لأمٌ ، إذا كان عليه ريشه ، وحكي عن امرئ القيس أنّه مرّ علىٰ نابلٍ ، وصاحبه يناوله الريش لؤاماً وظهاراً ، فما رأيتُ أسرع منه ، فشبّهتُ به » . انتهىٰ .

وانظر : اللسان : (نبل) ١١/ ٦٤٣ ، شرح ديوان امرئ القيس : ١٢٠ ـ ١٢١ ، وأشعار الشعراء الستّة الجاهليّين : ١/ ٩٨ .

كأنّك من جِمالِ بني أقَيشٍ يُقَعْقَعُ خلفَ رِجليه بشَنِّ [(١)]

وأمّا ما يدلُّ عليه السياق وقوّة الكلام [فـ]قوله تعالىٰ : ﴿ **وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ** ﴾ [الصافات : ١١٣] ، لمّا ذكر الذرّيّة ، وقَسَّمَ علىٰ أنّ صنفاً منها كذا ، وصنفاً كذا . وسمع سيبويه [(٢)] بعض العرب : (**ما منهما مات حتّىٰ رأيته**) ، أي : واحدٌ مات ، ومنه :

أنا ابنُ جلا [(٣)]

أي : ابن رجلٍ جلا [(٤)] ، وقال تعالىٰ : ﴿ **وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ** ﴾ [النساء : ١٥٩] ، يريد : وإنْ أحدٌ ، وقال الشاعر :

---

(١) بيت من البحر الوافر للنابغة الذبيانيّ .

انظر : ديوانه : ١٢٦ ، الكتاب : ١/ ٣٧٥ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٥٨ ، المقتضب : ٢/ ١٣٨ ، سرّ الصناعة : ١/ ٢٨٤ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٦٧ ، الخزانة : ٥/ ٦٧ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٧٥ .

(٣) من بيت من البحر الوافر لسحيم بن وثيل الرياحيّ ، وهو بكماله :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متىٰ أضعِ العمامةَ تعرفوني

انظر : الأصمعيّات : ١٧ ، الكتاب : ٢/ ٧ ، الاشتقاق : ٢٢٤ ، مجالس ثعلب : ١/ ٢١٢ ، تحصيل عين الذهب : ٤٥٣ ، المغني : ٢١٢ ، شرح أبياته : ٤/ ٦ ، الخزانة : ١/ ٢٥٥ .

(٤) المفصّل : ١٥٥ .

وما الدهرُ إلا تارتان فمنهما أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكدحُ(١)

أي : منهما تارةٌ أموتُ ، وقال :

لو قلتُ ما في قومها لم تيثَمِ

يفضلها في حسبٍ ومَيْسَمِ(٢)

يريد : ما في قومها أحدٌ يفضلها في حَسَبٍ(٣) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١٥٤﴾ ﴾ [آل عمران : ١٥٤] ، يريد : المضمرات والأسرار ، فحذف الموصوف ، ولم يقل : (ذوات) ؛ قيل : لينبئ عن التفصيل في كلّ ذات ، كقولك : أنا عالمٌ بذات الشمار

---

(١) بيت من البحر الطويل لتميم بن أبيّ بن مقبل .

انظر : ديوانه : ٢٤ ، حماسة البحتريّ : ١٢٣ ، الكتاب : ١/ ٣٧٦ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ١١٤ ، المقتضب : ٢/ ١٣٨ ، شرح شواهد الإيضاح : ٦٣٤ ، المحتسب : ١/ ٢١٢ ، الخزانة : ٥/ ٥٥ .

(٢) بيتان من مشطور الرجز مختلف في نسبتهما اختلافاً كبيراً ، فهما لحكيم بن معيّة الربعيّ في (الخزانة : ٥/ ٦٢) ، ولأبي الأسود الحمّانيّ في (شرح المفصّل : ٣/ ٦١) ، ولحميد الأرقط في (الدرر اللوامع : ٢/ ١٥١) .

والبيت في : الكتاب : ١/ ٣٧٥. معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٢٧١ ، الخصائص : ٢/ ٣٧٠ ، تحصيل عين الذهب : ٣٧٢ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٧١ .

(٣) الكتاب : ١/ ٣٧٦ ، المفصل : ١٥٤ .

من الأشجار ، ومعناه هنا أنّه عالمٌ بذات الصدور من المضمرات .

وحذفُ هذا مساوٍ في الحسن لذِكْرِه .

وأمّا إن لم يتقدّم له ذِكْرٌ وما في قوّته فإمّا أن يعامل معاملة الاسم ، أو لا ، فإن عومل حُذِفَ الموصوفُ ، وكان أحسنَ من الذِّكْرِ ، بل ذِكْرُهُ قبيحٌ ، كقولك : أكرمتُ العالمَ ، ومررتُ بالفقيه ، كقوله عليه السلام : **(الكافرُ يأكلُ [في سبعة أمعاءٍ ، والمؤمن يأكلُ]** [1] **في مِعًى واحدٍ)** [2] ، و**(المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)** [3] ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً﴾ [البقرة: ١٢٦] ، أي : متاعاً قليلاً ؛ لأنّ ﴿ قَلِيلاً ﴾ جرىٰ عندهم هذا المجرىٰ ، وكذلك : قريبٌ ، وبعيدٌ .

---

(١) ساقط من المخطوطة .

(٢) بهذه الرواية رواه الإمام البخاري ـ رحمه اللّه ـ في (صحيحه : كتاب الأطعمة : ٦/ ٢٠٠) عن ابن عمر رضي اللّه عنهما ، وبها عنه أيضاً رواه الإمام مسلم ـ رحمه اللّه ـ في (صحيحه : كتاب الأشربة : ٢/ ١٦٣١) .

وانظر : نتائج الفكر في النحو : ٢٠٩ .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٣٢١) .

وقيل[١] : منه قوله تعالىٰ : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَناً ﴾ [البقرة : ٨٣] علىٰ من قرأ بالفتح[٢] ، أي : قولاً حسناً ، وأمّا ﴿ حُسْنًا ﴾ فأجاز أبو عليّ[٣] أن تكون لغةً في (الحَسَنِ)[٤] ، كالبُخْلِ والبَخَلِ ، والرُّشْدِ والرَّشَدِ ، وقيل[٥] : هو مصدرٌ ، فينتصب إمّا علىٰ المصدر من المعنىٰ ، كأنّه قيل : لِيَحْسُنْ قولُكم حُسْناً ، وقيل[٦] : علىٰ حذفٍ ، كأنّه قال : قولاً ذا حُسْنٍ ، أو يكون في معنىٰ الصفة ، بمعنىٰ حَسَنٍ ، كَعَدْلٍ بمعنىٰ عادلٍ .

وأمّا من قرأ ﴿ حُسْنَى ﴾[٧] فهو ضعيفٌ ؛ لأنّ (فُعْلَىٰ) لا تكون بدون

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٦٤ ، الحجّة للفارسيّ : ٢/ ١٢٨ ، ولابن خالويه : ٨٤ ، ولأبي زرعة : ١٠٣ .

(٢) هي قراءة حمزة والكسائيّ ويعقوب وخلف والأعمش .
انظر : السبعة : ١٦٢ ، الإتحاف : ١٤٠ ، النشر : ٢/ ٢١٨ .

(٣) الحجّة للقرّاء السبعة : ٢/ ١٢٧ .

(٤) هذا قول الأخفش في (معاني القرآن : ١/ ١٣٤) .

(٥) البحر المحيط : ١/ ٤٦٠ . الدرّ المصون : ١/ ٤٦٧ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٦٤ .

(٧) هذه قراءة أبيّ بن كعب والحسن البصريّ وطلحة بن مصرّف .
انظر : إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ١٩١ ، الكشّاف : ١/ ٧٩ ، البحر المحيط : ١/ ٤٥٩ ، الإتحاف : ١٤٠

الألف واللام والإضافة[1]، وقيل: يحتمل أن تكون مصدراً كالرُّجْعىٰ[2]، أو تكون صفةً [٧١أ] استعملت استعمال الأسماء[3]، فلم تكن فيها اللام، كما قال:

في سَعْيِ دنيا طالما قد مُدَّتِ[4]

ومنه الأوصاف التي تكون أخباراً، وأبدالاً، ونحو ذلك، وفيها نظرٌ؛ فإنَّ جَعْلَهُ كالاسم يجعله كالجامد، فيمنع منه الضمير، فيحتمل أن يقال: هو لأجل الربط، أو يقال: مراعاة لأصلها من الاشتقاق، أو يقال: هي من باب ما تقدّم فيها ذكرُ الموصوفِ، فأغنىٰ عن إعادته، وإن لم يعامل كالاسم فإمّا أن يَرِدَ للتعليل، أو لا، فإن كان حُذِفَ، كقولك: أكرِمِ العالِمَ، وارفقْ بالشيخ[5]، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى

---

(١) معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٣٤، معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٣٨، إعراب القراءات الشواذ: ١/ ١٨٢.

(٢) البديع في علم العربيّة: ٢/ ٢٠٣.

(٣) قاله الأخفش في (معاني القرآن: ١/ ١٣٥).

(٤) بيت من مشطور الرجز للعجّاج.

انظر: ديوانه: ١/ ٤١٠، معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٣٥، شرح شواهد الإيضاح: ٣٥٠، شرح المفصّل لابن يعيش: ٦/ ١٠٠، الخزانة: ٨/ ٢٩٦،

(٥) نتائج الفكر في النحو: ٢١٠.

الظَّالِمِينَ ﴿١٨﴾ [هود: ١٨]، وحذفه أحسنُ ؛ لأنّه لا فائدة في الموصوف .

وإن لم يكن للتعليل فإمّا أن يكون فيه معنى الفعل ، أو لا ، فإن كان لم يُذْكَرْ ، كقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا ﴾ [المائدة: ٣٨] ، ونحوه ؛ لأنّها بمعنى (الذي) .

وإن لم يكن بمعناه فلا يجوز حذف الموصوف إلا على القبح إلا فيما سُمِعَ من العرب حذفُهُ استغناءً عنه ، كالأدهم ، والأبطح ، والأجدل ، والأخيل[١] ، والأسود للحيّة ، والأجرع للمكان[٢] ، وهي صفاتٌ ؛ يدلّ عليها عدم الصرف ، ولأنّهم أنّثوا بالصيغة ، فقالوا : جرعاء ، وبطحاء[٣] ، فهذا سماعٌ .

وإنّما امتنع حذف الموصوف لأمرين[٤] :

أحدهما : أنّ النعت فيه ضميرٌ ، فلو حُذِفَ لم يكنْ له ما يعود عليه .

---

(١) الأدهم للقيد . والأبطح هو : المسيل الواسع الذي يكون فيه دقاق الحصى . و الأجدل هو : الصقر ، والأخيل هو : الطائر المعروف بالشقراق .

انظر : البديع في علم العربيّة : ٢/ ٨٣٦ ، ٨٣٧ .

(٢) في اللسان : ٨/ ٤٦-٤٧ : « هو المكان الواسع الذي فيه خشونة وحزونة » .

(٣) نتائج الفكر في النحر : ٢١٠ .

(٤) المصدر السابق : ٢٠٨ .

والثاني : أنّ في الصفة عمومَ واحتمالَ الشركةِ ، والمرادُ منها رفعُ الشركةِ ، ولا يحصل الخصوص إلا بمجموعهما ، فحذفُهُ ينفي العموم ، فيبطل المقصود منها .

وقيل : إنّ الصفة إمّا أن تكون فعلاً ، أو اسماً ، فإن كان فعلاً فيكون الجائز الكثير حذفه مع (مِنْ) ، أو يكون صفةً لتمييز (نِعْمَ) ، تقول : نِعْمَ الرجلُ يقوم ، أي : نعم الرجل رجلاً يقوم ، وقولهم : **(منّا ظعنَ ، ومنا أقامَ)**[1] ، أي : منّا إنسانٌ ظعنَ ، ومنّا إنسانٌ أقامَ ، وما عدا ذلك فلا يكون إلا ضرورةً ، كقولهم :

واللّهِ ما ليلي بنامَ صاحبُهُ[2]

وقوله :

---

(١) المغني : ٨١٧ ، الارتشاف : ٢/ ٦٠٢ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١٩ .

(٢) بيت من مشطور الرجز لأبي خالد القنانيّ .

انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافيّ : ٢/ ٤١٦ ، الخصائص : ٢/ ٣٦٦ ، الإنصاف : ١/ ١١٢ ، أسرار العربيّة : ٩٩ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٢ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٢٠ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٣ ، الخزانة : ٩/ ٣٨٨ .

ترمي بكفّي كان مِنْ أرمى البشرْ [١]

وأمّا الاسم فلا تكون إلا حتّى يتقدّم الموصوف في الذِّكْرِ ، أو تكون خاصّته ، أو تكون مستعملةً كالأسماء ، وما عداه ضرورةٌ ، كقوله :

وَقُصْرى شَنِجِ الأنسا ءِ نَبّاحٍ من الشُّعْبِ [٢]

والشَّنِجُ ليس مختصاً ببقر الوحش ، إذ يكون للفرس [٣] .

وإذا حُذِفَ الموصوفُ فهل يتنزّلُ الوصفُ منزلته بحيث يكون على الوجه الذي كان موصوفه ؟ فقيل : يتنزّل منزلة الأوّل ، فإن كان مصدراً انتصب انتصاب المصدر ، نحو : ضربتُ شديداً ، وضربتُ قليلاً ، كقوله تعالى :

---

(١) بيت من مشطور الرجز غير منسوب إلى قائل .

انظر : مجالس ثعلب : ٢/ ٥١٣ ، المقتضب : ٢/ ١٣٩ ، الخصائص : ٢/ ٣٦٧ ، المحتسب : ٢/ ٢٢٧ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٢٨٦ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ١١٤ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٦٦ ، المغني : ٢١٢ ، شرح أبياته : ٤/ ١٢ ، الخزانة : ٥/ ٦٥ .

(٢) بيت من بحر الهزج لأبي دواد الإياديّ .

انظر : ديوانه : ٢٨٨ ، أدب الكاتب : ٩٣ ، الاقتضاب : ٣/ ١١٤ ، المقرّب : ١/ ٢٢٨ ، اللسان : (شعب) ١/ ٥٠٢ .

(٣) أدب الكاتب : ٩٢ ـ ٩٣ .

﴿ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾ [البقرة: ٨٨]، أي: فإيماناً قليلاً يؤمنون[١]، وقيل: هنا هو حال، على معنى: يؤمنون قليلين، وقيل[٢]: إنّه يكون وصفاً على أصله، ولا يتنزّل منزلته؛ لأنّه يكون فيه تجوّزان، وهو ممنوعٌ عندهم، ولذلك قيل في وصف المصادر: إنّها تنتصب أحوالاً، لا مصادر[٣]، وفيه نظرٌ.

ثمّ إن كان الموصوف في أصله فضلةً، وحُذِفَ، وبقي وصفُهُ كالمصدر، كقولك: جئتُ سريعاً، ونحوه، فمذهب سيبويه[٤] أنّه ينتصب على الحال منه؛ لضعف الوصفيّة، فلا يجتمع عليه حذفُ الموصوف وإبقاؤه وصفاً، وكذلك: (رجعتُ القهقرى) و(اشتمل الصمّاء)[٥] [٧١ب]

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٩٠، الدرّ المصون: ١/ ٥٠٢.

(٢) الدرّ المصون: ١/ ٥٠٢.

(٣) الكتاب: ١/ ١١٦.

(٤) المصدر السابق: ١/ ١١٥، ١١٦.

(٥) الكتاب: ١/ ١٥، شرحه للسيرافيّ: ١/ ١٣٧أ، الأصول في النحو: ١/ ١٦٠.

ونحوه [١] ، والمبرّد [٢] وغيره يبقيه على أصله وصفاً [٣] ، فإن لم يكن فضلةً أعرب بإعرابه ، كقولك : جئتُ الأبطحَ ، ونحوه .

وأمّا الصفة فلا يكون حذفها [٤] ؛ لأنها أتي بها لتتمّمَ ، ولفائدة رفع اشتراكٍ أو عمومٍ ، ونحو ذلك ، فلو حذفت لكان عكس المقصود ونقيض المراد ورفعاً للفائدة ، إلا أنّه قد يكون الحذف في موضعين :

أحدهما : في صفات التعظيم والتهويل [٥] ؛ ليكون الإبهام أقوى من التصريح في المقصود ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ [٦] عَذَابًا لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴿١١٥﴾ ﴾ [المائدة : ١١٥] ، أي : عذاباً عظيماً ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ ﴾ [النحل : ١١٣] ، أي : المهلك ، ويسمّى هذا النوع المضمّن بالصفة .

---

(١) كـ(قعد القرفصاء) . (الكتاب : ١/ ١٥) .

(٢) لم أجد رأيه في كتبه التي وصلت إلينا ، لكنّه عزي إليه في : الأصول في النحو : ١/ ١٦٠ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ١/ ١١٢ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ١١٥ ، الارتشاف : ٢/ ٦٠٢ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٢٦٥ .

(٤) شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٣ .

(٥) الكتاب : ١/ ١٥٥ ، الخصائص : ٢/ ٣٧٠ـ٣٧١ .

(٦) في المخطوطة : (فأعذبه) .

والثاني : حذفها للدلالة عليها ، مثل أن يصف إنسانٌ أحداً بفضائل ، فتقول : مَنِ الرجلُ ؟ ، تريد الذي من شأنه كيتَ وكيتَ .

وكذلك ما يفهم من قوّة الكلام وصدقه ، كقوله عليه السلام : **(لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد)**[1] ، أي : لا صلاة كاملة الفضيلة[2] ، وقيل : منه قوله تعالى : ﴿ **يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ** ﴾ [البقرة: ١٦٥] ، أي : كحبِّ اللّه الواجب عليهم ، ولا يريد : كحبّهم اللّه ؛ لأنّهم لا يعرفونه ، ولا : كحبّكم للّه ؛ لأنّه قال تعالى : إنّ المؤمنين ﴿ **أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ** ﴾ [البقرة: ١٦٥] ، وقد قيل بهما[3] .

وكذلك قوله عليه السلام : **(المسلم من سلم المسلمون من لسانه**

---

(١) أخرجه الدارقطنيّ في (سننه : ١/ ٤٢٠) عن جابر بن عبداللّه رضي اللّه عنهما ، ورواه الحاكم عن أبي هريرة رضي اللّه عنه .

انظر : تخريج أحاديث الرضيّ في شرح الكافية : ٦٦ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٣ .

(٢) الفسر لابن جنّي : ٣/ ١٩ب .

(٣) انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٩٧ ، معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٢٣٧ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ١١٦ ، المحرّر الوجيز لابن عطيّة : ١/ ٤٧٣ ، البحر المحيط : ٢/ ٨٥ - ٨٦ .

ويده) [١]، أي : المسلم الكامل ، ونحوه ، وقيل[٢]: منه قوله تعالىٰ :
﴿ قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ [البقرة: ٧١] ، والمعنىٰ : بالحقّ الظاهر ، أو :
بالذي لا إيهام فيه لـمّا تعيّنتْ لهم بشخصها ، بخلاف الأوّل ، وإنّما كان
علىٰ الحذف لأنّه لم يأتِ قطُّ إلا بالحقّ ، وقوله تعالىٰ : ﴿إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا ﴾
[الجاثية: ٣٢] ، أي : ضعيفاً ، وقوله : ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلاَّ أَذًى ﴾ [آل عمران:
١١١] ، أي : قليلاً ، وفيه نظرٌ .

وقوله تعالىٰ : ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٦٣] أي : ذوو درجاتٍ
رفيعة بخلاف الكفّار .

[البحث] الخامس : في تقديم الصفة .

الموصوف لا يخلو : إمّا أن يكون نكرةً ، أو معرفةً ، وكلاهما يضعف فيه
تقديم الصفة ؛ لأنّها من التمام ، فينبغي أن تتأخّر ، ولأنّه قد يكون فيها
ضميرٌ ، فيعود علىٰ غير متقدّمٍ ؛ أمّا النكرة فتقدّمُ نعتها يوجب نصبه علىٰ
الحال ؛ لأنّه هو الجائز فيه قبل التقديم ، فلـمّا قُدِّمَ وجبَ ذلك ، ولا تكون

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٣٢١) .

(٢) المغني : ٨١٨ .

الصفة ، وقيل[١] : قد تكون ، لكنّها دون الحال ، وقيل[٢] : منه قوله تعالىٰ : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ [فاطر : ٢٧] ؛ لأنّ الأخصّ هو المؤخّر أبداً ، كقولهم : أبيضُ يَقَقٌ ، وأحمرُ قانٍ ، ونحوه[٣] ، وسواء كان جارياً علىٰ مَنْ هو له ، أو لا ، قال :

لـمـيّةَ موحشاً طللٌ قديمُ[٤]

وقوله :

---

(١) اجازه المبرّد في (المقتضب : ٤/ ١٩١) ، وانظر : الانتصار : ١٣٤ .

(٢) قاله أبو عبيدة ، وتبعه ابن عطيّة .

انظر : مجاز القرآن : ٢/ ١٥٤ . المحرّر الوجيز : ١٣/ ١٧٢ ، البحر المحيط : ٩/ ٣٠ .

(٣) قالوا : أصفر فاقع ، وأسود حلكوك . (الكشّاف : ٣/ ٣٠٧) .

(٤) صدر بيت من البحر الوافر لذي الرمّة ، عجزه :

عفاه كلّ أسحمَ مستديمُ

والبيت ليس في ديوانه . ويروىٰ : (لعزّة موحشاً) ، ويعزىٰ إلىٰ كثيّر بن عبدالله ، وهو في ملحق ديوانه : ٥٣٦ .

وانظر : الكشّاف : ٢/ ٥٧١ ، التبصرة والتذكرة : ١/ ٢٩٩ ، المفصّل : ٩١ ، شرحه لابن يعيش : ٢/ ٦٢ ، ٦٤ ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبيّ : ٢/ ٣٤ ، سفر السعادة للسخاويّ : ٢/ ٧٢٤ ، حاشية البغداديّ علىٰ شرح بانت سعاد : ٢/ ٢٢١ ، الخزانة : ٣/ ٢٠٩ ، شرح أبيات المغني : ٨/ ٢٢ .

وتحت العوالي والقنا مستكنّةً ظباءٌ أعارتها العيونَ الجآذِرُ[١]

ولا يصحّ عند التقديم أن تكون حالاً من الضمير الذي في الاستقرار الذي ناب عنه المجرور في (لميّة) و (تحت العوالي) ، أمّا على مذهب الفرّاء[٢] فَبَيِّنٌ ؛ لأنّ المجرور يرفع الفاعل بغير شرطٍ ، فلا ضمير فيه ، وأمّا على مذهب سيبويه[٣] في اشتراطه رافعاً كونه معتمداً فلا يكون ، وإن كان هنا على ذلك ؛ قال أبو زيدٍ[٤] : لأنّه يلزم منه إن كان حالاً منه أن لا يكون حالاً منه ، وهو محالٌ ، بيانُ [١٧٢أ] اللزوم أنّه إن كان حالاً فتتحقّق منه الفعليّة ، وإذا تحقّقتْ بطل الابتداء ؛ لأنّه لا يصحّ ابتداءٌ بعد الفعل المقدّم ، وإذا بطل ارتفع الضمير ، فلا يوجد ذو حالٍ بحيث يكون الحال منه ، فلا يكون حالاً منه .

---

(١) بيت من البحر الطويل لذي الرمّة في (ديوانه : ٢/ ١٠٢٤) .

والبيت في : الكتاب : ١/ ٢٧٦ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٢٠٥ ، تحصيل عين الذهب : ٢٨٣ ، نتائج الفكر في النحو : ٢٣٥ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٢/ ٦٤ ، المقاصد الشافية : ٢/ ٣٣ ، المقاصد النحويّة : ٣/ ١٤٧ .

(٢) انظر : شرح المفصّل لابن يعيش : ٦/ ٧٩ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٨٧ ، الارتشاف : ٢/ ٢٧ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٧٦ .

(٤) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٣٦) .

قلت : **فيه سؤالان :**

أحدهما : لِمَ قلتَ : إنّه يجب أن يكون الضمير فاعلاً بفعلٍ ؟ بل يكون باسم فاعلٍ ، والاستقرار لا يلزم تقديره بالفعل ، وحينئذٍ لا يبعد أن يكون المبتدأ بعد اسم فاعلٍ فيه ضميرُهُ ، نحو : قائمٌ زيدٌ ، إذا قدّمتَ الخبرَ ، ولا يقال : إنّما جاز في (قائمٌ زيدٌ) لأجل أنّه مؤخّرٌ في المعنىٰ ، وأنت لو قدّرتَ هذا مؤخّراً لزم تقديم الحال علىٰ عاملها المعنويّ ، ولا يصحّ ؛ لأنّا نقول إذا قدّرناه مؤخراً : تقديره كذلك مع معموله ، ولا مانع منه ، فلا يلزم .

الثاني : يلزم إبطال الابتداء أولاً ؛ لأنّه إن صحّ أنّه فاعلٌ كيف كان ، سواء جعلتم (موحشاً) حالاً منه ، أو لا ، بطلَ الابتداء .

والجواب عن الأوّل :

أنّه يجب تقدير الاستقرار بالفعل ؛ لأنّ المجرور بتقدّمه صحّ الابتداء بالنكرة، وإنّما كان لأنّه جُعِلَ بمنزلة الفعل ، والفعل يكون خبراً عن نكرة ، بخلاف الاسم ، فلذلك كان هنا مقدّراً بالفعل .

وأمّا الثاني فإنّه إنّما يلزم ذلك لو كان المجرور غيرَ معوّضٍ من الفعل ، بل هو نائبٌ عنه ؛ يدلّ علىٰ ذلك عدمُ الجمع بينهما ، فلو راعينا الحال من

ضمير الفعل لكنّا قد استغنينا عن المجرور ، وأمّا لو كان المجرور عاملاً لما

كان فيه ضميرٌ فكقولك : مررتُ برجلٍ معه ضاربته قائمةً .

وقد تكون الجمل في موضع الحال ، فتتقدّم أيضاً ظرفاً كانتْ أو مجروراً أو

فعلاً صريحاً .

وامّا المعرفة فإنّ تقدّم وصفها على وجهين :

أحدهما : أن يكون وصفاً كما كان ، ويكون قد أخرج الشيء عن أصله ؛

لفهم المعنى ، كما خرج في قوله :

وما مثله في النّاس إلا مملّكاً أبو أمّه حيٌّ أبوه يقاربه[1]

ويقرب من المعرفة ما قيل في قوله تعالى : ﴿ لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾

[النحل : ٥١] ، قال الزجّاج[2] : هو على معنى : اثنين إلهين ، وكقوله :

وبالطويل العمر عمراً جيدرا[3]

الثاني : أن يكون على جهة الإضافة إلى الموصوف ، من باب إضافة

---

(١) بيت من البحر الطويل للفرزدق .

انظر : ديوانه : ١/١٠٨ (ط . الصاوي) ، المعاني الكبير : ٥٠٦ ، الكامل للمبرّد : ١/٤٢ ، الصاهل والشاحج : ٦٣٠ ، الموشّح : ١٥٢ ، الخصائص : ١/١٤٦ ، المثل السائر : ١/٤٣٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢١٣ ، اللسان : (ملك) ١٠/٤٩٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١/٢٠٤ .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٤٥٠) برواية : (وبالقصير العمر) .

الشيء إلىٰ نفسه ، أو قريب منها ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا ﴾[1] [الجن: ٣] ، وكذلك قوله :

يا قرَّ إنّ أباك حيُّ خويلد   قد كنتُ خائفَهُ على الأحماقِ[2]

والأصل : وأنّه تعالىٰ ربّنا الجدُّ ، أي : العظيم ، و : إنّ أباك خويلد الحيّ ، ثمّ قدّم ، وأضاف ، ونكّر ؛ لأجل الإضافة ، وهو متأوّلٌ ، أمّا الأوّل فعلىٰ معنىٰ : وأنّه ربّنا تعالىٰ جدهُّ ، ثمّ قدّم ، وأضاف ، كقوله :

إنّ الكريمَ وأبيكَ يعتملْ

إن لم يجدْ شيئاً على مَنْ يتّكلْ[3]

---

(١) لابدّ من تخصيصه بقراءة حميد بن قيس : ﴿ جَدُّ رَبِّنَا ﴾ بضمّ الجيم والإضافة إلىٰ ﴿ رَبِّنَا ﴾ انظر : البحر المحيط : ١٠/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١٩ .

(٢) بيت من البحر الكامل لجبار بن سلمىٰ .

انظر : نوادر أبي زيد : ٤٥١ ، الخصائص : ٣/ ٢٨ ، المفصّل : ١٢٧ ، شرحه لابن يعيش : ٣/ ١٣ ، المقرّب : ١/ ٢١٣ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٤ ، الخزانة : ٤/ ٣٣٤ .

(٣) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين إلىٰ قائل في :

الكتاب : ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٢٠٥ ، المسائل البصريّات : ١/ ٥٩٢ ، الخصائص : ٢/ ٣٠٥ ، المحتسب : ١/ ٢٨١ ، تحصيل عين الذهب : ٤١٧ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٤٤٠ ، الجنى الداني : ٤٧٨ ، المغني : ١٩٢ ، شرح أبياته : ٣/ ٢٤١ ، الخزانة : ١٠/ ١٤٣ .

والأصل : مَنْ يتّكلُ عليه ، ثمّ قدّم ، وأوقع (مَنْ) موقع الضمير ،

وقيل[(١)] : منه قوله :

غير مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمّ والحزنِ [(٢)]

والأصل : زمن ينقضي بالهمّ والحزن غير مأسوف عليه .

وأمّا الثاني فقيل : هو على إقحام المضاف ، على ما نذكره في بابه .

وأمّا الفصلُ بين الصفة والموصوف فلا يكون ؛ لأنّه من التمام كالصلة ، لكنّه قد سُمعَ ضرورةً ، وهو أحسنُ من الصلة والمضاف ، قيل : منه قوله :

لو قلت ما في قومها لم تيثمِ
يفضلها في حَسَبٍ وميسمِ [(٣)]

معناه : لو قلت : ما في قومها أحدٌ يفضلها [٧٢ب] لم تيثم ، وليس كذلك ؛ لاحتمال تقدّمه على (أحد) .

ومنه قوله :

---

(١) هذا قول ابن جنّي . انظر : شرح أبيات المغني للبغداديّ : ٤/ ٥ .

(٢) بيت من البحر المديد لأبي نواس ، وهو ليس في ديوانه .

انظر : أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٤٧ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٤/ ٣٣ ، تذكرة النحاة : ١٧١ ، المقاصد النحويّة : ١/ ٥١٣ ، المغني : ٢١١ ، شرح أبياته : ٤/ ٣ ، الخزانة : ١/ ٣٤٥ .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٥٥٧) .

فصلقنا في مُرادٍ صلقةً وَصُداءٍ ألحقتْهم بالثَّلَلْ [(١)]

ففصلَ بين (صلقة) و (ألحقتهم) بـ(صداء) .

ومنه قوله ـ وهو الفرزدق ـ :

إنّي وإيّاك إذْ حلّتْ بأرحُلِنا كَمَنْ بواديه بعد المَحْلِ ممطورِ [(٢)]

يريد : كشيءٍ ممطورٍ بواديه بعد المحل .

فإن كان في الفاصل تأكيدٌ جاز اعتراضاً كالقسم ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴾ [الواقعة : ٧٦] ، أي : لقسمٌ عظيمٌ .

---

(١) بيت من بحر الرمل للبيد بن ربيعة العامريّ ـ رضي الله عنه ـ (ديوانه : ١٩٣) .

انظر : الخصائص : ٢ / ٣٩٦ ، المحتسب : ٢ / ٢٥٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٢٢ ، اللسان : (صلق) ١٠ / ٢٠٥ .

(٢) بيت من البحر البسيط للفرزدق في (ديوانه : ١٩٠) برواية : إن بلّغن أرحلنا .

انظر : الكتاب : ١ / ٢٦٩ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١ / ٤٩٣ ، التعليقة للفارسيّ : ١ / ٢٦٨ ، الأزهيّة : ١٠٢ ، تحصيل عين الذهب : ٢٨٠ ، المغني : ٤٣٢ ، شرح أبياته : ٥ / ٣٣٥ ، الخزانة : ٦ / ١٢٣ .

وقد يضاف الموصوف إلى الصفة[1]، نحو : صلاة الأولى ، ودار الآخرة[2]، ونحوه[3]، وقد ذكرناه .

---

(١) في المخطوطة : (وقد تضاف الصفة إلى الموصوف) . والصواب ما أثبته .

وانظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٢٢ .

وفي إضافة الشيء إلى نفسه خلاف ؛ فأجازه الكوفيّون إذا اختلف اللفظان ، ومنعه البصريّون مطلقاً . انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٣٣٠ ، الأصول في النحو : ٢/ ٨ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٣٦ .

(٢) منه قوله تعالى : ﴿ولَدارُ الآخِرَةِ خيرٌ للّذينَ اتّقَوا أفلا تعقلون ﴿١٠٩﴾﴾ [يوسف : ١٠٩] .

(٣) مثل : مسجد الجامع ، وجانب الغربيّ .

انظر : أمالي السهيليّ : ٦٣ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٢٢ .

النوع الثاني

من التوابع وهو

التـــوكـيــد

والمطلوب منه يحصل في أربعة فصولٍ ، في :

حقيقته ، وأقسامه ، وفوائده ، وبما يؤكّد به ، وفيما يؤكّد ، وفي مباحث متفرّقةٍ فيه في لواحقه .

الفصل الأوّل

التوكيد : (تابعٌ يتبع على جهة التأكيد من غير أن يدلّ على معنًى في المتبوع معتمدٍ على متبوعه) .

فقولنا : (تابعٌ) ليجمع الفعل والحرف ؛ فإنّ هذا التوكيد يكون في الثلاثة الأصناف ، بخلاف النعت ؛ فإنّه تابعٌ اسميٌّ .

وقولنا : (على جهة التأكيد) ليخرج باقي التوابع ما عدا النعت المؤكِّد ، والتأكيد أعمُّ من التوابع من وجه .

وحقيقته : هو اللفظ الدالّ على تحقيقِ أمرٍ ما ، وتثبيته بحيث يرفع احتمال مجازٍ ، أو توهّم دعوى خلافه .

ومن خواصّه : أنّه لا يعطي زيادة معنًى في الشيء المؤكّد ، بل يحقّقه .

ومن خواصّه : أنّه لا يوضّح المؤكّد في ذاته بحيث يزيده معرفة ، أو يرفع منه لبساً في المعرفة ، بخلاف النعت وعطف البيان ونحوه .

ثمّ هو ينقسم إلىٰ ما هو تابعٌ ، وإلىٰ ما ليس كذلك ، وما ليس كذلك إمّا أن يكون تأكيداً لحديثٍ ، أو لجزء منه ، فما يكون للحديث ، وهو مقتضىٰ الجملة ، فإمّا مجملة كاليمين ، أو غير اليمين ، كقوله تعالىٰ : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، وإمّا بحرفٍ موضوعٍ لذلك ، كـ(إنّ ، وإنّما ، واللام) ، أو غير موضوع كقوله تعالىٰ : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾ [المائدة : ١٣] ، و : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، معناه : ما فعلنا ذلك إلا بنقضهم ، وما لنت إلا رحمةً .

وما يكون لجزء الحديث فقد يكون لتأكيد الشمول ، كقولهم : (جاؤوا الجمّاء الغفير)[1] ، و : طرّاً ، و : قاطبةً ، و : جمعاً ، ونحوه[2] .

وقد يكون للتحقيق ، كالأحوال المؤكّدة ، كقوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [التوبة : ٢٥] ، ونحوه .

وقد يكون بالحروف ، كـ(الباء) في قوله تعالىٰ : ﴿ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾

---

(١) في الأمثال قالوا : (مررتُ بهم الجمّاءَ الغفيرَ) .

انظر : مجمع الأمثال : ٢/ ٢٧١ ، الكتاب : ١/ ١٨٨ .

(٢) الكتاب : ١/ ١٨٨ .

[المؤمنون: ٢٠] ، و(مِنْ) في النفي ، نحو : ما جاءني من أحدٍ .

والتابع على ضربين :

منه ما هو تابعٌ ومؤكّد بحسب التقدير ، كالتوكيد الذي نذكره في البدل ، كقولك : لقيت القومَ أكثرَهم ، تريد بـ(القوم) أكثرهم ، فكأنّك نطقت به ، وقصدته .

ومنه ما هو تابعٌ مؤكّد بحسب اللفظ ، وهذا منه ما هو صفةٌ كما تقدّم ، ومنه ما هو غيرُ صفةٍ ، وهو المطلوب هنا ، فالتأكيدُ أعمُّ من وجهٍ من التابع ، فلا جرم فصل به عن سائر التوابع ؛ إذ مرادنا هنا أن نحدَّ التأكيد [١٧٣أ] التابع .

ومن البيّن أنّ أصناف النعت ما عدا التأكيد ليس فيها تأكيدٌ ، أمّا المدح فظاهرٌ ، وأمّا مزيلُ الاشتراك فإنّه يرفع الصلاحيّة بحسب القصد الوضعيّ ، وليس كذلك في التأكيد ، ولأنّ المخاطب لم يكتفِ بما فيه من التخصيص ، بخلاف هذا ، وأمّا الموضّح فهو مرادٌ ؛ ليزداد الأوّل بياناً وكشفاً في ذاته ، بخلاف التأكيد ، وأمّا البدل فظاهر الفرق ، وعطف البيان موضّحٌ للذات أيضاً .

وقولنا : (من غير أن يدلّ على معنًى في الأوّل) ليخرج النعت المؤكّد ؛

لأنّه وإن كان مؤكّداً فهو دالٌّ على معنًى في الأوّل ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾ ﴾ [الحاقة : ١٣] ؛ فإنّ الواحد دالٌّ بلفظه على ثبوت وَحْدَةِ الشيءِ ، وإن كانت مفهومةً من التحديد بالهاء ، لكن لم توضع لتدلّ على الصفة بلفظها ؛ لأنّها حرفٌ ، والصفاتُ أسماءٌ ، وكذلك في قوله تعالى : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ ﴾ [فاطر : ٢٧] ؛ فإنّ الغرابيب ، وإن دلّت على السواد ، لكن لا بطريق الصفة ، بل بطريق الوضع غير الصفة ؛ لعدم الاشتقاق ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [النحل : ٥١] ؛ فإنّ الياء ، وإن دلّت على التثنية والعدد ، فليس بالوضع الدالّ على الموصوف ؛ لأنّ أسماء العدد صارت كالدالّة على الموصوف ، كما تقدّم .

وقد يطلق سيبويه[1] على التأكيد صفةً ؛ لقربه منه[2] .

وقولنا : (معتمد على متبوعه) ليخرج منه تأكيد البدل .

ورسمه بعض النّاس[3] بأنّه (تابعٌ يقرّر أمر متبوعه في النسبة والشمول) .

---

(١) قال في (الكتاب : ١/ ٣٠١) عن قولك : نعم أنت رجلاً : « فتجعل (أنت) صفة للمضمر » .

(٢) المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤٠١ .

(٣) هذا حدّ ابن الحاجب في (الكافية : ١٣٥) .

وقال [١] : إنّ التقرير يخرج التوابع ما عدا عطف البيان ، وقوله : (في النسبة والشمول) يخرجه ؛ فإنّه إنّما يقدّر لا في النسبة والشمول . وفيه نظرٌ ؛ لأنّه يخرج منه التوكيد اللفظيّ بالجمل ، فإنّك إذا قلت : زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ ، فإنّ المؤكّد هي الجملة ، لا نسبة الجملة ، وإنّما يلزم ذلك ، وليستْ مقصودةً أولاً .

ويخرج منه تأكيدُ الحروف ، نحو : إنّ إنّ زيداً قائمٌ ، ولا نسبة فيها ولا شمول ، وإنّما يصدق هذا على تأكيد الأجزاء ، كقولك : زيدٌ زيدٌ قائمٌ ، فتؤكّدُ المبتدأ ؛ لتحقّق النسبة إليه ، وأيضاً فإنّه جعل التقرير يكون في عطف البيان ، وليس كذلك .

وقال بعضهم [٢] : (التوكيدُ تكرارٌ وإحاطةٌ) .

وهو فاسدٌ ؛ فإنّ هذا أعمّ من هذا التأكيد من وجهٍ ، وأخصُّ منه ؛ لأنّه يخرج منه التأكيد بالعين والنفس .

وقيل [٣] : (إثبات المعنى في نفس المخاطب) ، وهو أعمّ ، وكذلك قولهم :

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب : ٦٠ .

(٢) هو الجزوليّ في (مقدّمته : ٧٣) .

(٣) الفصول في العربيّة لابن الدهّان : ٣٦ ، كشف المشكل : ٢/ ٥ ، الفصول الخمسون : ٢٣٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٩٤ ، التهذيب الوسيط في النحو : ١٤٩ .

(إثباتُ الحقيقةِ ورفعُ المجازِ) ، وقيل[1] : (تمكينُ المعنىٰ في نفس المخاطب ورفعُ الشكِّ عن الحديث أو المحدّث عنه ، أو به) ، وهو أعمّ ، فلا بدّ أن يقول : بالتكرير أو بحروف التأكيد ، فيتمّ .

وهذا التأكيد علىٰ ضربين : لفظيّ ، ومعنويّ .

فاللفظيّ هو تكرار الأوّل بعينه ، إن كان اسماً فاسماً ، أو حرفاً ، أو جملةً فكذلك ، وهذا هو الأصل ، إلا أنّهم قد يتوسّعون ، فلا يكرّرون نفس اللفظ ، وإن كان الأصل ذلك ، كالتأكيد بالمصادر ، نحو : ضربتُ ضرباً ، فالأصل : ضربتُ ضربتُ ، علىٰ ما ذكرنا ، ثمّ أبدلوا منه المصدر [٧٣ب] ولذلك لا يتجتمع معه ، ولا يعمل فيه الأوّل ، ثمّ توسّعوا ، فأكّدوا بمصدر المعنىٰ ، كقوله :

نظّارةً حين تعلو الشمسُ راكبَها

طرْحاً بعيني لِياحٍ فيه تحديدُ[2]

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٢ ، المقرب : ١/ ٢٣٨ .

(٢) بيت من البحر البسيط لذي الرمّة في (ديوانه : ٣/ ١٣٦٢) ، وعزي إلىٰ الراعي النميري (شعره : ١٩٢) .

انظر : الكتاب : ١/ ١١٨ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ١٦٧ ، تحصيل عين الذهب : ١٧٥ .

وعلىٰ هذا تقول : انتصب قام زيدٌ ، ونحوه .

وقد يجري في الحروف ، فيؤكّد بالحرف ما في معناه ؛ فإنّ الحروف قد يكون بعضها في معنىٰ بعض ، كقولك : إمّا زيدٌ أو عمرو ؛ فإنّ الأصل (إمّا) علىٰ التأكيد للأولىٰ علىٰ من يقول : إنّ الواو هي العاطفة ، ثمّ تبدل منها (أو) ، فتعطي ما تعطي (إمّا) ، وتزيد العطف ، وكذلك (إلا) في قولك : إمّا أن تتكلّم ، وإلا فاسكتْ ، قيل : هي بمعنىٰ (إمّا) . ونحو هذا .

وقد جوّز أبو عليّ [1] البدل في تأكيد التكرار ، نحو : يا زيدُ زيدُ الطويل ؛ إمّا لأنّه موصوفٌ ، وإن كان بغير وصفٍ فعلىٰ أنّه بمنزلة الأجنبيّ ، كما ينزّل المخالف منزلة الموافق في اللفظ ، كما ذكرنا ، والأحسن أن تكون مع عدم الزيادة الوصفيّةُ تأكيداً .

وفائدة هذا التأكيد [2]: إمّا تمكين المعنىٰ وإثباته ، أو تعظيمه وتفخيمه ، أو

---

(١) الإيضاح العضديّ : ٢٤٧ .

(٢) انظر فوائد التوكيد في :

أسرار العربيّة : ٢٨٣ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٩٤ ، المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤٠٨ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٤/ ٤٠ ، شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ٢/ ٦٨٤ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩ .

توهّمُ عدم فهمٍ ووعيٍ للقول ، أو رفع غلطٍ في الأوّل .

وهو إمّا أن يكون تأكيداً لجملة ، أو لجزء جملة ، فالأوّل المؤكّد فيها مجموع الجملة ، ولا يكون للنسبة ؛ لأنّها إن كان ذلك غير المجموع كان تابعاً لغير متبوع ، وإن كانت هي الجملة فهي المؤكّدة إذاً ، ولا يكون الجزء تأكيداً للجزء ؛ لأنّه لو أراد ذلك لقال : زيدٌ زيدٌ قائمٌ قائمٌ ، وإلا وقع الفصل ، ولا يكون .

وفائدة تأكيدها رفعُ ما يتوهّم من الإخبار على جهة المقاربة وترك الحقيقة ، كقوله عليه السلام : **(كلّ صلاة لم يقرأ فيها بأمّ الكتاب فهي خداج ، هي خداج)**[1] ، وقول الشاعر :

---

(١) حديث رواه أبو هريرة رضي اللّه عنه ، وهو عند الإمام مسلم رحمه اللّه في (صحيحه : كتاب الصلاة ١/ ٢٩٦) ، وعند الإمام مالك رحمه اللّه في (الموطأ : كتاب الصلاة : ١/ ٨٤) ، وعند أبي داود رحمه اللّه في (سننه : كتاب الصلاة : ١/ ٥١٢ ـ ٥١٣) ، وعند الترمذيّ رحمه اللّه في (سننه : كتاب الصلاة : ٢/ ١٢١) ، وعند النسائيّ رحمه اللّه في (سننه : كتاب افتتاح الصلاة : ٢/ ١٣٥) ، وعند ابن ماجه رحمه اللّه في (سننه : كتاب إقامة الصلاة : ١/ ٢٧٣) عندهم جميعاً برواية : (من صلّى صلاة لم يقرأ . . .) الحديث .

ألا يا اسلمي ثمّ اسلمي ثمّت اسلمي
ثلاثَ تحيّاتٍ وإن لم تكلّمي[1]

وقوله :

مُرَّ إنّي قد امتدحتكَ مُرّا   واثقاً أن تثيبني وتسرّا
مُرَّ يا مرَّ مرّةَ بن تليدٍ   ما وجدناك في الحوادث غِرّا[2]

فأكّد النداء ، وهو جملةٌ ، ومنه قوله : (اللّه أكبرُ، اللّه أكبرُ) إلى آخرها .

وأمّا إن كان لجزئها فإن كان حرفاً فيدلّ على تحقيق الاتّصال وثبوته ، إلا أنّه لا بدّ من تكرير معموله إذا كان الحرف غير منفصل ، نحو : زيدٌ في الدار في الدار ، أو : زيد في الدار فيها ، قال تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود: ١٠٨] .

وقد يكون من غير تكرار المعمول ، كقوله :

---

(١) بيت من البحر الطويل لحميد بن ثور في (ديوانه : ١٣٣) .

وانظر : الأصول في النحو : ٢/ ١٩ ، رصف المباني : ٥١٤ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٣٠٥ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٣٩ .

(٢) بيتان من البحر الخفيف لأعشى همدان في (ديوانه : ١١٦) .

وانظر : المفصّل : ١٤٥ ، شرحه لابن يعيش : ٣/ ٣٩ .

فلا واللّهِ لا يُلفى لما بي   ولا لِلِما بهم أبداً دواءُ [١]

وقيل[٢] : منه :

وصالياتٍ ككما يؤثفينْ [٣]

وقيل : منه : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ [يوسف : ٥١] ، على من يقول : إنّها حرفُ جرٍّ .

وإمّا أن تكون أسماءً أو أفعالاً ، كقولك : زيدٌ زيدٌ قام ، واضربِ اضربْ زيداً .

وفائدته الأكثريّة تحقيق النسبة ورفع احتمال أن يكون لغيره ؛ لنسبة بينه وبين فاعله ، كما تقول : فَعَلَ الأميرُ ، إذا كان الفاعلُ خَدَمَهُ بأمره ، و : سال الوادي ، ونحوه ، ومنه قوله عليه السلام : **(أيّما امرأةٍ نكحتْ**

---

(١) بيت من البحر الوافر لمسلم بن معبدالوالبيّ ، وهو في كثير من كتب النحو واللغة .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٦٨ ، الصاحبي : ٥٦ ، الخصائص : ٢/ ٢٨٢ ، رصف المباني : ٢٧٨ ، الجنى الداني : ١٣٣ ، المغني : ٢٤٠ ، شرح أبياته : ٤/ ١٤٣ ، خزانة الأدب : ٢/ ٣٠٨ .

(٢) الكشّاف : ٣/ ٤٦٣ .

(٣) بيت من مشطور البحر السريع لخطام الريح المجاشعيّ ، وهو في كثير من كتب النحو واللغة . انظر :

الكتاب : ١/ ١٣ ، مجالس ثعلب : ١/ ٤٨ ، المقتضب : ٢/ ٩٧ ، الأصول في النحو : ١/ ٤٣٨ ، الخصائص : ٢/ ٣٦٨ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٦٥٧ ، الخزانة : ٢/ ٣١٣ .

نفسها بغير إذن وليّها فنكاحها باطلٌ باطلٌ) [١]، ومنه قوله :

أبوك أبوك أربَدُ غير شكٍّ　　　أذلّك في المخازي حيث حلا [٢]

وقول الآخر [٧٤أ] :

---

(١) حديث روته عائشة رضي اللّه عنها وعن أبيها وعن سائر صحابة رسول اللّه ﷺ ، ولم اجده بهذه الرواية : (نكحت نفسها) ، ولكنّه في (سنن الترمذيّ : كتاب النكاح : ٣/ ٤٠٧ - ٤٠٨) ، وفي (سنن أبي داود : كتاب النكاح : ٢/ ٥٦٦ ـ ٥٥٨) ، وفي (سنن الدارميّ : كتاب النكاح : ٢/ ٤٦٠) : (أيما امرأة نُكِحَتْ بغير إذن وليّها . . .) ، وفي (سنن ابن ماجة : كتاب النكاح : ١/ ٦٠٥) : (أيّما امرأة لم يُنْكِحها الوليُّ . . .) ، وفي (المسند : ٦/ ٤٧) : (إذا نُكِحَتِ المرأة بغير أمر وليّها) ، وفيه في (٦/ ١٦٦) : (أيّما امرأة أُنْكِحَتْ بغير إذن مواليها . . .) .

(٢) في المخطوطة (حيث كانا) ، وهذا تحريفٌ بلا ريبٍ .

وهو بيت من البحر الوافر ينسب إلى جميل بثينة (ديوانه : ١٩٠) ، وهو في (الأشباه والنظائر للخالديّين : ٢/ ٢٧٠) معزوٌّ إلى مساور بن مالك القينيّ .

وانظر : حماسة أبي تمّام : ١/ ١٨٥ ، شرحها للمعرّيّ : ١/ ٢٢٩ ، وللمرزوقي : ١/ ٣١٤ ، وللتبريزيّ : ١/ ٢٩٩ ، الخصائص : ٣/ ١٠٢ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٣٧٢ ، الاقتضاب لابن السيد : ٣٠٨ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٢ .

أخاك أخاك إنّ مَنْ لا أخا له كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ[١]

وقوله :

يا لبكرٍ أينَ أينَ الفرارُ ؟[٢]

وقوله :

هلا سألتَ جموعَ كنـــــدةَ يوم ولّوا أينَ أينا[٣]

وقوله :

---

(١) بيت من البحر الطويل لمسكين الدارميّ في (ديوانه : ٢٩) ، ولإبراهيم بن هرمة في (ديوانه : ٢٦٣) .

وانظر : الكتاب : ١/ ١٢٩ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ١٢٧ ، الخصائص : ٢/ ٤٨٠ ، تحصيل عين الذهب : ١٨١ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٢ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٣٠٥ ، الخزانة : ٣/ ٦٥ .

(٢) عجز بيت سبق تخريجه في (ص : ٢٨٩) .

(٣) بيت من البحر الكامل لعبيد بن الأبرص .

انظر : ديوانه : ١٣٦ ، الأغاني : ١٩/ ٨٥ ، معاني القرآن للفرّاء : ١/ ١٧٧ ، تأويل مشكل القرآن : ١٨٦ ، كتاب الصناعتين : ١٤٤ ، البديع في علم العربيّة : ١/ ٣٣١ ، الخزانة : ٢/ ٢١٤ ، شرح أبيات المغني : ٢/ ١٩٦ .

كم نعمةٍ كانتْ لكم كم كم وكمْ [١]

وقريبٌ منه قوله :

حطامه الصلب حطوماً محطما [٢]

والعرب تقول : اذهبْ اذهبْ ، اعجل اعجلْ [٣] ، والعجلَ العجلَ ، والوَحاءَ الوَحاءَ [٤] .

وقد يؤكّد اللفظ به للتباعد ، كقوله تعالىٰ : ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [٥] [المؤمنون: ٣٥] ، وقوله تعالىٰ : ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ ، إلىٰ قوله : ﴿فَلَمَّا جَاءَهُم مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩] ، فهو تأكيدٌ علىٰ رأي المبرّد [٦] ، وعند غيره علىٰ الحذف

---

(١) بيت من مشطور الرجز لم أقف علىٰ قائله .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ١٧٧ ، تأويل مشكل القرآن : ٢٣٦ ، الصاحبي : ١٧٧ ، أمالي المرتضىٰ : ١/ ٨٤ ، كتاب الصناعتين : ١٩٣ ، البديع في علم العربيّة : ١/ ٣٣١ .

(٢) لم اقف عليه .

(٣) معاني القرآن للفرّاء : ١/ ١٧٧ .

(٤) الوحاء هو : الإسراع والبدار . انظر : اللسان : (وحى) ١٥/ ٣٨١ ـ ٣٨٢ .

(٥) الكتاب : ١/ ٤٦٧ ، الانتصار لسيبويه علىٰ المبرّد : ١٨٨ ـ ١٨٩ .

(٦) المقتضب : ٢/ ٣٥٦ ، البحر المحيط : ١/ ٤٨٧ ، الدرّ المصون : ١/ ٥٠٦ .

للجواب[١] ، والفرّاء[٢] جعل[٣] الثانية جواب الأولىٰ ، والشرط يكون جواب الشرط ، كقوله تعالىٰ : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ ﴾ [طه : ١٢٣] .

وليس كلّ مكرّرٍ يكون تأكيداً ، بل يكون التكرار لفائدة أخرىٰ ، كقولك : دخلوا رجلاً رجلاً ، و : الأوّل فالأوّل ، و : عملتُ حسابه باباً باباً .

وقوله :

كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ ممّا   يثبتُ الودَّ في فؤادِ الكريمِ[٤]

والتكرار في اللفظ منبئٌ إمّا عن تكرار المعنىٰ ، كما في البيت ، وإمّا عن التفصيل في تلك الأشخاص ، كما في : (باباً باباً) ، أو غير ذلك ،

---

(١) هذا رأي الأخفش والزجّاج والزمخشريّ .

انظر : معاني القرآن : ١/ ١٤٢ ، معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٤٦ ، الكشّاف : ١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦ ، البحر المحيط : ١/ ٤٨٦ ، الدرّ المصون : ١/ ٥٠٥ ـ ٥٠٦ .

(٢) معاني القرآن : ١/ ٥٩ . وانظر : البحر المحيط : ١/ ٤٨٧ .

(٣) في المخطوطة : (حمل) ، وما أثبته أولىٰ .

(٤) بيت من البحر الخفيف غير منسوب إلىٰ قائل في :

ديوان المعاني : ٢/ ٢٢٥ ، الخصائص : ١/ ٢٩٠ ، أمالي السهيليّ : ١٠٢ ، رصف المباني : ٤٧٨ ، شرح عمدة الحافظ : ٦٤١ ، الأشباه والنظائر في النحو : ٨/ ١٣٤ ، همع الهوامع : ٢/ ١٤٠ ، الدرر اللوامع : ٢/ ١٩٣ .

وليس أحدهما بدلاً من الأوّل ، ولا تأكيداً ، بل ولا تابعاً إلا في اللفظ ؛ لأنّه لا يصدق عليه أحد التوابع ، وإنّما المجموع هو كالشيء الواحد ، فقولك : عملتُ حسابه باباً باباً ، كأنّك قلت : مفصّلاً ، فهو في موضع الحال ، ولـمّا لم يصحّ التركيب ولا مخالفة الإعراب كُسِيَ الأوّل أو الثاني حليةَ الآخرِ إتباعاً في الأواخر ؛ ليدلّ المجموع على ذلك المعنى .

وقد يتكرّر أيضاً على معنًى آخرَ لا يجعل مع الأوّل كشيء واحد ، كقوله :

أنا أبو النجم وشعري شعري(١)

أي : على ما تعرفه وتعلمه ، وقد ذكرنا كلامه في بابه .

وأمّا المعنويّ فهو التأكيد بألفاظ خاصّة مسموعة ، على ما نذكرها ، وهي لا تكون إلا الأسماء التي هي أجزاء الجمل .

وتكون تابعة لها على نوعين :

إمّا لتحقيق الشيء في ذاته ، ورفع مجازه المتوهّم ، كما في اللفظيّ ، كقولك : قام زيدٌ نفسه .

---

(١) بيت من مشطور الرجز لأبي النجم العجليّ في (ديوانه : ٩٩) .

وانظر : الكامل للمبرّد : ١/ ٦٢ ، إيضاح الشعر : ٣٥٣ ، الخصائص : ٣/ ٣٣٧ ، المنصف : ١/ ١٠ ، أمالي المرتضى : ١/ ٣٥٠ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٣٧٣ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ١/ ٩٨ ، المغني : ٤٣٤ ، شرح أبياته : ٥/ ٣٤٠ ، الخزانة : ١/ ٤٣٩ .

وإمّا لشمول الشيء وعمومه لتزيل احتمال البعض ، كقولك : قبضتُ المال كلّه ؛ فإنّه قد يعبّر عن الجزء بالكلّ ، كما مثّلنا ، وبالعكس ، وهذا الضربُ ثانٍ عن الأوّل ؛ إذ تحقيق الذات متقدّمٌ على فهم شمولها ، ولذلك إذا اجتمعا قُدِّمَ الأوّل ، وهل يتضمّن الشمول التحقيق ؟ فيه نظرٌ .

ولـمّا كان التأكيدُ اللفظيُّ قد يكون ليس عينَ اللفظِ الأوّلِ ، كما تقدّم ، فكذلك هذا ، فقد توجد ألفاظٌ تعطي معنى تلك الألفاظ الموصوفة ، فتجري تأكيداً معنويّاً ، كقولك : ضربتُ زيداً الظهرَ والبطنَ ، كأنّك قلت : كلّه ، على ما نذكره بعدُ .

الفصل الثاني

وأمّا ما يؤكّد به : أمّا اللفظيّ فلفظ الأوّل [٧٤ب] بعينه أو ما جُعِلَ منزلته .

أمّا الأسماء الظاهرة فلا يجوز أن يُجْعَلَ بدلَها مضمرٌ ، فلا تقول : قام زيدٌ هو ؛ لوجوه[1] :

أحدها : أنّك تَقْدِرُ على اللفظيّ ، وهو بابه ، فلا تعدل إلى غيره .

والثاني : أنّ التأكيد كالنعت ، لا يكون إلا بالمساوي للأوّل أو الأعمّ ، فلا يكون التأكيد بالمضمر الظاهر ، كما امتنع أن تتبع المعرفة فيه النكرة .

والثالث : أنه لو استعمل لاستعمل التأكيد بضمير المخاطب والمتكلّم للظاهر ، ولا يكون ، فَتُرِكَ الجميعُ ؛ وإنّما لا يكون لأنّك لا تقول : قام زيدٌ أنا ، وقام زيدٌ أنت ؛ لأنّه لا يخبر عنهما بالظواهر .

وأمّا المضمرات فذكر الزمخشريّ أنّه يؤكّد بالمضمر وبالمظهر[2] ، فإذا قلت : زيدٌ مررتُ به زيدٍ ، كان تأكيداً ؛ لتقدّم ذكر مَنْ تعني ، فلو قلت : مررتُ به زيدٍ ، لم يكن إلا بدلاً .

والوجه أن لا يجوز ، فلا يوضع بدلَها الظاهرُ أيضاً ؛ لتلك العلل ، فلذلك انقسم الحال فيها إلى متّصلٍ ومنفصلٍ ، فالمنفصل يُقْدَرُ على تأكيده

---

(١) شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٤٢ .

(٢) المفصّل : ١٤٦ ، ١٤٧ ، شرحه لابن يعيش : ٣/ ٤٢ .

به .

وأمّا المتّصل ، كيف كان رفعاً أو جرّاً أو نصباً ، فإنّه يؤكّد بالضمير المرفوع المنفصل ، فتقول : رأيتك أنت ، ولقيته أنا ، ومررتُ بك أنت ؛ وإنّما كان ذلك لأنّهم لمّا عزموا علىٰ التأكيد ، واحتاجوا إلىٰ منفصلٍ هو ضميرٌ ، أكّدوه بما هو منفصلٌ في الأصل ؛ لأنّ أصل الانفصال لضمائر الرفع ؛ فإنّها تكون مبتدأةً ، بخلاف النصب والجرّ ، فلذلك كان في الجرّ والنصب بالضمير المرفوع ، ولأنّ المجرور لا ضميرَ له منفصلاً ، فجعلوه مرفوعاً ، كما في قولك : زيدٌ كأنتَ ، ثمّ جرىٰ الباب علىٰ نحوٍ واحدٍ ، فلذلك لا يكون قولك : ضربتك إيّاك ، تأكيداً ، بل بدل التأكيد .

وقد أجاز بعضهم تأكيد المضمرات بالمبهمات ، وقال : منه قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ ﴾ [البقرة: ٨٥] ، ونحوه ، ولا يكون ؛ لأنّه أخصُّ ، وقد قال الزجّاج[١] في قوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥] : إنّ ﴿ هُوَ ﴾ كنايةٌ عن الإخراج ؛ لأنّ الفدية تدلّ عليه ، ثمّ أعيد ذِكْرُهُ توكيداً له ، كأنّه قال : وإخراجُهم محرّمٌ عليكم إخراجهم ، فيظهر من كلامه جوازه في المنفصل إلا أن يزيد البدل علىٰ التأكيد .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٦٧ .

وأمّا الأفعال فكما تقدّم ، وكذلك الحروف .

وأمّا المعنويّ فله ألفاظٌ مسموعةٌ ، وألفاظٌ جرتْ مجراها .

أمّا المسموعة فهي بالجملة إمّا قياسٌ في الاستعمال حيث أردت المعنى ، أو غير قياسيّة .

فغير القياسيّة ألفاظٌ استعملتها العرب في مواضع لازمة الإتباع لما قبلها ، نحو : حسنٌ بسنٌ [١] ، وجائعٌ نائعٌ [٢] .

وفي الصفات : أصفرُ فاقعٌ ، وأحمرُ قانٍ ، وأبيضُ ناصعٌ ، ونحوه كثيرٌ [٣] .

وأمّا القياسيّة فعلى ضربين : مؤنّثة ، ومذكّرة ، وكلاهما إمّا مفردٌ ، أو مثنّى ، أو مجموعٌ ، وكلّ ذلك إمّا للتحقيق ، أو للشمول .

فللواحد المذكّر على جهة التحقيق : نفسه ، وعينه . وللمثنّى : أنفسهما ، أعينهما ، وتُرِكَ الأصلُ ؛ لكراهة اجتماع تثنيتين ، وَصِيرَ إلى الجمع ؛ لأنّ التثنية جمعٌ في المعنى ، كقوله تعالى :﴿ فَقَدْ صَغَتْ [١٧٥أ] قُلُوبُكُمَا ﴾

(١) في المخطوطة : (مسر) ، ويمكن أن يكون أراد : (قسنٌ) ؛ لقولهم : (حسنٌ بَسَنٌ قَسَنٌ) . انظر : الإتباع والمزاوجة : ٦٧ .

(٢) المصدر السابق : ٥٤ .

(٣) درّة الغوّاص في أوهام الخواص : ٥٦ .

[التحريم: ٤] .

وللجمع : أنفسهم ، أعينهم .

وفي الشمول : للواحد : كلّه ، وأجمع ، وأكتع ، وزاد أهل الكوفة[١] : وأبصع ، وأهل بغداد[٢] : وأبتع .

وللاثنين : كلاهما ، وحكي عن بعضهم[٣] تثنية الألفاظ الأُخَرِ ، وهو منكورٌ .

وللجمع : كلّهم ، وأجمعون ، وأكتعون ، وأبصعون ، وأبتعون .

وأمّا الواحدة للتحقيق فـ: نفسها ،وعينها . وللاثنتين كالمذكّر . وللجمع : أنفسهنّ ، أعينهنّ .

وفي الشمول للواحدة : كلّها ، وجمعاء ، وكتعاء ، وبصعاء ، وبتعاء .

وللاثنتين : كلتاهما . وحُكِيَ تثنيةُ الألفاظِ الأخرِ[٤] ، فتقول: جمعاوين ، ونحوه في الباقي ، وهو منكورٌ أيضاً .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) هم الكوفيّون . انظر : الحلل في إصلاح الخلل : ١٢٥ ، شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ٢/ ٦٧٩ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٤ .

(٤) هذا رأي الكوفيّين أيضاً كما في المصادر السابقة .

وفي الجمع : كلّهنّ ، جُمَعٌ ، كُتَعٌ ، بُصَعٌ ، بُتَعٌ .

وما عدا النفس والعين وكلّ وكلتا فإنّها لا تضاف ، على ما نذكره ، وهذه لا بدّ من الإضافة ، ولا تكون إلا إلى مضمرٍ في باب التوكيد ؛ وإنّما كان ذلك لأجل الرابط بالأوّل ، ولزم ، ولم يجز موضعَ المضمرِ ظاهرٌ ، على نحو :

إذا الوحشُ ضمّ الوحش [١]

لأنّه يضعف في غير التأكيد الذي ليس بابه الإتباع ، فلم يجز في التأكيد ؛ لزيادة لزوم الإتباع ، وقد يحتمل جوازه على ضعفٍ أكثرَ .

وإذا كانت مضافةً فهي تضافُ إلى كلِّ مضمرٍ ، نحو : كلّكَ ، وكلّكِ ، ونحو ذلك .

[أبحاثٌ في التوكيد]

وفي هذه الألفاظ أبحاثٌ :

الأوّل : أمّا (**العين**) [٢] فهي في الأصل مصدرٌ كالدَّين والزين ، يقال منه : عائنٌ ، وعَيُونٌ ، وعِنْتُهُ : أصبْتُهُ بالعين ، وعاينتُهُ : رأيتُهُ بها ،

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٢١٥) .

(٢) هذا الكلام مختصرٌ من كتاب (نتائج الفكر في النحو للسهيليّ : ٢٩١-٢٩٣) .

وقالوا فيه : (فاعلتُ) ؛ لأنّه من المقابلة ، قال أبو زيدٍ[١] : ولذلك قيل في (الله)[٢] : رأىٰ ، ولم يقل : عاين ، ثمّ جُعِلَ اسماً لحقيقة الشيء بالنقل ، كما يوضع للوحش لفظة الصيد ؛ لأنّ النفس والحقيقة ترىٰ بالعين. وقال أبو زيدٍ[٣] : ولذلك لا يقال في (الله)[٤] : عاينته ؛ لأنّه لا يرىٰ علىٰ المقابلة ، ولا يقال : عينه ؛ لأنّه لا يرىٰ في الدنيا .

وأمّا (**النفس**)[٥] فعلىٰ أصل موضوعها ، وهي الذات والوجود ، وتؤخذ منه النفاسةُ ، والشيء النفيس ، ولذلك صلحت للتعبير عن ذات الباري تعالىٰ .

وهاتان اللفظتان تستعملان في غير التأكيد ، تقول : ظلمتُ نفسي ، ورأيتُ عين الحقّ ، وغير ذلك .

وإذا أكّدَ بهما شيءٌ ما لم تحتج إلىٰ تأكيده قبل ذلك بتأكيد لفظيّ ، ما خلا المضمر المرفوع ، فإنّك لا تؤكّده بالعين والنفس إلا بعد أن تؤكّده تأكيداً

---

(١) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٩٢) .

(٢) في المخطوطة : (الفه) ، وهذا تحريف .

(٣) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٩٢) .

(٤) في المخطوطة : (الفه) ، وهذا تحريف .

(٥) انظر : نتائج الفكر في النحو : ٢٩٥ .

لفظيّاً ، علىٰ ما ذكرنا ، ويستوي في ذلك المستكنّ والبارز ، وأمّا المنصوب والمجرور فلا يحتاج إلىٰ ذلك .

وأمّا (**كلّ**) وأخواته فيؤكّد بها كلّ شيءٍ من المعارف ، ولا يحتاج معها إلىٰ التأكيد اللفظيّ أصلاً ، بخلاف العين والنفس .

قال أبو زيدٍ[1] : وأمّا (**ذات**) فهي مؤنّثةٌ (ذو) بمعنىٰ (صاحب) ، وهي صفة ، والتاء للتأنيث ، ولذلك تنسب إليها كما تنسب إلىٰ ما فيه الهاء ، فتقول : ذوويٌّ ، كما تنسب إلىٰ (ذو) ، فأمّا قول الشاعر :

وذلك في ذاتِ الإلهِ وإن يشأ ... يبارِكْ على أوصالِ شِلْوٍ ممزّعِ[2]

وفي الحديث في قصة إبراهيم عليه السلام : (**ثلاث كذبات كلّها في ذات اللّه**)[3] ، فهي علىٰ الصفة ؛ لأنّ معناها : الطريقة المنسوبة إلىٰ اللّه تعالىٰ علىٰ جهة الشرف ، كما تقول : بيت اللّه ، فهو صفة لمحذوف ،

---

(١) السهيليّ في (نتائج الفكر ٢٩٦) .

(٢) بيت من البحر الطويل لخبيب بن عديّ الأنصاريّ رضي اللّه عنه .

انظر : السيرة النبويّة لابن هشام : ٣/ ٩٧ ، الروض الأنف : ٦/ ١٧١ ، نتائج الفكر في النحو : ٢٩٦ ، اللسان : (مزع) ٨/ ٣٣٦ .

(٣) في صحيح البخاريّ (٤/ ١١٢) عن أبي هريرة رضي اللّه عنه : (لم يكذب إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلا ثلاث كذبات ، ثنتين منهنّ في ذات اللّه عزّ وجلّ . . . .) الحديث .

وكثر استعمال حذف هذا الموصوف ، كقول النابغة :

محلّتهم ذات الإله [١]

ولذلك لا يقال : عبدتُ ذات اللّه ، ولا يقال إلا بحرف الجرّ ، نحو : في ذات اللّه ، ولذات اللّه ، كما تقول : فعلتُ في اللّه ، وفي مرضاته .

قلتُ : وقد قيل [٢] : إنّ (ذات) كلمةٌ تدلّ على الحقيقة كالنفس ، والنسب إليها : ذاتيّ . وفيه نظرٌ ، وإن احتجّ بالبيت ففيه ما ذكر أبو زيدٍ [٣] .

الثاني : (كلّ) موضوعةٌ للشمول [٧٥ب] ، وهو اسمٌ ، لا مصدرٌ ، كالجزء ، وإن كان على وزن (الجُبْنِ) ، ولكن لا فعلَ له ، فلا يكون مصدراً .

ومذهب أكثر النحويّين أنّه مفردُ اللفظ ، معناه الجمع [٤] ، وقال أبو زيدٍ [٥] : إنّه من أسماء الجموع ، كالسَّفْرِ والرهط والقوم ؛ واحتجّ بأنّها تكون تابعة

---

(١) من بيت من البحر الطويل للنابغة الذبيانيّ ، وهو في (ديوانه : ٤٧) :

محلّتهم ذاتُ الإله ودينُهم قويمٌ فما يرجون غيرَ العواقبِ

(٢) هذا قول المتكلّمين . انظر : نتائج الفكر للسهيليّ : ٢٩٥ .

(٣) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٩٦) .

(٤) الصحاح : (كلل) ٥/ ١٨١٢ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٥٩ .

(٥) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٧٦) .

للجمع ، ولا يوصف الجمع بالواحد ، فدلَّ على أنّها لفظُ جمعٍ ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنّه لو كان كذلك لما حَسُنَ الإخبارُ بالمفرد ؛ لأنّ اسم الجمع كالجمع ، ولا يخبر عن الجمع بالواحد إلا على تأويل الجمع ، كقوله :

إلا إنّ جيراني[1] العشيّةَ رائحُ[2]

لكنّه يحسن الإخبارُ بالمفرد ، فلم يكن كذلك ، وإنّما تجري على الجمع بمعناها .

وهي تستعمل على ضربين : إمّا مؤكّدة تابعة ، وإمّا غير تابعة ، وليست للتأكيد حينئذٍ .

وغير التابعة : إمّا مضافةٌ ، أو مقطوعةٌ عن الإضافة .

فأمّا التابعة المؤكّدة فهو أصلها ؛ لأنها تدلّ على الشمول ، ومن شأنه أن يكون لشيء ، فأشبه الصفة ، والصفة ثابتة بالذات ، ولزم أن تضاف إلى

---

(١) في المخطوطة : (جيران) .

(٢) صدر بيت من البحر الطويل لحيّان بن جلبة المحاربيّ ، عجزه :

دعتهم دواعٍ للهوى ومنادحُ

انظر : نوادر أبي زيد : ١٥٧ ، معاني القرآن للفرّاء : ١/ ١٣٠ ، شرح القصائد السبع الطوال : ٣٠٦ ، التكملة : ١٨٥ ، المحتسب : ٢/ ١٥٤ ، معجم ما استعجم : ١/ ١٧٣ ، شرح شواهد الإيضاح : ٥٧٠ ، إيضاح شواهد الإيضاح : ٢/ ٨٤٠ ، الأشباه والنظائر في النحو : ٤/ ٢٢٧ ، همع الهوامع : ٢/ ١٨٢ ، الدرر اللوامع : ٢/ ٢٢٨ .

معرفة ؛ لأنّه لا بدّ فيها من ضمير الأوّل ، ومتبوعها معرفة ، أمّا الأوّل فقيل : لتوهّم الانقطاع ، ولا يصحّ ؛ لأنّه موضوعٌ للتأكيد كـ(أيّ رجل) في الصفة ، وقيل : لأنّه تابعٌ للأوّل لا بعاملٍ معادٍ ، كالنعت ، والمعرّف المعرّف لا يتبعه إلا معرفة .

وأمّا الثاني فلما نذكر ، ولو كان نكرةً لكان ضميره في حكمه ، وهذا الضمير لازمٌ في التأكيد ، لا يحذف ؛ لأنّهم لمّا عزموا على التوسّع فيها وقطعها عنه في وقتٍ جعلوا لها حالة في الأصل لا تتعدّاها ؛ ليُعلمَ أنّ ما عداها ليس أصلاً ، ولأنّه لمّا كان جائزاً حذفه وإثباته في غير التأكيد ، وهو الفرع ، لزم في الأصل ، وليحصل الفرق بين الحالتين .

وإذا كانت للتأكيد فتارةً تكون لمعدودٍ محصورٍ ، وتارةً تكون للجنس .

وأمّا غير التابعة فهي متجوّزٌ بها عن أصلها ، ومتوسّعٌ فيها مع بقاء معنى العموم والشمول فيها ، وإنّما توسّعوا لأنّها اسمٌ يدلُّ على الشمول كـ(مع) ، وهذه يتصرّف فيها ، ولا تلزم التأكيد ، ولأنّها قد حُمِلَ عليها أسماءٌ كالسهل والجبل ، فكانت للعموم والتأكيد ، فتحمل هي عليها ، فتكون غير تابعة ، وعلى هذا فتكون مبتدأةً ، ومبنيّة على مبتدأ وفعلٍ ، إلا أنّ كونها مبتدأةً أحسنُ من بنائها على غيرها في قول الخليل

والجماعة(١) ؛ وإنّما كان ذلك لأنّها لـمّا خرجتْ عن أصلها كان المناسب لبقاء العموم ألا تخرج عن الإتباع لفظاً ومعنًى ، وفي بنائها على غيرها خروجٌ بالأمرين ؛ لأنّه إذا تقدّم ذِكْرُ ما تشمله ، وبنيتها على غيرها حلتْ بينهما بالمبني عليه ، بخلاف كونها مبتدأةً فإنّها بصدد الولاية ، فيكون لها الإتباع لفظاً بوجهٍ ما ، وقد قرئ : ﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٥٤] رفعاً ونصباً(٢) ، والأحسن في رفعه أن يكون على الابتداء ، لا على الخبر ؛ ليحصل ذلك المعنى ، وهو أحسن من النصب(٣) .

وهذه الثانية تستعمل في حالة التوسّع على ثلاثة أنحاءٍ :

أحدها : أن تكون مضافةً إلى الضمير الأصليّ ، فتقول عند تقدّم ذكر قومٍ : كلّهم خرجوا ، وتقول : مررتُ بكلّهم ، وتوصف على هذا ، فتقول : كلّهم العاقلون خرجوا ، والأحسن أن لا تكون صفةً ؛ لأنّها أولى أن ترجع إلى أصلها ، ولأنّها لا معنى فيها لها .

[١٧٦أ] وإذا كانت مبتدأةً فلك في خبرها الجمعُ والإفرادُ ، أمّا الجمعُ فلأنّ

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٧٤ .

(٢) برفع ﴿ كُلَّهُ ﴾ قرأ أبو عمرو ، وبنصبها قرأ بقيّة السبعة . انظر : السبعة : ٢١٧ ، الإتحاف : ١٨٠ ، النشر : ٢/ ٢٤٢ .

(٣) الحجّة للفارسيّ : ٣/ ٩١ .

المعنىٰ متعدّدٌ ، وأمّا الإفراد فمراعاة للفظها كما في (مَنْ) ونحوها ، وقال أبو زيدٍ[١] : إنّما يفرد لأجل المعنىٰ ؛ لأنّها بمعنىٰ الجمع ، والجمعُ مفردٌ .

وفيه نظرٌ .

وإذا أضيفت إلىٰ ضمير مخاطبٍ جاز فيها مراعاة الغيبة والحضور ؛ أمّا الغيبة فلأنّ لفظها له ؛ لأنّه مظهرٌ ، فتقول : كلّكم ينطلق ، وأمّا الحضور فلأنّها مضافةٌ إلىٰ المخاطب ، فيحكم لها بحكم ما تضاف إليه ، ولأنّها هي هو في المعنىٰ ، فتقول : كلّكم تنطلقون ، ولا يجوز أن تجمع عليها الغيبة والإفراد ، فلا تقول : كلّهم ينطلق ؛ قال سيبويه[٢] : لأنّ فيه مجازين ، ولا يستعمل لكثرة الاختلال والخروج عن الأصل ، فيوجب الاختلال في المعنىٰ .

والثاني أن تضاف إلىٰ ظاهرٍ معرفةً جمعاً ، فتقول : كلّ الرجال[٣] ؛ وإنّما ساغ ذلك لأنّهم لـمّا عزموا علىٰ أن تعتمد علىٰ نفسها حذفوا منها الضمير ؛ لأنّه يحقّق الإتباع المتروك ، ولـمّا لم يعزموا علىٰ القطع لم يكن بدٌّ من الإضافة إلىٰ ظاهرٍ ، ويجب أن يكون معرفة ؛ لأنّه بدلٌ من الضمير ، وأن

---

(١) هو السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ٢٧٩) .

(٢) لم أقف عليه في الكتاب .

(٣) أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٢٣٤ .

يكون مجموعاً ؛ لأنّ (كلّ) تدلّ على الجمع ، والجمع يكون من الآحاد ، وأنصُّ الجمع ما يعرض فيه للآحاد ، وهي الجموع ، فقويت به لتكون عوضاً من تبعيّتها للمتجزئ ، وأيضاً فجعلت لها حالة في الاستقلال لا تكون لمضافها في حالة الإتباع ؛ إذ هي في حالة الإتباع تارةً يكون ضميرها مفرداً إذا كانت شاملة للأجزاء ، وجمعاً إذا كانتْ شاملةً للجزئيّات ، نحو : الدرهم كلّه قبضته ، والرجال كلّهم خرجوا ، فإذا تُجُوِّزَ بها لم يجعلوا لها بحقّ الأصل الإضافة إلى مفردٍ لتكون نظير الضمير المفرد ، بل جعلوا لها حالةً واحدةً ، وهو الجمع ، إبعاداً عن الحالة الأولى ، ولم يكن يصلح لها من المعارف إلا ما كان بالألف واللام .

وقد يقع موقعه المضاف إلى ذلك ، وقيل[1] : يقع موقع ذلك ما أضيف إلى معرفةٍ ، فتقول: كلّ إخوتك ذاهبٌ ، وكلّ غلمانك سائرٌ ، وفيه نظرٌ ، ولذلك لا تقول : (كلّ الرجل) إلا في الصفة ، نحو قولك : أنت الرجل كلّ الرجل ، وإنّما كان ذلك في الصفة لكونها قد خرجت فيه عن أصل العموم الكائن في الابتداء ؛ إذ معناها في الصفة الكمالُ ، وإن كان فيها معنى جمع أوصاف الكمال ، فليست على حدّ الابتداء ، ولذلك لا تتبع

---

(١) نتائج الفكر في النحو : ٢٧٩ .

معرّفاً بغير الألف واللام ، فلا تقول : أنت عبدالله كلّ الرجل ؛ لأنّ الألف واللام تكون للجنس ، فناسب معنى الاستغراق في الصفات .

وأمّا قولهم : **(كلّ الصيد في جوف الفرا)**[1] فعلى تأويل : كلّ جزءٍ من الصيد ، أو : كلّ الأجزاء من الصيد ، وهو قليلٌ .

وقيل[2] : إنّ حالها في الابتداء أحسن من بنائها على غيرها بمنزلة الأصل ، وقيل : لا يكون ذلك ؛ لأنّها صارت إلى صورةٍ وحالةٍ لا تكون بها تأكيداً ، وذلك الأمر إنّما استقرّ في الأصل لمراعاة التأكيد التي تكون على تلك الصورة ، وهذه توصف ، وتكون وصفاً ، فالوصف على ما ذكرناه ، وعلى جهة التضمين كما في : أيّ رجلٍ ، وأيّما رجلٍ .

وأمّا كونها موصوفةً فلمّا خرجتْ عن التبعيّة إلى حيّز [٧٦ب] الأسماء وصفتْ ، فتقول : كلّ الرجال العاقلون خرجوا ، وإذا كانتْ صفةً ضعفَ تنزيلها منزلة الموصوف ، فلا تقول : ضربت كلّ الرجال ، تريد : الرجال كلّ الرجال ؛ لاحتماله الشمول ، ولأنّه قد تُجوّزَ بها حال الوصف ، فلا يُتَجَوَّزُ بها مرّة أخرى ، وعلى هذا لو قلت : أنت كلّ الرجل ، على الصفة لجاز ؛ لسقوط توهم الشمول ، ويضعف ؛ لكونه تُجُوِّزَ به قبل ذلك ،

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٥٣٦) .

(٢) سبقت الإشارة إلى أنّ هذا هو قول الخليل . وانظر : نتائج الفكر : ٢٧٧ .

وإنّما سقط توهمه لأنّهم لا يعمّون هكذا .

ويظهر من كلام النحويّين[1] أنّ الألف واللام هما للجنس ، لا للعهد ، ولا تكون له ؛ لأنّها لـمّا خرجتْ عن التأكيد خرجت إلىٰ الشمول العامّ ، وهو الذي يكون للجنس ، فخالفتْ أصلها في هذا القسم ، ولذلك إذا أردت الشمول في محصورٍ رجعتَ إلىٰ التأكيد ، فأمّا قوله تعالىٰ : ﴿ثُمَّ كُلِي[2] مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [النحل: ٦٩] ، فهي علىٰ الجنس ، ولو أراد العهد لقال : (من الثمرات كلّها) .

وقد قال سيبويه[3] : إنّ (كلّ رجلٍ) أصله : (كلّ الرجال) ، ولا خلاف في أنّ (كلّ رجلٍ) للجنس ، فكذلك أصله ، فلذلك يضعف العهد ، وفيه نظرٌ ؛ لأنّه إذا جاز : (كلُّ إخوتك ذاهبٌ) فيجوز العهد ، فيحتمل حينئذٍ الكلُّ بما هو كلٌّ ، كقولك : كلُّ القوم رفعوا هذا الحجر ، ولا يرفعه واحدٌ منهم ، ويكون باعتبار الآحاد ، فتقول : كلُّ الرجال قام ، أي : كلُّ واحدٍ منهم ، وقد يوجد مثله في الضمائر والجمع بغير (كلّ) ، كقوله تعالىٰ : ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ [فاطر: ٣٧] ، أي : كلّ واحدٍ منكم ، وقوله :

---

(١) نتائج الفكر في النحو : ٢٧٧ .

(٢) في المخطوطة : (فكلي) .

(٣) لم أقف عليه في الكتاب .

﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ﴾ [النور: ٤] ، أي : كلّ واحد ، وقال :

كأنّهم بجناحي طائرٍ طاروا [(١)]

أي : كلّ واحدٍ ، و : ﴿ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾ [نوح: ٧] من هذا .

والثالث : أن يضاف إلى ظاهرِ نكرةٍ ، كقولك : كلّ رجلٍ ، وكلّ شيءٍ ، وهذا في المرتبة دون الألف واللام والجمع ؛ وإنّما فعلوا ذلك لأنّهم أرادوا أن يجروه نكرةً فأضافوه إليها ، ولأنّهم لمّا وضعوا موضع شيء واحدٍ ، وهو المضاف ، شيئين ، وهو ظاهرٌ مجموعٌ ، اختصروا ، أو يكون اختصارهم تصرّفاً في الكلمة كما تصرّفوا بحذف المضاف أولاً ، لكنّهم ردّوه إلى نكرة الجنس ؛ لأنّ فيه العموم ، كما في الجمع بالألف واللام ، وهذا العموم على مذهب سيبويه هو في تقدير : كلّ الرجال ، ولذلك قال في قولهم : (كلّ فارسٍ) : معناه : من الفرسان .

وأمّا ما يتأوله بعضهم [(٢)] من تقدير عمومٍ بمعنى : كلّ رجلٍ ، بكلّ واحدٍ

---

(١) عجز بيت من البحر البسيط لخاضر بن حطاطي ، صدره :

متى تقول خلت من أهلها الدارُ

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٩١ ، اللسان : (جنح) ٢/ ٤٢٩ ، فهارس معاني القرآن للفرّاء للدكتورة فائزة المؤيّد : ٧١ .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٢٧٧ .

واحد ، فهو تقديرٌ صحيحٌ إلا أنّ العرب قد قصدتْ بـ(كلّ رجل) هذا ، أو الجمع ، على ما ذكره سيبويه ، وحكى أبو زيدٍ : (**أتينا الأميرَ ، فكسانا كلّنا ، وأعطانا كلّنا مئةً**) ، أي : كسا كلّ واحدٍ منّا ، وأعطى كلّ واحدٍ منّا ، وفيه نظرٌ ، ثمّ يقول : لـمّا عزموا على التنكير أسقطوا الجمع تبعاً له ؛ لأنّه كان تابعاً للتعريف ، فلا تقول : كلّ رجالٍ ؛ قيل : هذا قياسٌ ، فمتى حذف ما كان مع الجمع تبعه الجمع ، كأفضل الرجال ، وأوّل الرجال ، وما لم يستعمل في الإضافة باللام نحو : كم رجالٍ ، وكم رجلٍ ، فلا يقال : كم الرجال ، إذا حذفت لا بدّ أن تحذف الجمع ، وكذلك : خمسة كلاب ، وكذلك : عشرون درهماً ، أصله : من الدراهم ، فحذفوا ، فأمّا أبو زيدٍ فجوّزَ ذلك إذا كان في الكلام ما يدلُّ على الإفراد ، وذلك إذا كانتْ مبتدأةً ، وأخبر عنها بواحدٍ ، كقولك : كلُّ إخوتك ذاهبٌ ، فتوحيدُ الخبرِ يدلّ على أنّ الأصل : كلّ أخٍ لك ، فلو قلت : كلُّ إخوتك ذاهبون ، لقبحَ ؛ لعدم الدلالة ، وكذلك : رأيتُ كلَّ إخوتك ؛ لأنّها لـمّا كانتْ مبنيّةً على غيرها لم يكن فيها ما يدلّ ، فإن أردتَ [١٧٧أ] الإحاطة بالجمع جعلت على التأكيد ، وهو الأصل ، وهذا الضربُ لا يجري فيه من ضعف البناء على غيره ما جرى في : (كلّهم) ؛

لما ذكرنا من أنّه لا يكون تأكيداً هكذا ، ولذلك قال سيبويه[١] : « وأمّا (كلّ رجلٍ ، وكلّ شيء) فإنّهما يبنيان على غيرهما ؛ لأنّه لا يوصف بهما » وإنّما يريد لا يكونان توكيداً على هذه الصفة ، فلم يكن بمنزلة : (كلّهم) .

وهذا أيضاً يوصف ، ويوصف به ، أمّا وصفه فكقوله :

وكلّ خليلٍ غير هاضم نفسه[٢]

وأمّا كونها وصفاً فعلى الكمال أيضاً ، حكى الخليل[٣] : **(أكلتُ شاةً كلّ شاةٍ)** ، وقال[٤] : « ويقبح : أكلتُ كلّ شاةٍ » يريد على الوصف ؛ لما ذكرناه في : ضربتُ كلّ الرجال ، وقد قيل : إنّما لا يقال ذلك لضعف البناء على غيرها ، قالوا : ولذلك قال سيبويه[٥] في تعليله : « لأنّهم لا يعمّون هكذا» ، وتأوّله الأوّلون على أنّه لا يكون صفةً هكذا ؛ لأنّ الصفة فيها عمومٌ .

وأمّا المقطوعة عن الإضافة نحو : كلٌّ ذاهبون ، فإنّما حذفوا الضمير

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٧٤ .

(٢) سبق تخريجه في (ص : ٨٣) .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٧٤ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

اختصاراً ، ونوّنوا ، وزعم بعض النّاس أنّ التنوين عوضٌ لا أصليٌّ ، نحو التنوين في : ساعتئذٍ ، وليس بشيء ؛ لأنّه يلزم البناء ، وهو معربٌ بدخول العوامل نصباً وجرّاً ورفعاً ، ومنعوها أن تكون وصفاً أو موصوفةً ، فلا تقول : مررتُ بكلٍّ الصالحين[1] ، ولا : بالصالحين كلٍّ ؛ قيل : لأنّها خالفت أخواتها من المضافات في حذف المضاف ، فلم يكن فيها ما كان في أخواتها ، وقيل : كان[2] ذلك فيها ضعيفاً قبل الحذف فلزم مع الحذف ، وقيل : لـمّا حذف الضمير جاز بمنزلة المضمر ؛ لأنّه تضمّنه ، والمضمر لا يوصف ، ولا يوصف به ، وهذا فاسدٌ ؛ لأنّها تلزم أن تكون كـ(قبل ، وبعد) .

وهل تدخله الألف واللام ، أم لا ؟

قيل[3]: لا تدخله ؛ لأنّها مرادة الإضافة ، وهي معرفة ، يدلّ عليه وجود الحال منها في قولهم : مررتُ بكلٍّ قائماً ، وقيل : إذا استعملتْ مقطوعةً

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٧٣ .

(٢) في المخطوطة : (كلّ) .

(٣) هذا قول الجمهور .

انظر : جمل الزجّاجيّ : ٢٤ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٢٩٣ ، شرح ألفيّة ابن معطي لابن القوّاس : ٢/ ٤٠٨ ، الارتشلف : ٢/ ٥١٥ ، التصريح بمضمون التوضيح : ٢/ ٣٥ .

عن خاصّ لم يكن فيها الألف واللام ، وإن كانتْ مقطوعةً بالإطلاق ، واستعملتْ نكرةً كـ(قبلٍ وبعدٍ) ، فتقول في : كلٌّ قد نكحتْ ، جاز دخول الألف واللام [(١)] .

وكذلك (بعض) ، ولأنّها بمنزلة النصف والثلث وغير ذلك ممّا يكون بذاته مضافاً في المعنىٰ ، وهذه تستعمل نكراتٍ ، فتدخل عليها الألف واللام ، كذلك الكلُّ .

وهذه تستعمل مبتدأةً ومبنيّةً علىٰ غيرها ، نحو : مررتُ بكلٍّ ذاهباً ، وقال أبو زيدٍ [(٢)] : يضعف فيها ذلك ، بل ينبغي أن تكون مبتدأةً إمّا لفظاً أو معنًىٰ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾ [النمل : ٨٧] ، وهذا ضعيفٌ ، وإذا لم تكن في غير المقطوعة فأحرىٰ بالمقطوعة .

وأمّا الإخبار عنها فيكون تارةً بالإفراد ، وتارةً بالجمع ، علىٰ نحو ما تقدّم ، وقال أبو زيدٍ [(٣)] : إنّه يكون جمعاً ، فتقول : كلّ القوم ذاهبون ، إلا أن يمنع

---

(١) أجاز دخول الألف واللام عليها الأخفش والجوهريّ والفارسيّ وابن درستويه .
انظر : الصحاح : (كلل) ٥/ ١٨١٢ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٢٩٣ ، اللسان ١١/ ٥٩٠ ، معجم الأخطاء الشائعة ٢٢١ـ٢٢٢ .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٢٨٠ ـ ٢٨١ .

(٣) المصدر السابق : ٢٧٩ .

مانعٌ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾ [الإسراء: ٨٤] ، لـمّا أراد التفصيل ، وقال تعالىٰ : ﴿ وَكُلُّهُمْ [1] آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾ ﴾ [مريم: ٩٥] ، فلو جمع لبطلَ المراد من التفصيل ، قال[2] : وإنّما كانتْ كذلك لأنّها نائبة عن اسم الجمع [٧٧ب] فكأنّك قلت : الرهط ذاهبون ، والقوم خارجون ، وإنّما جاز في (كلّهم) لظهور المجموع .

والثالث : (كلا) : اختلف فيها البصريّون والكوفيّون[3] ، فذهب البصريّون إلىٰ أنّها لفظٌ مفردٌ دالٌّ علىٰ التثنية[4] ، وألفه منقلبة عن حرفٍ أصليّ ، ووزنه (فِعَلٌ) كـ(مِعًى) ، وألفه منقلبة مع المضمر ، وغير منقلبة مع الظاهر .

أمّا أنّها لفظٌ مفردٌ فلأنّه يبطل أن تكون مجموعةً ومثنّاةً ، أمّا الجمع فظاهرٌ ؛

---

(١) في المخطوطة : (وكلٌّ) ، ولم أجد فيها قراءةً بحذف الضمير ، والمراد بحذف الضمير .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٢٨٠ ـ ٢٨١ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٣٩ ـ ٤٥٠ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٩٨ ، المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤١٠ .

(٤) المقتضب : ٣/ ٢٤١ ، التكملة : ٤٢ ، المسائل الشيرازيّات : ١٤٧ب .

لعدم معناه ، وأمّا التثنية فلوجوهٍ[1] :

أحدها : أنّ ما يؤكّد به المثنّىٰ على جهة الجمع والشمول ينبغي أن لا يكون مثنّىٰ ؛ لأنّه لا فرق بينهما في الاحتياج إلىٰ التأكيد ، ولأنّه يلزم أن تكون له آحادٌ ، وهي لا تخلو من أمرين : إمّا أن يكون كلّ واحدٍ منهما شاملاً لكلّ واحدٍ من آحاد المؤكّد ، كلّ واحدٍ لنظيره ، أو لا ، فإن كان الأوّل لم يلزم من تثنية الشاملين شمول المشمولين ، ولأنّه قد تكون الآحاد في المؤكّد لا شمول فيها ، وإن كان الثاني فلا يكون شمولٌ في المثنّىٰ ؛ لأنّ التثنية لا تزيد معنًىٰ لم يكن في الآحاد .

والثاني : الإخبارُ عنه بالواحد ، والمثنّىٰ لا يخبر عنه به ، أمّا الإخبار فقوله :

كلا يومي أمامةَ يومُ صدقٍ   وإن لم تأتها إلا لماما[2]

(١) انظرها في : إيضاح الشعر : ١٤٤ ـ ١٥٠ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٤١ ـ ٤٥٠ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٩٨ ـ ٤٠٠ ، المتبع في شرح اللمع : ٢/ ٤١٠ ـ ٤١١ ، شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ١/ ٤١٢ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٩ .

(٢) بيت من البحر الوافر لجرير في (ديوانه : ٢/ ٧٧٨) . والرواية الصحيحة : (يوم صدٍّ) . انظر : إيضاح الشعر : ١٤٤ ، شرح شواهد الإيضاح : ٢٩١ ، الإنصاف : ٢/ ٤٤٤ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ١/ ٥٤ ، اللسان : (كلا) ١٥/ ٢٢٩ .

وقال :

كلا أبويكم كان فرعاً دِعامةً ولكنّهم زادوا وأصبحتَ ناقصا [(١)]

وقال :

أكاشره وأعلمُ أنْ كلانا على ما ساء صاحبَهُ حريصُ [(٢)]

وقال :

كلا أخوينا ذو رجالٍ كأنّهم أسودُ شرًى من كلِّ أغلبَ ضيغمِ [(٣)]

وقال :

---

(١) بيت من البحر الطويل للأعشىٰ في (ديوانه : ١٩٩) .

انظر : إيضاح الشعر : ١٤٥ ، الخصائص : ٣/ ٣٣٥ ، الإنصاف : ٢/ ٤٤٢ ، تذكرة النحاة : ٦٣١ ، اللسان : (كلا) ١٥/ ٢٢٩ .

(٢) بيت من البحر الوافر لعمرو بن جابر الحنفيّ ، ونسب إلىٰ عديّ بن زيد ، وليس في ديوانه .

انظر : الكتاب : ١/ ٤٤٠ ، شرح أبياته للنحاس : ٢٢٤ ، حماسة البحتريّ : ١٨ ، المقتضب : ٣/ ٢٤١ ، إيضاح الشعر : ١٤٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٢٩١ ، الإنصاف : ١/ ٢٠١ ، ٢/ ٤٤٣ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ١/ ٥٤ .

(٣) بيت من البحر الطويل غير منسوب إلىٰ قائل في : أسرار العربيّة : ٢٨٦ ، الإنصاف : ٢/ ٤٤٢ .

وكلا أنفيهما رابي[١]

فهذا الإفراد إمّا أن يلاحظ به المعنىٰ أو اللفظ ، فيبطل الأوّل باتّفاق ، فتعيّن الثاني ، وقال أبو زيدٍ[٢] : يحتمل أن يكون للمعنىٰ ؛ لأنّ المعنىٰ كلٌّ واحدٍ منهما ، وفيه نظرٌ .

والثالث : لو كانت مثنّاةً للزم إضافةُ الشيء إلىٰ نفسه ، أمّا اللزوم فلأنّها مضافةٌ إلىٰ مثنّىٰ ، وليس غيره ، فصار بمنزلة : مررتُ بالرجل واحده ، وبالرجلين اثنينهما ، ولا يقال : فيكون بمنزلة : ثلاثتهم ؛ لأنّ الثلاثة ونحوها تحتمل أن تكون أخصّ من المضاف إليه ، فبانَ الفرق ، ولا يقال : يلزم أيضاً إذا كان بمعنىٰ المثنّىٰ أن يضاف إلىٰ المثنّىٰ ، فيلزم الأوّل ؛ لأنّه يقال : إنّ اللفظ صار مفرداً ، فروعي له الاختلاف من جهة اللفظ ، ألا تراهم قالوا : مررتُ بالرجل وحده ، ولم يقولوا : واحده ؛ لكونهم

---

(١) من بيت من البحر البسيط للفرزدق :

كلاهما حين جدَّ الجريُ بينهما　　قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

انظر : ديوانه : ٣٤ (ط . الصاوي) ، نوادر أبي زيد : ٤٥٣ ، إيضاح الشعر : ١٤٦ ، الخصائص : ٣/ ٣١٤ ، الإنصاف : ٢/ ٤٤٧ ، تخليص الشواهد : ٦٦ ، المقاصد النحويّة : ١/ ١٥٧ ، الخزانة : ٣/ ٩٦ ، شرح أبيات المغني : ٤/ ٢٦٠ .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٢٨٢ .

ردّوه إلى المصدر ، والمصدر لا يدلّ على شيءٍ مخصوصٍ ، فهو أعمّ ، فوقعت المغايرة ، وكذلك (كلا) تدلُّ على تثنيةٍ مطلقةٍ خصّصتْ بما تضاف إليه .

والرابع : أنّه لو كانت مثنّى لكانت منقلبة مع الظاهر والمضمر ، فتقول : مررتُ بكلي أخويك ، ولا يكون .

والخامس : لو كان كذلك لم يضيفوها إلى مثنّى ؛ لأنّك لا تقول : رأسيهما ، بل يصيرون إلى الجمع .

والسادس : لو كانت مثنّاةً لكان إمّا ملفوظاً به ، أو لا ، فإن لم يكن فادّعاءُ أصلٍ بغير أصلٍ لا يكون ، وإن كانتْ فلا يكون إلا (كلّ) ، ولو كانتْ لقلتَ : (كلاهما) ، في التثنية .

والسابع : أنّها تمالُ[1] ، فهي منقلبةٌ ، كما أنشدوا في قولهم :

كلا أبويكم كان فرعاً دعامةً[2]

وأمّا أنّها دالّةٌ على التثنية فلأنّها يؤكّد بها المثنّى ، وتُحملُ عليه ، ولأنّه قد

---

(١) قرأ حمزة والكسائيّ وخلف : ﴿وقضى ربّك ألاّ تعبدوا إلاّ إيّاه وبالوالدين إحسانا إمّا يبلغنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍّ ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً ﴿٢٣﴾﴾ [الإسراء : ٢٣] بإمالة : ﴿كلاهما﴾ . انظر : الإتحاف : ٢٨٢ ، النشر : ٢/ ٥٠ .

(٢) سبق تخريجه في (ص : ٦١٤) .

يحملون على المعنى في بعض الكلام [١]، قال :

كلا جانبيه يعسلان كلاهما كما اهتزّ خُوطُ النبعة المتتابعُ [٢]

وقال :

كلاهما حين جدّ الجريُ بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي [٣]

وحكي عن بعض العرب [١٧٨أ] : **(كلاهما تالفان)**.

وأمّا أنّها منقلبةٌ عن حرفٍ أصليّ فلأنّها على ثلاثة أحرفٍ ، وهي أقلُّ الأسماء ، فينبغي أن تكون كـ(عصا) ، ولذلك تقول في النسب : كِلَويٌّ ، كما تقول : عصويٌّ ، وهي إمّا من الواو كما في : عصا ، أو من الياء كما في : رجويّ ، من : رجا البئرِ [٤]، ورجّحوا أنّها من الياء ؛ لأجل الإمالة ،

---

(١) الخصائص : ٣/ ٣١٤ .

(٢) بيت من البحر الطويل لحميد بن ثور ، وروايته في (ديوانه : ١٠٤) :

ترى طرفيه يعسلانِ كلاهما كما اهتزّ عُودُ الساسَمِ المتتابعُ

وما أثبته المؤلّف ـ رحمه الله ـ هي رواية ابن جنّي في (الخصائص : ٣/ ٣١٤) .

وانظر : الشعر والشعراء : ١/ ٣٩١ ، طبقات فحول الشعراء : ٢/ ٥٨٥ ، مجموعة المعاني : ٤٩٦ ، الحماسة البصريّة : ٢/ ٣٣٩ ، أساس البلاغة : (طرف) ٢٧٩ ، لسان العرب : (طرف) ٩/ ٢١٩ ، المقاصد النحويّة : ١/ ٥٦٣ .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٦١٥) .

(٤) رجا البئر : حافته وجانبه . انظر : الصحاح : (رجا) ٦/ ٢٣٥٣ .

وإن كانوا قد أمالوا (الغشا) ، وهو من الواو ، لكنّه قليلٌ .

وإنّما انقلبت مع المضمر خاصّةً لوجوه :

أحدها : الحمل على (لدى ، وعلى) ؛ لأنّها أشبهتهما في أنها لا تكون إلا مضافةً ، وأنّها تفتقر إلى ما بعدها دائماً ، ولذلك لا يظهر لها تنوينٌ ، وكما أنّ (لدى ، وعلى) لا تقلبان إلا مع المضمر فكذلك هذه ، وإنّما كان ذلك في (على ، ولدى) لشدّة اتصال المضمرات بما قبلها حتّى يغيّر لها ما قبلها ، ألا تراهم غيّروا آخر الفعل ، ولا يقال : إنّ العرب لم تقلب مع المضمر في قولهم : **(كلاهما وتمراً)**[1] ، فعطف بالنصب ، فدلّ على نصب الأوّل ؛ إذ التقدير : أعطني كلاهما وتمراً ؛ لأنّا نقول : ليس كذلك ، وإنّما معناه : كلاهما ثابتٌ لي ، وزدني تمراً ، ولا يقال : قد قالوا : كلي أخويك ، فيما حكاه الكوفيّون[2] ، كما قالوا : غلامَي أخويك ؛ لأنّهم

---

(١) مثل من أمثال العرب ، أوّل من قاله عمرو بن حمران الجعديّ .

انظر : مجمع الأمثال : ٢/ ١٥١ ، الفاخر : ١٤٩ ، جمهرة الأمثال : ٢/ ١٢٤ ، الأمثال لأبي عبيد : ٨٦ ، ٢٠٠ ، فصل المقال : ١١٠ ، المستقصى : ٢/ ١٣١ ، كتاب الأمثال لمجهول : ٩٠ .

(٢) حكاها الفرّاء والكسائيّ ، وهي لغة كنانة .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ٢/ ١٨٤ ، التسهيل : ١٢ ، شرحه لابن مالك : ١/ ٦٧-٦٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١/ ٤٢ ، تعليق الفرائد : ١/ ٢٠٥-٢٠٦ .

أجابوا عنه بأنّه غير معروفٍ ، ولو صحّتْ لكانت مثنّاةً ، وقيل : مخرجها على لغة من يقول من طيئ[1] : هذه أفعئ يا رجل ، وهذه حبلئ يا فتى ، في الوصل والوقف جميعاً ، وقد حكي في لغة[2] : هذا الكلو ، ومررتُ بالكلي ، رفعاً بالواو ، ونصباً وجرّاً بالياء .

والثاني : أنّهم استقبحوا : كلي أخويك ؛ لأنّها تثنية التثنية ، ولم يكن في المضمر ؛ لأنّه موضوعٌ للتثنية ، فكأنّه بمنزلة لفظ مفرد .

والثالث : أن (كلا) فيها وجه الإفراد والتثنية ، فجعلوا لها حكمين[3] : فقلبوا مع المضمر ؛ لحكم المعنى ، وخالفوا في الظاهر ؛ لحكم اللفظ ، واختصّ المضمر بالقلب ؛ لأنّ المضمر فرعٌ ، فكان الفرع للفرع .

---

(١) الكتاب : ٢/ ٢٨٥ ، شرحه للسيرافيّ : ٥/ ١٥٩ ب ، سر صناعة الإعراب : ١/ ٧٤ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٢ / ١١٠٧ ، التصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٣٣٩ ، همع الهوامع : ٦ / ٢٠٥ .

(٢) هذه لغة بعض طيئ وفزارة وناس من قيس .

انظر : الكتاب : ٢/٢٨٧ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٩/٧٦ ، شرح الكافية : ٢/ ٢٨٦ .

(٣) في المخطوطة : (حكمان) .

وأمّا الفرّاء[١] وجماعة من الكوفيّين[٢] فزعموا أنّها تثنيةٌ في اللفظ والمعنىٰ ، وهي مأخوذةٌ من لفظة (كلّ) ، لا تثنية (كلّ) ؛ وإنّما أخذوه منها لما فيها من معنىٰ الجمع ، كما في التثنية ، وحذفت اللام الثانية اختصاراً ، أو يقال : أبدلتْ ألفاً كما أبدلتْ في قول الشاعر :

فآليتُ لا [أشريه حتّى أملّهُ
بشيءٍ و لا][٣] **أملاه حتّى يفارقا**[٤]

أراد : لا أملُّه .

ثمّ اجتمعت مع ألف التثنية ، فحذفتْ ، ولم تنقلب ؛ لأنّها ليست منقلبةً عن حرف علّة ، كعصوان ، واحتجّوا علىٰ أنّ الألف للتثنية بوجوه[٥] :

أحدها : أنّها منقلبةٌ نصباً وجرّاً ، وهو قياس المثنّىٰ ، وقد ذهب إليه أبو

---

(١) معاني القرآن : ٢/ ١٤٢ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٣٩ ـ ٤٥٠ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٩٨ ، المتبع في شرح اللمع : ٢/ ٤١٠ ، شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ١/ ٤١٢ .

(٣) ساقط من نسخة التحقيق .

(٤) بيتٌ من البحر الطويل للأسود بن يعفر ، في (ديوانه : ٥٣) .

وانظر : نوادر أبي زيدٍ : ٢٣٢ ، المسائل العضديّات : ٣٣ ، والمحتسب : ١/ ١٥٧ ، الأزمنة والأمكنة : ١/ ٢٥٧ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ١٧٣ ، شرح شواهد الشافية : ٤٤١ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٤١ .

عليّ [١] ، والقلب في (لدىٰ ، وعلىٰ) ليس قياساً ، وهو خاصٌّ ، فلا يقاس عليه ، ولأنّهم قلبوها مع المظهر في قولهم : كلي أخويك ، ولو كان كـ(لدىٰ) لم يكن في المظهر كما لا يكون في (لدىٰ) .

والثاني : أنّها يخبر عنها بالمثنّىٰ كما ذكرنا .

والثالث : أنّه يؤكّد بها المثنّىٰ ، ولا تؤكّد الواحد ؛ لأنّه كالنعت ، وحجّتهم في ذلك متقاربةٌ .

والرابع : (كلتا) : وقد اختلف فيها أيضاً ، فقال البصريّون [٢] : إنّ ألفها للتأنيث ، ووزنها (فِعْلىٰ) [٣] ، وهي لفظةٌ مفردةٌ دالّةٌ علىٰ تثنية ، بمنزلة (كِلا) ؛ أمّا أنّها مفردةٌ فللدلالة المتقدّمة ، قال تعالىٰ : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف : ٣٣] ، ولو كانت مثنّاةً لقال : آتتا ، وقال الشاعر :

---

(١) الصحيح أنّ أبا عليّ الفارسيّ علىٰ خلاف هذا ؛ فقد قال في (الشيرازيّات : ١٤٨ب) : « ولو كانت تثنيةً لانقلبت الألف فيه في حال الجرّ والنصب إذا أضيف إلىٰ المظهر كما تنقلب إذا أضيف إلىٰ المضمر » .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٣٩ .

(٣) الكتاب : ٢/ ٨٣ ، الشيرازيّات : ١٥٠ ب ، سرّ الصناعة : ١/ ١٥١ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ٣٣٨ .

[٧٨ب] فكلتاهما خرّتْ وأسْجَدَ رأسُها

كما سجدتْ نصرانةٌ لم تَحَنَّفِ[1]

وأمّا أنّها للتأنيث فلتأكيد المؤنّث بها ، ولا دلالة على التأنيث إلا بالألف ؛ لأنّ التاء حشوٌ[2]، فلا تدلّ ، كما لا تدلّ التاء الأولى في (سنبتة) .

وقال الكوفيّون[3] : إنّ الألف للتثنية كما في (كِلا)، وإنّ الواحد (كِلْتٌ) على (فِعْلٍ)[4]، والدالّ على التأنيث التاءُ ، وهي بمنزلة تاء (أختٍ ، وبنتٍ) ، واستدلّوا على ذلك بقوله :

في كِلْتِ رجليها سُلامى واحدةْ

---

(١) بيت من البحر الطويل لأبي الأخزر الحمانيّ .

انظر : الكتاب : ٢/ ٢٩ ، ١٠٤ ، معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ١١٨ ، إيضاح الشعر : ١٥٠ ، الإنصاف : ٢/ ٤٤٥ ، تحصيل عين الذهب : ٤٦٥ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٢/ ٨٤٣ ، اللسان : (نصر) ٤/ ٢١١ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ٣٣٨-٣٣٩ .

(٣) معاني القرآن للفرّاء : ٢/ ١٤٢ ، الشيرازيّات : ١٥٣ ب ، الإنصاف : ٢/ ٤٣٩ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٧٥ .

كلتاهما مـقـرونـةٌ بـزائدةْ [١]

وهو منكورٌ ، ومع تسليمه فهو متأوّلٌ على أنّ الأصل (كلتا) ، ثمّ حذف الألف كما حذفتْ في قراءة ابن كثيرٍ [٢] : ﴿ يَا أَبَهْ ﴾ [يوسف : ٤] ، وكقوله :

وقبيلٌ من لكيزٍ شاهدٌ رهطُ مرجومٍ ورهطُ ابن الـمُعَلْ [٣]

يريد : (المعلّى) ، ويدلّ على هذا روايتهم له بفتح التاء إبقاءً لها لتدلّ على الألف ، ثمّ لـمّا بقيتِ التاء آخر الكلمة توهّمُ أنّها آخرٌ ، كما يفعلون في المنادى المرخّم في لغة : يا حارُ ، في غير النداء ، ولأنّها تشبه التاء في

---

(١) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين إلى قائل .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ٢/ ١٤٢ ، اللمع : ١٧٢ ، أسرار العربيّة : ٢٨٨ ، الإنصاف : ٢/ ٤٣٩ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٧٦ ، المقاصد النحويّة : ١/ ١٥٩ ، الخزانة : ١/ ١٢٩ .

(٢) قرأ بها أيضاً ابن عامر وأبو جعفر ويعقوب .

انظر : الحجّة لابن خالويه : ١٩٢ ، ولأبي زرعة : ٣٥٣ ، الإتحاف : ٢٦٢ ، النشر : ٢/ ١٣١ .

(٣) بيت من بحر الرمل للبيد بن ربيعة العامريّ رضي الله عنه ، وليس في ديوانه .

انظر : الكتاب : ٢/ ٢٩١ ، مجاز القرآن : ٢/ ١٦٠ ، الحجّة للفارسيّ : ١/ ٥٨ ، المحتسب : ١/ ٣٤٢ ، الخصائص : ٢/ ٢٩٣ ، شرح شواهد الإيضاح : ٣٢٠ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٦٦٤ ، المقرّب : ٢/ ٢٩ ، شرح شواهد الشافية : ٢٠٧ .

(أختٍ ، وبنتٍ) ؛ لكونها آخر الكلمة ، وقبلها ساكنٌ ، عاملوها معاملة الآخر ، فجرّوها ، كما عملوا في تاء (أختٍ) ، وإذا جوّز الكوفيّون[1] فتح تاء (أذرعات) تشبيهاً لها بـ(فاطمة) ، فهنا أقوىٰ ، ويدلّ علىٰ أنّها مثنّاةٌ محذوفةٌ قولُهُ :

كلتاهما مقرونةٌ بزائدةْ

وقلبُ الألف هو علىٰ ما تقدّم .

وأمّا هذه التاء فاختلف فيها ، فقيل[2] : هي أصليّةٌ ، وهي لامٌ ، وقيل[3] : للإلحاق ، وقال قومٌ[4] : هي بدلٌ من حرفٍ أصليّ ، فيكون علىٰ هذا وزنها (فِعْلىٰ) .

ويبطل الأصل ؛ لقولهم في النسب : كِلَويّ ، كما تنسب إلىٰ (أختٍ) : أخويّ ، ولو كانتْ أصليّةً لقلت : كِلْتيّ ، أو : كلتويّ ، كما تقول :

(١) إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ٢٩٦ ، الارتشاف : ١/ ٤٥٢ .

(٢) هذا رأي يونس . انظر : الكتاب : ٢/ ٨٢ ، شرح المفصّل : ٦/ ٦ .

(٣) هذا قول الجرميّ .

انظر : إيضاح الشعر : ١٤٨ ، سرّ الصناعة : ١/ ١٥١ ، الخصائص : ١/ ٢٠٣ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٦/ ٦ .

(٤) هذا رأي سيبويه و الفارسيّ وابن جنّي .

انظر : الكتاب : ٢/ ٨٣ ، الشيرازيّات : ١٥٠ أ ، ١٥٨ أ ، سرّ الصناعة : ١/ ١٥٢ .

حلبويّ[١]، فأصلها إمّا واوٌ ، أو ياءٌ ، فأبدلوها ؛ وإنّما كان ذلك لأنّها لو لم تكن بدلاً لكانت إمّا زائدةً ، وإمّا ملحقةً ، ويبطل الأوّل ؛ لأنّ زيادتها للتأنيث لا تكون إلا في الأواخر ، ويبطل الإلحاق ؛ لأنه يجب أن تنسب إليها كما نسبت سنبتة : سنبتيّ ، ولا يكون ، ولأنّ (فِعْتَل) لا يكون ، ولذلك لم يقولوا في (بَلْتَعٍ) : إنّه (فَعْتَلٌ) ، فثبت أنّها بدلٌ من حرفٍ .

ولـمّا كان النسب يردُّ إلىٰ الأصل ، ورجعتِ الواوُ ، لزم أن تكون بدلاً منها نفسها ، أو من حرفٍ تبدل منه الواو ، وهي الياء ، كما في (رجا البئرِ) .

وخصّ ابن جنّي[٢] الواو ؛ لأنّها قياسٌ في بدل التاء منه ، كـ(تراث ، وتخمة ، وتكاة ، وتولج ، وترىٰ) ونحوه[٣] .

وغيره خصّ الأوّل ، واستدلّ بالإمالة ، والأكثر فيها ذوات الياء ، ولأنّهم قد يقلبون التاء من الياء كما فعلوا في (ثنتان)[٤] ، والأصل الياء ؛ لأنّه من : ثنيتُ ، وقالوا : كيتَ وذيتَ ، والأصل فيه : ذَيَّهْ ، وكَيَّهْ ، فأبدلوا

---

(١) في المخطوطة : (حلبويّ) بلا نقط ، والصواب ما أثبتّه . انظر : الشيرازيّات : ١٥٨ ب .

(٢) سرّ الصناعة : ١/ ١٤٥ ـ ١٥٢ .

(٣) المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤١٢ .

(٤) في المخطوطة : (كما ثنتان) . انظر : المصدر السابق ، والخصائص : ١/ ٢٠٢ .

من الأخيرة تاءً ؛ وإنّما أبدلوا التاء لأنّها تدلّ على التأنيث لـمّا كانت الألف قد تنقلب ، فلا يبقى لدلالة التأنيث لفظٌ ، وصارت بدلاً من الأصل ، ومعطية للتأنيث ، كما في (أخت) .

و (كلا ، وكلتا) قد تستعملان مبتدأتين ، ومبنيّتين على غيرهما ، فتخرجان عن التأكيد ، وحالهما في القوّة والضعف كما تقدّم في (كلّ) ، ولا تكونان في غير التأكيد إلا على وجهين [1] :

أحدهما : الإضافة إلى المضمر ، تقول : كلاهما قائمٌ .

والثاني : الإضافة إلى المثنّى معرّفاً ، فتقول : كلا الرجلين قائمٌ ، وهي في هذا نظيرة (كلّ) في قولك : كلّ الرجال ، ولا تصحّ فيها [١٧٩أ] الإضافة إلى واحدٍ منكّرٍ ؛ لفساد المعنى ، ولا القطع عن الإضافة ؛ لأنّها ثوانٍ عن أصل (كلّ) ؛ لأنّ التثنية ثانية عن الواحد ، فكان التصرّف في الأصل ، فلا تقول : مررتُ بكلا قائمين .

والخامس : (أجمع . وأكتع . وأبصع . وأبتع) .

تدلّ على الجمع ، إلا أنّ (أجمع) أدلُّ عليه ؛ لأنّه دالٌّ بلفظه بخلاف ما عداه ، كدلالة (أكتع) على الجمع ؛ لأنّه من (تكتّع الجلد) ، إذا انقبض ،

---

(١) الشيرازيّات : ١٥٨ ب .

والتقبّض فيه التجمّع[١] .

وأبصعون : من قولهم : **(إلىٰ متىٰ تكرعُ ، ولا تبصع ؟)**[٢]، أي : لا تروىٰ ، وفيه معنىٰ الغاية والتمام ، والبتع : طول العنق[٣].

وهي معارف ، واختلف في تعريفها[٤]، فقيل[٥]: بالإضافة ، وقطعت عنه لزوماً ، بخلاف (كلّ) ؛ وإنّما كان ذلك لتصرّفِ (كلّ) ولزوم هذه ، فلزم طريقةً واحدةً ، ولزم الحذف ؛ لأنّه فرعٌ ، والتابع فرعٌ ، وعزي هذا إلىٰ سيبويه ؛ لقوله : إنّ تعريفها كتعريف (كلّ)[٦].

---

(١) كذا أيضاً في (المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ٢/ ٣٩٠) ، وفي (الصحاح : [كتع] ٣/ ١٢٧٥ : « مأخوذ من قولهم : أتىٰ عليه حولٌ كتيعٌ ، أي : تامٌّ » .

(٢) كذا أيضاً في (المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ٢/ ٣٩٠) ، وفي (مجمع الأمثال : ١/ ٢٠٩) : (حتّامَ تكرع ولا تنقع) .

وانظر : الحاصر لفوائد المقدّمة في علم الإعراب للعلويّ : ٨٢٠ ـ ٨٢١ .

(٣) الصحاح : (بتع) ٣/ ١١٨٤ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٧٢ .

(٥) المقتضب : ٢/ ٣٤٢ ، نتائج الفكر في النحو : ٢٨٦ ، المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤٠٩ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٤٥ .

(٦) قال سيبويه في (الكتاب : ٢/ ٥) : « .... فـ(أجمعُ) ههنا بمنزلة (كلُّهمْ) . » .

وقيل[١] : بالعلميّة الجنسيّة ، فهي أعلامٌ لمعنىٰ التأكيد ، كما يضعون لبعض المعاني أعلاماً كغير المعاني كـ(زبور) ونحوه .

واختلف في منعه الصرف ، فذهب الأكثرون[٢] إلىٰ أنّه ممنوعٌ ، وهؤلاء اتّفقوا علىٰ أنّ المانعَ وزنُ الفعل والتعريفُ ، ولا يكون الصفة ؛ لأنّ التأكيد ليس بصفةٍ ؛ لأنّه لا يدلّ علىٰ معنًىٰ في الأوّل .

واختلفوا في التعريف علىٰ النحو المتقدّم ، ورجّحوا العلميّة لأجل منع الصرف ؛ إذ لا عهدَ بغيره يمنع الصرف ، ورُدَّ بأنّه يشبه العلميّة ؛ لكونه بغير أداةٍ في اللفظ ، كـ(سحر) إذا أردته ليومٍ بعينه ، واستدلّوا علىٰ منعه بمنع التنوين ، وفتحه في الجرّ .

وقيل : هو منصرفٌ ، والتنوين إنّما حُذِفَ لأجل توهّم الإضافة ؛ وإبقاء حكمها ؛ إمّا لأنّ تعريفه بالإضافة ، وهو لا يمنع ، وإمّا لأنّه بالعلميّة ، ودخلته الإضافة علىٰ توهّمٍ ، وهي تُقاوِمُ ، وهو فاسدٌ ؛ لما تقدّم من فتحه

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٩٨ ، شرح إيضاح أبي عليّ الفارسيّ للعكبريّ : ٤/ ١٣٩١ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٥ . قال أبو حيّان ـ رحمه الله ـ في (الارتشاف : ٢/ ٦١١) : « وهو اختيار ابن سليمان السعديّ ومحمّد بن مسعود الغزنيّ » .

(٢) المقتضب : ٢/ ٣٤٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٦ ، المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤٠٩

في موضع الجرّ .

وهذه لا تكون صفاتٍ ولا موصوفاتٍ ، ولا يتوسّع فيها كـ(كلّ ، وكلا) ، ولا تثنّىٰ ولا تجمع[1] ؛ أمّا أنّها ليست صفاتٍ فلأنّها لم توضع له ، وأمّا أنّها لا تبتدأ فقال أبو زيدٍ[2] : لأنّ لفظها لفظ ما يدلّ علىٰ الصفة ، كـ(أحمر) بخلاف (كلّ) ، وهو يضعف في الصفة أن تبتدأ ؛ لأنّها تجري علىٰ غير موصوفٍ ، فكان في هذا لا يجوز ؛ لأنّها أضعف من الصفة .

وأمّا أنّها لا تثنّىٰ ولا تجمع فقيل[3] : لأنّها بمنزلة (كلّ) في الدلالة علىٰ الجمع ، وهي لا تثنّىٰ ولا تجمع[4] ، وأيضاً فلا يثنّىٰ لأنّه معرّفٌ تعريف الجنس ، فهو علمٌ لهذا المعنىٰ ، وهو لا يثنّي ولا يجمع ؛ لأنّه في معنىٰ الجنس ، وأيضاً لو ثنّيتَ أو جَمعتَ فإمّا أن تؤكّد به المثنّىٰ والمجموع ، أو لا ، فإن وكّدته لزم أن يكون تأكيد المثنّىٰ له واحدٌ ، وقد تقدّم فساده ،

---

(١) خالف في هذا الكوفيّون والأخفش وابن خروف ، فأجازوا تثنيته وجمعه .

انظر : التسهيل : ١٦٥ ، شرح التسهيل : ٣/ ٢٩٣ ، المساعد : ٢/ ٢٨٩ ، شرح المقدمة الجزوليّة الكبير : ٢/ ٦٧٩ ـ ٦٨٠ ، الارتشاف : ٢/ ٦١١ .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٢٨٩ .

(٣) المصدر السابق : ٢٨٧ .

(٤) الارتشاف : ٢/ ٦١١ .

ويلزم التنكير أيضاً إن كان علماً ، فتجري حينئذٍ النكرة على المعرفة ، ولا يكون ، وإن كان الثاني فلا كلام فيه .

السادس : (أجمعون . وأكتعون . وأبصعون) .

وليست جموعاً ؛ لما تقدّم ، فإمّا أن تكون أعلاماً لتأكيد الجمع على صورة الجمع لتناسُبِ الألفاظِ وتشبيه التأكيد بالصفة ، وهي بمنزلة هذين ؛ لأنّها ليست تثنية هذا ، بل موضوعةٌ للتثنية ، وإمّا أن تكون بمنزلة (الياسمين) و (أُبَيْنون) [١] في أنّه جمعٌ لا واحد له ؛ إذ لا تقول : أُبَيْنٌ ، في تصغير (ابنٍ) ، ويفعلون هذا في الـمُسَلَّمِ كما يفعلونه في الـمُكَسَّرِ كـ(مذاكير [٧٩ب] وملامح) [٢] .

وهذا إمّا أن يكون علماً ، وأعربوه كما يعرب الجمع على أحد الوجهين في التسمية بالجمع [٣] ، وإمّا أن يكون معرّفاً بالإضافة كـ(أجمع) ، وعلى كلا

---

(١) نتائج الفكر في النحو : ٢٨٨ . وفيه : « أبينون : تصغير (أبناء) » . في (الكتاب : ٢/ ١٣٨) : « وفي (بنون) : (أبينون) » ، وانظر : شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٧٠ .

(٢) الخصائص : ١/ ٢٦٧ .

(٣) في ما سمي به من جمع المذكر السالم ثلاثة أوجه لا وجهان كما ذكر المؤلف رحمه الله ، وهي : إعرابه إعراب جمع المذكر السالم ، إجراؤه مجرى (غسلين) . إجراؤه مجرى (عربون) انظر : أوضح المسالك : ٢٦ .

التقديرين[١] فلم تحذف النون إن كان غير منصرف ، وهو الصحيح ؛ لقوّتها ، ولأنّها تنزّلت منزلة حرفٍ من الكلمة ، قال أبو زيدٍ[٢] : ولم تحذف النون للإضافة على مذهبه ؛ لأنّ الإضافة المعنويّة لا تقوى على حذفها بخلاف اللفظيّة .

قيل[٣] : ويدلُّ على أنّه ليس جمع (أجمع) أنّه لو كان على ذلك لقال : (جُمْعٌ) كـ(أصفر ، وصُفْرٍ) ؛ لأنّه يقرب من الصفة ، ولذلك لم يتجوّز به كما في (كلّ) ، ولما قالوا في جمع المؤنّث : (جُمَعُ) ؛ لأنّه ليس جمع مؤنّث (أجمع)[٤] .

وقد قيل : إنّه جمعُهُ ، وجُمِعَ على هذا لأنّه خرج من باب الصفة إلى العلميّة ، وأنّ معناه ليس معناها ، فَجُمِعَ جَمْعَ الأعلام كزيدٍ ، ولا يصحّ ؛ لما تقدّم .

وقال أبو زيدٍ[٥] : إنّما خُصَّ بهذه الصيغة ، وإن لم يكن له واحدٌ ، لأنّه

---

(١) في المخطوطة : (التقدير) .

(٢) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٨٩) .

(٣) قاله العكبريّ في (المتبع في شرح اللمع : ٢/ ٤١٠) .

(٤) في المخطوطة : (أحمر) .

(٥) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٨٨) .

مشبهٌ لأفعلِ التفضيلِ ، وهي تجمع علىٰ (الأفعلون) ، ووجه الشبه أنّ هذه يؤتىٰ بها بعد (كلٍّ) لزيادة التوكيد حيث يكثر التوكيد ، فيكثّر التوكيد لتحقّق الشمول ، فكانت فيه زيادة توكيدٍ كما في أفعل التفضيل زيادةٌ .

قلتُ : وينبغي علىٰ هذا أن تكون معرّفةً بالألف واللام ، وهو يقول بالإضافة ، ويطّرد ذلكَ في (أجمع) إذا أتتْ بعد (كلّ) لتكثير التأكيد أيضاً ، وأمّا ما حكي من قولهم [1] : **(قبضتُ المالين أجمعين)** ، فعلىٰ هذا يجري أيضاً ، لكنّ الأشهر أنّهم لم يضعوا من (أجمع) للتثنية استغناءً بـ(كلاهما) ، ولا يقال : فلنستغن عن (أجمعون) بـ(كلّهم) ؛ لأنّا نقول : ذلك لا يعلّل ، أو نقول إنّما كان ذلك لأنّ التثنية لا تقبل القلّة ولا الكثرة ، فكفىٰ فيها لفظٌ واحدٌ ، والجمع يقبلها ، فإذا كثر احتاج إلىٰ زيادة في التوكيد ، فلم يُكْتَفَ فيها بلفظٍ واحدٍ .

السابع : (جمعاء وأخواتها) .

تعريفها علىٰ ما تقدّم ، ولا خلاف في منع هذه الصرفَ للتأنيث ، وهو تأنيثٌ لفظيّ لـ(أجمع) ، وليس معنويّاً ؛ إذ ليس (أجمع) صفةً حتّىٰ يؤنّث علىٰ (فعلاء) ، وإنّما هي ملاحظةٌ لفظيّةٌ ، وهو أقربُ إلىٰ باب

---

(١) المساعد : ٢/ ٣٨٩ ، الارتشاف : ٢/ ٦١١ .

(أحمر) منه إلىٰ باب (الأفعل) ؛ لعدم الألف واللام ، فلذلك لم يكن علىٰ (فُعْلىٰ) ، ولم يؤنّثوه بالهاء ؛ لأنه قياس النكرات ، وهذا أيضاً لا يثنّىٰ ولا يجمع كما تقدّم .

وأمّا (جُمَعُ ، وكُتَعُ) وأخواتها فالمعدول عنه علىٰ هذه الصيغة حكمه حكم (أجمعون) من الخلاف والتوجيه ، واتّفقوا علىٰ منعه من الصرف إلا علىٰ ما ذكرنا في (أجمع) ، ولا يصحّ ، واتفقوا علىٰ أنّ علّته العدل والتعريف فيه ما تقدّم .

ورجحت الإضافة هنا ؛ لأنه جمعٌ في المعنىٰ ، والجمع لا يكون علماً ، واختلفوا في العدل ، فقال قومٌ [1] : هو معدولٌ من (فُعْلٍ) ؛ لأنه جمعُ (جمعاء) ، وجمعُها (جُمْعٌ) أو (جمعاواتٌ) ، وهو الأصل ، ثمّ عُدِلَ عنه إلىٰ (فُعَلٍ) ، ورُدَّ عليهم بأنه للصفة ، والتأكيد ليس صفةً ، وأجابوا أنه فيه معنىٰ الصفة ؛ لأنه تابعٌ ، ولا يفيد كلّيّةً فيما تقدّم ، ولأنه يراعىٰ اللفظ كما روعي في تأنيثه علىٰ (فعلاء) علىٰ قياس (أحمر) ، والعدل إنّما وقع عن التكسير ؛ لأنّ المناسب عدلُ الشيء عن شبيهه ، ولأنّهم قد

---

(١) هذا رأي الأخفش والزجاج والسيرافيّ ، والصيمريّ ، والعكبريّ .

انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٠ ، التبصرة والتذكرة : ٢/ ٥٦١ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٩٧ ، شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٤٧٥ ، الارتشاف : ١/ ٤٣٥ .

جمعوا العلم كذلك ، فأحرىٰ في التأكيد ، قالوا في (الأحوص) : حُوصٌ ، ولأنّه قد ثبتَ العدلُ في كلامهم من (فُعْلٍ) إلىٰ (فُعَلٍ) ، قالوا [٨٠أ] : ثلاثٌ دُرَعُ ، جمع (درعاء) ، والقياس : دُرْعٌ ، بالسكون ، ولم يثبت العدل من (فَعالىٰ) إلىٰ (فُعَلٍ) .

وقيل[١] : هو معدولٌ عن (فَعالىٰ) ؛ لأنّ (فعلاء) اسماً تكون علىٰ ذلك ، كصحراء ، وصحارىٰ ، والتوكيد أقربُ إلىٰ الأسماء من الصفات ، فكان معدولاً عنه ، ويظهر من كلام أبي زيدٍ[٢] أنّه جمع (الفُعْلىٰ) ؛ لأنّها بمنزلة (أجمعون) في أنّها تأتي لكثرة التوكيد ، فيكون من باب التفضيل ، فلمّا وكّد بالجمع المؤنّث ، ودخله معنىٰ التفضيل وكّد بجمع (الفُعْلىٰ) ، وهو (الفُعَلُ) كالفُضلىٰ والفُضَلِ ، فلا يكون معدولاً عنده ، وهي عنده بمنزلة (سحر)[٣] ، وينبغي أن تكون (أجمع) بمنزلتها .

---

(١) هذا رأي الفارسيّ .

انظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٩٧ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٤٣ ، البسيط لابن أبي الربيع : ١/ ٣٦٩ ، الارتشاف : ١/ ٤٣٥ ، تذكرة النحاة : ١٠٦ .

(٢) قال السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ٢٨٨) : « وأمّا (فُعَلُ) فإنّما هو جمعٌ لـ(فُعْلىٰ) بضم الفاء » .

(٣) المصدر السابق : ٢٨٩ .

الثامن : [ألفاظ غير أصيلة في التوكيد] :

إنّ هذه الألفاظ المؤكّدة قد جرت مجراها ألفاظٌ متصرّفةٌ لم توضع في أصلها للتوكيد كهذه ، أمّا ما يكون للتحقيق فكـ(الشخص) (الحقيقة) ، تقول : رأيتُ زيداً شخصَهُ ، وعاينتُ الشيء حقيقته ، وأمّا ما يجري مجرىٰ الشمول فـ(جميعٌ) ، وهي متصرّفةٌ ، ومنه : السهل والجبل ، والضرع والزرع ، والليل والنهار ، والظهر والبطن ، تقول : مُطِرْنا السهلُ والجبلُ ، والليلُ والنهارُ ، وضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ[١] ، أي : مُطِرَتْ بلادُنا ، وزمانُنا ، علىٰ التوسّع ، كأنّك قلت : مُطِرَتْ بلادُنا كلُّها ، وقال بعض النحويّين[٢] : إنّها علىٰ التأويل البدليّ في التوكيد ، علىٰ ما نذكره ، وتأوّل قول سيبويه[٣] في ذلك ، وأنّه لا يريد الحقيقيّ ، وابن الرمّاني[٤] وابن جنّي وغيرهما حملوه علىٰ البدل الاشتماليّ إمّا جوازاً أو لزوماً ، وجوّز ابن السرّاج الأمرين[٥] .

---

(١) الكتاب : ١/ ٧٩ .

(٢) هو قول الخليل كما في (الكتاب : ١/ ٧٩) .

(٣) الكتاب : ١/ ٧٩ .

(٤) شرح الكتاب له : ١/ ٥١ ب .

(٥) الأصول في النحو : ٢/ ٥٣ .

وأمّا : ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرِّجلُ ، فيكون تأكيداً بدليّاً [١]، وأنكر ابن السرّاج[٢] أن يكون تأكيداً حقيقيّاً ؛ لأنّه لا يعمّ إلا أن يتأوّل ذلك ، وكأنّه عُبِّرَ عنه بالغايتين ، وكذلك : خابَ النّاسُ صغيرُهم وكبيرُهم ، وجوّز هذا على التأكيد[٣]، ولا فرق .

ومنه أسماء العدد من ثلاثة إلى عشرة في لغة بني تميم[٤]، تقول : لقيتُ القوم ثلاثتهم ، وأربعتهم .... إلى العشرة ، فإذا جاوزوها ففيه خلافٌ[٥]، منع طائفةٌ[٦]، وجوّز طائفةٌ ، منهم الأخفش[٧]، والمجيزون اختلفوا في المميّز ، فمنهم من يضيفُ[٨]، فيقول : أحد عشرهم ، وهو ضعيفٌ ؛ لخروج التمييز عن أصله ، ومنهم من يحذفه ، ومنهم من يبقيه

---

(١) الكتاب : ١/ ٧٩ ـ ٨٠ .

(٢) الأصول في النحو : ٢/ ٥٤ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الكتاب : ١/ ١٨٧ ، التسهيل : ١١٨ .

(٥) البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٩٩ .

(٦) هم البصريّون كما في (الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٣٠٩) .

وانظر : الكتاب : ٢/ ٥١ ، المقتضب : ٢/ ١٧٩ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٣٤ .

(٧) وافقه الكوفيّون كما في (الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٣٠٩) .

(٨) هذا رأي الفرّاء . انظر : معاني القرآن : ٢/ ٣٣ ـ ٣٤ .

على ما كان[١] .

وإنّما كان تأكيداً ، لا بدلاً ، لأنّ (الثلاثة) هم (القوم) ، لا بعضهم ، فكأنّك قلت : (كلّهم) ، وجوّزوا هذه الإضافة ؛ لجعلهم (الثلاثة) بمنزلة (كلّ) ، وأيضاً مراعاةً للفظ (الثلاثة) والمضاف ؛ لأنّه ليس بضرورة لفظه يعطي أنّ المضاف إليه هو المضاف ، ولم يقولوا : (اثنينهما) ؛ لما فيه من التثنيتين ، ولا يكون صفةً ، فيقال : إنّ العدد قد يكون صفةً ؛ لأنّا نقول : الصفة لا تضاف إلى الموصوف ، ولأنّهم راعوا اللفظ ، ولا معنى للصفة فيه ؛ لعدم اشتقاقه ، وقد ذهب يونس[٢] إلى جواز الوصف به ، وأمّا أهل الحجاز[٣] فينصبون ، تقول : مررتُ بالقومِ ثلاثتَهم ، وهو على معنى المصدر ، ويونس يجعله على الحال ، وقد تقدّم في بابه .

---

(١) المقرّب : ١/ ٣٠٩ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٣٤ ، الارتشاف : ١/ ٣٦٦ .

(٢) الكتاب : ١/ ١٨٩ .

(٣) الكتاب : ١/ ١٨٧ .

الفصل الثالث

في المؤكَّد

والمؤكَّدُ بهذه الألفاظ هي الأسماء وحدها ، ولا كلّ الأسماء ، بل الأسماء التي ليست بمعنى الفعل ، ولا في قوّته ، كأسماء الفعل واسم الفاعل ؛ لأنّها كأنّها أفعالٌ ، والتي ليست بأسماء تأكيدٍ ؛ لأنّ الشيء لا يؤكّدُ نفسه ، وكذلك الأسماء المتضمّنة للحروف كـ(أين ، وكيف) ونحوها ؛ لأنّ الحرف لا يوّكد بهذه ، وفيها معنى الحروف ، وذلك بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون قد اكتفي بما حصل لها من الإيضاح [٨٠ب] والبيان في الذات كيف كانت ، فلا تؤكّد إلا بعد الاكتفاء ، فلذلك لا تكون النعوت بعد التوكيد ، وإنّما يكون بعدها البدل وعطف البيان ؛ لأنّها خارجة عن ذات الأوّل ؛ إذ لا يتخيّل فيه اشتراكٌ ، بخلاف النعوت ، فإن كانت نعوتٌ فلا بدّ من تقديمها على التأكيد ، ثمّ تأتي بالتأكيد بعدها ؛ لأنّه في المعنى متمّمٌ للأوّل تتميماً[1] قريباً من الذات .

والثاني : أن تكون معارف ، وهو مذهب البصريّين[2] ، فلا تؤكَّدُ النكرة ؛

---

(١) في المخطوطة : (تميماً) .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٥١ .

لوجوهٍ[1] :

أحدها : أنّ رفع المجاز لا يكون إلا بعد معرفة الذات ، والنكرة لا تعطي ذلك على الكمال ؛ وإنّما قلنا : إنّه (لا يكون إلا بعد معرفة الذات) لأنّ المجاز نقلٌ من موضوعٍ إلى موضوعٍ آخرَ ، فلا بدّ من تعيّن الأصل حتّى يصحّ التجوّز .

والثاني : أنّ التأكيد رفعُ احتمالٍ خارجٍ عن الذات ، والاحتمال لا ينقدح إلا بعد معرفة الذات .

والثالث : أنّ ألفاظ التوكيد معارفُ كما تقدّم ، والمعرفة لا تتبع النكرة كالنعت .

وقال الكوفيّون[2] : إنّ ألفاظ العموم تؤكّد بها النكرات المتبعّضة المعلومة المقدار كالحول والسنة والشهر واليوم ؛ لأنّ الوجه الأوّل والثاني لا يبطلانه ؛ لأنها معلومة الذات ، وأمّا الثالث فلأنّ ضميره عائدٌ عليه ، فحكمه كحكمه ، نحو : ربَّ رجلٍ وأخيه ، وهذا على قول من يقول بالإضافة ، وأنشدوا :

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٥٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٩٥- ٣٩٧ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٥٤ .

قد صرّتِ البكرةُ يوماً أجمعا [١]

وقال :

يا ليتني كنتُ صبيّاً مرضَعا

تحملني الذلفاء حولاً أكتعا

إذا بكيتُ قبّلتني أربعا

إذاً أظلُّ الدهر أبكي أجمعا [٢]

أمّا قوله : قد صرّتِ البكرةُ يوماً أجمعا

فقيل : هو شاذٌّ [٣] ، أو محمولٌ على البدل [٤] ، وفيه شذوذٌ أيضاً في

---

(١) بيت من مشطور الرجز غير منسوب إلى قائل في :

أسرار العربيّة : ٢٩١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٥٥ ، المفصّل : ١٤٧ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٤٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٨ ، ضرائر الشعر له : ٢٩٤ ، المقرّب : ١/ ٢٤٠ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٩٥ ، الخزانة : ١/ ١٨١ .

(٢) في المخطوطة قافية الثاني : (أجمعا) ، والتصحيح من المصادر الآتية . وهي أبيات من مشطور الرجز لأعرابيّ غير مسمّى ، في :

العقد الفريد : ٣/ ٤٦٢ ، المقرّب : ١/ ٢٤٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٨ ، ضرائر الشعر له : ٢٩٤ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٩٣ ، المغني : ٨٠٠ ، شرح أبياته : ٧/ ٢٨٥ ، الخزانة : ٥/ ١٦٨ .

(٣) قاله ابن جنّي في (التنبيه على مشكلات الحماسة : ١٤٧ أ) .

(٤) قاله ابن عصفور في (شرح الجمل : ١/ ٢٦٩) .

إخراجه إلى البدل[1] .

وأمّا قول الآخر :

أرمي عليها وهي فرعٌ أجمعُ

وهي ثلاثُ أذرعٍ وإصبعُ[2]

فقيل[3] : هو تأكيدٌ للمبتدأ ، وهو المضمر ؛ لأنّه اضطرّ ، ففصلَ ، وقيل[4] : في (فرعٌ) ضميرٌ مرفوعٌ .

وأمّا قوله :

إذا القعودُ كرَّ فيها حَفَدا

---

(١) المصدر السابق .

(٢) بيتان من مشطور الرجز لحميد الأرقط .

انظر : إصلاح المنطق : ٣١٠ ، شرح أبياته : ٥١٢ ، المذكّر والمؤنّث للفرّاء : ٧٧ ، التكملة : ٨٨ ، الخصائص : ٢/ ٣٠٧ ، شرح شواهد الإيضاح : ٣٤١ ، إيضاح شواهد الإيضاح : ١/ ٥٠٢ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٥٠٤ ، الخزانة : ١/ ٢١٤ .

(٣) قاله العكبريّ في (شرح إيضاح أبي عليّ الفارسيّ : ٣/ ١٣٨٨) .

(٤) إيضاح شواهد الإيضاح : ١/ ٥٠٣ .

يوماً جديداً كلّه مـطّرَدا[١]

فهو مرجوعٌ على توكيد الضمير في (جديد) ، وقيل : منه قوله :

ثلاثٌ كلّهنَّ قتلتُ عمداً   فأخزى اللّه رابعةً تعودُ[٢]

وقيل[٣]: هو على الابتداء[٤]، وأمّا النصبُ فعلى الفعل بعده .

والثالث : أن يكون معتمداً عليه ؛ لأنّه إن لم يكن كذلك فلا فائدة في رفع اللبس عنه ، فلا تقول : جاءني غلامُ الزيدين كلاهما ، إلا أن يكون المضاف مقصوداً ، مثل أن يكون جواباً لمن أنكر الشركة في الملكين ، فيفيد

---

(١) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين إلى قائل في :

أسرار العربيّة : ٢٩٠ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٥٢ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٤٥ ، الخزانة : ٥/ ١٧٠ .

(٢) بيت من البحر الوافر غير منسوب إلى قائل في :

الكتاب : ١/ ٤٤ ، معاني القرآن للأخفش : ٢٥٢ ، تحصيل عين الذهب : ١٠٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ١٣٩ ، نتائج الفكر في النحو : ٤٣٦ ، تخليص الشواهد : ٢٨١ ، تذكرة النحاة : ٦٤١ ، الخزانة : ١/ ٣٦٦ .

(٣) الكتاب : ١/ ٤٤ ، شرح التسهيل : ١/ ٣١١ـ٣١٢ .

(٤) في المخطوطة حاشيةٌ نصّها : « وقال الأعلم : (ثلاثٌ) مبتدأ ، خبره محذوفٌ تقديره : لي ثلاثٌ ، و (كلّهنّ) وما بعده جملة ابتدائيّة في الموضع الصفة لـ(ثلاث) ، على تقدير : قتلتهنّ » .

حينئذٍ ، فلا بدّ أن يكون معتمداً عليه ، ولا يجوز تأكيد المضاف ، نحو : ضربتُ غلام زيدٍ نفسه ، أو : غلام القوم أجمعين ، قال الأخفش[١] : فتقول : رأيتُ الرجلين كليهما ، ولا تقول : رأيتُ أحد الرجلين كليهما[٢] ؛ لأنّك إذا ذكرت الحكم مقروناً بالدليل عليه أزلتَ الإبهام ، وإذا ذكرته وحده فقد يتوهّم عليك اللفظ في الفعل ، يريد أنّ التثنية تحتمل المجاز ، فإذا ارتفع لم يحتج إلىٰ تأكيدٍ ؛ فالرجلان يحتمل أن تريد أحدهما مجازاً في قولك : رأيت الرجلين ، فرفعته بالتأكيد ، فأمّا إذا قلتَ : رأيتُ أحد الرجلين ، فقد عُلِمَ أنّ (أحد) شيء لا يمكن أن يكون مضافاً إلىٰ واحدٍ حتّىٰ ترفعه ، فارتفع اللبس ، فقد ذكرت معه دليله ، بخلاف مجرّد التثنية.

ثمّ نقول : إنّ الأسماء لو كانت فيها هذه الشروط لا تخلو إمّا أن تكون متجزّئةً متبعّضةً ، أو لا ، فما [١٨١أ] لا يكون لا يؤكّد إلا بالنفس وحدها كـ(الآن ، واللحظة) ونحوها ، تقول : ضربتُ زيداً في هذا الآنِ نفسِهِ .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٢٩٠ .

(٢) عزا أبو عليّ الفارسيّ في (لشيرازيّات : ١٦٤ ب) منع هذا إلىٰ البصريّين والكوفيّين . وقال الفارسيّ : « وحكىٰ أبو إسحاق عن محمّد بن يزيد أنّه كان يقول : أجيز ذلك كلّه ؛ وذلك أنّي أفيد بقولي : (كليهما) أنّي لم أر أحد ثلاثة ، وأحد عشرة ، فقد صار في (كليهما) فائدةٌ » .   وانظر : الارتشاف : ٢/ ٦٠٨ .

وأمّا المتجزّئ فإمّا أن تكون النسبة من شأنها أن تصلح لجزءٍ جزءٍ منه ، أو لا تصلح بحسب المفهوم ، فإن لم تصلح فلا تؤكّد بألفاظ العموم ، كقولك : قتلتُ زيداً كلَّه ، وقام زيدٌ [كلّه][1] ؛ لأنّ القتل لا ينسب إلى جزءٍ جزءٍ منه بحسب المفهوم ، وإن كان زيدٌ متجزّئاً في نفسه .

وإن صلح فإمّا على جهة الوجوب ، أو الاحتمال ، فإن كان على جهة الوجوب كقولك : اختصم الزيدان كلاهما ، فإنّه من المعلوم أنّ الاختصام ضروبه النسبة إلى كلّ واحدٍ منهما ، فقد اختُلِفَ فيه ، فذهب بعضهم[2] إلى منعه محتجّاً بأنّه لا احتمال هنا بالنظر إلى الشمول ، فلا يكون فيه ، ولأنّه يصير التوكيدُ توكيداً ، ولا يكون ، وقيل[3] : إنّه يجوز كما يجوز : ضربتُ الزيدين كلّهم أنفسهم أعينهم ، ولا احتمال فيه ، ولا يقال : إنّ الجمع الكثير يؤكّد بالكثير ؛ لتوهّم الشذوذ لكثرته ؛ لأنّا نقول : يكون

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) هم الفرّاء وهشام والفارسيّ ، وتابعهم الحريريّ في (درّة الغوّاص في أوهام الخواص : ٣٥) وابن عصفور في (شرح الجمل : ١/ ٢٧٠) .

انظر : المسائل البصريّات : ٢/ ٨٩١ ، المساعد : ٢/ ٣٨٦ .

(٣) هذا قول الجمهور .

انظر : المقتضب : ٣/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣ ، هشام بن معاوية الضرير : حياته . آراؤه . منهجه : ٢٨٥ .

في الواحد ، نحو : ضربتُ زيداً نفسه عينه ، وله أن يقول : وإنّما يكون في الواحد حيث تكثر احتمالات الغير ، فيرفعها بألفاظٍ كثيرةٍ .

وقد قيل[1] : إنّ المثنّى يدخل فيه المجاز ، فتقول : قام الزيدان ، وأنت تريد أحدهما ، كقوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ ﴾ [الرحمن: ٢٢] ، وكقوله : ﴿ نَسِيَا حُوتَهُمَا ﴾ [الكهف: ٦١] ، ونحوه ، فيحتاج إلى التأكيد .

فإن كان على الجواز فإمّا أن يكون متبعّضاً بالأجزاء أو بالجزئيّات ، فإن كان بالأجزاء جاز التوكيد بألفاظ الذات وبألفاظ الشمول المفردة ، كـ(كلّ ، وأجمع ، وجمعاء) وأخواتهما ، نحو: صمتُ اليومَ كلَّهُ ، واليوم أجمعَ ، وقد قيل : إنّه إن كان ممّن يعقل فلا يؤكّد إلا بـ(كلّ) ، وإن كان ممّا لا يعقل وكّد بهما ، فلا تقول على هذا : ضربتُ زيداً أجمعَ ، فإن كان فهو متأوّلٌ على البدل .

وأمّا إن كان من الجزئيّات فيؤكّد بـ(كلّ) وألفاظ الشمول المجموعة كـ(أجمعين) وأخواته ، و (جُمَعَ) وأخواته ؛ قيل : وإنّما كان ذلك لأنّ الاجتماع يكون للأجزاء ، فكان فيها لفظ الجمع .

---

(١) قاله الفرّاء وهشام والفارسيّ ، وتابعهم ابن عصفور في (شرح الجمل : ١/ ٢٧٠) .
انظر : الشيرازيّات : ٦٤ ب ، الارتشاف : ٢/ ٦٠٨ ـ ٦٠٩ ، هشام بن معاوية الضرير : حياته . آراؤه . منهجه : ٢٨٥ .

ثـمّ هـذه الأسمـاء والأقسـام إمّا أن تـكـون أسـماءً ظاهـرةً ، وإمّـا مضـمـرةً ، والمضمرة إمّا متصلة ، أو لا ، والمتّصل إمّا مرفوعٌ ، أو لا .

فأمّا ما عدا المضمر المرفوع فيكون تأكيده مطلقاً بغير شرطٍ بأيّ ألفاظِ للتأكيد كانت فيه جائزة على ما تقدّم .

وأمّا المرفوع سواء كان مستتراً أو غير مستترٍ فإمّا أن تحقّق ذاته ، أو تريد شموله ، فإن أردت شموله جاز بغير شرطٍ ، نحو : قاموا كلّهم ، ومررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون[1] ، ونحوه ، وأمّا إن أردت تحقيقه بالنفس ونحوه فلا يكون إلا بعد أن تؤكّده بمنفصلٍ ، نحو : قمتَ أنت نفسُكَ ، ورويدكم أنتم وعبدالله[2] ، واضربْ أنت نفسك زيداً ؛ وإنّما كان ذلك لأنّ الأسماء التي يعمل فيها الفعل حكمها حكم المنفصل ، أو هي منفصلةٌ ما عدا المرفوع المتّصل ، فإنّه في حكم جزءٍ منه ، ألا تراهم غيّروا له آخر الفعل ، فقالوا : ضربْتُ .

وألفاظ التأكيد منها [٨١ب] ما هو متمّمٌ ، وهو (كلّ) وأخواته ؛ لأنّها لا تكون إلا تابعةً ، إلا (كِلا) إذا تجوّز بها .

ومنها ما لا يكون تماماً بذاته ، بل إذا تجوّز به ، كالعين والنفس ، فكرهوا

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٣٢ .

(٢) الكتاب : ١/ ١٢٥ .

أن يتمّموا جزء الفعل بما لا يكون تماماً بوضعه ، وتمموه بما لا يكون غير تمام، كـ(كلّ) ، ولـمّا احتاجوا إلىٰ تأكيد النفس أكّدوه بمنفصلٍ حتّىٰ لا يكون جزءاً ، ثمّ أكّدوا الثاني ، أو أكّدوا الأوّل ؛ لقوّته بالثاني .

وقيل[1] : إنّما كان للّبس في قولك : خرجتْ نفسُها ، فيحتمل الفاعل ، فإذا أكّد ذهب الاحتمال ، فلزم .

وهذا التأكيد هو تأكيدٌ لفظيٌّ كما تقدّم ؛ فإنّ قولك : ضربتُ أنا ، لـمّا لم تتمكّن من ضمير لفظيٍّ متّصلٍ فصلتَ ضرورةً ، وقد تقدّم لنا أنّ التأكيد اللفظيّ قد يكون بما هو في معناه ، وكذلك : ضربتُكَ إيّاك ، يصحّ أن يكون من هذا القبيل ، ولا يقال : فإنّ ما فررتم منه هو موجودٌ ، وهو تأكيده بما ليس جزءاً ولا متمّماً ؛ لأنّا نقول : هو وإن لم[2] يكن جزءاً فهو الأوّل في المعنىٰ ، فقويَ .

---

(١) البديع في علم العربيّة : ١/٣٣٦ .

(٢) في المخطوطة : (كلم) .

الفصل الرابع

الجامع

اعلمْ أنّ العامل في التوكيد هو الأوّل ؛ لأنّه من تمامه كالنعت ، وكما قلنا في النعت : إنّه لا يلزم فيه أن يليه العامل ، فكذلك هذا ، ولا يقال أيضاً : لو عمل فيه لتقدّم عليه ، لكنّه لا يتقدّم ، فلا يعمل فيه ؛ لأنّا نقول : منع منه مانعٌ كما تقدّم في النعت ، وألفاظ التوكيد كلّها لا تليها العوامل ، أمّا ما فيه الشمول فما عدا (كلّ) لا تصحّ فيه الولاية ، وأمّا (كلّ) فإذا كانت تأكيداً لا تصحّ الولاية ، وتضعف فيها الولاية عند التجوّز ، وكونها غير مؤكّدة .

وأمّا ما يكون للذات فلا يكون حين كونها تأكيداً ، ويجوز ؛ لا علىٰ ضعف الولاية حين كونها غير تأكيدٍ .

والتأكيدُ يجري مجرىٰ النعت في لزوم الإتباع في التعريف وضدّه ، والإفراد وضدّه ، والتذكير وضدّه ، وأمّا الإعراب فعلىٰ ما تقدّم في النعت من الإتباع علىٰ جهة الجواز والوجوب والقطع أيضاً علىٰ ذلك ، فمن أسباب وجوب القطع اختلاف العاملين ، كقولك : مررتُ بزيدٍ ، وأتاني

أخوه ، أنفسُهما ، رفعاً ونصباً على القطع[١] ، فما كان منها لا يصحّ أن يكون غير تابعٍ قُدِّرَ له متبوعٌ محذوفٌ ، وما صحّ لم يلزم فيه ذلك كـ(كلّ) .

وأمّا تقديم التأكيد على المؤكّد : أمّا اللفظيّ فيجوز ؛ لأنّه لا يتعيّن ، كقولك : ضربتُ ضربتُ زيداً ، وأمّا في غيره فإن كان لا يستعمل إلا تابعاً لم يجز تقديمه ، كـ(أجمعون) ونحوه ، وأمّا ما كان من هذه الألفاظ قد يكون غير تابعٍ فيجوز تقديمه على المؤكَّد ، ويستعمل على الإضافة ، فتقول : قبضتُ كلَّ مالك ، والأصل : مالَكَ كلَّه ، ويحتمل أن يكون منه قولهم : (**كلُّ الصيدِ في جوفِ الفرا**)[٢] ، ولا يحتاج إلى تقدير الأجزاء كما تقدّم ، ولا تقول : أجمعَ مالك ؛ لأنّه لا يتجوّزُ به كـ(كلّ) .

ولا يجوز الفصل بين التأكيد والمؤكّد إلا على ضعفٍ ؛ لأنّه كالنعت ، قال :

إذا بكيتُ قبّلتني أربعا

إذاً أظلُّ الدهرَ أبكي أجمعا[٣]

وقد أجازوه في اللفظيّ ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ لآياتٍ ﴾

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٤٧ .

(٢) سبق تخريجه في (ص : ٥٣٦) .

(٣) سبق تخريجهما في (ص ٦٤٠) .

الثانية في الجاثية[١]، وجعلوها تأكيداً للأولىٰ[٢]؛ لأجل العطف علىٰ عاملين .

ويجوز حذفُ المؤكَّدِ من اللفظ إذا فُهِمَ المعنىٰ[٣]، كما في المضمر المستتر، نحو: مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون[٤]، وفي غير الضمائر تقول: مررتُ بزيدٍ، وأتاني أخوه، أنفسُهما، والتقدير: هما صاحباي أنفسهما، وكذلك انتصب علىٰ معنىٰ: أعنيهما أنفسَهما، وكذلك تأوّله سيبويه[٥].

وأمّا حذف التوكيد نفسه فلا يكون؛ لأنّ رفع الاحتمال لا يكون بالتقدير والمعنىٰ .

[٨٢أ] واختلفوا في عطف التوكيدات بعضها علىٰ بعضٍ بحروف العطف، فمنعه بعضهم[٦]، وهو المشهور؛ لأنّه هو الأوّل بعينه من غير زيادة،

---

(١) من قوله تعالىٰ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَٰوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٣﴾﴾ [الجاثية: ١٣].

(٢) يريد قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِي السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾﴾ [الجاثية: ٣].

(٣) هذا مذهب الخليل وسيبويه والمازنيّ .

انظر: (المساعد علىٰ تسهيل الفوائد: ٢/ ٣٩٢ـ٣٩٣).

(٤) الكتاب: ١/ ٢٣٢ .

(٥) الكتاب: ١/ ٢٤٧ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٠٣، شرح الكافية للرضيّ: ١/ ٣٣٣ .

بخلاف النعت ؛ لأنّ في كلّ صفةٍ زيادةً ، والشيء لا يعطف على نفسه ، وقد أجازه بعضهم ، وقال الشيبانيّ : يجوز كما يجوز عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظ ، كقوله :

وهندٌ أتى من دونها النأيُ والبعدُ[1]

وقوله :

وقد أدرك سنّي ومولدي حُجُرا [2]

وأنكر جوازه بغير حرفٍ ؛ لأنّ الشيء الواحد لا يتكرّر ثلاث مرّاتٍ ، وفيه نظرٌ ؛ لأنّ التأكيد اللفظيّ ينقض عليه ، وقد ورد في الحديث :(**فنكاحها**

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل للحطيئة ، وصدره :

الا حبّذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ

انظر : ديوانه : ٦٤ ، معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ١٨٥ ، الصاحبي : ٩٧ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٢٣٤ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ١/ ١٠ ، ٧٠ ، اللسان : (سند) ٣/ ٢٢٣ ، همع الهوامع : ٢/ ٨٨ ، الدرر اللوامع : ٢/ ١١٥ .

(٢) بيتٌ من البحر المنسرح للربيع بن ضبع الفزاريّ ، أوّله :

ها أنا ذا آمل الخلود

ويروى : (عقلي ومولدي حجرا) .

انظر : حماسة البحتريّ : ٢٠١ ، نوادر أبي زيد : ١٥٩ ، المقتضب : ٣/ ١٨٣ ، أمالي المرتضى : ١/ ٢٥٥ ، الاقتضاب : ١/ ١٩٧ ، الخزانة : ٧/ ٣٨٤ .

باطلٌ) ثلاث مرّاتٍ[١] .

وإذا تكرّرتْ هذه فلا يكون أحدهما تابعاً للآخر وتأكيداً له ؛ لأنّ التأكيد لا يؤكّد ؛ لأنّه يعطي الشمول في غيره ، فلا شمول فيه ، وكذلك في غير الشمول ، فلا بدّ أن يكون الجميع للأوّل ، وقال الشيبانيّ[٢] في قوله تعالىٰ : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الحجر : ٣٠] : إنّ أجمعين رفعتْ مجازاً في (كلّ) ؛ لأنّ (كلّ) قد يراد بها الأكثر ، ثمّ كذلك تبقىٰ فيه بقيّةٌ حتّىٰ تستوفيَ الألفاظ ، فلا تبقىٰ ، وفيه نظرٌ ؛ وهو أنّ ذلك إنّما يكون عند التجوّز بها ، وأمّا في (كلّ) حالَ كونها تأكيداً ، فلا يُسلّم ، وقيل[٣] : إنّ ﴿ أَجْمَعُونَ ﴾ يدلّ علىٰ كونهم مجتمعين غير متفرّقين ، بخلاف (كلّ) .

وَرُدَّ بقوله تعالىٰ : ﴿ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾[هود : ١١٩]

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٥٨٦) .

(٢) انظر : المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ٢/ ٣٨٦ .

(٣) قاله المبرّد والفرّاء .

انظر : الانتصار لسيبويه علىٰ المبرّد : ١٠٧ ـ ١٠٨ ، معاني القرآن وإعرابه للزجّاج : ٣/ ١٧٩ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٤١٣ ، المحرّر لابن عطيّة : ١٠/ ١٢٨ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٠٣ ، المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ٢/ ٣٩٦ .

مع أنّهم متفرّقون ، وقد يقال : إنّ الشيء قد يؤكّد تأكيداً ، وإن كان مجازاً لتقريبه وإلحاقه بالحقيقة ، كقولك : قالتِ العقربُ قولاً [١] ، وقوله :

وَعَجَّتْ عجيجاً من جُذامَ المطارفُ [٢]

وتكرار التأكيد يحمل على ذلك ، لكنّ الجميع للأوّل ، وحينئذٍ إمّا أن يتكرّر لرفع توهّمٍ يبقى فيه بعد التوكيد الأوّل ، أو يفيد ما أفاده التأكيد اللفظيّ من الإسماع والتنبيه على أنّه لم يتقدّم له غلطٌ في الشمول ، أو تكون التوكيدات كتوكيدٍ واحدٍ عند كثرة المؤكّدات ؛ فإنّ الشيء إذا كَثُرَ كثرت مؤكّداته مقابلةً للكثرة بالكثرة ، أو تكررتْ لا لفائدة ، يبطلُ الآخِرُ ، ويحتمل الباقي ، ولعلّ منع التكرار عند الشيبانيّ إنّما يكون عند عدم

---

(١) مثله قول الشاعر :

قالت الضفدعُ قولاً فَسَّرَتْـهُ الحكماءُ

في فمي ماءٌ وهل ينـ ـطق من في فيه ماءُ

انظر : زهر الأكم في الأمثال والحكم : ١/ ١٥٨ .

(٢) عجز بيت من البحر الطويل لحميدة بنت النعمان بن بشير الأنصاريّ ، وقيل : هي هند ، وصدره :

نبا الخزُّ عن رَوْحٍ وأنكرَ جِلدهُ

انظر : الكتاب : ٢/ ٢٥ ، المقتضب : ٣/ ٣٦٤ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٧٧ ، تحصيل عين الذهب : ٤٥٩ ، معجم الأدباء : ١١/ ٢٠ ، سمط اللآلي : ١٨٠ .

الفائدة ، ولا فرق فيه ، سواء كان بالحرف ، أو لا بالحرف ، وعلىٰ هذا يجري التكرار اللفظيّ .

وأمّا حال هذه الألفاظ في تبعيّة بعضها لبعض : أمّا ما فيه الشمول فينقسم :

إلىٰ ما يكون تابعاً ليس إلا . فلا تكون إلا مع غيرها ، كـ(أبصع ، وأبتع) ، ولا يبالي من زادهما [1] أيهما قدّم علىٰ أخيه [2] .

وإلىٰ ما تكون غير تابعة ليس إلا ، أي : تكون في أوّل مراتب التوكيد ، وهي (كلّ) .

وإلىٰ ما يكون تابعاً وغيرَ تابعٍ ، وهي ما عداها ، أعني : (أجمع ، وأكتع) ، وقد قيل [3] : إنّهما تابعان لـ(كلّ) ، وأنشدوا :

ترى الثورَ فيها مُدْخِلَ الظلِّ رأسَهُ
وسائرُهُ بادٍ إلى الشمسِ أجمعُ [4]

---

(١) انظر ما سبق في (ص :)

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٦ .

(٣) المصدر السابق : ١/ ٢٦٧ .

(٤) بيت من البحر الطويل غير منسوب إلىٰ قائل في :

الكتاب : ١/ ٩٢ ، معاني القرآن للفرّاء : ٢/ ٨٠ ، تأويل مشكل القرآن : ١٩٤ ، الأصول في النحو : ٣/ ٤٦٤ ، أمالي المرتضى : ١/ ٢١٦ ، تحصيل عين الذهب : ١٥٠ ، البديع في علم العربيّة : ١/ ٣٣٧ ، الهمع : ٢/ ١٢٣ ، الخزانة : ٤/ ٢٣٥ ، الدرر اللوامع : ٢/ ١٥٦ .

وقيل[١] : هو على البدل ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنّه خروجٌ عن أصله ، والظاهر أنّ (أجمع) يكثر كونها بمنزلة بخلاف (أكتع) ، كقوله تعالى : ﴿ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ [هود : ١١٩] .

وأمّا ما هو للتحقيق فكلُّها سواءٌ ، والأحسنُ تقديم النفس .

وأمّا إذا اجتمعتْ ألفاظ الشمول فـ(كلّ) أولى بالتقدّم ، أو يجب ، [٨٢ب] ثمّ (أجمع) ، ثمّ (أكتع) ، ثمّ (أبصع) و (أبتع)[٢] .

وأمّا التأكيد للحقيقة مع تأكيد الشمول فيتقدّم الحقيقيّ على الآخَرِ ، تقول : رأيت الزيدين أنفسهم كلّهم ، لا يكون العكس[٣] ، وقيل : الأحسن تقديم تأكيد التحقيق ، وفيه نظرٌ ، ثمّ تأتي نسقاً إلى آخرها ، فإن لم تأت بعد التحقيق بـ(كلّ) أتيت بـ(أجمع) ؛ لأنه لا يخرج عن التبعيّة ، فإن لم تأت به أتيت بـ(أكتع) ، فإن لم يكن فلا يجوز أن تأتي بغيره ؛ لأنّه تابعٌ لما قبله على التعيين بمنزلة : (حسن بسن)[٤] . وقيل[٥] : إنّ (أكتع) كذلك

---

(١) قاله ابن عصفور في (شرح الجمل : ١/ ٢٦٧) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٦ .

(٣) المصدر السابق ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٤٦ .

(٤) كشف المشكل في النحو : ٢/ ١٠ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٤٦ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٧ .

لا يكون دون (أجمع) ، وإن لم تأت بالتحقيق بل بالشمول فتكون (كلّ) ، فإن لم تأت فمن لم يجوّز لم يأت بشيء ، وَمَنْ جوّز كون ما بعدها غير تابعٍ جوّز بـ(أجمع) ، كقوله تعالىٰ : ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحجر : ٣٠] ، وقال تعالىٰ : ﴿ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [هود : ١١٩] ، وإن لم تأت بها لم تأت بما بعدها ؛ للزومها الإتباع ، وقال الزمخشري[١] : « وأكتعون ، وأبتعون ، وأبصعون إتباعاتٌ لـ(أجمعين) ، لا يجئن إلا على أثره ، وعن ابن كيسان[٢] تبدأ بأيّتهنّ شئت بعدها ، وسمع : أجمع أبصع ، و : جمع كتع ، و : جمع بتع ، وعن بعضهم : جاءني القوم أكتعون » .

---

(١) المفصّل : ١٤٧ـ ١٤٨ .

(٢) شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٤٦ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٣٩٠ ، الحاصر : ٢/ ٨٣٠ .

النوع الثالث من التوابع

وهـو البـدل

والمقصود منه يحصل في أربعة فصولٍ :

فصل في حقيقته ، وفصل في أقسامه ، وفصل في أصنافه ، وفصلٌ جامع لمباحث فيه .

الفصل الأوّل

في حقيقته

وهو : (التابع الذي يُعْتَمَدُ عليه دون متبوعه من غير ضرورة حرفٍ) .

فقولنا فيه : (تابع) ليجمع ، ولم نقل : اسميّ ؛ لأنّه يكون بالفعل .

وقولنا : (يُعْتَمَدُ عليه) ليخرج منه سائر التوابع سوىٰ العطف ؛ فإنّها إنّما يُعْتَمَدُ فيها علىٰ الأوّل ، ومعنىٰ الاعتماد هو أن يكون غيره بالنسبة إليه كالزائد الفاضل الذي ليس بمقصودٍ بالخبر والنسبة ، وهو معنىٰ الطرح عند بعض النحويّين [1] ، وبعضهم يرىٰ أنّ الاعتماد عليه لا علىٰ جهة طرح الثاني ، قال الزمخشريّ [2] : « والبدل هو الذي يُعْتَمَدُ بالحديث ، وإنّما

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٦٩ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٠ .

(٢) المفصّل : ١٥٧ .

يُذْكَرُ الأوّل لنوعٍ من التوطئة والتأكيد ، وليفاد بمجموعهما فضلُ تأكيدٍ وتبيينٍ لا يكون بالإفراد ، وكذلك قال سيبويه [عقيب ذكره] [1] أمثلة البدل : (أراد : رأيتُ [2] أكثر قومك ، وصرفتُ وجوهَ أوّلِها ، ولكنّه ثنّى الاسم توكيداً) . » . يريد حين أبدل ، فقال : ضربتُ قومَك أكثرَهم ، وصرفتُ وجوهَها أوّلَها .

قال الزمخشريّ [3] : « وقولهم : إنّه في حكم تنحية الأوّل ، إيذانٌ منهم باستقلاله بنفسه ، ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتمّتين لما يتبعانه ، لا أنّهم يعنون إهدار الأوّل واطّراحه ، ألا ترىٰ أنّك تقول : زيدٌ رأيتُ غلامَهُ رجلاً صالحاً ، فلو ذهبت تهدر الأوّل لم يسدّ كلامك » .

وإنّما قلنا ذلك لأنّ التوابع التي عاملها واحدٌ ، بخلاف العطف ، يجب أن تكون العمدة علىٰ أحد الأمرين ، ويكون ذكر الآخَر متمّماً للأوّل ، أو موطّئاً ، بحيث يكون كالمتبع ، فيعرب بإعراب العمدة ؛ لأنّه لو لم يكن كذلك لرفع الفعل فاعلين ، ولا يكون ، كما تقدّم .

---

(١) في المخطوطة بدلهما قال : (وإذا قلت في) ، وهذا غير مستقيم . والتصويب من (المفصّل : ١٥٧) .

(٢) في المخطوطة : (أردت) . والتصويب من (الكتاب : ١/ ٧٥) ومن (المفصّل : ١٥٧) .

(٣) المفصّل : ١٥٧ .

ومن قال : إنّ النعت والمنعوت سواءٌ في الاعتماد ، مستدلاً بأنّ [١٨٣أ] النسبة إنّما تكون للمزاج الحاصل ، فلا يكون للفعل فاعلان ، فلا يصحّ ؛ لأنّا نقول : لم يحصل المزاج منهما ، بل كان حاصلاً في الموصوف ؛ لأنّ الرجل القائم يصدق عليه (الرجل) ، وإنّما حصل بمجموعهما كونُ المزاجِ مفهوماً ، فيكون الأوّل هو العمدة في النسبة .

وأمّا التوكيد فتتميمه[١] ظاهرٌ ؛ لأنّه يزيل احتمالاً في مفهومٍ عارضٍ في الذات ، وكذلك عطف البيان ؛ لأنّه يراد به تمام التعريف ، وأمّا البدل فالاعتماد فيه على الثاني ، وهو مذهب أبي العبّاس[٢] وجماعة من النحويّين[٣] ، وهو ظاهر كلام سيبويه[٤] .

---

(١) في المخطوطة : (فتميمه) بغير نقط .

(٢) هذا يفهم من كلام المبرّد في (المقتضب : ٤/ ٢١١ ، ٢٩٥ ، ٣٩٨) ، لكنّه نصّ على خلافه في (المقتضب : ٤/ ٣٩٩) حيث قال : « وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام ، إنّما أبدلت للتبيين . . . . فالمبدل منه مثبتٌ في الكلام » .

(٣) اللمع : ٧٩ ، المتبع في شرح اللمع : ٢/ ٤١٧ .

(٤) قال في (الكتاب : ١/ ٧٥) :

« هذا بابٌ من الفعل يستعمل في الاسم ، ثمّ تبدل مكان ذلك الاسم اسماً آخر ، فيعمل فيه كما عمل في الأوّل ، وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم . . . . » .

وانظر : شرح التسهيل : ٣/ ٣٣٠ .

وإنّما يكون هذا إن كان الطرح يختصُّ بالاسم وحده ، فالعامل في الثاني هو الفعل الأوّل ، وإن كان الطرح يوجد في الفعل أيضاً ؛ لوجوده في معموله ، فيكون العامل فعلاً آخرَ[1] ، لكنّ الأوّل هو مذهب الجماعة[2] ؛ لأنّه لو التزم ذلك للزم طرح كلّ معمولٍ لذلك العامل تقدّم ذِكْرُهُ ، ولا يكون ، فلذلك لزم على هذا المذهب أن يكون العامل الأوّل ، واستدلّوا عليه على حدته .

وحملهم على الطرح وجوهٌ :

أحدها : أنّه لا يصحّ أن يكون للبدل عاملٌ آخرُ غيرُ الأوّلِ ، وإذا لم يكن فلا بدَّ أن ينوىٰ بأحدهما الطرح ، وإلا لرفع فاعلين .

وإنّما قلنا : إنّه لا يصحّ تقدير عاملٍ لوجوه :

أحدها : أنّه يلزم أن لا تقول : جُدعَ زيدٌ أنفُهُ ؛ لأنّ الأنف لو ارتفع بغير

---

(١) مذهب الأخفش والرمّانيّ والفارسيّ وأكثر المتأخرين أنّ العامل في البدل مقدّرٌ من جنس الأوّل . انظر : شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٧ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣٠٠ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٦٩ ، المقتضب : ٤/ ٢٩٥ ، شرح السيرافيّ : ٢/ ١٠ب ، الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٤٣٥ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣٠٠ .

الأوّل لوقع الأوّل على الأوّل ، ولا يكون [١] ، ولأنّك لا يصحّ لك أن تقول : مررتُ بالذي قام زيدٌ أخوه ؛ لأنّه لو وقع عليه لبقي (الذي) بغير عائدٍ ، وفي امتناع هذا صحّةُ ما قلناه .

والثاني : لا تقول : كان عبدالله عذرُهُ واضحاً ؛ لأنّ (كان) الأولى تبقى بغير خبرٍ ، وكذلك : ظننتُ عبدالله عذرَهُ واضحاً ، ولا يجوز فيه الاقتصار .

والثالث : لا تقول : مررتُ برجلٍ أخيك ؛ لأنّ حروف الجرّ لا تضمر إلا شاذّاً ، كقوله : (**خيرٍ ، عافاك الله**) [٢] .

والرابع : لا تقول : زيدٌ ضربتُ عمراً أخاه ، والأخ عمرو ؛ لأنّه لا يعود

---

(١) في المخطوطة حاشيةٌ نصّها : « يعني أنّه لا يكون إسناد الجدع إلى زيد ؛ لأنّ استعمال الجدع إنّما يكون في الأنف ، فإسناده إلى زيدٍ خارجٌ عن استعمال العرب له ، والله أعلم » .

(٢) هذا من أقوال رؤبة . انظر

الكامل للمبرّد : ٢/ ٦١٧ ، إيضاح الشعر : ٦٣ ، الخصائص : ١/ ٢٨٥ ، سرّ الصناعة : ١/ ١٤٩ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ١٣٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٥٣٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٢٤ ، ضرائر الشعر له : ١٤٥ ، البسيط لابن أبي الربيع : ١/ ٤٢٠ .

على المبتدأ عائدٌ[١] .

والخامس : لو كان محذوفاً لناب عنه شيء ، أو يظهر لزوماً .

والثاني : أنّه لا يتحقّق فيه معقول البدل .

والثالث : أنّك إذا قلت : زيدٌ وجهه حسنٌ ، وجعلت (وجهه) بدلاً ، فإن لم تنوِ بالأوّل الطرح فالضمير في (حسن) إمّا أن يعود على (زيد) ، أو على الوجه ، وكلاهما لا يصحّ ؛ أمّا إن عاد على الوجه بقي الابتداء بلا عائدٍ له من خبره ، وإن عاد على (زيد) نقضت ؛ لأنّ الوضوح للعذر .

وإنّما جاز في قولك : زيدٌ حسن الوجه ؛ لأنّ الأخصّ يذكر معه الأعمّ ، ولا يكون العكس ، فلذلك جعلت ضمير (زيد) في الحسن ، وخفضت بالوجه ، وفي البدل بالعكس .

والرابع : أنّه منقوضٌ ببدل الغلط ؛ فإنّه لا يصحّ المجموع ، وإذا كان أحدهما عمدةً فينبغي أن يكون للثاني ؛ لأنّ الأوّل توطئةٌ للثاني معنًى أو لفظاً ، أمّا اللفظ فظاهرٌ في بدل الغلط ، وأمّا المعنى فظاهرٌ في بدل البعض والاشتمال ، وحمل بدل الشيء على الأكثر ، وأمّا قول الشاعر :

---

(١) في المخطوطة حاشيةٌ نصّها : « لأنّ أخاه إذا قدّرناه منعوتاً بعاملٍ آخر كانت جملةً أجنبيّة من الجملة الأولى التي هي المبتدأ ، فلا يصحّ عود الضمير فيها على المبتدأ ؛ لعدم الربط بين الجملتين ، ولذلك امتنع في قوله : مررتُ بآدم ، وقام زيدٌ أخوه ، الصفة ، والله أعلم » .

وكأنّه لَهِقُ السراةِ كأنّهُ ما حاجبيه مُعَيَّنٌ بسوادِ [(١)]

فلو حذفت الخبر هنا للزم منه الخبر بالواحد عن المثنى [(٢)] ، فتعيّنَ المجموع ،

فنقول : لا يلزم ؛ لأنّ (معيّن) مفردٌ في معنى التثنية ، كقوله :[٨٣ب]

لمن زُحْلوفَةٌ زُلٌّ بها العينانِ تنهلُّ [(٣)]

وقوله :

---

(١) بيت من البحر الكامل معزوٌّ إلى الأعشى في (الصبح المنير في شعر أبي بصير : ٢٤٠) .

انظر : الكتاب : ١/ ٨٠ ، إيضاح الشعر : ٩٠، البغداديّات : ٣٤٣ ، تحصيل عين الذهب : ١٣١ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤١٠ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٦٩ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٧ ، تذكرة النحاة : ٢٤٧ ، همع الهوامع : ٢/ ١٥٨ ، الخزانة : ٥/ ١٩٧ ، الدرر اللوامع : ٢/ ٢٢١ .

(٢) المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤١٨ .

(٣) بيت من بحر الهزج لامرئ القيس في (ديوانه : ٤٧٢) .

وانظر : المحتسب : ٢/ ١٨٠ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ١٨٣ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤١١ ، الهمع : ١/ ١٩ ، الخزانة : ٧/ ٥٥٢ ، الدرر اللوامع : ١/ ٢٤ .

وكأنّ في العينين حبَّ قُرُنْفُلٍ   أو سنبلاً [١] كُحِلَتْ به فانهلّتِ [٢]

وذهب أبو بكر [٣] وأبو عليّ [٤] وجماعة من النحويّين [٥] أيضاً إلى أنّ الأوّل غير منويٍّ به الطرحُ ، والقائلون بهذا إن لم يكن الاسمان في قوّة اسمٍ واحدٍ ، فيلزم أنّ العامل في الثاني فعلٌ معه ، وهو المشهور من مذهبهم ، وأمّا إن كان في قوّة اسم واحدٍ كالنعت فيعمل فيه الأوّل ، واحتجّوا على عدم الطرح وتجديد العامل [٦] :

أمّا الأوّل فلأنّه لو نوي الطرح لما صحّ اجتماعه مع الثاني ؛ لأنّ البدل

---

(١) في المخطوطة : (سنبل) .

(٢) بيت من البحر الكامل لسُلميّ بن ربيعة السيديّ . وقيل : لعلباء بن أرقم .

انظر : الأصمعيّات : ١٦١ ، حماسة أبي تمّام : ١/ ٢٨٥ ، نوادر أبي زيد : ٣٧٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ١٨٣ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤١١ ، سمط اللآلي : ١/ ١٧٣ ، تذكرة النحاة : ٣٥٨ ، الخزانة : ٧/ ٥٥٣ .

(٣) الأصول في النحو : ٢/ ٤٦ .

(٤) شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٧ .

(٥) هم الجمهور ، كما في (شرح ألفيّة ابن معطي لابن القوّاس : ٢/ ٨٠٠) .

وانظر : التبصرة والتذكرة : ١/ ١٥٦ ، شرح اللمع لابن برهان : ١/ ٢٢٩ ، المفصّل : ١٥٧ ، شرحه لابن يعيش : ٣/ ٦٦ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤١٤ ـ ٤١٥ .

والمبدل منه لا يجتمعان ، لكن لا بدّ منهما ، وأيضاً لما صحّ أن تقول : زيدٌ ضربت أخاه عمراً ، ولا : مررت برجلٍ قائمٍ أبوه عمرٌو ، والاسم الآخر هو السبب لبقاء الخبر والصفة بغير عائد ، وأيضاً فإنّ الأوّل يصحّح الثاني ؛ لسبب كونه معود الضمير ، ويعطي من البيان ما لا يعطيه الآخر ، كما في بدل البعض والاشتمال ، يدلّ عليه أنّك تفسّره إذا أزلت الضمير من الثاني في قولك : حسنٌ زيدٌ وجهاً ، والأصل (وجهه)، فدلّ أنّ الثاني كالمبيّن ، فكيف ينوىٰ بالأصل الطرح .

وأمّا الثاني فلأنّه لـمّا ثبت أنّه لا بدّ من الأوّل لزم أن يكون بعاملٍ آخر ؛ لئلا يلزم ما تقدّم ، ولأنّه قد وقع التصريح به في مواضع ، فدلّ علىٰ الأصل ، كقوله تعالىٰ : ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[1] [الأعراف : ٧٥]، وقوله تعالىٰ : ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾ [الزخرف : ٣٣] ، وأيضاً فإنّه يبطل أن يكون هو الأوّل في قولك : كم غلاماً ملكت ؟ أثلاثين أم أربعين ؟ بدلاً من (كم) ، ولا يعمل فيه (ملكت) ؛ لأنّه متقدّمٌ علىٰ حرف الاستفهام ، وكذلك ما جرىٰ نحو هذا مـمّا يفسّر فيه ما سُئلَ عنه ، ولأنّه لو لـم يكن تابعاً له في الحقيقة كالنعت لم يكن تابعاً له

---

(١) في المخطوطة : (وقال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم) ، والصحيح ما أثبتّه .

في عمل العامل .

وأجابوا عمّا ذكر الأوّلون :

أمّا الأوّل فيجوز على التجوّز ، كما جاز وأنت تريد الطرح ؛ إذ لا ينوى به الطرح رأساً .

وعن الثاني بأنّه روعي فيه اللفظ ، فصار كأنّه غير محذوفٍ ، وهذا ضعيفٌ .

وعن الثالث : أنّه يجوز كما جاز : **(ما كلُّ بيضاءَ شحمةٌ ، ولا سوداءَ فحمةٌ)**[1] ، على إضمار (كلّ) ؛ لتقدّمها .

وأمّا الرابع فلأنّه إنّما جاز لأنّ الجملة الثانية هي الأولى في المعنى ، وقد عاد منها .

وعن الخامس بأنّ كون العامل هو مثل الأوّل أغنى عن ذِكْرِهِ .

وأجاب الأوّلون عن أدلّة هؤلاء :

أمّا الأوّل فقالوا : إنّ البدل أعمُّ من البدل الكائن في هذا الباب ، ومعناه

---

(١) مثلٌ يضرب في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم ، أوّل من قاله عامر بن ذهل بن ثعلبة ، ونصّه في كتب الأمثال : (ما كلّ سوداء تمرة ، ولا كلّ بيضاء شحمة) ، وفي (كتاب سيبويه : ١/ ٣٣ ، والأصول في النحو : ٢/ ٧٠) : (ما كلّ سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة) .

انظر : مجمع الأمثال : ٢/ ٢٨١ ، جمهرة الأمثال : ٢/ ٢٢٩ ، الفاخر : ١٩٥ ، الوسيط في الأمثال : ١٦١ ، المستقصى ٢/ ٣٢٨ .

على العموم جَعْلُ لفظٍ موضع لفظٍ لينوب منابه ، ثمّ هو ينقسم إلى ما هو بدلٌ من اللفظ بالأوّل ، وإلى ما يكون لا من اللفظ به ، فأمّا الأوّل فهو الذي لا يجتمع فيه البدل والمبدل منه ، كالمصادر المنصوبة النائبة عن أفعالها ، وأسماء الأمر ، على مذهبٍ[1] ، وفي الحروف أيضاً كالألف في :

يا أبتا[2]

والحروف التي يبدل بعضها من بعض ، ولا تجتمع إلا في الضرورة ، نحو قوله :

---

(١) مذهب الأخفش والفرّاء والمبرّد أن حذف عامل المصادر النائبة عن أفعالها مقيسٌ ، واختاره ابن مالك وأبو حيّان .

انظر : المقتضب : ٣/ ٢٦٧ ، الأصول في النحو : ١/ ١٦٦ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١/ ٤٧١ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٦٦٢ ، الارتشاف : ١/ ٣٤١ .

(٢) من بيت من مشطور الرجز لرؤبة في (ديوانه : ١٨١) ، وهو قوله :

يا أبتا علّك أو عساكا

والبيت في كثير من كتب النحو واللغة ، منها : الكتاب : ١/ ٣٨٨ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ١٦٤ ، المقتضب : ٣/ ٧١ ، سرّ الصناعة : ١/ ٤٠٦ ، الخزانة : ٥/ ٣٦٢ .

يا اللهم ما [١]

ونحوه سماعاً .

وأمّا الثاني فهو الذي يؤتىٰ به لمجرّد الاعتماد عليه دون الآخر ، فيقوم مقامه ، لا في جميع [١٨٤أ] أحواله ، فلا يكون بدلاً من اللفظ به ، ويكفي فيه أن يكون منويّاً به الطرح ، وفي هذا القسم يدخل التابع ، ويصحّ فيه اجتماع البدل والمبدل منه في اللفظ ، لا في الاعتماد .

وأمّا الثاني فإمّا أن تمنعه ، أو تجوّزه ؛ لأنّ الثاني هو الأوّل في المعنىٰ ، ولم يكن بدلاً من اللفظ به ، فكما جاز :

لا أرى الموت يسبق الموت [٢]

فكذلك هذا .

---

(١) من بيت من مشطور الرجز غير منسوب إلىٰ قائل ، وهو بتمامه :

سبّحتِ او هلّلتِ : يا اللهمَّ ما

وقبله : وما عليك أن تقولي كلّما

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٢٠٣ ، اللامات للزجّاجيّ : ٩٠ ، الجمل له : ١٦٤ ، الحلل في شرح أبيات الجمل : ٢٢٢ ، رصف المباني : ٣٧٣ ، أسرار العربيّة : ٢٣٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٣٤٢ ، المقرّب : ١/ ١٨٣ ، الهمع : ٢/ ١٥٧ ، الخزانة : ٢/ ٢٩٦ ، الدرر اللوامع : ٢/ ٢٢٠ .

(٢) سبق تخريجه في (ص : ٢١٧) .

وأمّا الثالث : فلا يلزم من كون الشيء ينوىٰ به الطرح أنّه لا فائدة في ذِكْرِهِ، بل ما هو لازم الطرح لا يقال فيه : إنّه لا فائدة فيه مطلقاً ؛ لأنّه قد يعطي ما لا يعطي الآخر لمجرّده ، كـ(ضرباً) ؛ إذ لا يدلّ علىٰ معنىٰ الأمر بلفظه لولا الأوّل المطروح ، وإذا كان كذلك فله فائدة التوطئة وتصحيح اللفظ لأجل الضمير ، أمّا التوطئة فلأنّ القائل إذا قال : سُرِقَ زيدٌ ، فقد وطّأ لأن يخبر بالمسروق ، وتشوّفتِ النفسُ إليه ، وكذلك في غيره وطأ لينزل الثاني بخصوص تعريفه عليه ، فيجتمع من الأوّل والثاني قدرٌ من البيان كاملٌ ، أو أبينُ من غيره .

وتحقيق البدليّة فيه كون الثاني لا يتمّم الأوّل بخلاف النعت ، ألا ترىٰ أنّك إذا قلت : رأيتُ أباك عمراً ، فلم تذكره ؛ لتفرق بين أبٍ وآخر ، ويدلّ علىٰ أنّه ليس من تمام الأوّل اختلافُهما في التعريف والتنكير ؛ لأنّ المتمّم ينبغي أن يكون مناسباً للمتمّم كما في النعت .

وأمّا الرابع فلا يلزم ؛ لفساد أصله كما تقدّم .

وأمّا الخامس فإنّما يتكرّر العامل عند حصول الفصل ليتوهّم أنّ الأوّل قد استقلّ به ، وإنّما كان ذلك كثيراً في الحروف لشدّة اتّصالها بمعمولها حتّىٰ تصير معه كشيء واحدٍ .

وأمّا السادس فيمنع أن يكون بدلاً من الأوّل ، بل تكون الجملة بدلاً من الجملة على جهة التفسير كما في الفعل ، أو تقول : إنّ الاستفهام صار مؤكّداً ، ولا حكم له سوى التأكيد للأوّل ، فلا يدخل ما بعده فيه .

وقولنا : (دون متبوعه) ليخرج العطف ؛ فإنّه ربّما يُعْتَمَدُ فيه على الأمرين .

وقولنا : (من غير ضرورة حرفٍ) ليفصله عن العطف بـ(بل) ونحوها إن جعلناه عطفاً على ما يأتي .

فإن قيل : إنّ من معاني البدلِ التأكيدَ ، والتوكيدُ يُعْتَمَدُ فيه أبداً على الأوّل، فنقول : إنّ التوكيد البدليّ إن كان راجعاً للتابع فلا يحتاج إلى احترازٍ منه ، وإن كان من معاني البدل كما يكون من معاني النعت فيكون حكمه في الاعتماد حكم البدل .

وقد رسم بعضهم البدل بأنّه (تابعٌ يُعْتَمَدُ عليه دون متبوعه) ، ولا يتمّ ؛ لما ذكرنا .

وقيل : (هو ثانٍ يتبع الأوّل على تقدير وقوعه موقعه بياناً ، أو تأكيداً ، أو استدراكاً) .

وقيل : (هو وضعُ اسمٍ مكان اسمٍ على جهة البيان) ، وهو فاسدٌ من

أوجهٍ :

أحدها : أنّه رَسَمَ الإبدالَ .

والثاني : ظاهره زوال الأوّل .

والثالث : يخرج عنه بدل الفعل .

والرابع : يخرج منه التأكيد إلا أن يجعله من البيان .

والخامس : يخرج منه بدل [٨٤ب] الغلط .

والسادس : يدخل فيه البدل الذي ليس تابعاً .

وقيل[١] : (هو إعلام السامع بمجموعي الاسم على جهة البيان) ، وهو فاسدٌ أيضاً من أوجه :

أحدها : أنّ الإعلام ليس هو البدل لا معنًى ولا لفظاً . والثاني : أنّ الإعلام بالمجموع لا يكون ؛ لأنّه لا بدّ من الاعتماد . والثالث : قوله : (على جهة البيان) يخرج منه ألفاظٌ .

---

(١) شرح المقدمة المحسبة : ٢/ ٤٢٣ ، البديع في علم العربيّة : ١/ ٣٤٢ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٧٩ .

الفصل الثاني

في أقسامه

وهو إمّا أن يكون في الفعل ، أو في الاسم .

أمّا الاسم فينقسم من جهة صفته ، ومن جهة أصله .

أمّا من جهة أصله ومادّته فأقسامه المشهورة أربعة :

بدل الشيء من الشيء بعينه ، وبدل البعض من الكلّ ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط .

[بدل الشيء من الشيء]

أمّا الأوّل فهو (البدل الذي يدلّ على تمام ذات مدلول ما دلّ عليه متبوعه من غير نقصٍ في ذاته) ، وهو إمّا أن يدلّ على زيادة شيء على ما دلّ عليه مدلوله ، أو لا يدلّ ، فإن لم يدلّ فكقولك : مررتُ بزيدٍ أبي عمرٍو ، وإن دلّ فكقولك : مررتُ بزيدٍ أخيك ، ورجلٍ مسلمٍ ، فقولك : (أخيك) دلّ على تمام ما دلّ عليه الأوّل ، وهي الذات الخاصّة ، وزاد معنى الأخوّة ، و(مسلم) دلّ على ما دلّ عليه (رجل) ، وزاد الصفة ، وكذلك : مررتُ برجلٍ صالحٍ ، فالرجل الصالح صادقٌ ودالٌّ على تمام ما دلّ عليه (زيد) ، وإن نقص الخصوص ؛ لأنّ النقص الذي يخرجه عن بدل الشيء من

الشيء هو النقص الذي يكون بالبعض ، ونقصُهُ أمراً خارجاً عن ذلك لا يؤثّر ، وكذلك الزيادة الحاصلة في البدل لا تقدح فيه ؛ لأنّه ليس المراد بها إزالة اشتراك من الأوّل ، والمشتقّ منه لا يكون بدلاً إلا بعد تقديره تقدير غير المشتقّ ، وذلك بوجوه :

أحدها : أن يوطأ بجامدٍ ، نحو : مررتُ برجلٍ رجلٍ صالحٍ .

والثاني : نيّة الاعتماد عليه ؛ لأنّ الصفة لا يعتمد عليها لتعلّقها بالموصوف كما تقدّم .

والثالث : أن تكون مفهومةً من الأوّل في بدل التأكيد ، نحو : مررتُ به المسكينِ .

والرابع : أن تقدّره بمنزلة ما يدلّ على الذات الموصوفة ، لا بطريق الاشتقاق ، كما تقدّر الجامد تقدير المشتقّ ، فتصف به .

وقد أنكر بعضهم أن يكون بالمشتقّ ، ولا يصحّ إنكاره كما لا يكون في النعت الجامد .

وهذا النوع إمّا أن يكون أحدهما ذا عددٍ ، إمّا بلفظ العدد ، أو بلفظ الجمع ، أو لا يكون ، فإن لم يكن فهو بدلُ المفرد من المفرد ، وإن كان ذا عدد ، وكان الآخر كذلك ، كان بدل الجملة من الجملة ، كقولك :

[مررتُ] (١) برجالٍ ثلاثةٍ ، وإن كان ذا عدد ، وكان الآخر تفصيله ، فهو إمّا بدل التفسير من المفسّر في قولك : لي ثلاثةُ أشياءَ : عبدٌ ، وثوبٌ ، وكتابٌ ، أو بدل المفسّر من التفسير إن كان بالعكس ، ويحتمل التأكيد ، ويجوز فيه العطف وغير العطف في الأقسام ، ولا يجوز في غير التفسير ، فلا تقول : مررتُ بزيدٍ وأخيك ، وهو الأوّل ؛ لأنّه يضعف في باب العطف ؛ حيث أصل الحروف ، فينبغي أن يمتنع هنا حيث ليست الحروف بأصلٍ فيه ، والواو فيه جامعةٌ ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿قَدْ كَانَ (٢) لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣] ، وقوله :

بكيتُ وما بُكا رجلٍ حزينٍ على رَبْعَينِ مسلوبٍ وبالِ (٣)

ويجوز القطع كقوله :

خوّى (٤) على مستوياتٍ خمسِ

---

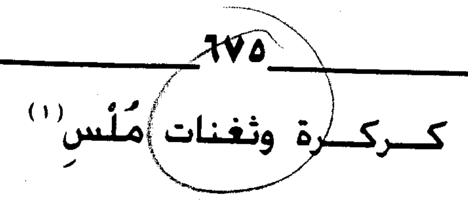
(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) في المخطوطة : (قد كانت) ، ولم أجد فيها قراءةً بالتأنيث .

(٣) بيت من البحر الوافر لابن ميّادة . (ديوانه : ٢١٤) .

وانظر : الكتاب : ١/ ٢١٤ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٦٠٣ ، المقتضب : ٢/ ٢٩١ ، تحصيل عين الذهب : ٢٤٣ ، المقرّب : ١/ ٢٢٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٩ ، المغني : ٣٩٣، شرح أبياته : ٦/ ٧٨.

(٤) في المخطوطة : (جرىٰ) .



وقد تقدّم في الصفة .

ولـمّا كان الأوّل هو الثاني لم [١٨٥أ] يحتج فيه إلىٰ ضميرٍ يربط .

[بدل البعض من الكلّ]

وأمّا بـدل البعض من الكلّ فهو : البدل الذي يكون جزءاً من المبدل منه ، سواءٌ كان مذكوراً بلفظٍ يدلّ بالذات علىٰ البعض ، كلفظة : البعض ، والجزء ، والثلث ، أو ما يدلّ علىٰ ما هو في نفس الأمر جزء منه ، كالرأس ، واليد ، والرِّجْلِ .

وكما أنّ الكلّ تارةً يكون في التوكيد بلفظ (كلّ) وبجمع الأجزاء ، كذلك هنا ، ولا تكون جميع الأجزاء مع اتّحاد المبدل منه داخلةً في بدل الشيء من الشيء ، كما لا تكون بلفظ (كلّ) ، ولذلك من سمّىٰ الأوّل (بدل الكلّ من الكلّ)[2] فلم يحرز العبارة ؛ لأنّه يكون في ما لا جزء فيه[3] ،

---

(١) سبق تخريجهما في (ص ١٢٧) .

(٢) اللمع : ٨٧ .

(٣) منه قوله تعالىٰ : ﴿ إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم : ١، ٢] .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٣٣٣ ، الارتشاف : ٢/ ٦٢١ .

ولا يكون إن صرّح بالكلّ وما يدلّ عليه .

ولا بدّ فيه من الضمير ؛ لأنّه غيرٌ ؛ لأنّ الجزء غير الكلّ ، فنعلم به ما هو جزءٌ له ، واشترط بعضهم ذِكْرَهُ مصرّحاً [١] ، ولم يشترط بعضهم [٢] تصريحه ، بل قد يكون محذوفاً ، وذلك لوجوه :

أحدها : أن يكون في اللفظ بدلُهُ ، كالألف واللام كما تقدّم في الضمائر [٣] ، إمّا للعهد ، وإمّا للعموم كقولك : ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ ، وقيل في هذا : هو محذوف ، لا لبدلٍ كما في : حسن الوجه ، والتقدير : حسن الوجه منه ، ولذلك قد يجمع بينهما .

والثاني : أن يكون فيه ضميرٌ يعود على المضاف إلى المبدل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران : ٩٧] .

والثالث : أن يكون سياق الكلام وقوّته يعطيه ، وهو قليلٌ .

ومنهم من لا يشترط الضمير [٤] .

وإذا كثرت الأجزاء عطفت فيها بحروف العطف المشرّكة وغير المشرّكة ،

---

(١) جعل السهيليّ حذفه قبيحاً . انظر : نتائج الفكر في النحو : ٣١٠ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤١٣ .

(٣) ص : ٢١٣ .

(٤) الارتشاف : ٢/ ٦٢٣ .

فمهما لم تستوف جميع الأجزاء ، ولم يفهم منها الاستيفاء ، فهو بدل البعض ، كقوله : ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والبطنُ ، ولذلك اختلف في قولهم : مُطِرْنا سهلَنا وجبلَنا ، فقيل[١] : هو بدل البعض ؛ لأنّ هذه بعض البلاد ، وقيل[٢] : هو على التأكيد ؛ لأنّه يفهم منها العموم ، وكذلك في : ضُرِبَ زيدٌ اليد والرِّجل ، و : ضُرِبَ الظهر والبطن ، ومنع بعضهم التأكيد هنا كما تقدّم[٣] ، والواو فيها تحتمل الجمع والتشريك ، ولاحتمال التشريك يجوز دخول الفاء و (ثمّ) ، فتقول : أكلتُ الرغيف ربعه ثمّ ثلثه ، فإن لم تستوف فهو بدل البعض في الواو الجامعة ، وفي غيرها إبدال بعضٍ ، وإن استوفيت ففي الجامعة على التأكيد ، وفي غيرها على الإبدال ، وأمّا إن كانت غير مشرّكة فإن كانت غير الإضراب فإمّا واوٌ ، فيكون البدل فيها أحد الأمرين كما كان في النعت ، كقولك : خرج القوم كبيرهم أو صغيرهم ، وأمّا إن كانت للإضراب كـ(بل ، ولكن) فالبدل هو الثاني كما كان في النعت ، ولا تكون عاطفةً ؛ لأنّ البدل لا يحتاج إلى عطفٍ كالنعت ، والقطع فيها حسنٌ ، ويجوز في الأجزاء البداء ، وذلك على

---

(١) الأصول في النحو : ٢/ ٥٤ .

(٢) الكتاب : ١/ ٧٩ .

(٣) ص : ٦٣٥ .

وجهين :

أحدهما : أن يخمّن قدر ذلك الجزء ، فإذا ذكره ظهر له أنّه أقلُّ أو أكثرُ ، فأبدل ثانياً ، فيكون الأوّل في حكم المتروك ، فيقول : أكلتُ الرغيفَ ثلثَهُ ربعَهُ ، ولا تكون فيه الواو وأختاها [1] ، وقيل [2] : منه قوله عليه السلام :

(إنّ الرجل ليصلي الصلاة ، وما كُتِبَ له منها ثلثُها ، ربعُها ، خمسُها) [3] ، والألف واللام للجنس ، كأنّه أراد المصلّين ، أو يريد معهوداً بحسب الذهن ، فكأنّه قال : إنّ مصلّياً ما ، ويحتمل أن يكون الأوّل للصلاة المذكورة ، والثاني للصلاة المشاركة للأولى في النقص كما تقدّم لنا [4] ، كأنّه قال : وإنّ رجلاً آخرَ ليصلّي صلاةً ناقصةً مثل الأولى .

والثاني : أن يخبر ببعض البعض اقتصاراً عليه ؛ لأنّه صادق ، [٨٥ب] ثمّ يبدو له ، فيخبر بالبعض التامّ ، كقولك : أكلتُ الرغيفَ ثلثَهُ نصفَهُ .

وأمّا أنّه هل يصحّ بدل الكلّ من البعض ؟ فللقائل أن يقول : هو جائزٌ ؛ لأنّ البدل للبيان ، وأنت إذا قدّمتَ ذِكْرَ البعض فقد لا تعلم كلّه ، فيكون

---

(١) في المخطوطة : (وأختيها) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٤ .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٣٢١) .

(٤) ص : ٣٢١ .

بدل الكلّ يفيد العلم بالبعض وببعض أيّ شيء هو .

وللقائل أن يقول : لا يصحّ ؛ لأنّ الفعل إذا تسلّط على البعض ، ثمّ عقّب بالكل كان بدل غلطٍ ، كقولك : لقيتُ بعضَ القومِ أصحابَك ، على أنّ القوم هم الأصحاب .

ولا يقال : فيلزم مثله في بدل البعض ، فيكون غلطاً ؛ لأنّا نقول : جاز في البعض ؛ لأنّه قد يطلق الكلُّ ويراد به البعض ، ولا يطلق البعض ويراد به الكلّ ، وقد يحتجّ المجوّز بقولك : لقيته غدوةَ الضربِ يومَ الجمعةِ ، فـ(يوم الجمعة) لا يكون ظرفاً ثانياً ؛ لأنّ العامل لا يعمل في نوعٍ واحدٍ من المعمولات ، إلا في شخصٍ واحدٍ منه إلا على طريق الإتباع ، فلا بدّ وأن يكون بدلاً من (غدوة) بدل الكلّ من البعض ، ولا يقع هنا غلطٌ ؛ لأنّه قد عُلِمَ أنّ اللُّقى لا يكون في كلّ اليوم ، بل في بعضه ، وحسن للبعض الأوّل ، ومنه قوله :

كأنّي غداة البينِ يومَ تحمّلوا [١]

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل لامرئ القيس ، عجزه :

لدى سَمُراتِ الحيِّ ناقفُ حنظلِ

انظر : ديوانه : ٩ ، مجالس ثعلب : ١/ ٨٢ ، اللسان : (نقف) ٩/ ٣٣٩ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٢٠١ ، الخزانة : ٤/ ٣٧٦ . .

وقد يجاب بأنّه على حذفٍ ، كأنّه قال : غداة البين غداة يوم تحمّلوا ، ثمّ حذف .

وقوله : لا يقع الغلط للعلم ؛ لأنّه لـمّا عيّن البعض أولاً ، فلعلّه غلط في التعيين ، فأتى باليوم المطلق حتّى يخرج عن التعيين ذلك الوقت . وفيه نظرٌ .

[بدل الاشتمال]

وأمّا الثالث فاضطرب فيه النحويّون ، فقال الزجّاج[1] : هو أن يكون البدل صفةً للأوّل ، نحو : أعجبني عبدالله علمُهُ ، فهذا مقصورٌ على المصدر ، وهو باطلٌ ؛ بقولهم : سُرِقَ عبدالله ثوبُهُ ، وقالت طائفةٌ[2] : هو البدل الذي يشتمل على المبدل منه ، أي : له نوع إحاطةٍ له ، كقولك : سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ ؛ فإنّ الثوب شاملٌ لزيدٍ ، أو ما يتأوّل تأويل الشمول ، كقولك : أعجبني الجارية حُسْنُها ؛ لأنّ الحُسْنَ مشتملٌ على الجارية ، ومنع أن يكون قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة : ٢١٧] أن يكون

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨١ .

(٢) المصدر السابق .

من الاشتمال(١)، وكذلك قوله تعالىٰ : ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ۝ النَّارِ﴾ [البروج: ٤، ٥]، وكذلك قول الشاعر :

وذَكَرَتْ تَقْتَدُ بردَ مائـها

وَعَتَكُ البولِ على أنسائها(٢)

ويجعل قوله : مُطِرْنا السهلُ والجبلُ ، يشتمل على البلاد ، وهو فاسدٌ ؛ بقولهم : سُرِقَ عبدالله فرسُهُ.

وذهبت طائفةٌ إلىٰ أنّه يشتمل عليه متبوعه ، ويتضمّنه ، بحيث لو حُذِفَ الأوّل لجاز الاكتفاء به ، فلذلك لا تقول : أعجبني عبدالله ، وأنت تريد : غلامه ؛ لأنّه لا يفهم من الأوّل ، ولا تقول : أسرجت القوم دابّتهم ، وإن فهم من الأوّل ؛ لكونه لا يكتفي الأوّل ؛ لأنّه لم يستعمل ، فجعل الآيتين

---

(١) جعله البصريّون بدل اشتمال.

انظر : المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤١٩ ، شرح الإيضاح للعكبريّ : ٤/ ١٤٦٨ .

(٢) بيتان من مشطور الرجز مختلف في نسبتهما ، فهما لجبر بن عبدالرحمن في (شرح أبيات سيبويه لابن السيرافيّ : ١/ ٢٨٥) ، ولأبي وجزة يزيد بن عبيد السعديّ في (معجم البلدان : ٢/ ٣٧) .

وانظر : الكتاب : ١/ ٧٥ ، جمهرة اللغة : ٢/ ٢١ ، تحصيل عين الذهب : ١٢٨ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٢٧٣ ، المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤١٤ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ١٨٣ .

والبيت من الاشتمال ، ولم يجعل : السهل والجبل ، منه .

وهؤلاء اتّفقوا على أنّه إذا عري من الاشتمال لم يكن ، نحو : مررتُ بزيدٍ أبيه ، والأب غير زيدٍ ، لم يجز إلا أن يكون من الغلط .

وقالت طائفةٌ [1] : هو البدل الذي يكون بينه وبين البدل تعلّقٌ ونسبةٌ ما عدا نسبة الجزء ، فيكون ذلك المثال ونحوه من الاشتمال ، وقد نصَّ سيبويه على أنّه ليس منه [2] .

والقائلون بهذا لا يجوز عندهم الاشتمال في قولك : زيدٌ ضربتُ عمراً أخاه ؛ لأنّه لا يعود منه على المبتدأ شيءٌ ، وكذلك : مررتُ برجلٍ قائم زيد أبوه ، إلا على البدل .

وذهب بعض المتأخرين ، هو أبو البقاء [3] ، إلى أنّه ما كان الأوّل [٨٦أ] مشتملاً على الثاني ، والثاني قائمٌ بالأوّل ، كقولك : يعجبني زيدٌ عقلُهُ وحُسْنُهُ ، فاحترز بالأوّل عن قولك : يعجبني زيدٌ أبوه ، وبالثاني عن البعض ونحوه .

---

(١) الارتشاف : ٢ / ٦٢٢ .

(٢) الكتاب : ١/ ٧٥ . وانظر : الارتشاف : ٢/ ٦٢٢ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤١٣ .

وذهب السيرافيّ[١] وابن الرمّانيّ وابن جنّي[٢] إلى أنّ المراعى في بدل الاشتمال اشتمالُ المعنى على الأمرين : البدل والمبدل منه ، أي : أنّ الفعل يستدعيهما ، لكنّ أحدهما على طريقة القصد والحقيقة ، والآخر بطريق التبع والتجوّز ، فمتى كان الفعل يستقلّ بأحدهما لم يكن من الباب ، فيكون على هذا هو البدل الذي يستدعيه عامله ، أو ما هو بمعناه بالذات ، ومُبْدَله بالعرض والمجاز مع فهم ذلك إمّا من اللفظ أو السياق ، فلا يكون قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ﴿٤﴾ النَّارِ ﴾ [البروج: ٤، ٥] ، من هذا القبيل ؛ لاكتفاء الفعل بالأوّل وعدم التشوّف إلى غيره .

وقال أبو زيدٍ[٣] : لا يكون ، وخطّأ أبا عليّ[٤] ، قال[٥] : لأنّ النار جوهرٌ ، وكأنّه ذهب إلى أنّ الثاني ينبغي أن يكون معنًى ، وهذا إنّما يكون في بعض أنواع الاشتمال ، نحو : أعجبني زيدٌ حسنُهُ ، وقول عمر - رضي الله عنه - : **(لا يغرّنك هذه التي أعجبها حسنُها حبُّ رسول الله**

---

(١) شرح الكتاب : ٢ / ١٠ أ .

(٢) الارتشاف : ٣/ ٦٢٤ .

(٣) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٣٠٨) .

(٤) الفارسيّ في كتابه : (الإيضاح العضديّ : ٢٩٤) .

(٥) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٣٠٨) .

ﷺ)[1] ، فـ(حبّ) بدلٌ من (هذه) ، بخلاف : سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ وخاتمُهُ ، فالآية بدل الشيء من الشيء على الحذف ، تقديره : قُتِلَ أصحابُ الأخدود أخدودِ النارِ[2] ، كقوله :

رضيعي لبانٍ ثدي أمٍّ تحالفا[3]

على تقدير : (لبان) ، ومثله :

ونحن صبحنا آل نجران غارةً تميمَ بنَ مرٍّ والرماحَ النوادسا[4]

يريد : غارة تميم ، أبدله من (غارة) ، وهي الخيل المغيرة .

---

(١) رواه الإمامان : البخاريّ ومسلم رحمهما الله في (صحيح البخاريّ : تفسير سورة التحريم : ٦/ ٦٩ ، وكتاب النكاح : ٦/ ١٥٥ ، وصحيح مسلم : كتاب الطلاق : ٢/ ١١٠٩) عن ابن عبّاس رضي الله عنهما ، ورواية مسلم : (وحبّ) ، ولا شاهد فيها .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٣٠٨ .

(٣) صدر بيت من البحر الطويل للأعشى ، عجزه :

بأسحمَ داجٍ عوضُ لا نتفرّقُ

انظر : ديوانه : ٢٧٥ ، أدب الكاتب : ٢٦٦ ، إصلاح المنطق : ٢٩٧ ، شرح أبياته : ٤٦٨ ، الخصائص : ١/ ٢٦٥ ، الاقتضاب : ٣/ ٢٤٧ ، نتائج الفكر : ٣٠٨ ، المغني : ٢٠٠ ، شرح أبياته : ٣/ ٣٢٤ ، الخزانة : ٧/ ١٣٨ .

(٤) بيت من البحر الطويل للكميت بن معروف في (اللسان : ٥/ ٣٦ ، ٦/ ٢٢٩) ، وليس في شعره المجموع .

ولا يكون من الاشتمال على هذا : رأيت عبداً أخاه ، قال سيبويه : وهو المرضيُّ ؛ والدليل عليه أنّ إسناد الفعل إلى الأوّل غير مقصود في هذا الباب ، وما هو كذلك فلا يسند إليه إلا مجازاً ، وما هو كذلك فمجازه محمولٌ على ما أنث ، كقولهم[1] : [اجتمعتِ اليمامةُ ، تريد][2] اجتمع أهل اليمامة ؛ إذ لـمّا حذفت الأهل ، وأسندت على جهة المجاز ، أنّثوا اتّكالاً على عدم وقوع اللبس ؛ لأنّ اليمامة لا تجتمع ، وإنّما يكون أهلها . ولو قلت : ذهب عبداتك ، وحذفت لما أنّثت ؛ لوجود اللبس لاستقلالها بالذهاب ، فكذلك الأمر في إسناد الفعل لو قلت : سُرِقَ ثوبُ زيدٍ ، وحذفت لصحّ الإسناد ؛ لعدم اللبس ، ولو قلت : رأيتُ أخا زيدٍ ، ثمّ حذفت ، لم يجز ؛ للّبسِ ، فلذلك لم يكن : رأيت زيداً أخاه ، وهذا يجري في الابتداء كما يجري في الفعل ، كقولك : عبداللّه مالُهُ كثيرٌ [٨٦ب] لأنّ المعنى : كثيرٌ عبداللّه مالُهُ ، فأمّا قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، فلا يكون بدل اشتمالٍ ، سواءٌ قلنا بتكليف ما لا يطاق ، أو بعدمه ؛ لاستقلال المعنى إمّا

---

(١) الكتاب : ٢٦/١ .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

بنفسه أو بدليل ، وقيل[١] : هو بدل البعض ، وتكلّفوا له ضميراً ، تقديره : من استطاع منهم ، وحُذِفَ ؛ للعلم به ودلالة سياق الكلام عليه ، أو لارتباطه بالهاء العائدة على البيت ، وقيل : هو بدل التأكيد ، وهو ظاهر كلام سيبويه[٢] ، وقيل : (مَنْ) فاعلةٌ بالمصدر[٣] ، وقال أبو زيدٍ[٤] : يضعف ؛ لأنّه يلزم منه أن يكون فرضَ كفاية ، وقيل[٥] : إنّها شرطيّةٌ حُذِفَ مشروطها ؛ لدلالة الأوّل عليه ، كأنّه قال : من استطاع فليحجَّ .

وشأنُ هذا البدل في الضمير كبدل البعض ، ومن حمل قوله تعالىٰ :

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجّاج : ١/ ٤٤٧ ، الجمل للزجّاجيّ : ٢٥ ، إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ١١٧ ، المحرّر الوجيز : ٣/ ٢٣٠ ، الكشّاف : ١/ ٢٠٠ ، البيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ٢١٣ .

(٢) الكتاب : ١/ ٧٥ ـ ٧٦ . وانظر : ١/ ٧٩ ـ ٨٠ .

(٣) هو رأي ابن السيد وبعض البصريّين .

انظر : المحرّر الوجيز : ٣/ ٢٣٠ ، البيان : ١/ ٢١٣ ، التبيان للعكبريّ : ١/ ٢٨١ ، البحر المحيط : ٣/ ١١ ، مغني اللبيب : ٦٩٤ .

(٤) هو السهيليّ في (نتائج الفكر : ٣١٠) .

(٥) قائله الكسائيّ .

انظر : إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ١١٧ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ١٦٩ ، المحرّر الوجيز : ٣/ ٢٣٠ ، البيان : ١/ ٢١٣ ـ ٢١٤ ، التبيان للعكبريّ : ١/ ٢٨١ ، البحر المحيط : ٣/ ١١ ، مغني اللبيب : ٦٩٤ .

﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾﴾ [البروج: ٤] على بدل الاشتمال[١] لم يشترط الضمير ، وكذلك من لم يجعل قوله : ﴿حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴿٣٢﴾﴾ [النبأ: ٣٢] بدل الشيء من الشيء فكذلك أيضاً .

ويجوز في هذا أيضاً أن تدخله حروف العطف كما في البعض ، ويجوز البداء على النحويّين المتقدّمين[٢] ، ويجوز فيهما البدل بعد البدل بشرط أن يكون الآخِر هو الواقع عليه الفعل حقيقةً ، كقولك : أعجبني زيدٌ ثوبُهُ حُسْنُهُ ، وأكلتُ الرغيف ثلثَهُ ربعَهُ ، تريد : ربع الثلث ، ولو قلت : سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ ودينارُهُ ، والثوب مشتملٌ على الدينار ، لم يكن ، ويجوز في مثل هذا أن يتقدّم أحدهما ، ويضاف إلى الآخر ، فتقول : أكلتُ الرغيف ربع ثلثه ، وأعجبني زيدٌ حسنُ ثوبه ، كقوله :

وذَكَرَتْ تَقْتَدُ بردَ مائها[٣]

والأصل : تقتد ماءها برده .

وقد يجتمع بدل البعض والاشتمال ، كقولك : أعجبني زيدٌ وجهُهُ حُسْنُهُ ، فالوجه بدل البعض ، وبالعكس : سُرِقَ زيدٌ مالُهُ ثلثُهُ ، ولا يقال : لا

---

(١) كالفارسيّ . انظر : الارتشاف : ٢/ ٦٢٣ .

(٢) الكتاب : ١/ ٤٣٩ .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٦٨١) .

يجوز ؛ لأنّه يقتضي أن يكون الثاني منويّاً به الطرحُ من حيث هو توطئة لما بعده ، منويّاً به الاعتماد من حيث هو بعد الأوّل ، ولا يجتمعان ؛ لأنّا نقول : أمّا على من يرى أنّ العامل غيرُ الأوّل فلا يلزمه ، وأمّا من يرى أنّ العامل الأوّلُ فيقول : ذلك من جهتين مختلفتين .

وهذه الثلاثة الأصناف من البدل ، قال سيبويه[1] : يجوز أن يكون كلّ واحدٍ منها على وجهين :

أحدهما : التأكيد ، والثاني : البيان .

أمّا الأوّل فالبيان فيه ظاهرٌ ، وهو أنّ اللفظ الثاني يفيد باجتماعه مع الأوّل ما لا يفيد الأوّل وحده ؛ إذ قد يكون ذلك الشخص مفرده من غيره باجتماعهما فيه ، وهذا على وجهين :

أحدهما : أن تقصد هذا أولاً .

والثاني : أن يكون بحسب البداء بعد إرادة الاقتصار .

وأمّا بدل البعض والاشتمال فلا يراد به البيان بالمجموع ؛ لأنّ الأوّل لا يعطي معنى الثاني ، وإنّما يريد الإبهام أولاً واستجماع السامع ، وهو قاصدٌ للثاني أن يذكره ، أو يبدو له فيذكره بعدما عوّل على الإبهام .

---

(١) الكتاب : ١/ ٧٥ .

وأمّا التأكيد فإنّه يكون بعد تقدير كون الثاني معلوماً عند المخاطب أولاً ، أو في تأويل ذلك .

أمّا بدل الشيء منه فكقولك : رأيتُ زيداً شخصَهُ ، فيكون المخاطب في علم أنّه رأىٰ شخصه ، فكأنّه قال : رأيت شخصَ زيدٍ شخصَهُ ، ويبعد هذا في قولك : رأيت زيداً أخاك ، إلا أن لا يلزم هذا النوع من التقدير ما يفهم من الأوّل ، وقيل[1] : منه قوله تعالىٰ : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ﴾ [البروج: ٤] معناه : أصحاب نار الأخدود ، كقولك [١٨٧أ] : رأيت زيداً شخصَ أخيك .

وأمّا بدل البعض فكقوله تعالىٰ : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ [آل عمران: ٩٧] ؛ فإنّه قد علم أنّهم المستطيعون .

وعلىٰ هذا حمل بعضهم الأبدال البعضيّة في كلام الله تعالىٰ ؛ فإنّه لو حُمِلَ علىٰ غير التأكيد للزم الخُلْفُ في الخبر إن كان علىٰ مقتضىٰ ما دلَّ عليه الأوّل والنسخ في الطلب ، وإن كان لا علىٰ مقتضىٰ ظاهره فهو التأكيد .

قلتُ : ولا يبعد أن يكون علىٰ البيان بالاعتبار المتقدّم ، وهذا يجري مثله في الاستثناء ، وقد ذكرناه فيه بنحوٍ آخر .

---

(١) كالفرّاء في (معاني القرآن : ٣/ ٢٥٣) .

وأمّا بدل الاشتمال فكقوله تعالىٰ : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢١٧] ؛ لأنّهم إنّما سألوا عن القتال فيه[١] ، فكأنّه قال : يسألونك عن قتال الشهر الحرام ، فكان معلوماً ، فخرج علىٰ التأكيد .

وهذا التأكيد قد يقال : هو التأكيد اللفظيّ التابع ، وتُصُرِّفَ في المؤكّد كما تُصُرِّفَ في التوكيد ، فيجعل علىٰ خلاف لفظ الأوّل ؛ لكونهما في قوّةٍ واحدةٍ إلا أنّ التصرّف هنا لازمٌ ، وقيل : هو خاصٌّ بالبدل ، كالتوكيد في النعوت ، والاعتماد فيه علىٰ الثاني ؛ لأنّ به البيان واقعٌ ، ويكون التصرّف ليس لازماً ، فيدخل فيه : رأيت زيداً أخاك ، وعلىٰ هذا حمل بعض الناس[٢] التأكيد في قولك : مُطِرْنا السهلَ والجبلَ ، وضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ ، لا علىٰ أنّه بمنزلة (كلّ) كما نبّهنا عليه .

وقال أبو زيدٍ[٣] : إنّ الاشتمال والبعض راجعان إلىٰ بدل الشيء من الشيء ، فكأنّه حافظ علىٰ التوكيد اللفظيّ ، وجعل التوكيد البدليّ ليس بدلاً ، فكأنّ الأوّل أُريدَ به الثاني ، وعُبِّرَ عنه بلفظٍ آخرَ ، وفيه نظرٌ .

---

(١) الانتصار لسيبويه علىٰ المبرّد : ٧٩ .

(٢) انظر ما سبق في (ص : ٦٧٧) .

(٣) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٣٠٧) .

[بدل الغلط]

وأمّا الرابع ، وهو بدل الغلط ففيه اختلافٌ يبنىٰ علىٰ الاختلاف في الاشتمال ، فكلٌ يجعل الغلط ما عدا الاشتمال عنده ، وما عدا بدل البعض ، فيقول : هو البدل الذي يغاير الأوّل ، وليس بعضاً ، ولا اشتمالاً ، ولا بدّ فيه من زيادةٍ ، وهو مع القصد المبدل حقيقةً ، ليحترز به من قولنا : أكلتُ الرغيف ثلثيه ، وإذا أريد بالرغيف جملته فهو من الغلط أيضاً .

وسمّي بدل الغلط ، وإن كان ليس غلطاً ، بل هو الذي عُوِّلَ عليه ، لأنّه عن الغلط يكون .

وهذا البدل إمّا أن يكون في اللفظ ، أو في المعنىٰ ، فاللفظ هو سبق اللفظ إلىٰ لفظ لم ترد مدلوله ، وأمّا المعنىٰ فهو تعويل الاعتقاد علىٰ المدلول إمّا بنسيانٍ أو بجهلٍ ، ثمّ تبيّن لك أنّه ليس كذلك ، هذا في الخبر ، وأمّا في الطلب فلا يكون فيه الجهل ، ولا يكون البداء في البعض والاشتمال إلا في الأجزاء .

وهذا البدل إن دخلت فيه الحروف المشرّكة انقلب إلىٰ العطف ، ولا تدخل علىٰ جهة البدل كما ذكرنا في الأوّل ، ولهذه الزيادة ، وإن دخلت

الحروف التي هي لأحد الشيئين خرج أيضاً عليها .

وإن دخلت الحروف العاطفة فقيل : يرجع إلى العطف ، وقيل : دخولها كخروجها ، وهي زائدة ، والظاهر التفصيل ، أمّا (بل) فيحتمل ، وأمّا (لكن) فإن كان قبلها موجباً كان بدلاً ، لا عطفاً ؛ لأنّها لا تعطف كذلك ، وكذلك إذا كانت في كلام واحد احتمل ، وإذا كانت في كلامين ظهر الإضراب لا احتمال البدل ، كقولك : قال زيدٌ : إنّ عمراً منطلقٌ بل خالداً ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ [وَلَدًا] [1] [٨٧ب] سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [الأنبياء : ٢٦] ، فقطع لقوّة معنى الإضراب ، وقد يجوز البدل على تأويل أنّهم من بيان الأمر كأنّهم غلطوا ، وأقرّوا به ، والظاهر ما ذكرناه .

وقد يقع بدل الغلط في الأجزاء البعضيّة كقولك : أكلتُ الرغيفَ ثلثَهُ ، بل ربعَهُ ، وقيل[2] : لم يرد هذا النوع في كلام فصيح ، بل لم يسمع ، وإنّما هو قياسٌ ، وقيل[3] : ورد منه قوله ـ لذي الرمّة ـ :

---

(١) ساقطة من نسخة التحقيق .

(٢) جمل الزجّاجيّ : ٢٣ ، شرح السيرافيّ : ٢/ ١٠ ب .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٣ .

لمياءُ في شفتيها حُوّةٌ لعسٌ   وفي اللثاتِ وفي أنيابها شنبُ[١]

فالحوّة : السواد الخالص . واللعس : السواد إلىٰ الخضرة ، وتأوّل علىٰ معنىٰ الصفة ، كأنّه قال : سوادٌ يضربُ إلىٰ الحوّة ، وفيه نظرٌ .

وقيل[٢] : إنّ المبدل نوعٌ آخرُ ، هو بدل البداء ، وهو أن يذكر أمراً لا علىٰ جهة اللفظ ، ثمّ يبدو له في ذِكْرِهِ ، فيجعل غيره بدله ، وحكىٰ أبو زيدٍ : أكلتُ لحماً سمكاً تمراً [٣] . وقال الشاعر :

ما ليَ [لا][٤] أبكي علىٰ علاتي

صبائحي غبائقي قيلاتي[٥]

---

(١) بيت من البحر البسيط له في (ديوانه : ١/ ٣٢) .

وانظر : الكامل للمبرّد : ١/ ٦٩١ ، الخصائص : ٣/ ٢٩١ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٣ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٢٠٣ ، الدرر اللوامع : ٢/ ١٦٢ .

(٢) الحلل في إصلاح الخلل : ١٣٠ .

(٣) في المخطوطة : (نِقراً) ، وهذا تحريف ، وصوابه ما أثبتّه .

انظر : حكاية أبي عثمان المازنيّ عن أبي زيد في (الخصائص : ١/ ٢٩٠ و ٢/ ٢٨٠) .

(٤) ساقطة من المخطوطة .

(٥) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين إلىٰ قائل في :

الخصائص : ١/ ٢٩٠ ، رصف المباني : ٤٧٧ ، البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ١٠٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٤ ، اللسان : (صبح) ٢/ ٥٠٣ .

وقيل[١] : هو على العطف وحذف الواو ، وقيل[٢] : منه قوله عليه السلام :

(إنّ المصلّي ليصلّي الصلاة وما كُتِبَ له نصفُها ثلثها . . . .) إلى العُشْرِ[٣] ؛ فإنّه لا يريد المجموع ؛ لأنّ الشيء لا يكون له مجموعُ هذه ، فإنّما يريد أحدها ، كأنّه أخبر أنّه قد يصلّيها ، ويُكْتَبُ له نصفُها ، ثمّ أخبر أنّه قد يصلّيها وما كُتِبَ له ثلثُها ، مضرباً عن الأوّل ؛ لئلا يتوهّم أنه ليس النقص إلا ذلك .

وأمّا حصر البدل في هذه الأربعة فلأنّ البدل والمبدل منه إمّا أن يكونا متغايرين ، فيكون أحدهما ليس الآخر ، أو يكون أحدهما هو الآخر ، فإن كان الثاني فهو بدل الشيء من الشيء ، وإن كان الأوّل فإمّا أن يكون بينهما مناسبةٌ ، أو لا ، فإن كانت فإمّا بالبعض ، أو لا ، وإن لم تكن بالبعض فهو بدل الاشتمال على رأي ، وما ليست بينهما مناسبةٌ مقصودةٌ هو الغلط ، وعلى رأي يكون الغلط هو ما ليس بينهما مناسبة ، وما ليس باشتمالٍ ، على النحو الذي تقدّم في المذاهب الثلاثة .

وأمّا أصنافها من جهة الصورة فإمّا تأكيدٌ ، أو بيانٌ ، أو استدراكٌ ، وهو

---

(١) الخصائص : ١/ ٢٩١ ، البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ١٠٥ .

(٢) قاله ابن عصفور في (شرح الجمل : ١/ ٢٨٤) .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٣٠١) .

إمّا غلطٌ أو بداءٌ ، ووجه حصرها ظاهرٌ ممّا تقدّم .

وأمّا بدل الفعل من الفعل فالاتفاق على أنه لا يكون فيه بدل البعض[١] ؛ لأنّه لا يتبعّض ، والاتّفاق على أنه يكون فيه بدل الشيء من الشيء ، ويظهر أنّه قد يكون على المساواة إذا كان الأوّل هو الثاني كقعد وجلس ، وعلى غير المساواة مثل أن يكون أحدهما يدلّ على تمام ما دلّ عليه الأوّل وزيادةٍ كما كان في الاسم ، كمشى وتحرّك ، وتصدّق وأعطى ، كقوله تعالى : ﴿ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩] ؛ فإنّ مضاعفة العذاب تصدق على لقيّ الآثام ، وتزيد عليه بالمضاعفة ، وكذلك قوله :

إنّ عليَّ اللّهَ أن تُبايعا

تؤخذ كرهاً أو تجيء طائعا[٢]

فإنّ انقياد المتابعة أعمُّ من انقياد الكره ومن الطوع .

---

(١) الارتشاف : ٢/ ٦٢٧ عن كتاب البسيط هذا .

(٢) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين إلى قائل في :

الكتاب : ١/ ٧٨، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٤٠٢ ، المقتضب : ٢/ ٦٣ ، تحصيل عين الذهب : ١٣٠ ، شرح عمدة الحافظ : ٥٩١ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١١٨ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ١٩٩ ، الخزانة : ٥/ ٢٠٣ .

وأمّا بدل الغلط فجوّزه سيبويه[١] وجماعةٌ من النحويّين[٢]، والقياس يقتضيه، كقولك : إن تجئ تضحكْ تغضبْ أكرمْكَ[٣].

وأمّا بدل الاشتمال فقالوا : لا يكون ؛ لأنّ الفعل لا يشتمل على الفعل، وقيل : إنّه يكون فيه، وجعلوا الاشتمال في المصادر، فيكون قوله تعالى : ﴿ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ ﴾ [الفرقان : ٦٨، ٦٩] من الاشتمال، ويكون الضرب الأوّل من بدل الشيء من الشيء، وأمّا البيت فهو أنصُّ في بدل الفعل ؛ لأنّه بتأويل الاسم .

---

(١) الكتاب : ١/ ٧٨ .

(٢) شرح التسهيل : ٣/ ٣٤٠ ـ ٣٤١ .

(٣) منعه العكبريّ في (المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤٢٠) .

الفصل الثالث

في أصنافه

[٨٨أ] وكلّ واحد من الأربعة لا يخلو البدل والمبدل منه من : التعريف والتنكير ، والإظهار والإضمار .

أمّا التعريف والتنكير فهما إمّا : أن يكون معاً معرفتين ، أو نكرتين ، أو خلْطاً[١] منهما ، وكلّها جائزةٌ عند البصريّين[٢] ، وحكي عن الكوفيّين[٣] أنّهم يمنعون الخلْطَ منهما إلا إذا كان فيه تكريرُ الأوّلِ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ لَنسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ ﴾ [العلق : ١٥، ١٦] ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنّه كما لا يشترط في المعرفة اتّفاق اللفظ وفي التكرير فكذلك في الخِلْطِ منهما ، وسيأتي ذِكْرُهُ[٤] .

وكذلك هما أيضاً إمّا أن يكونا ظاهرين أو مضمرين ، أو خلطاً منهما ، فهذه قسمتان مختلفتان ، وقد يمكن أن يكون أحدهما من تمام بعض أقسام الأخرىٰ .

---

(١) في المخطوطة : (خِلْط) .

(٢) جمل الزجّاجيّ : ٣٥ ، البسيط في شرحه : ١/ ٣٩٤ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور . ١/ ٢٨٦ .

(٤) ص : ٦٩٩ ـ ٧٠٠ .

وبالجملة كلّ نوعٍ من البدل لا يخلو من ثماني صور ، أربعةٌ باعتبار القسمة الأولى ، وأربعة باعتبار الثانية .

وقبل الخوض في تفصيل أمثلة الصور نقول : **هنا أبحاثٌ** :

أحدها : أنّهما إن كانا نكرتين فيشترط في البدل أن يكون فيه معنًى لا يكون في المبدل منه ؛ لأنّه لو كان مساوياً له لم يكن للاعتماد عليه فائدةٌ ، ولكان تخصيصه ترجيحاً من غير مرجّحٍ ، وكُرِهَ أن يكون المطروح في مرتبة غير المطروح ؛ أمّا في بدل الاشتمال والبعض فظاهرٌ ؛ لأنّه يعطي من المعنى ما لا يعطيه الأوّل ، وهو أخصُّ منه ، والضمير مقوٍّ للخصوص ، وقد يكون عامّاً ، ويحذف الضمير مراعاةً للعموم إذا كان يعطي من المعنى ما لا يعطي خصوص الضمير ، كقوله تعالى : ﴿ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ [النساء: ١٥٧]، والمعنى : ما لهم كائنٌ به علمٌ ، يريد : ما لهم علمٌ ، ولذلك أدخل (من) للاستغراق ، ونفيُ العِلْمِ أعمُّ من عِلْمٍ به خاصٍّ .

وبدل الغلط لا يحتاج إلى ضميرٍ ؛ لأنّه غير الأوّل ، وهو المطلوب .

وأمّا بدل الشيء من الشيء إمّا خصوصٌ ، كقولك : مررتُ برجلٍ رجلٍ صالحٍ ، وإمّا حصول معنًى لازمٍ عن تلك النكرة ، وإن كانت عامّةً ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضِ شَيْئًا ﴾ [النحل: ٧٣] ، فـ ﴿ شَيْئًا ﴾ بدلٌ من الرزق ، وإن كان أعمّ ؛ لأنّ المعنى عليه ، وكأنّه يريد نفي شيء ، وهو أعمّ من الرزق ، وقد قيل : هو مفعولٌ بالمصدر ، وضعّفه أبو زيدٍ [1] ، وقال : إنّ الرِّزْقَ اسمٌ والطِّحْنَ والذِّبحَ [2] .

وقال :

كلّ أناسٍ من معدٍّ عمارةٍ عروضٌ إليها يلجأون وجانبُ [3]

فخفض (عمارة) على البدل من (أناسٍ) .

الثاني : إذا كان البدل نكرةً ، والمبدل معرفة أو نكرة ، فاشترط بعضهم [4] في بدل النكرة منهما أن يكون من لفظ الأوّل ، كقوله تعالى :

---

(١) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٩٩) .

(٢) كذا في نسخة التحقيق ، والذي في (نتائج الفكر : ٢٩٩) : « وأنّ (الرزق) مصدرٌ ، والأشهر أنّه اسمٌ ؛ لأنّه على وزن الطِّحنِ والذِّبح » ، وقد يكون ابن العلج - رحمه الله تعالى - أراد : (كالطحن والذبح) ، فحدث تحريفٌ .

(٣) بيت من البحر الطويل للأخنس بن شهاب التغلبيّ .

انظر : المفضليّات : ٢٠٤ ، الاشتقاق : ١٥ ، إصلاح المنطق : ٣٥٩ ، شرح أبياته : ٥٥٩ ، التكملة : ١٤٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح : ٢/ ٧٣٨ ، شرح شواهد الإيضاح : ٤٩٥ .

(٤) هم أهل بغداد ، كما في (شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٦) .

﴿ بِالنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ ﴾ [العلق: ١٥، ١٦] . [وكقوله]:

وكنتُ كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ [١]

وأن تكون موصوفةً ، وهو رأي أهل الكوفة [٢] ؛ قالوا : لأنّها لا تفيد إلا هكذا .

ويدلّ على فساده قوله :

فلا وأبيكِ خيرٍ منكِ إنّي   ليردِيني التحمحمُ والصهيلُ [٣]

فأبدل (خيرٍ منك) من (أبيك) ، وكقوله :

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل لكثيّر عزّة ، وعجزه :

ورجلٍ رمى فيها الزمانُ فَشَلّتِ

انظر : ديوانه : ٩٩، الكتاب : ١/ ٢١٥ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٥٤٢ ، المقتضب : ٤/ ٢٩٠ ، أمالي أبي عليّ القالي : ٢/ ١٠٨ ، تحصيل عين الذهب : ٢٤٤ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٨ ، المغني : ٤٧٢ ، شرح أبياته : ٧/ ٣٨ ، الخزانة : ٥/ ٢١١ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٦ .

(٣) بيت من البحر الوافر لشمير بن الحارث . والرواية المشهورة : (ليؤذيني) .

انظر : نوادر أبي زيد : ٣٨٢ ، شرح عمدة الحافظ : ٥٨١ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٦ ، المقرّب : ١/ ٢٤٥ ، للسان : (أذن) ١٣/ ١٠ ، الخزانة : ٥/ ١٧٩ .

إنّا وجدنا بني سلمى بمنزلةٍ
كساعد الضبِّ لا طولٍ ولا قِصَرِ [١]

ولأبي دواد :

فصدوا من خيارهِنَّ لِقاحاً يتقاذفنَ كالغصون غزارٌ [٢]

فأبدل (غزارٌ) من الضمير في (يتقاذفن) .

ولكنّه يشترط فيه أن يكون في البدل زيادةُ معنًى به صحّ الاعتمادُ عليه لا يكون في الأوّل ، وقد لا يفيد فيه تخصيص الصفة ؛ لأنّ الأوّل في غاية الوضوح ؛ لكونه معرفةً ، كقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ [العلق : ١٥ ، ١٦] ، فـ(الناصية) الأولى يعني بها أبا جهلٍ ، ثمّ أبدل بالنكرة ليدلّ أنّ هذا لا يختصّ به لكونه ذلك ، بل لما فيه من هذه الصفات ، فكأنّه قال : (لنسفعاً بناصيةٍ من شأنها هذا) ، [٨٨ب] فيدخل

---

(١) بيت من البحر البسيط غير منسوب إلى قائل . وروايته في (الحيوان : ٦/ ١١٢) : (ولا عظمُ) . وروايته المشهورة : (بني جلان كلّهم) .

انظر : شرح ديوان الحماسة لابن جنّي : ١٩٩ أ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣٦٥ ، اللسان : (جلل) ١١/ ١٢١ ، الخزانة : ٥/ ١٨٣ .

(٢) بيت من البحر الخفيف لأبي دواد الإياديّ ، وليس في ديوانه .

انظر : همع الهوامع : ٢/ ١٢٧ ، الدرر اللوامع : ٢/ ١٦٥ .

فيه ما شاركه فيها ، وهذه المغايرة تختلف بحسب المواضع وسياقاتها .

الثالث : إذا كانا معرفتين ظاهرتين فلا بدّ أن يكون الثاني يزيد على الأوّل ، أمّا في بدل الاشتمال والبعض فظاهرٌ ، وأمّا في بدل الغلط فغير مشترَطٍ ، كما هو في البحث الثاني ، وأمّا في بدل الشيء فيكون أعرف من الأوّل ، وفيه معنًى زائدٌ على الأوّل ، كقوله تعالى : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧] .

وأمّا إذا كان البدل معرفةً ، والمبدل نكرة ، فكفاه خصوصه ، فإن زاد معنًى غير الخصوص فبها ونِعْمَتْ .

الرابع : إذا كانا مضمرين أمّا في بدل الشيء من الشيء فلا يكون فيه إلا بدل التأكيد على نحو : رأيتُ زيداً أخاك ، وإنّما كان ذلك لأنّ المضمر المتكلّم والمخاطب لا يبدلان منهما بدل بيانٍ[1] ؛ لوجوه :

أحدها : أنّه في غاية البيان ، فلو أبدل منه لكان البدل في المرتبة دون المبدل منه ، فلا يفيد الاعتماد .

الثاني : أنّ ما عداهما تنافي صفته صفتهما ، وهو الغيبة ، ولا يبدل من الشيء ما ينافيه ، وكذلك بدل أحدهما من الآخر .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤١٢ ، البسيط في شرح الجمل : ١/٣٩٦ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٩ .

والثالث : أنّه يكون بدل الشيء من غيره .

وأمّا التأكيد فإن كان منفصلاً أُكِّدَ به منفصلٌ ، أو كان متّصلاً وكان له منفصلٌ أُكِّدَ به على جهة البدل ، كقولك : ما ضربَ زيداً إلا أنا أنا ، وما ضربتك إيّاك ، وقمتُ أنا ، ونحوه .

وإن كان متّصلاً ولا منفصل له كضمير الجرّ أعدته مع عامله ، فقلت : مررتُ بك بك ، ومررتُ بغلامي غلامي ؛ لأنّه لا يستند إلى ضمير رفع منفصلٍ ؛ لأنّه يكون تأكيداً ، ونحن نريد البدل ، ولا يكون إفراده ، فلزم عودُ العامل كتأكيد الحروف بعود معمولها هناك .

وقد يقال : لِمَ قلتم في التأكيد غير البدل : مررتُ بك أنت ، و: رأيتك أنت ، كما تقدّم ، وقلتم في البدل : مررتُ بك بك ، و: رأيتُك إيّاك ؟ وكان الأنسبُ العكسَ ؛ لأنّ التأكيدَ أقربُ إلى اللفظ من البدل .

والجواب : أنّ التأكيد لزم فيه الاختلاف بما للبدل إلا هذا ، وكانت . . . . بالتأكيد ؛ لأنّه شأن المضمرات ؛ إذ لا تتبع إلا به ، ولمّا كان البدل فيه التأكيد كان فيهما البدل .

وأمّا بدل الاشتمال والبعض فيكون فيه ؛ لأنهما ليسا بيان ذات الأوّل ، فلا يلزم فيه ما تقدّم ، نحو : ثوب زيد سرقته .

الخامس : إن كان المبدل ضميراً ، والبدل ظاهراً ، فقد اخْتُلِفَ فيه :

فذهب الأكثرون [١] إلى أنه يجوز في الغائب مطلقاً في جميع أقسام البدل ، وذلك كقولهم : مررتُ به المسكينِ ، وقوله :

إذا هي لم تستك بعود أراكةٍ
تُنُخِّلَ فاستاكتْ به عودِ إسحلِ [٢]

على الخفض [٣] ، وهو كثيرٌ [٤] .

وأمّا في غيره فمنعوه في بدل الشيء من الشيء ، وجوّزوه في غيره من

---

(١) المفصّل : ١٥٨ ، شرحه لابن يعيش : ٣/ ٧٠ .

(٢) بيت من البحر الطويل لطفيل الغنويّ في (ديوانه : ٦٥) ، ونسب إلى عمر بن أبي ربيعة في (ملحق ديوانه : ٤٩٨) .

انظر : الكتاب : ١/ ٤٠ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ١٨٨ ، الإيضاح العضديّ : ١١٠ ، إيضاح شواهده : ١/ ٩٧ ، فرحة الأديب : ١٦٤ ، تحصيل عين الذهب : ١٠١ ، شرح شواهد الإيضاح : ٨٩ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ١/ ٧٩ ، المقاصد النحويّة : ٣/ ٣٢ .

(٣) أي : بخفض (عودِ إسحل) بدلاً من الهاء المجرورة بالباء (به) . والرواية المشهورة : (عودُ إسحل) بالرفع .

(٤) منه قول عديّ بن زيد العباديّ (ديوانه : ٣٥) :

ذريني إنّ أمركِ لن يُطاعا وما ألفيتني حلمي مضاعا

الأقسام[١] .

وذهب الأخفش[٢] إلىٰ جوازه مطلقاً في جميع أقسام البدل ، واحتجّ بالسماع والقياس ، أمّا القياس فبالحمل علىٰ ضمير الغيبة ، وهو متفقٌ عليه ، ولأنّ القصد في البيان بالبدل ليس إزالة اللبس ؛ لأنّ ضمير الغائب لا لبس فيه ، وقد امتنع ، ولذلك امتنعوا من نعته ، وَرُدَّ[٣] بمنع عدم اللبس ؛ لأنّه قد يعود ملبسٌ ، فيلتبس ، وأمّا منع صفته فلعلّةٍ أخرىٰ ، وهو وقوعه موقع ما لا ينعت ، وهو الظاهر المعاد ، كما تقدّم ، بخلاف ضمير المخاطب والمتكلّم ، فلا لبس فيهما .

وجوّزه قطرب[٤] في البدل في الاستثناء ، فتقول [٨٩أ] : ما ضربتكم إلا زيداً ، ولذلك أجازه في قوله تعالىٰ : ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [البقرة: ١٥٠] جعل ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ في موضع جرٍ بدلاً من

---

(١) شرح المفصّل لابن يعيش : ٣ / ٧٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٦ .

(٢) شرح ألفيّة ابن معط لابن القوّاس : ٢/ ٨٠٦ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٧٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٦ ، شرح التسهيل : ٣/ ٣٣٤ ، المساعد : ٢/ ٤٣٢ ، الارتشاف : ٢/ ٦٢٢ .

(٣) الرادّ هو ابن عصفور في (شرح الجمل : ١/ ٢٩٠) .

(٤) الارتشاف : ٢/ ٦٢٢ .

﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ كأنّه قال : عليكم حجّةٌ إلا على الذين ، والمعنى : لئلا تكون حجّةٌ إلا على الذين ظلموا . وقال الأخفش[١] في قوله تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٢] : إنّ ﴿ الَّذِينَ ﴾ بدلٌ من الضمير في ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ ، وقيل[٢] : هو رفعٌ بالابتداء ، والخبر في قوله : ﴿ فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ .

أمّا بدل الشيء فلا يكون المتكلّم والمخاطب يبدل منهما الظاهر ؛ لما تقدّم ؛ لأنّ الظاهر دونهما في التعريف ، ولأنّه حكمه حكم الغائب ومغايرٌ للأوّل ، فلا يكون أيضاً على جهة التأكيد ؛ لأنّه يعطي بلفظه المنافرة .

وأمّا الغائب فيؤكّد به ، ويبدل منه ؛ لأنّهما غائبان .

وأمّا بدل الاشتمال فيكون فيه ؛ لأنّه ليس المراد البيان ، كقوله :

وما ألفيتني حلمي مضاعا[٣]

---

(١) معاني القرآن : ١/ ٢٩٣ .

(٢) هذا رأي الزجّاج في (معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ٢٣٢) .

(٣) عجز بيت من البحر الوافر لعديّ بن زيد . صدره :

ذريني إنّ أمرك لن يطاعا

انظر : ديوانه : ٣٥ ، الكتاب ١/ ٧٨، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ١٢٣ ، تحصيل عين الذهب : ١٢٩ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٩ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ١٩٢ ، الخزانة : ٥/ ١٩١ .

وكذلك بدل البعض ، قال :

أوعدني بالسجن والأداهمِ

رِجْلي ورجلي شثنة المناسمِ [١]

فقوله : (رجلي) بدلٌ من الياء في (أوعدني) .

وأمّا العكس فلا يكون كما ذكرنا ، فلا تقول : مررتُ بزيدٍ بك ، أو : بي ، ويجوز في الغائب ، وبدل الاشتمال ، وإن كان قد منع بعضهم [٢] أن يكون في الضمير اشتمالٌ [٣] ؛ قال : لأنّ الضمير لا يشتمل ، ولا يتبعّض ، وهو فاسدٌ ؛ لأنّه يحكم له بحكم ما يعود عليه .

وأمّا بدل الغلط فلا يلتفت فيه إلىٰ هذا ، بل يجوز مطلقاً .

وأمّا تمثيلُ الصور :

أمّا بدل الشيء منه فالتعريف فيه والتنكير : جاءني رجلٌ أخٌ له ، قال تعالىٰ :

---

(١) بيتان من مشطور الرجز للعديل بن الفرخ العجليّ .

انظر : مجالس ثعلب : ١/ ٢٧٤ ، إصلاح المنطق : ٢٢٦ ، شرح أبياته : ٤٠٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافيّ : ١/ ١٢٤ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤١٣ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ١٠ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ١٩٠ ، الخزانة : ٥/ ١٨٨ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩ .

(٣) في المخطوطة : (اشتمالاً) .

﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً ﴾ [البقرة: ٢٦] ، و: ضربتُ قوماً رجالاً ونساءً ، قال تعالى: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴿٣٢﴾ ﴾ [النبأ: ٣١، ٣٢] ، وقال الشاعر :

وكنتُ كذي رِجْلين رِجْلٍ صحيحةٍ
ورِجْلٍ رمى فيها الزمانُ فشلّتِ [(١)]

وتقول : جاءني أخوك زيدٌ ، وجاءني أخوك رجلٌ صالحٌ ، قال تعالى : ﴿ فَأُوْلَئِكَ [(٢)] لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ [طه: ٧٥، ٧٦] ، وتقول : جاءني رجلٌ الأشدُّ شدّةً ، قال تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣] .

وأمّا الظهور والإضمار : أمّا الظاهر من الظاهر فقد تقدّم ، تقول : زيدٌ رأيته إيّاه ، وزيدٌ مررتُ به به ، وتقول : مررتُ به المسكينِ ، وأكرمته الضعيفَ ، قال تعالى : ﴿ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ ﴾ [الرعد: ٢٥] ، وقال الشاعر :

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٧٠٠) .

(٢) في المخطوطة : (وأولئك)

على حالةٍ لو أنّ في القومِ حاتماً على جوده لضنَّ بالمالِ حاتمِ[١]

وتقول : أكرمتُ زيداً إيّاه ، ومررتُ بزيدٍ به .

وأمّا بدل البعض من الكلّ من جهة التعريف وضدّه فتقول : أكلتُ رغيفاً ثلثاً منه ، وأكلتُ الرغيف ثلثه ، وضربتُ زيداً رأساً له ، وقطعتُ سارقاً اليدَ منه .

ومن جهة الإضمار تقول : ثلث الرغيف أكلته إيّاه ، فالهاء الأولى على الرغيف ، والثانية على الثلث ، والمعنى : ثلث الرغيف أكلته ، ثمّ أبدلت من ضمير الرغيف ، وفصلت به .

ومثله في التمثيل : الرغيف ثلثه أكلته إيّاه ، سواء كان الثلث بدلاً ، أو مبتدأ ، وتقول : الرغيف أكلته ثلثه ، وصرفتُ وجوهَها أوّلَها ، قال :

كأنّهُ ما حاجبيه مُعَيَّنٌ بِسوادِ[٢]

---

(١) بيت من البحر الطويل للفرزدق ، ورواية (ديوانه : ٦٠٣) :

على ساعةٍ لو كان في القوم حاتمٌ على جوده ضنّتْ به نفسُ حاتمِ

ولا شاهد فيه حينئذ .

انظر : اللمع : ٨٨، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٩٠ ، شرح المفصّل : ٣/ ٦٩ ،شرح التسهيل : ٣/ ٣٣٢، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٤٣٣ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ١٨٦ .

(٢) سبق تخريجه في (ص : ٦٠٣) .

فـ(ما) زائدةٌ . وتقول : ثلثُ الرغيفِ أكلتُ الرغيفَ إيّاه .

وقد اختُلِفَ [1] في هذه الصورة وأمثالها ممّا يؤدّي إلى تكرار للظاهر ، فبعضهم منع ، وبعضهم [٨٩ب] أجاز ، فالمانع حمله على ذلك خلوّ الجملة الواقعة خبراً من ضميرٍ يعود على المخبر عنه ؛ لأنّه ليس فيها إلا ضمير (إيّاه) ، ولا يكون ؛ لأنّ المبدل لفعلٍ آخر ؛ لأنّه بتكرير العامل ، فهو مستأنف ، والمجوّزون يمنعون ذلك ، بل هو من تمام الأوّل ، أي : يعمل فيه الأوّل ، ولو سلّمنا لقلنا : إنّ الإعادة في الظاهر تنوب عن العائد ؛ لأنّه عائدٌ على المضاف ، ففيه تجوّزان : جعلُ الظاهر موضع المضمر ، وإعادته على المضاف ، وهو ضعيفٌ .

وقد منع ابن باب شاذ [2] بدل المضمر من المضمر في بدل البعض من الكلّ .

وأمّا بدل الاشتمال فمن جهة التعريف والتنكير : أعجبتني الجاريةُ حسنُها ، وقال تعالى : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ ﴾[الزخرف : ٣٣] وقال :

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩ .

(٢) شرح المقدّمة المحسبة : ٢/ ٤٢٠ .

ورثتُ أبي أخلاقَهُ عاجل القِرى [١]

وتقول : أعجبتني جاريةٌ حسنها ، وأعجبتني الجارية وجهٌ لها ، وأعجبتني جاريةٌ حسنٌ لها ، قال :

لقد كان في حولٍ ثواءٍ ثويتَهُ [٢]

أي : في ثواء حولٍ ثويته ، و (ثويته) في موضع الصفة لـ(ثواء) ، كما تقول : عجبت من ضربةٍ ضربتها ، وحَذَفَ ضمير البدل ، أو يكون حَذَفَ ضمير الصفة ، وتوسّع في ضمير البدل .

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل للفرزدق ، عجزه في (ديوانه : ٥٩) :

وَضربَ عراقيبِ المَتالي شَبُوبُها

وعجزه عند سيبويه (الكتاب : ١/ ٢٢٥) : وَعَبطَ المَهاري كُومُها وشَبُوبُها

وانظر : شرح أبيات سيبويه للنحّاس : ١٢٢ ، ولابن السيرافيّ : ١/ ٥٠٣ ، تحصيل عين الذهب : ٢٤٨ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٤٧ .

(٢) صدر بيت من البحر الطويل للأعشى ، عجزه :

تُقضّى لباناتٍ ويسأم سائمُ

انظر : ديوانه : ١٢٧ ، الكتاب : ١/ ٤٢٣ ، المقتضب : ١/ ٢٧ ، الأصول في النحو : ٢/ ٤٨ ، الجمل للزجّاجيّ : ٢٦ ، تحصيل عين الذهب : ٣٩٦ ، نتائج الفكر في النحو : ٣١٧ ، رصف المباني : ٤٨٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ١٣٠ ، البسيط في شرح الجمل : ١/ ٢٣٤ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٥ ، المغني : ٦٥٨ ، شرح أبياته : ٧/ ٩١ .

ومن جهة الإضمار : علمُ زيدٍ أعجبني هو ، وحُسْنُ الجارية عجبت منها منه ، وجهلُ الزيدين كرهتهما إيّاه ، والجارية حسنهما أعجبني هو ، وتقول : حُسْنُ الجارية أعجبتني الجاريةُ هو ، وحُسْنُ الجارية عجبت من الجارية منه ، وتقول : الجارية أعجبني حسنها ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَنسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ [الكهف : ٦٣] .

وأمّا بدل الغلط فمن جهة التعريف وضدّه تقول : مررتُ برجلٍ حمارٍ ، وبزيدٍ عمرٍو ، وبرجلٍ فاطمةَ ، وبالعكس ، ومن جهة الإضمار تقول : حمار الزيدين كرهتهما إيّاه ، وتقول : حمار الزيدين كرهت الزيدين إيّاه ، وتقول : الزيدان كرهتهما حمارهما .

الفصل الرابع

اعلم أنّ البدل لا يلتزم نوعاً من الأنواع ، أمّا الإفراد ومقابله فلا يكون إلا في بدل الشيء من الشيء ، فلذلك تقول : أكلت الأرغفةَ ثلثَ رغيفٍ منها ، وأهنتُ الإخوةَ زيداً منهم ، على مذهب أبي عليّ ، وكذلك التأنيث ومقابله ، والتعريف وضدّه .

وأمّا الإعراب فيجوز القطع فيه رفعاً ونصباً جوازاً حسناً بخلاف النعت ، ما عدا بدل الغلط ، فإنّه لايكون القطع ؛ لأنّه إن كان نصباً اقتضى التفسير ،

وليس المقصود ، وإن كان رفعاً ألبسَ ، واحتمل أن يكون غير غلطٍ .

وإذا قطع فلا يكون على المدح ولا ضدّه ؛ لأنّه ليس المراد الصفة ، ولا يبعد قصد المدح مراعاةً لأصل الصفة إن كان البدل صفة من شأنه أن يمدح بها ، كما تقدّم في : مررتُ به المسكين ، لكنّ الأصل القطع على التفسير والبيان وإضمار (أعني) ، كقوله :

وما غرّني[1] حوْزُ الرِّزاميِّ مِحْصَناً[2]

وفي البعض كقولك : أكلت الرغيف ثلثه ، وكذلك بدل الاشتمال .

والقطع في المعرفة أقوى من القطع في النكرة ، والقطع في التبعيض أقوى من القطع في الإفراد ، كقولك : مررتُ برجلين رجل صالح ورجل طالح ، على معنى (أحدهما) ، قال تعالى : ﴿قَدْ كَانَ[3] لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ [٩٠أ] اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران : ١٣] ، وقوله :

وساقيينِ مثلِ زيدٍ وجُعَلْ

---

(١) في المخطوطة : (وما ضرّني) .

(٢) صدر بيت من البحر الطويل ، عجزه :

عواشيَها بالجوِّ وهو خصيبُ

وقد سبق تخريجه في (ص : ٥٤) .

(٣) في المخطوطة : (كانت) .

سَقْبانِ مشوقانِ مكنوزَ العَضَلْ (١)

وإذا ارتفع بالابتداء فالخبر محذوفٌ إلا أن يكون بعده ما يصحّ أن يبنى عليه، فيكون هو الخبر .

والواقع بعد البدل إمّا ما يصحّ أن يبنى على البدل ، وإمّا ما لا يصحّ أن يبنى عليه ، فما يصحّ أن يبنى عليه هو الذي يصحّ أن يكون في المعنى له ، مثل أن يكون خبراً للمبدل ، أو حالاً منه ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً .

أمّا ما هو خبرٌ فكقولك : زيدٌ أخوك قائمٌ ، والرغيف ثلثه أكلته ، إلا أنّ في بدل الشيء من الشيء يضعف القطع في البدل ، وجعل ما بعده خبراً ؛ لوجهين :

أحدهما : انعقاد الكلام بجملتين مع إمكانه بواحدة . والثاني : عدم العائد على الأوّل .

ويجوز ؛ لأنّ الجملة هو الأوّل في المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ الْقَارِعَةُ ۝١ مَا الْقَارِعَةُ ۝٢ ﴾ [القارعة : ١ ، ٢] ، لكنّه حَسُنَ هنا ؛ لأجل الإبهام المقصود .

وأمّا في غيره فالرفع أحسن من النصب ، قال :

---

(١) بيتان من مشطور الرجز للحذلميّ .

انظر : الكتاب : ١/ ٢٢٦ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٢٨ ، تحصيل عين الذهب : ٢٤٩ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٤٨ .

فما كان قيسٌ هلكُهُ هلكَ واحدٍ ولكنّه بنيانُ قومٍ تهدّما [١]

الرفع أكثر من النصب ، ولتشبيهه بما فيه الفعل ، على ما نذكره .

ومثال الحال من الفاعل قولك : ضرب عمراً زيدٌ أخوك قائماً ، وأُكِلَ السويقُ ثلثُهُ ملتوتاً .

أمّا في (بدل الشيء من الشيء) فيضعف الابتداء ؛ لما ذكرنا ، ولزيادةٍ ، وهو كون الجملة في موضع الحال بغير واوٍ ، ويقوى في بدل البعض وأخيه ؛ لأجل الضمير الرابط القائم مقام الواو ، وربّما كان القطع أحسنَ من الإتباع تشبيهاً بقولك : رأيت زيداً أبوه أفضل منه ؛ لأنّ هذا المثال لا يكون فيه البدل كما تقدّم ، وهو يشبهه ؛ لأنّ المبتدأ غير الأوّل ، ومن سببه ، وما بعده له ، وكذلك في المفعول ، نحو : ضربت عمراً أخاك قائماً ، وبعتُ متاعك بعضه مطروحاً وبعضه مرفوعاً [٢] ، والحكم فيه على ما تقدّم في الفاعل .

وما ليس له إمّا أن يكون أجنبيّاً عمّا قبله ، أو يكون لما قبله ، وذلك إمّا

---

(١) بيت من البحر الطويل لعبدة بن الطبيب في (ديوانه : ٨٨) .

وانظر : الكتاب : ١/ ٧٧ ، تحصيل عين الذهب : ١٢٩ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٥ ، الخزانة : ٥/ ٢٠٤ .

(٢) الكتاب : ١/ ٧٦ .

للفعل العامل فيه ، أو للمصدر ، أو للفاعل ، أو المفعول ، وكلّ ذلك لا يصحّ بناؤه على البدل ؛ لأنّه ليس له .

أمّا ما هو منقطعٌ من الأوّل فقولك : مررتُ بزيدٍ أخيك أبوه أفضلُ منه ، وأمّا ما هو للمصدر فقولك : بعتُ متاعك بعضُهُ أعجلُ من بعض ، معناه : بعته بيعاً أعجلَ ، فهو وصفٌ للمصدر ، وحالٌ منه عند حذف الموصوف ، وما هو للفاعل كقولك : ضربتُ الناسَ بعضَهم قائماً وبعضَهم قاعداً[1] ، وما هو للمفعول كقولك : ضربَ النّاسَ القعودُ بعضَهم قياماً وبعضَهم قعوداً ، وما هو للفعل كقولك : ألزمت النّاسَ بعضَهم بعضاً[2] ، فـ(بعضاً) مفعولٌ ثانٍ للفعل ، وكذلك : عجبتُ من دفع الناسِ بعضِهم بعضاً ، قال تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٢٥١] ،[3] ونحوه .

وقد تجيء صورٌ يحتمل فيها أن يكون للبدل ولغيره ، فيكون الوجهان ، كقولك : مررتُ بمتاعك بعضِهِ مطروحاً ، وبعضِهِ مرفوعاً ، فيحتمل

---

(١) المصدر السابق .

(٢) الكتاب : ١/ ٧٦ .

(٣) ﴿ دِفاعُ اللّهِ ﴾ قراءة نافع وعاصم وأبي جعفر .

انظر : السبعة : ١٨٧ ، الحجّة لابن خالويه : ٩٩ ، الحجّة لأبي زرعة : ١٤٠ ، التيسير : ٨٢ .

المصدر ، كأنّك قلت : مررتُ ببعض متاعك مروراً مفروقاً ؛ لكونه مطروحاً ، ويحتمل أن يكون من البدل ، فإن أردت الأوّل [٩٠ب] لم يكن الرفع ، وإن أردت الثاني كان الرفع مع النصب ، وهما في الحُسْنِ كالنصب على المعنى الآخر ، والرفع فيهما أحسن من النصب كما تقدّم .

وكذلك قولك : جعلتُ متاعك بعضَهُ مرفوعاً وبعضَهُ مطروحاً ، يحتمل أن يكون بمعنى (صيَّرَ) ، فيكون مفعولاً ثانياً ، فلا يكون الرفع إذا بنيت الكلام على البعض ، ويحتمل أن يكون بمعنى (عملتُ) ، فيكون الرفع والنصب إذا بنيت على البعض أيضاً على ما تقدّم ، وأمّا إذا كانت بمعنى (صيّرَتُ) ، ولم تبنِ الكلام على البعض ، جاز الرفع على أن تكون الجملة في موضع المفعول الثاني ؛ لأنّها حينئذٍ تدخل على الابتداء والخبر بمنزلة (ظننتُ)[١] ، فكما تقول : ظننتُ زيداً أبوه قائمٌ ، فكذلك هذا ، قال الله تعالى : ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [إبراهيم: ٣٠] ، أي : وصيّروا أصنامهم للّه أنداداً ، فجعل الجملة في موضع الخبر ، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٣٧] ، قرئ رفعاً ونصباً[٢] ، أمّا النصب فعلى البناء على البعض ، كأنّه قال : ويجعل بعض الخبيث

(١) الكتاب : ١/ ٧٧ ، الانتصار لسيبويه على المبرّد : ٨١ ـ ٨٢ .

(٢) لم أجد فيها سوى قراءة النصب لـ ﴿بَعْضَهُ﴾ . والله أعلم .

علىٰ بعضٍ ، وأمّا الرفع فعلىٰ البناء علىٰ الكلّ ، كأنّه قال : ويجعل الخبيث متراكماً بعضه علىٰ بعض .

وأمّا إن كانت بمعنىٰ (عملتُ) فلا تتعدّىٰ إلىٰ اثنين ، وبنيت الكلام علىٰ الكلّ ، كان الرفع ليس إلا علىٰ الحال ، كأنّك قلت : عملتُ متاعك وبعضه كذا ، وقال سيبويه [1] : والنصب في هذا أقوىٰ من الرفع إذا بنيت علىٰ البعض ، ولم تجعله للفعل ، بخلاف ما ليس فيه (جعل) ؛ قيل : لأنّه جعل احتمالات (جعل) كأنّها مقويةٌ للنصب من حيث كان النصب فيها أكبر من الرفع ، فكان الحكم للأكثر ، وهو ظاهر علّة سيبويه ، وفيه نظرٌ .

واحتمالات (جعل) هي أنّها تتصرّف علىٰ ثلاثة معانٍ ، وهي بالجملة إمّا أن تكون متعدّية إلىٰ واحدٍ ، فتكون بمعنىٰ : خلقتُ ، وعملتُ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [الأنعام : ١] ، أو إلىٰ مفعولين أحدهما ليس الآخر ، فتكون بمعنىٰ : أسقطتُ ، وألقيتُ ، أو أحدهما هو الآخر ، وهو بمعنىٰ : صيّرتُ ، فتدخل علىٰ الابتداء والخبر .

وإذا كانت بمعنىٰ (صيّرتُ) فإمّا في الاعتقاد كقوله تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلُوا

---

(١) الكتاب : ١ / ٧٧ .

الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾[الزخرف: ١٩]، وإمّا في الفعل ، فتكون بمعنى النقل ، كأنّك قلت : نقلتُ ، كقولك : جعلتُ الطين خزفاً .

وإمّا في الثمانية كقولهم: جعلت حسني قبيحاً ، وجعلت البصرة بغداداً .

واعلمْ أنّه لا يصحّ أن تكون جملة معمولة للأوّل في موضع البدل ، كما كان في النعت ؛ لوجهين :

أحدهما : أنّها تقدّر تقدير المشتقّ ، والمشتقّ يقدّر تقدير الجامد ؛ ليكون بدلاً ، فيجتمع فيه تجوّزان .

والثاني : أنّ البدل يعمل فيه العامل الأوّل ، فيصحّ أن يكون فاعلاً ، والجملة لا تكون في موضع الفاعل بغير سابكٍ ؛ لأنّها لا تضمر كما تقدّم .

وأمّا الصفة فلمّا كانت في حكم التمام كان الفاعل الموصوف ، فإن كانت غير معمولة فهل يجوز البدل فيها ؟ فتكون جملة بدلاً من جملة ، فلا يبعد عندي جوازها ، كما تتبع في العطف الجملة للجملة ، وكتأكيد الجملة التأكيد اللفظيّ (١) ، ومثاله ما تقدّم .

والقطع واجبٌ في ما وجب فيه في [٩١أ] النعت ، كاختلاف العاملين كقولك : ضربتُ عمراً ، ومررتُ بزيدٍ أخويك .

---

(١) انظر (البحر المحيط : ٩/ ٤٢٠) ، فقد نقل أبو حيّان هذا النصّ عن هذا الكتاب .

ولاينبغي أن يتقدّم البدل على المبدل منه ؛أمّا في بدل الشيء منه فلايجوز ؛ لأنّه لا يدرىٰ أيّهم هو المعتمد عليه ، وليس كالصفة ، وأمّا في بدل البعض فيظهر ، لكنّ الأحسن الإضافة ، فتقول : أكلت ثلث الرغيف ، ويضعف عدمٌ .

والأحسن أن لا يفصل بين البدل والمبدل منه ، وهو دون الصفة ؛ لأنّه ليس من التمام ، فيفصل بالظروف والصفات ومعمول الفعل : أكلتُ الرغيف في اليوم ثلثه ، وكقوله تعالىٰ : ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً ﴿٢﴾ نِّصْفَهُ﴾ [المزمل: ٢، ٣] ، ونحو ذلك كثير .

(******)

نجز هذا الجزء بعون الله وتوفيقه ، ويليه في الجزء القادم إن شاء الله

(النوع الرابع من التوابع ، وهو عطف النسق)

الفهارس الفنيّة

الفهرس | الصفحة

١ ـ فهرس الآيات

******

٢ـ فهرس الأحاديث

*****

٣ـ فهرس الأمثال وأقوال العرب

المثل أو القول	الصفحة

*****

٤ ـ فهرس الأشعار [١]

---

(١) رتّبت الأبيات حسب الحروف الأبجديّة بادئاً بالرويّ الساكن ، ثمّ المفتوح ، ثمّ المضموم ، ثمّ المكسور ، وبحسب ترتيب البحور لدى العروضيّين ، ومؤخراً القافية التي اتصل برويها هاءٌ .

(٢) الرواية الصحيحة للقافية هي : (خصيبُ) .

---

(١) جعل المؤلف ـ رحمه الله ـ قافيته في (ص : ٣٦١) : (مالكِ) .

(٢) في ديوانه : (الأوداج) .

(١) في ديوانه : (أنالها) .

(١) قافيته في ديوانه : (مجمعا) .

(١) في ديوانه: (وقلوبِ).

(١) لم أستطع قراءة البيت في المخطوطة قراءةً ملائمة ، ولم أجده في مراجعي .

---

(١) الرواية الصحيحة لأوّل البيت هي : (**رأيتُ الوليد بن اليزيد**) .

(١) الرواية الصحيحة للقافية هي . (معدٌ) .

******

٥ ـ فهرس الأرجاز

******

٦ـ ثبت المصادر والمراجع

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة** / لعبداللطيف ابن أبي بكر الشَّرجيّ الزّبيديّ ، تحقيق : د/ طارق الجنابي ، ط١ ، سنة ١٤٠٧هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
- **ابن الطراوة النحويّ** / للدكتور عيّاد بن عيد الثبيتيّ ، ط١ ، سنة ١٤٠٣هـ ، من مطبوعات نادي الطّائف الأدبيّ .
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** / لأحمد بن محمّد ابن أحمد الدمياطيّ الشافعيّ ، ت ١١١٧هـ ، تصحيح : علي محمّد الضّبّاع ، مطبعة عبدالحميد أحمد حنفيّ ، مصر .
- **أحكام القرآن** / لأبي بكر محمّد بن عبدالله المعافريّ الإشبيليّ ، المعروف بـ(ابن العربيّ) ، ت ٥٤٣ هـ ، تحقيق : عليّ محمّد البجاويّ ، دار المعرفة ، بيروت .
- **أخبار أبي القاسم الزّجّاجيّ** / تحقيق : د/ عبدالحسين المبارك ، ١٤٠١هـ ، دار الحرّيّة للطباعة ، بغداد .
- **أخبار النحويّين البصريّين** / لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافيّ ، ت ٣٦٨هـ ، تحقيق : طه محمّد الزينيّ ، و محمّد عبد المنعم خفاجيّ ، ط١ ، سنة ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م ، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ ، مصر .
- **أدب الكاتب** / لأبي محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، ت ٢٧٦هـ ، تحقيق : محمّد الداليّ ، ط١ ، سنة ١٤٠٢هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- **أدب الكتّاب** / لأبي بكر محمّد بن يحيى الصوليّ ، محمّد بهجة الأثريّ ، بغداد ، المكتبة العربيّة ، ١٣٤١هـ .
- **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب** / لأبي حيّان محمّد بن يوسف النحويّ ، تحقيق : د/ مصطفى أحمد النمّاس ، ط١ ، ١٤٠٤هـ/ ١٤٠٩هـ ، مطبعة المدنيّ ، مصر .
- **الأزمنة و الأمكنة** / لأبي عليّ أحمد بن محمّد المرزوقيّ ، ت ٤٢١هـ ،

حيدر أبادالهند ، ١٣٣٢هـ .
▬ **الأزهيّة في علم الحروف** / لعليّ بن محمّد الهرويّ ، ت ٤١٥هـ ، تحقيق : عبدالمعين الملوحيّ ، دار المعارف للطباعة ، دمشق ، سنة ١٤٠٢هـ .
▬ **أساس البلاغة** / لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ ، ت ٥٣٨هـ ، تحقيق : عبدالرحيم محمود ، دار المعرفة للطباعة و النشر ، بيروت ، عام ١٣٩٩هـ .
▬ **أسرار العربيّة** / لأبي البركات عبدالرحمن بن محمّد الأنباري ، ٥٧٧هـ ، تحقيق : محمّد بهجة البيطار ، من مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق ، سنة ١٩٥٧م .
▬ **أسماء خيل العرب و انسابها و ذكر فرسانها** / لأبي محمّد الأعرابيّ الملقب بالأسود الغندجانيّ ، تحقيق : د/ محمّد علي سلطانيّ ، مؤسسة الرسالة .
▬ **أسماء خيل العرب و فرسانها** / لأبي عبدالله محمّد بن زياد الأعرابيّ ، ت ٢٣١هـ ، رواية أبي منصرر الجواليقيّ ، تحقيق : د/ نوري القيسيّ و د/ حاتم الضامن ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ ، ١٤٠٥هـ .
▬ **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويّين**/ لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليمانيّ ، ت ٧٤٣هـ ، تحقيق : د/ عبدالمجيد ذياب ، ط ١ ، سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة ، الرياض .
▬ **الأشباه والنظائر في النحو** / لأبي الفضل عبدالرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطيّ ، ت ٩١١هـ ، تحقيق : د/ عبدالعال سالم مكرم ، ط ١ / سنة ١٤٠٦هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيزوت .
▬ **الأشباه والنظائر من أشعار المتقدّمين والجاهليّة والمخضرمين** / للخالديّين : أبي بكر محمّد ، ت ٣٨٠هـ ، وأبي عثمان سعيد ، ت ٣٩٠هـ ، اِبنَيْ هاشم ، تحقيق : السيّد محمّد يوسف ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة .

- **الاشتقاق/** لأبي بكر محمّد بن الحسن بن دريد ، ت ٣٢١ هـ ، تحقيق عبدالسلام محمّد هارون ، نشر مكتبة الخانجيّ بمصر .
- **اشتقاق أسماء الله /** لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ ، ت ٣٣٧هـ ، تحقيق عبدالحسين المبارك ، ١٣٩٤هـ ، مطبعة النّعمان ، النجف .
- **اشعار الشعراء الستة الجاهليّين /** اختيار أبي الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمريّ ، ت . . . هـ ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- **الأشهب بن رميلة /** دراسة وتحقيق الدكتور نوري حمود القيسيّ ، مستلّة من مجلّة معهد المخطوطات العربيّة ، م ١ ، ج ١ ، شهر ربيع الأوّل ـ شعبان ١٤٠٢هـ .
- **الإصابة في تمييز الصحابة /** لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ ، ت ٨٥٢ هـ ، تحقيق : د/ طه محمّد الزينيّ ، ط ١ ، مكتبة الكلّيات الأزهريّة ، مصر .
- **إصلاح الخلل الواقع في الجُمَلِ للزّجّاجيّ /** لعبدالله بن محمّد بن السِّيْد البطليوسيّ ، ت ٥٢١هـ ، تحقيق د/ حمزة عبدالله النشرتيّ ، ط١ ، ١٣٩٩هـ ، دار النصر للطباعة الإسلاميّة ، مصر .
- **إصلاح المنطق /** ليعقوب بن إسحاق بن السّكّيت ، ت ٢٤٤هـ ، تحقيق : أحمد محمّد شاكر ، وعبدالسلام هارون ، ط ٤ ، سنة ١٩٨٧م ، دار المعارف ، مصر .
- **الأصمعيّات /** لأبي سعيد عبدالملك بن قريب الأصمعيّ ، ت ٢١٦ هـ ، تحقيق : أحمد محمّد شاكر ، وعبدالسلام هارون ، ط ٥ ، دار المعارف ، مصر .
- **الأصول في النحو /** لمحمّد بن سهل النحوي المعروف بأبي بكر بن السّرّاج ، تحقيق : عبدالحسين الفتليّ ، ط١ ، سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

▬ **الأضداد /** لمحمّد بن القاسم الأنباري ، ت ٣٢٨هـ ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٠م .

▬ **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم /** لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه ، ت ٣٧٠هـ ، من منشورات دار الحكمة ، دمشق .

▬ **إعراب القرآن /** لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحّاس ، ت ٣٣٨هـ ، تحقيق : د/ زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م ، من منشورات ديوان الأوقاف بالعراق .

▬ **الأغاني /** لأبي الفرج علي بن الحسن الأصفهانيّ ، ت ٣٥٦هـ ، دار صعب ، بيروت .

▬ **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب /** لأبي محمّد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسيّ ، ت ٥٢١هـ ، تحقيق : مصطفى السقا والدكتور / حامد عبدالمجيد ، سنة ١٩٨٣ م ، مطابع الهيئة المصريّة العامّة للكتاب .

▬ **أمالي ابن الشجريّ/** لأبي السعادات هبة الله بن عليّ الحسنيّ العلويّ ، ت ٥٤٢هـ ، تحقيق : د/ محمود محمّد الطناحيّ ، ط ١ ، سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م ، مطبعة المدنيّ ، مصر .

▬ **أمالي السهيليّ/** لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيليّ ، ت ٥٨١هـ ، تحقيق : د/ محمّد إبراهيم البنّا ، ط ١ ، سنة ١٣٩٠هـ ، مطبعة السعادة ، مصر .

▬ **الأمالي النحويّة (أمالي القرآن الكريم) /** لأبي عمرو عثمان بن عمر الكرديّ ، المعروف بـ(ابن الحاجب) ، ت ٦٤٦ هـ ، تحقيق : هادي حسن حمّوديّ ، ط ١ ، سنة ١٤٠٥هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

▬ **أمثال العرب /** للمفضّل بن محمّد الضبّيّ ، ت ١٧٨ هـ ، تحقيق : د/ إحسان عبّاس ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ ، دار الرائد العربيّ ، بيروت .

▬ **إنباه الرواة على أنباه النحاة /** لأبي الحسن علي بن يوسف القفطيّ ، ت ٦٢٤هـ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطابع الهيئة المصريّة العامّة

للكتاب ، ١٤٠١هـ .

- **الانتصار لسيبويه على المبرّد** / لأبي العبّاس أحمد بن محمّد بن ولاد التميميّ النحويّ ، ت ٣٣٢هـ ، تحقيق : د/ زهير عبدالمحسن سلطان ، ط١ ، ١٤١٦هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**/ لأبي البركات عبدالرحمن بن محمّد الأنباريّ ، ت ٥٥٧هـ ، تحقيق : محمّد محيي الدين عبدالحميد ، ط ٣ ، ١٩٥٣م ، مطبعة حجازيّ ، القاهرة .
- **الأنوار الزاهية في ديوان أبي العتاهية**/ نشر : لويس شيخو ، سنة ١٨٨٦م ، مطبعة الآباء اليسوعيّين ، بيروت .
- **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**/ لأبي محمّد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ ، ت ٧٦١هـ ، ط ٣ ، سنة ١٤٠٧هـ ، دار إحياء العلم ، بيروت .
- **إيضاح الشعر** / لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : أ.د/ حسن هنداويّ ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ، دار القلم ، دمشق .
- **إيضاح شواهد الإيضاح** / لأبي عليّ الحسن بن عبدالله القيسيّ ، من علماء القرن السادس الهجريّ ، تحقيق : د/ محمّد بن حمود الدعجانيّ ، ط ١ ، سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت .
- **الإيضاح العضديّ** /لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : د/ حسن الشاذليّ فرهود ، ط٢ ، ١٤٠٨هـ ، دار العلوم ، الرياض .
- **الإيضاح في شرح المفصّل** / لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب ، ت ٦٤٦هـ ، تحقيق د/ موسى بنّاي العليليّ ، ١٩٨٢م ، مطبعة العاني ، بغداد .
- **البحر المحيط** / لأبي حيّان محمّد بن يوسف الأندلسيّ النحويّ ، ت ٧٥٤هـ ، عناية عرفان العشّا حسونة ، ١٤١٢هـ ، دار الفكر ، بيروت .
- **البديع في علم العربيّة** / لأبي السعادات مجدالدين المبارك بن محمّد بن

الأثير الجزريّ ، ت ٦٠٦هـ ، رسالةٌ نال بها درجة الدكتوراه صالح بن حسين العايد ، سنة١٤٠٦هـ ، كلية اللغة العربيّة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة ، الرياض .

- **البرهان في علوم القرآن** / لبدرالدين محمّد بن عبدالله الزركشيّ ، ت ٧٩٤هـ ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، دار المعرفة ، بيروت .
- **البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ** / لعبيدالله بن أحمد بن عبيدالله الإشبيليّ المعروف بـ(ابن أبي الربيع) ، ت ٦٨٨هـ ، تحقيق : د/ عيّاد بن عيد الثبيتيّ ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة** / لجلال الدين عبدالرحمن ابن الكمال أبي بكرالسيوطيّ ، ت ٩١١هـ ، تحقيق : أحمد زكيّ ، دار الكتب المصريّة ، القاهرة ، سنة ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م .
- **البلغة في تراجم أئمّة النحو واللغة** / لمجدالدين محمّد بن يعقوب الفيروزأباديّ ، ت ٨١٧هـ ، تحقيق : محمّد المصريّ ، ط ١ ، سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، جمعيّة إحياء التراث الإسلاميّ ، الكويت .
- **البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث** / لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمّد الأنباريّ ، ت٥٧٧هـ ، تحقيق: د/ رمضان عبدالتوّاب ، سنة ١٩٧٠م ، مطبعة دار الكتب ، مصر .
- **البيان في غريب إعراب القرآن** / لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمّد الأنباريّ ، ت ٥٧٧هـ ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، سنة ١٤٠٠هـ .
- **تاويل مشكل القرآن** / لأبي محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ ، ت ٢٧٦هـ ، نشر السيّد أحمد صقر ، ط٢ ، ١٩٧٣م، دار التراث، القاهرة .
- **تاريخ بغداد** / لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغداديّ ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت .
- **تاريخ العلماء النحويّين** / لأبي المحاسن المفضّل بن محمّد التنوخيّ

المعرّي ، ت ٤٤٢هـ ، تحقيق : د/ عبدالفتّاح الحلو ، مطابع دار الهلال ، الرياض ، ١٤٠١هـ .

▬ **التبصرة والتذكرة** / لأبي محمّد عبدالله بن عليّ الصيمريّ ، تحقيق : د/ فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، ط١ ، سنة ١٤٠٢هـ ، دار الفكر ، دمشق .

▬ **التبيان في إعراب القرآن** / لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبريّ ، ت ٦١٦ هـ ، تحقيق : عليّ محمّد البجاويّ ، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ ، مصر .

▬ **التبيان في علم المعاني والبديع والبيان** / لشرف الدين حسين بن محمّد الطيبيّ ، ت ٧٣٤ هـ ، تحقيق : الدكتور هادي عطيّة مطر الهلاليّ ، ط ١ ، سنة ١٤٠٧هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

▬ **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب** / لأبي الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمريّ ، ت ٤٧٦هـ ، تحقيق : د . زهير عبدالمحسن سلطان ، ط ٢ ، سنة ١٤١٥هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

▬ **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** / لأبي محمّد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ ، ت ٦٧١هـ ، تحقيق : د/ عبّاس مصطفى الصالحيّ ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت .

▬ **التخمير** / للقاسم بن الحسين الخوارزميّ ، ت ٦١٧هـ ، تحقيق : د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، ط ١ ، سنة ١٤١٠هـ ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت .

▬ **تذكرة النحاة**/ لأبي حيّان محمّد بن يوسف الأندلسيّ النحويّ ، ت ٧٥٤هـ ، تحقيق : د/ عفيف عبدالرحمن ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

▬ **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** / لأبي حيّان محمّد بن

يوسف الأندلسيّ النحويّ ، ت ٧٥٤هـ ، تحقيق : أ. د/ حسن هنداويّ ، ط ١ ، سنة ١٤١٨هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** / لأبي عبدالله محمّد بن عبدالله بن مالك الطائيّ ، ت ٦٧٢هـ ، تحقيق : محمّد كامل بركات ، سنة ١٣٨٧هـ ، دار الكتاب العربيّ ، القاهرة .
- **التصريح بمضمون التوضيح**/ لخالد بن عبدالله الأزهريّ ، ت ٩٠٥ هـ ، دار الفكر ، بيروت .
- **تعليق من أمالي ابن دريد**/ لأبي بكر محمّد بن الحسن بن دريد ، ت ٣٢١هـ ، تحقيق : السيّد مصطفى السنوسيّ ، ط١ ، ١٤٠٤هـ ، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون ، الكويت .
- **التعليقة على كتاب سيبويه** / لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : د/ عوض بن حمد القوزيّ ، ط١ ، ١٤١٠هـ ، مطبعة الأمانة بمصر .
- **التعليقات والنوادر** / لأبي عليّ هارون بن زكريّا الهجريّ ، تحقيق : حمود الحماديّ ، ط ١ ، ١٩٨٠م، دار الرشيد ، بغداد.
- **تفسير أرجوزة أبي نواس** / لأبي الفتح عثمان بن جنّي النحويّ ، ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق : محمّد بهجة الأثريّ ، ط ٢ ، سنة ١٤٠٠هـ مطبعة المفيد الجديدة ، دمشق .
- **تفسير رسالة أدب الكاتب** / لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ ، ت ٣٣٧هـ ، تحقيق : د/ عبدالفتّاح سليم ، ط١ ، ١٩٩٣م، معهد المخطوطات العربيّة ، القاهرة .
- **تفسير الطبريّ ، المسمّى (جامع البيان في تأويل القرآن)** / لأبي جعفر محمّد بن جرير الطبريّ ، ت ٣١٠هـ ، ط ١ ، سنة ١٤١٢هـ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت .
- **التفسير الكبير ، المسمّى (مفاتيح الغيب)**/ لمحمّد بن عمر الرازيّ ،

ت ٦٠٦هـ ، ط ١ ، سنة ١٤١١هـ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت .

▬ **التكملة** / لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : د/ حسن شاذلي فرهود ، ط ١ ، سنة ١٤٠١هـ ، شركة الطباعة العربيّة السعوديّة ، الرياض .

▬ **التمام في تفسير أشعار هذيل** / لأبي الفتح عثمان بن جنّي النحويّ ، ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق: أحمد القيسيّ وخديجة الحديثيّ وأحمد مطلوب ، ط١ ، سنة ١٣٨١هـ ، مطبعة العاني ، بغداد .

▬ **تمثال الأمثال** / لأبي المحاسن محمّد عليّ العبدريّ الشيبيّ ، ت ٨٣٧هـ ، تحقيق : د/أسعد ذبيان ، ط١ ، ١٤٠٢هـ ، دار المسيرة ، بيروت .

▬ **التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح** / لأبي محمّد عبدالله بن برّي المصريّ ، ت ٥٨٢ هـ ، تحقيق : عبدالعليم الطحاويّ، ط ١ ، سنة ١٩٨١م ، مطبعة دار الكتب المصريّة .

▬ **التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنّفات** / لأبي القاسم عليّ بن حمزة البصريّ ، تحقيق : عبدالعزيز الميمنيّ الراجكوتيّ ، دار المعارف بمصر .

▬ **تهذيب إصلاح المنطق** / لأبي زكريا يحيى بن عليّ التبريزيّ ، ت ٥٠٢هـ ، تحقيق : د/ فخر الدين قباوة ، ط ١ ، سنة ١٤٠٣هـ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

▬ **تهذيب اللغة** / لأبي منصور محمّد بن أحمد الأزهريّ ، ت٣٧٠هـ ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، الدار المصريّة ، القاهرة ١٩٦٤م / ١٩٧٦م .

▬ **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**/ لحسن بن قاسم المراديّ ، ت ٧٤٩هـ ، تحقيق : د/ عبدالرحمن عليّ سليمان ، ط ٢ ، مكتبة الكلّيّات الأزهريّة .

▬ **التوطئة في النحو** / لأبي عليّ عمر بن محمّد الشلوبين ، ت ٦٥٤هـ ، تحقيق : يوسف أحمد المطوّع ، ١٩٧٣م ، دار التراث العربيّ ، القاهرة .

▬ **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبيّ) /** لأبي عبدالله محمّد بن أحمد القرطبيّ ، ت ٦٧١هـ ، دار الكتب المصريّة ، القاهرة ، سنة ١٣٨٧هـ .

▬ **الجمل في النحو /** لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ ، ت ٣٣٧هـ ، تحقيق : د/ علي توفيق الحمد ، ط١ ، ١٤٠٤هـ ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت .

▬ **جمهرة أشعار العرب في الجاهليّة والإسلام /** لأبي زيد محمّد بن أبي الخطّاب القرشيّ ، ت ١٧٠هـ ، تحقيق : محمّد علي الهاشميّ ، سنة ١٤٠١هـ ، مطابع جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة ، الرياض .

▬ **جمهرة الأمثال /** لأبي هلال الحسن بن عبدالله العسكريّ ، ت بعد ٣٩٥هـ ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش ، ١٣٨٤هـ ، المؤسّسة العربيّة الحديثة ، القاهرة .

▬ **الجمهرة في اللغة /** لأبي بكر محمّد بن الحسن الأزديّ ، المعروف بـ« ابن دريد » ، ت ٣٢١ هـ ، مؤسسة الحلبيّ ، القاهرة .

▬ **الجنى الداني في حروف المعاني/** لحسن بن قاسم المراديّ ، ت ٧٤٩هـ، تحقيق : د/ طه محسن ، ط ١ ، مطابع دار الكتب ، الموصل .

▬ **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب/** لعلاء الدين الإربليّ ، تحقيق : د/ حامد أحمد نيل ، سنة ١٤٠٤هـ ، مطبعة السعادة ، القاهرة .

▬ **الحاصر لفوائد المقدّمة في علم حقائق الإعراب /** لأبي إدريس يحيى بن حمزة العلويّ ، ت ٧٤٥هـ ، تحقيق : عبدالعزيز بن عبدالمحسن أبا نميّ ، رسالة دكتوراه ، سنة ١٤١٦هـ ، كلّيّة اللغة العربيّة ، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة .

▬ **الحجّة في القراءات السبع /** لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه ، ت ٣٧٠هـ ، تحقيق : د/ عبدالعال سالم مكرم ، ط٣، سنة ١٣٩٩هـ ، دار الشروق ، بيروت .

▬ **حجّة القراءات /** لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمّد بن زنجلة ، تحقيق :

سعيد الأفغانيّ ، ط٢، سنة ١٣٩٩هـ ،مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- **الحجّة للقرّاء السبعة** / لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ تحقيق : بدرالدين قهوجيّ ، وبشير جويجاتيّ ، ط١ ، ١٤٠٤هـ ، دار المأمون للتراث ، دمشق .
- **حروف المعاني** / لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ ، ت ٣٣٧هـ ، تحقيق : د/ علي توفيق الحمد ، ط١ ، سنة ١٤٠٤هـ ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت .
- **الحلل في شرح أبيات الجمل**/ لعبدالله بن محمّد بن السيد البطليوسيّ ، ت ٥٢١هـ ، تحقيق : د/ مصطفى إمام ، ط١ ، ١٩٧٩م ، مطبعة الدار المصريّة ، القاهرة .
- **الحماسة**/ لأبي تمام حبيب بن أوس الطائيّ ، ت ٢٣١هـ ، تحقيق : د/ عبدالله بن عبد الرحيم العسيلان ، نشر : جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية ، سنة ١٤٠١هـ . دار الهلال ، الرياض .
- **الحماسة**/ لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتريّ ، ت ٢٨٤هـ ، تحقيق : كمال مصطفى ، سنة ١٣٤٨هـ ، المطبعة الرحمانيّة ، القاهرة .
- **الحماسة البصريّة** / لعليّ بن أبي الفرج بن الحسن البصريّ ، ت نحو ٦٥٨هـ ، تحقيق : مختار الدين أحمد ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
- **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب** / لعبدالقادر بن عمر البغداديّ ت ١٠٩٣هـ ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، ط ٢ ، سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- **الخصائص** / لأبي الفتح عثمان بن جنّي النحويّ ، ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق : محمّد عليّ النجّار ، ط٢ ، دار الهدىٰ للطباعة والنشر ، بيروت .
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع**/ لأحمد بن الأمين الشنقيطيّ ، ط٢ ، ١٣٩٣هـ ، دار المعرفة ، بيروت .

- **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون** / لأحمد بن يوسف المعروف بـ(السمين الحلبيّ) ، تحقيق : أ. د/ أحمد محمّد الخرّاط ، ط١ ، سنة ١٤٠٦ـ١٤٠٨هـ ، دار القلم ، دمشق .
- **درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ** / لأبي محمّد القاسم بن عليّ الحريريّ ، ت ٥١٦هـ ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، القاهرة .
- **الدرّة الفاخرة في الأمثال السائرة** / لحمزة بن الحسن الأصبهانيّ ، ت ٣٦٠ هـ ، تحقيق : د/ عبدالمجيد قطامش ، القاهرة ، سنة ١٩٧١م .
- **دقائق التصريف**/ للقاسم بن محمّد بن سعيد المؤدّب ، تحقيق : الدكاترة / أحمد ناجي القيسيّ وحاتم الضامن وحسين تورال ، ط١ ، سنة ١٤٠٧هـ ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ ، بغداد . ، دار نهضة مصر ، القاهرة .
- **ديوان ابن مقبل** / تحقيق : عزّة حسن ، سنة ١٣٨١هـ ، مديريّة إحياء التراث القديم ، دمشق .
- **ديوان أبي الأسود الدؤليّ** / صنعة أبي سعيد السكريّ ، ت ٢٧٥ هـ ، تحقيق : محمّد حسن آل ياسين ، ط ١ ، سنة ١٩٧٤م ، دار الكتاب الجديد ، بيروت .
- **ديوان أبي دواد الإياديّ** / تحقيق : د/ إحسان عبّاس ، ضمن كتاب (دراسات في الأدب العربيّ) ، سنة ١٩٥٩م ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- **ديوان أبي النجم العجليّ** / صنعة : علاء الدين أغا ، من منشورات النادي الأدبيّ ، الرياض ، سنة ١٤٠١هـ ، مطابع الفرزدق .
- **ديوان الأسود بن يعفر** / تحقيق : د/ نوري القيسيّ ، سنة ١٣٨٨هـ ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد .
- **ديوان الأعشى الكبير**/ تحقيق : د/ محمّد محمّد حسين ، سنة ١٩٥٠م ، مكتبة الآداب ، القاهرة .
- **ديوان أعشى همدان**/ تحقيق : د/ حسن عيسى أبو ياسين ، ط١ ، سنة

١٤٠٣هـ ، دار العلوم ، الرياض .
■ **ديوان الأفوه الأوديّ** / ضمن كتاب (الطرائف الأدبيّة) ، لعبدالعزيز الميمنيّ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت .
■ **ديوان امرئ القيس** / تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٣ ، دار المعارف بمصر .
■ **ديوان أميّة بن أبي الصلت**/ شرح : سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، سنة١٩٨٠م ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .
■ **ديوان أوس بن حجر** / نشر: محمّد يوسف نجم ، سنة ١٩٦٠م ، دار صادر ، بيروت .
■ **ديوان البحتريّ** / تحقيق: حسن كامل الصيرفيّ ، سنة ١٩٦٣م ، دار المعارف ، القاهرة .
■ **ديوان تأبط شرّاً وأخباره** / جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر ، ط ١ ، سنة ١٤٠٤هـ ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت .
■ **ديوان جرير**/ شرح محمّد بن حبيب ، تحقيق : نعمان محمّد أمين طه ، دار المعارف ، مصر .
■ **ديوان حسان بن ثابت** / تحقيق : د/ سيد حنفي حسنين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤م .
■ **ديوان الحطيئة**/ تحقيق: د/ نعمان محمّد أمين طه ، ط١ ، سنة ١٤٠٧هـ ، مطبعة المدنيّ ، القاهرة .
■ **ديوان حُمَيْدِ بن ثور الهلاليّ**/ تحقيق : عبدالعزيز الميمنيّ ، الدار القوميّة للطباعة ، القاهرة .
■ **ديوان الخرنق بنت بدر** /رواية : أبي عمرو بن العلاء ، تحقيق : يسري عبدالغني عبدالله ، ط ١ ، سنة ١٤١٠هـ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت.
■ **ديوان الخنساء** / شرح أبي العبّاس أحمد بن يحيى (ثعلب) ، ت ٢٩١هـ ، تحقيق : د/ أنور أبو سليم ، ط ١ ، سنة ١٤٠٩هـ ، دار عمّار ،

عمّان ، الأردن .

▬ **ديوان دريد بن الصمّة القشيريّ** / تحقيق : الدكتور / عمر عبدالرسول ، دار المعارف بمصر .

▬ **ديوان ذي الرمّة** / تحقيق : د/ عبدالقدوس أبو صالح ، ط ٣ ، سنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

▬ **ديوان رؤبة بن العجّاج** / تصحيح : وليم بن الورد البروسي ، ط ٢ ، سنة ١٤٠٠هـ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

▬ **ديوان شعر حاتم بن عبدالله الطائيّ** / تحقيق : د/ عادل سليمان جمال ، ط ٢ ، سنة ١٤١١هـ ، مطبعة المدنيّ ، القاهرة .

▬ **ديوان الشمّاخ بن ضرار الذبيانيّ** / تحقيق : صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بمصر .

▬ **ديوان الطرمّاح** / تحقيق : د/ عزّة حسن ، من مطبوعات مديريّة إحياء التراث القديم ، دمشق ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .

▬ **ديوان طفيل الغنويّ** / نشر : كرنكو ، ١٩٢٧م ، لندن.

▬ **ديوان عبيد بن الأبرص** / تحقيق وشرح : د/ حسين نصّار ، ط ١ ، سنة ١٣٧٧هـ ، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ ، مصر .

▬ **ديوان العجاج** / تحقيق : عبدالحفيظ السطلي ، سنة ١٩٧١م ، المطبعة التعاونية ، دمشق .

▬ **ديوان عديّ بن زيد العباديّ** / جمع : محمّد جبّار المعيبد ، منشورات وزارة الثقافة والإشاد ، بغداد ، سنة ١٩٦٥م .

▬ **ديوان العرجيّ** / تحقيق : خضر الطائيّ ورشيد العبيديّ ، سنة ١٩٥٦م ، الشركة الإسلاميّة للطباعة ، بغداد.

▬ **ديوان علقمة الفحل** / شرح : السيّد أحمد صقر ، سنة ١٣٥٣هـ ، المكتبة المحموديّة التجاريّة ، القاهرة .

▬ **ديوان عمر بن أبي ربيعة** / تحقيق : فوزي عطويّ ، ط ١ ، سنة

١٩٧١م ، الشركة اللبنانيّة للكتاب ، بيروت .

▬ **ديوان عنترة** / تحقيق محمّد سعيد مولويّ ، ط ٢ ، سنة ١٤٠٣هـ ، المكتب الإسلاميّ ، بيروت .

▬ **ديوان الفرزدق** / تحقيق : علي فاعور ، ط ١ ، سنة ١٤٠٧هـ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت .

▬ **ديوان القتّال الكلابيّ** / تحقيق : إحسان عبّاس ، سنة ١٣٨١هـ ، دار الثقافة ، بيروت .

▬ **ديوان القطاميّ** / تحقيق : إبراهيم السامرائيّ وأحمد مطلوب ، سنة ١٩٦٠م ، دار الثقافة ، بيروت .

▬ **ديوان قيس بن الخطيم** / دار صادر ، بيروت ، سنة ١٩٦٧م .

▬ **ديوان كثيّر عزّة** / تحقيق : إحسان عبّاس ، سنة ١٩٧١م ، دار الثقافة ، بيروت .

▬ **ديوان كعب بن زهير** / صنعة : السكّريّ ، تحقيق : د/ مفيد قميحة ، ط١ ، سنة ١٤١٠هـ ، دار المطبوعات الحديثة ، جدة .

▬ **ديوان كعب بن مالك الأنصاريّ** / تحقيق : سامي العاني ، ١٩٦٦م ، مطبعة المعارف ، بغداد .

▬ **ديوان لقيط بن يعمر الإياديّ** / رواية أبي المنذر هشام بن محمّد السائب الكلبيّ ، ت ٢٧٥هـ ، تحقيق : خليل إبراهيم العطيّة ، ط ١ ، سنة ١٩٧٠م ، وزارة الإعلام ، بغداد .

▬ **ديوان المتلمّس** / نشر : حسن كامل الصيرفيّ ، ١٩٧٠م ، معهد المخطوطات العربيّة ، القاهرة .

▬ **ديوان المثقّب العبديّ** / نشر : حسن كامل الصيرفيّ ، ١٩٧١م ، معهد المخطوطات العربيّة ، القاهرة .

▬ **ديوان مجنون ليلى** / جمع وتحقيق : عبدالستّار أحمد فرّاج ، دار مصر للطباعة ، القاهرة .

- **ديوان مسكين الدارميّ** / تحقيق : خليل العطيّة ، وعبدالله الجبوريّ ، سنة ١٩٧٠م ، دار البصريّ ، بغداد .
- **ديوان النابغة الذبيانيّ** / تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر .
- **ديوان الهذليّين** / نشر الدار القوميّة للطباعة والنشر ، القاهرة ، سنة ١٣٨٤هـ .
- **ديوان يزيد بن مفرّغ الحميريّ** / تحقيق : د/ عبدالقدوس أبو صالح ، سنة ١٣٩٥هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**/ لأبي عبدالله محمّد بن محمّد المراكشيّ ، ت ٤٧٦هـ ، تحقيق : إحسان عبّاس ، ومحمّد بن شريفة ، سنة ١٩٦٤م ، دار الثقافة ، بيروت .
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني** / لأحمد بن عبدالنور المالقيّ ، ت ٧٠٢هـ ، ط٢ ، سنة ١٩٨٥م ، دار العلم ، دمشق .
- **الزاهر في معاني كلمات الناس** / لأبي بكر محمّد بن القاسم الأنباريّ ، ت ٣٢٨هـ ، تحقيق : د/ حاتم صالح الضامن، دار الرشيد ، بغداد .
- **زهر الأكم في الأمثال والحكم** / للحسن اليوسيّ ، ط١ ، سنة ١٤٠١هـ ، منشورات معهد الأبحاث والدراسات للتعريب ، المغرب .
- **الزهرة** / لأبي بكر محمّد بن داود الأصبهانيّ ، ت ٢٩٧هـ ، تحقيق : د/ إبراهيم السامرّائيّ ، ط٢ ، سنة١٤٠٦هـ ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، الأردن .
- **السبعة في القراءات** / لأبي بكر أحمد بن موسىٰ بن العبّاس بن مجاهد التميميّ ، ت ٣٢٤هـ ، تحقيق : د/ شوقي ضيف ، ط ٢ ، دار المعارف ، القاهرة .
- **سرّ صناعة الإعراب** / لأبي الفتح عثمان بن جنّي النحويّ ، ت ٣٩٢هـ ، تحقيق : أ. د/ حسن هنداويّ ، ط ١ ، سنة ١٤٠٥هـ ، دار القلم ، دمشق .
- **سنن أبي داود (ضمن : الكتب الستّة وشروحها)** / لأبي داود

سليمان بن الأشعث السجستانيّ ، ت ٢٧٥هـ ، ط٢ ، دار سحنون ، تونس .

▬ **سنن ابن ماجه (ضمن : الكتب الستّة وشروحها) /** لأبي عبدالله محمّد بن يزيد الربعي ، ت ٢٧٣هـ ، ط٢ ، دار سحنون ، تونس .

▬ **سنن الترمذيّ (ضمن : الكتب الستّة وشروحها) /** لأبي عيسى محمّد بن عيسى الترمذيّ ، ت ٢٧٩هـ ، ط٢ ، دار سحنون ، تونس .

▬ **سنن الدارميّ (ضمن : الكتب الستّة وشروحها) /** لأبي محمّد عبدالله بن عبدالرحمن الدارميّ ، ت ٢٥٥هـ ، ط٢ ، دار سحنون ، تونس .

▬ **السيرافي النحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه /** للدكتور / عبدالمنعم فائز ، ط١ ، سنة ١٤٠٣هـ ، دار الفكر ، دمشق .

▬ **شرح أبيات إصلاح المنطق/** لأبي محمّد يوسف بن أبي سعيد السيرافيّ ت ٣٨٥ هـ ، تحقيق : ياسين محمّد السواس ، ط١ ، سنة ١٤١٢هـ ، الدار المتّحدة ، دمشق .

▬ **شرح أبيات سيبويه /** لأبي محمّد يوسف بن أبي سعيد السيرافيّ ، ت ٣٨٥ هـ ، تحقيق : د/ محمّد علي سلطانيّ ، دار المأمون للتراث ، دمشق .

▬ **شرح أبيات مغني اللبيب /** لعبدالقادر بن عمر البغداديّ ، ت ١٠٩٣هـ تحقيق : عبدالعزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقّاق ، ط ١ ، سنة ١٣٩٣هـ ، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق .

▬ **شرح أشعار الهذليّين /** لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكّريّ ، تحقيق : عبدالستّار أحمد فرّاج ، مطبعة المدنيّ ، القاهرة .

▬ **شرح الفيّة ابن معطي /** لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعينيّ ، ت ٧٧٩هـ ، تحقيق : عبدالله بن عمر حاج إبراهيم ، رسالة دكتوراه ، سنة ١٤١٧هـ ، كليّة اللغة العربيّة ، جامعة أمّ القرىٰ ، مكّة المكرّمة .

▬ **شرح الفيّة ابن معطي /** لأبي الفضل عبدالعزيز بن جمعة بن القوّاس الموصليّ ، ت ٦٩٦هـ ، تحقيق : د/ علي موسىٰ الشوملي ، ط١ ، سنة ١٤٠٥هـ ، مطابع الفرزدق ، الرياض .

- **شرح إيضاح أبي عليّ الفارسيّ** / لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبريّ ، ت ٦١٦هـ ، تحقيق : عبدالرحمن بن عبدالله الحميديّ ، رسالة دكتوراه ، سنة ١٤٠٩هـ ، كليّة اللغة العربيّة ، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة .
- **شرح التسهيل** / لجمال الدين محمّد بن عبدالله بن مالك الطائيّ ، ت ٦٧٢هـ ، تحقيق : د/ عبدالرحمن السيّد ، و د/ محمّد بدوي المختون رحمه الله ، ط١ ، سنة ١٤١٠هـ ، هجر للطباعة ، القاهرة .
- **شرح جُمَلِ الزّجّاجيّ** / لعليّ بن مؤمن بن عصفور الإشبيليّ ، ت ٦٦٩هـ ، تحقيق : د/ صاحب أبو جناح ، سنة١٤٠٠هـ ، مطابع مؤسسة دار الكتب ، جامعة الموصل .
- **شرح ديوان جرير**/ لمحمّد إسماعيل الصاوي ، دار الأندلس ، بيروت .
- **شرح ديوان طرفة بن العبد**/ شرح : د/ سعدي الضنّاويّ ، ط ١ ، سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ** / تحقيق : د/ إحسان عبّاس ، ط ٢ ، سنة ١٩٨٤م ، مطبعة حكومة الكويت .
- **شرح شعر زهير بن أبي سلمى**/ لأبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب ، ت ٢٩١ ، تحقيق : د/ فخر الدين قباوة ، ط ١ ، سنة ١٤٠٢هـ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- **شرح شواهد الإيضاح** / المنسوب خطأً[1] لأبي محمّد عبدالله بن برّيّ المصريّ ، ت ٥٨٢هـ ، تحقيق : د/ عيد مصطفى درويش ، المطابع الأميريّة ، القاهرة ، سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- **شرح شواهد الشافية** / لرضيّ الدين محمّد بن الحسن الإستراباذيّ ،

---

(١) الصحيح أنّه لأبي بكر محمّد بن عبدالملك بن السرّاج الشنتريني الأندلسيّ المتوفّى سنة ٥٤٩هـ حيث ورد في الكتاب نفسه [ص : ٢٢٦] ما نصّه : « قال مصنّفه أبو بكر محمّد بن عبدالملك النحويّ » ، وهناك أدلّة أخرى .

كان حيّاً سنة ٦٨٦هـ ، تحقيق : محمّد نور الحسن ، محمّد الزفزاف ، محمّد محيي الدين عبدالحميد ، سنة ١٣٩٥هـ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت .

▬ **شرح القصائد التسع المشهورات/** لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن النحّاس ، ت ٣٣٨هـ ، تحقيق : أحمد خطّاب ، سنة ١٣٩٣هـ ، دار الحرّية ، بغداد .

▬ **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات/** لأبي بكر محمّد بن القاسم الأنباري ، ت ٣٢٨هـ ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، ط ٤ ، سنة ١٤٠٠هـ ، دار المعارف ، مصر .

▬ **شرح الكافية البديعية /** لعبدالعزيز بن سرايا بن عليّ ، المشهور بـ(صفيّ الدين الحلّيّ) ، ت ٧٥٠هـ ، تحقيق : د/ نسيب نشاويّ ، سنة ١٤٠٢هـ ، مجمع اللغة العربيّة ، دمشق .

▬ **شرح الكافية الشافية/** لأبي عبدالله محمّد بن عبدالله بن مالك الطائيّ ، ت ٦٧٢ هـ ، تحقيق : د/ عبدالمنعم أحمد هريديّ ، ط ١ ، سنة ١٤٠٢هـ ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، من منشورات مركز البحث العلميّ في جامعة أمّ القرىٰ بمكّة المكرّمة .

▬ **شرح الكافية في النحو /** لأبي عمرو عثمان بن عمر الكرديّ ، المعروف بـ(ابن الحاجب) ، ت ٦٤٦ هـ ، ط ١ ، سنة ١٣٠٩هـ ، دار سعادات ، تركيا

▬ **شرح الكافية في النحو /** لرضيّ الدين محمّد بن الحسين الإستراباذيّ ، ط٢ ، سنة ١٣٩٩هـ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت .

▬ **شرح الكتاب** [مخطوط] / لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافيّ ، ت ٣٦٨هـ ، مصوّرة في جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة محفوظة برقم (٨٨٦٣ ف) .

▬ **شرح كتاب سيبويه /** لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافيّ ، ت ٣٦٨هـ ، تحقيق : الدكاترة/ رمضان عبدالتوّاب ومحمود حجازيّ ومحمّد

هاشم عبدالدايم ، ط١ ، سنة ١٩٨٦م، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، القاهرة .
▬ **شرح اللمع** / لأبي القاسم عبدالواحد بن عليّ الأسديّ ، المعروف بـ(ابن برهان العكبريّ) ، ت ٤٥٦هـ ، تحقيق : د/ فائز فارس رحمه الله ، ط١ ، سنة ١٤٠٤هـ ، مطابع كويت تايمز ، الكويت .
▬ **شرح المفصّل**/ لموفّق الدين يعيش بن عليّ بن يعيش النحويّ ، ت ٦٤٣هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
▬ **شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير** / لأبي عليّ عمر بن محمّد الشلوبين ، ت ٦٥٤هـ ، تحقيق: د/ تركي بن سهو العتيبيّ ، ط١ ، سنة ١٤١٣هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض.
▬ **شرح المقدّمة المحسبة** / لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ، ت ٤٦٩هـ ، تحقيق: خالد عبدالكريم ، ط١ ، سنة ١٩٧٦م .
▬ **شرح هاشميّات الكميت بن زيد الأسديّ**/ لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسيّ ، ت ٣٣٩هـ ، تحقيق : د/ داود سلّوم ، د/ نوري حمودي القيسيّ ، ط ١ ، سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م ، عالم الكتب ، بيروت .
▬ **شعر ابن ميّادة** / جمع وتحقيق : د/ حنّا جميل حدّاد ، ط١ ، سنة ١٤٠٢هـ ، مجمع اللغة العربيّة ، دمشق .
▬ **شعر إبراهيم بن هرمة** / تحقيق : محمّد نفّاع وحسين عطوان ، سنة ١٣٨٩هـ ، دمشق .
▬ **شعر أبي حيّة النميريّ** / جمع وتحقيق : يحيىٰ الجبوريّ ، ١٩٧٥م ، وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ ، دمشق .
▬ **شعر الأخطل** / تحقيق : د/ فخر الدين قباوة ، سنة ١٣٩٠هـ ، دار الأصمعيّ ، حلب .
▬ **شعر خفاف بن ندبة السلميّ** / تحقيق : نوري القيسيّ ، سنة ١٩٦٨م ، مطبعة المعارف ، بغداد .
▬ **شعر الراعي النميريّ** / تحقيق : د/ نوري القيسيّ ، هلال ناجي ، سنة

١٤٠٠هـ ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ .
- **شعر زيد الخيل الطائيّ** / جمع وتحقيق : د/ أحمد مختار البرزة ، ط١ ، سنة ١٤٠٨هـ ، دار المأمون ، دمشق .
- **شعر طيئ** / جمع وتحقيق : د/ وفاء فهمي السنديونيّ ، ط١ ، سنة ١٤٠٣هـ ، دار العلوم ، الرياض .
- **شعر عبدة بن الطبيب** / جمع : د/ يحيىٰ الجبوريّ ، دار التربية للطباعة والنشر ، سنة ١٣٩١هـ ، ساعدت علىٰ نشره جامعة بغداد ، العراق .
- **شعر عمرو بن أحمر الباهليّ**/ جمع وتحقيق حسين عطوان ، سنة ١٩٧٠م ، مجمع اللغة العربيّة ، دمشق .
- **شعر عمرو بن معديكرب الزبيديّ**/ جمع وتحقيق: مطاع الطرابيشيّ ، ط٢ ، سنة ١٤٠٥هـ ، مجمع اللغة العربيّة ، دمشق .
- **شعر الكميت بن زيد الأسديّ** / جمع : داود سلوم ، سنة ١٣٨٩هـ ، مكتبة الأندلس ، بغداد .
- **شعر النابغة الجعديّ** / ط١ ، من منشورات المكتب الإسلاميّ .
- **شعر النجاشيّ الحارثيّ** / نشر : سليم النعميّ ، مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ ، ع ١٣ ، سنة ١٩٦٦م ، ص (٩٥ـ ١٢٦) .
- **شعراء أمويّون**/ للدكتور نوري القيسيّ ، مطبوعات المجمع العلميّ العراقيّ ، بغداد ، سنة ١٤٠٢هـ .
- **شعراء مقلّون**/ للدكتور حاتم صالح الضامن ، ط ١ ، سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، عالم الكتب ، بيروت .
- **الشعر والشعراء** / لأبي محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، ت ٢٧٦هـ ، تحقيق : أحمد محمّد شاكر ، ط ٣ ، سنة ١٩٧٧م ، دار التراث العربي .
- **الصاحبيّ**/ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا ، ت ٣٩٥هـ ، تحقيق : السيّد أحمد صقر ، مطبعة عيسىٰ البابيّ الحلبيّ ، القاهرة .
- **الصحاح : تاج اللغة و صحاح العربيّة** / لإسماعيل بن حماد

الجوهري ، ت ٣٩٣ هـ ، تحقيق : أحمد بن عبدالغفور عطار ، ط ٢ ، سنة ١٣٩٩هـ ، دار العلم للملايين ، بيروت .

- **صحيح البخاريّ (ضمن : الكتب الستّة وشروحها) /** لأبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاريّ ، ت ٢٥٦هـ ، ط٢ ، دار سحنون ، تونس .
- **صحيح مسلم (ضمن : الكتب الستّة وشروحها) /** للإمام مسلم ابن الحجّاج القشيريّ ، ت ٢٦١هـ ، ط٢ ، دار سحنون ، تونس .
- **ضرائر الشعر /** لأبي الحسن عليّ بن مؤمن الإشبيليّ ، المعروف بـ(ابن عصفور) ، ت ٦٦٩هـ ، تحقيق : السيّد إبراهيم محمّد ، ط ١ ، سنة ١٩٠٨م ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، بيروت .
- **ضرورة الشعر /** لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافيّ ، ت ٣٨٦هـ ، تحقيق : د/ رمضان عبدالتوّاب ، سنة ١٤٠٥هـ ، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر ، بيروت .
- **طبقات النحويّين واللغويّين /** لأبي بكر محمّد بن الحسن الزبيديّ الأندلسيّ ، ت ٣٧٩ هـ ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر .
- **العقد الفريد /** لابن عبد ربه الأندلسي ، ت ٣٢٨هـ ، تحقيق : محمّد سعيد العريان ، دار الفكر ، بيروت .
- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده /** لأبي عليّ الحسن بن رشيق القيروانيّ ، ت ٤٥٦هـ/ تحقيق : د/ محمّد قرقزان ، ط ١ ، سنة ١٤٠٨هـ ، دار المعرفة ، بيروت .
- **العين /** لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ ، ت ١٧٥هـ ، تحقيق : د/ مهدي المخزوميّ ، د/ إبراهيم السامرّائيّ ، سنة ١٤٠٦هـ ، دار الحريّة ، بغداد .
- **غاية النهاية في طبقات القرّاء /** لأبي الخير محمّد بن محمّد الجزريّ ،

ت ٨٣٣ هـ ، نشر : ج . برجستراسر ، ط ٣ ، سنة ١٤٠٢هـ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت .

- **الغرّة في شرح اللّمع** [مخطوط]/ لأبي محمّد سعيد بن المبارك بن الدهّان ، ت ٥٦٩ هـ ، مصوّرة عن نسخة (قليج علي) ذات الرقم ٩٣٠ ، إستانبول ، تركيا .
- **الفاخر** / لأبي طالب المفضّل بن سلمة بن عاصم ، ت ٢٩١هـ ، تحقيق : عبدالعليم الطحاويّ ، سنة ١٩٧٤م، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، القاهرة .
- **فرحة الأديب في الردّ على ابن السيرافيّ في شرح أبيات سيبويه**/ لأبي محمّد الحسن بن أحمد الأعرابيّ ، المعروف بـ« الأسود الغندجانيّ »، ت ٤٢٨هـ ، تحقيق : د/ محمّد علي سلطانيّ ، سنة ١٤٠١هـ، دار قتيبة ، دمشق .
- **الفسر ، شرح ديوان المتنبّي** / لأبي الفتح عثمان بن جنّي النحويّ ، ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق : د/ صفاء خلوصي ، ط ١ ، سنة ١٣٨٩هـ ، مطبعة دار الجمهوريّة ، بغداد .
- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال** / لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكريّ ، ت ٤٨٧هـ ، تحقيق : د/ إحسان عبّاس ، و د/ عبدالمجيد عابدين ، ط٣ ، سنة ١٤٠٣هـ ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت .
- **الفصول في القوافي** / لأبي محمّد سعيد بن المبارك بن الدهّان ، ت ٥٦٩ هـ ، تحقيق : د/ صالح بن حسين العايد ، مجلّة جامعة الإمام محمّد ابن سعود الإسلاميّة ، العدد السادس عشر ، صفر ١٤١٧ هـ .
- **فوات الوفيات والذيل عليهما**/ لمحمّد بن شاكر الكتبيّ ، ت ٧٦٤هـ ، تحقيق : د/ إحسان عبّاس ، دار صادر ، بيروت .
- **القاموس المحيط** / لمجدالدين محمّد بن يعقوب الفيروزآباديّ ، ت٨١٧هـ تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسّسة الرسالة ، ط٣ ، سنة ١٤١٣هـ ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت .

▬ **قواعد الشعر** / لأبي العبّاس أحمد بن يحيىٰ (ثعلب) ، تحقيق : الدكتور رمضان عبدالتوّاب ، ط٢ ، سنة ١٩٩٥م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

▬ **الكافية في النحو** / لأبي عمرو عثمان بن عمر الكرديّ ، المعروف بـ(ابن الحاجب) ، ت ٦٤٦ هـ ، تحقيق : طارق نجم عبدالله ، ط ١ ، سنة ١٤٠٧هـ ، دار الوفاء ، جدّة.

▬ **الكامل**/ لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد ، ت ٢٨٥هـ ، تحقيق : محمّد أحمد الدالي ، ط ١ ، سنة ١٤٠٦هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

▬ **الكتاب**/ لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه ، ت١٨٠هـ ، المطبعة الكبرىٰ الأميرية ببولاق ، سنة ١٣١٦هـ .

▬ **الكتاب**/ لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه ، ت١٨٠هـ ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، سنة ١٩٧٧م ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب .

▬ **كتاب الأمثال** / لأبي عبيد القاسم بن سلام ، ت ٢٢٣هـ ، تحقيق : د/ عبدالمجيد قطامش ، دار المأمون للتراث ، دمشق .

▬ **كتاب الشعر**/ لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت٣٧٧هـ ، تحقيق : أ. د/ محمود الطناحيّ ، ط١ ، ١٤٠٨هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

▬ **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** / لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ ، ت ٥٣٨هـ ، دار المعرفة ، بيروت.

▬ **اللامات**/ لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ ، ت ٣٣٧هـ ، تحقيق : د/ مازن المبارك ، ١٣٨٩هـ ، مجمع اللغة العربيّة ، دمشق .

▬ **اللامات**/ لأبي الحسن عليّ بن محمّد الهرويّ ، تحقيق : يحيىٰ علوان البلداويّ ، ط١ ، سنة ١٤٠٠هـ ، مكتبة الفلاح ، الكويت .

▬ **اللباب في علل البناء والإعراب** / لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبريّ ، ت ٦١٦ هـ ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، ط ١ ، سنة ١٤١٦هـ ، دار الفكر ، دمشق .

▬ **لحن العامّة**/ لأبي بكر محمّد بن الحسن الزبيديّ ، ت ٣٧٩هـ ، تحقيق :

د/ عبدالعزيز مطر ، سنة ١٩٨١م ، دار المعارف ، القاهرة .

- **لسان العرب** / لأبي الفضل محمَّد بن مكرم بن منظور ، ت ٧١١هـ ، القاهرة ، المطبعة الكبرىٰ الميريَّة ، ١٣٠٠ ـ ١٣٠٧هـ .
- **اللمع في العربيّة** / لأبي الفتح عثمان بن جنّي النحويّ ، ت ٣٩٢هـ ، تحقيق : د/ فائز فارس رحمه الله ، دار الكتب الثقافيّة ، الكويت .
- **ما بنته العرب علىٰ فعالِ** / لأبي الفضائل الحسن بن محمّد الصغانيّ ، ت ٦٥٠هـ ، تحقيق : د/ عزّة حسن ، سنة ١٣٨٣هـ ، مجمع اللغة العربيّة بدمشق .
- **ما ينصرف وما لا ينصرف**/ لأبي إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل الزّجّاج ت ٣١١هـ ، تحقيق : د/ هدىٰ محمود قرّاعة ، ط٢، سنة ١٤١٤هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة** / لأبي الفتح عثمان بن جنّي النحوي ، ت ٣٩٢هـ، تحقيق : أ.د/ حسن هنداويّ ، ط ١ ، سنة ١٤٠٧هـ ، دار القلم ، دمشق .
- **المتّبع في شرح اللمع** / لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبريّ ، ت ٦١٦ هـ ، تحقيق : د/ عبدالحميد حمد الزويّ ، ط ١ ، سنة ١٩٩٤م ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا .
- **مجاز القرآن** / لأبي عبيدة معمر بن المثنّىٰ التميميّ ، ت ٢١٠هـ ، تعليق : د/ فؤاد سيزكين ، نشر مكتبة الخانجيّ بمصر .
- **مجالس ثعلب** / لأبي العبّاس أحمد بن يحيىٰ (ثعلب)، ت ٢٩١هـ ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر .
- **مجالس العلماء** / لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ ، ت ٣٣٧ هـ ، تحقيق : عبدالسلام محمّد هارون ، دار المعارف ، القاهرة .
- **مجمع الأمثال** / لأبي الفضل أحمد بن محمّد الميدانيّ ، ت ٥١٨هـ ، تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، سنة١٣٧٤هـ ، مطبعة السنّة المحمّديّة ،

القاهرة .
▬ **مجمع البيان في تفسير القرآن**/ لأبي عليّ الفضل بن الحسن الطبرسيّ ، ت ٥٤٨هـ ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، سنة ١٣٨٠هـ .
▬ **مجموعة المعاني** / مجهول المؤلّف ، تحقيق : عبدالمعين الملوحيّ ، ط١ ، سنة ١٩٨٨م ، دار طلاس ، دمشق .
▬ **المحتسب في تبيين شواذّ القراءات** / لأبي الفتح عثمان بن جنّي النحويّ ، ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق : علي النّجديّ ناصف ، وعبدالفتّاح شلبيّ ، سنة ١٣٨٩هـ ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة .
▬ **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** / لأبي محمّد عبدالحقّ بن غالب بن عطيّة الأندلسيّ ، ت ٥٤٦هـ ، تحقيق: المجلس العلميّ بتارودانت ، سنة ١٤١١هـ ، دار الكتاب الإسلاميّ ، القاهرة .
▬ **مختصر في شواذّ القرآن** / لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه ، ت ٣٧٠هـ ، نشر : ج . برجشتراسر ، مكتبة المتنبي ، القاهرة.
▬ **المخصّص** / لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل الأندلسيّ ، المعروف بـ(ابن سيده) ، ت ٤٥٨هـ ، المكتب التجاريّ ، بيروت .
▬ **المذكّر والمؤنّث** / لأبي بكر محمّد بن القاسم الأنباريّ ، ت ٣٢٨هـ ، تحقيق : د/ محمّد عبدالخالق عضيمة (رحمه الله) ، مطابع الأهرام التجاريّة ، القاهرة ، سنة ١٤٠١هـ .
▬ **المذكّر والمؤنّث** /لأبي حاتم سهل بن محمّد السجستانيّ ، ت ٢٥٥هـ ، تحقيق : د/عزّة حسن ، دار الشرق العربيّ ، بيروت .
▬ **مراتب النحويّين**/ لأبي الطيّب عبدالواحد بن عليّ اللغويّ ، ت ٣٥١هـ ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، دار نهضة مصر ، القاهرة .
▬ **المرتجل** / لأبي محمّد عبدالله بن أحمد بن الخشّاب ، ت ٥٦٧هـ، تحقيق : علي حيدر ، ط١ ، سنة ١٣٩٢هـ ، دار الحكمة ، دمشق .
▬ **المرصّع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأذواء والذوات**

لأبي السعادات مجدالدين المبارك بن محمّد بن الأثير الجزري ، ت ٦٠٦هـ ، تحقيق : د/ فهمي سعد ، ط١ ، سنة ١٤١٢هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

- **المسائل البصريّات** / لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : د/ محمّد الشاطر أحمد محمّد أحمد ، ط١ ، سنة ١٤٠٥هـ .
- **المسائل الحلبيّات** / لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : د/ حسن هنداويّ ، ط١ ، سنة ١٤٠٧هـ ، دار العلم ، دمشق .
- **المسائل العسكريّة** / لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : د/ محمّد الشاطر أحمد محمّد أحمد ، ط١ ، سنة ١٤٠٣هـ ، مطبعة المدنيّ ، القاهرة .
- **المسائل العضديّات**/ لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : د/ عليّ جابر المنصوريّ ، ط١ ، سنة ١٤٠٦هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
- **المسائل المشكلة ، المعروفة بالبغداديّات**/ لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : صلاح الدين عبدالله السنكاويّ ، منشورات وزارة الأوقاف العراقيّة ، مطبعة العاني ، بغداد .
- **المسائل المنثورة** / لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : مصطفى الحدريّ ، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة ، دمشق .
- **المساعد على تسهيل الفوائد** / لبهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن العقيليّ ، ت ٧٦٩هـ ، تحقيق : د/ محمّد كامل بركات ، من منشورات مركز البحث العلميّ بمكّة ، ط ١ ، سنة١٤٠٠هـ ، دار الفكر ، دمشق .
- **المستقصى في أمثال العرب**/ لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ ، ت ٥٣٨هـ ، ط٢ ، سنة ١٣٩٧هـ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت .
- **المسند (ضمن : الكتب الستّة وشروحها)** / لأبي عبدالله أحمد بن حنبل ، ت ٢٤١هـ ، ط٢ ، دار سحنون ، تونس .
- **المطرب من أشعار أهل المغرب** / لعمر بن الحسن بن دحية الكلبيّ ،

ت ٦٣٣هـ ، تحقيق : إبراهيم الأبياريّ وزميليه ، سنة ١٩٥٤م ، مطبوعات وزارة التربية ، القاهرة .

▬ **معاني القرآن** / لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، ت ٢١٥ هـ ، تحقيق : د/ هدىٰ محمود قرّاعة ، ط ١ ، سنة ١٤١١هـ ، مطبعة المدني ، القاهرة .

▬ **معاني القرآن** / لأبي زكريّا يحيىٰ بن زياد الفرّاء ، ت ٢٠٧هـ ، ط٢ ، سنة ١٩٨٠م ، عالم الكتب ، بيروت .

▬ **معاني القرآن الكريم**/ لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحّاس ت ٣٣٨هـ ، تحقيق : محمّد عليّ الصابونيّ ، ط١ ، سنة ١٤٠٨هـ ، مركز إحياء التراث الإسلاميّ ، جامعة أمّ القرىٰ ، مكة المكرمة .

▬ **معاني القرآن وإعرابه**/ لأبي إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل الزّجّاج ت ٣١١هـ ، تحقيق : د/ عبدالجليل عبده شلبيّ ، ط١ ، سنة ١٤٠٨هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

▬ **المعاني الكبير في أبيات المعاني**/ لأبي محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ت ٢٧٦هـ ، تصحيح : سالم الكرنكويّ ، سنة ١٩٥٣م، دار النهضة الحديثة ، بيروت .

▬ **معاهد التنصيص علىٰ شواهد التلخيص** / لعبدالرحيم بن أحمد العبّاسيّ ، ت ٩٦٣ هـ ، تحقيق : محمّد محيي الدين عبدالحميد ، سنة ١٣٦٧هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

▬ **معجم الأدباء** / لياقوت بن عبدالله الحمويّ ، ت ٦٢٦هـ ، نشر : أحمد فريد الرفاعي ، سنة ١٩٣٦ـ ١٩٣٨م ، دار المأمون ، القاهرة .

▬ **معجم البلدان** / لياقوت بن عبدالله الحمويّ ، ت ٦٢٦هـ ، دار صادر ، بيروت ، سنة ١٣٩٧هـ .

▬ **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**/ لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكريّ ، ت ٤٨٧ هـ ، تحقيق : مصطفىٰ السقّا ، سنة ١٩٤٥ـ

١٩٥١م ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة .
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** / لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ ، ت ٧٦١هـ ، تحقيق : د/ مازن المبارك ، ومحمّد علي حمدالله ، ط ٥ ، سنة ١٩٧٩م ، دار الفكر ، بيروت .
- **المفصّل في علم العربيّة** / لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ ، ت ٥٣٨ هـ ، دار الجيل ، بيروت .
- **المفضّليّات** / للمفضّل بن محمّد الضبّيّ ، ت ١٧٨ هـ ، تحقيق : أحمد محمّد شاكر ، وعبدالسلام هارون ، ط ٦ ، دار المعارف ، مصر .
- **المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة** / لأبي محمّد محمود بن أحمد العينيّ ، ت ٨٥٥هـ ، بهامش خزانة الأدب ، طبعة بولاق .
- **المقتضب** / لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد ، ت ٢٨٥هـ ، تحقيق : د/ محمّد عبدالخالق عضيمة (رحمه الله) ، عالم الكتب ، بيروت .
- **المقدّمة الجزوليّة في النحو** / لأبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزوليّ ، ت ٦٠٧هـ ، تحقيق : د/ شعبان عبدالوهّاب محمّد ، ط١ ، سنة ١٤٠٨هـ ، أمّ القرى للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة .
- **المقرّب** / لعليّ بن مؤمن بن عصفور الإشبيليّ ، ت ٦٦٩هـ ، تحقيق : أحمد الجوّتريّ وعبدالله الجبوريّ ، ط ١ ، سنة ١٣٩٢هـ .
- **الملخّص في ضبط قوانين العربيّة** / لأبي الحسين عبيدالله بن أحمد بن أبي الربيع الإشبيليّ ، ت ٦٨٨هـ ، تحقيق د/ علي بن سلطان الحكميّ ط ١ ، سنة ١٤٠٥هـ .
- **موارد البصائر لفرائد الضرائر** / لمحمّد سليم بن حسين بن عبدالحليم أفندي ت ١١٣٨هـ ، تحقيق : الدكتور/ صالح بن حسين العايد ، سنة ١٤١١هـ .
- **نتائج الفكر في النحو** / لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيليّ ، ت ٥٨١هـ ، تحقيق : د/ محمّد إبراهيم البنّا ، دار الرياض للنشر والتوزيع ،

الرياض .

- **نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء** / لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمّد الأنباريّ ، ت ٥٧٧هـ ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة المدنيّ ، القاهرة .
- **نسب قريش**/ لأبي عبدالله مصعب بن عبدالله الزبيريّ ، ت ٢٣٦هـ ، تحقيق : أ. ليفي بروفنسال ، سنة ١٣٧٣هـ ، دار المعارف ، القاهرة .
- **النقائض**/ لأبي عبيدة معمر بن المثنّى التيميّ ، ت ٢٠٩هـ ، دار صادر ، بيروت .
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**/ لأبي الحجّاج يوسف بن سليمان الشنتمريّ ، ت ٤٧٦هـ ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، ط ١ ، سنة ١٤٠٧هـ ، الكويت .
- **النوادر في اللغة** / لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاريّ ، ت ٢١٥هـ ، تحقيق : د/ محمّد عبدالقادر أحمد ، ط ١ ، سنة ١٤٠١هـ ، دار الشروق ، بيروت .
- **هشام بن معاوية الضرير** / للدكتور / تركي بن سهو العتيبيّ ، ط ١ ، سنة ١٤١٦هـ ، مطبعة المدني ، مصر .
- **همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع** / لجلال الدين عبدالرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطيّ ، ت ٩١١هـ ، تحقيق : د/ عبدالعال سالم مكرم ، سنة ١٤٠٠هـ ، دار البحوث العلميّة ، الكويت .
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**/ لأبي العبّاس أحمد بن محمّد بن خلّكان ، ت ٦٨١هـ ، تحقيق : د/ إحسان عبّاس ، دار صادر ، بيروت .

*****

فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

******